A
320.95692
K456t

دراسة محكمة

تاريخ الأزمة السياسية في لبنان

١٩٥٧ - ١٩٥٨

ياسر الخزاعلة

دار الخليج

Gift 170890



حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2004/9/2294)

956.2022

الخزاعلة، ياسر طالب

الأزمة السياسية في لبنان ١٩٥٧ - ١٩٥٨ / ياسر طالب الخزاعلة
عمان: دار الخليج

ر.أ.: (2004/9/2294)

الواصفات: / لبنان / / الوضع في لبنان / / السياسة /

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية



عمان - العبدلي - مجمع جوهرة القدس ط M
تلفاكس: ٩٦٢٦ ٤٦٤٧٥٥٩
ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان ١١١١٨ الأردن
E-mail: daralkhalij@hotmail.com
E-mail: daralkhalij@yahoo.com



إلى أجدادي .... رموز العطاء والإخلاص.

إلى والديّ .... نبع الوفاء والتفاني.

إلى خالتي أم شريف ......رمز التضحية.

إلى زوجتي لينا التي سهرت الليالي وشاركتني همومي وأحلامي.

إلى روح عمتي الشاعرة صبحا مزاهرة.

إلى أخواني وأخواتي.

إلى شهداء

فلسطين ولبنان والعراق والأمة العربية الماجدة

المحتويات

شكر وتقدير

يسعدني، اعترافا مني بالفضل، أن أتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان لأستاذي الدكتور محمد رجائي ريان، إذ تعهدني بالرعاية التامة والدائمة والتوجيه المستمر، فكانت إرشاداته وتوجيهاته النور الذي أضاء أمامي سبل البحث العلمي، وجنبني أخطاء ما كنت لأتخلص منها بغير عنايته وتوجيهه.

كما وأتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى أساتذة قسم التاريخ الحديث في جامعة اليرموك الذين كانوا منهل العلم نبع الحكمة، أخص بالذكر الأستاذ الدكتور ممدوح الروسان والدكتور عبد العزيز عوض والدكتور وليد العريض والدكتور حاتم الصرايرة من جامعة مؤتة - قسم التاريخ إذ لم يتوانوا لحظة عن تقديم المساعدة لي.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للأستاذ الصحفي محمد غدار من جريدة الحياة اللبنانية، لما أبداه من مساعدة واهتمام بهذه الدراسة.

ويسرني أن أشكر العميد المتقاعد حبيب جوزيف، والعقيد ذياب أبو زيد والعقيد مشهور المومني، والرائد حسن محمد خريسات، والرائد جميل إبراهيم السمكي، والملازم معتصم أبو جليل، الذين كان لهم الدور الكبير في التشجيع والمؤازرة.

كما أشكر العاملين في دار الوثائق في لندن، وبغداد، والمكتبة الظاهرية في دمشق والجامعة الأمريكية في بيروت، والجامعة الأردنية، واليرموك، وآل البيت، ومكتبة بلدية المفرق، والزرقاء وأمانة العاصمة لمساعدتهم لي.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أشكر الأخ تيسير مزاهرة من الملحقية العسكرية الأردنية في لندن الذي ساعدني في استخراج وثائق من دار المحفوظات البريطانية P.R.O، والأخ شريف طبيشات الذي قام بإحضار بعض الوثائق والصحف من جريدة الحياة في بيروت، والمكتبة الظاهرية في دمشق.

جزاهم الله جميعا خير الجزاء، والله الموافق

ياسر خزاعلة

- **المختصرات المستخدمة في الرسالة**

أولا: المختصرات العربية	
ج	الجزء.
د.ت	دون تاريخ النشر.
د.ع	دون عدد.
د.ك.و	دار الكتب والوثائق.
ص	الصفحة.
ع	عدد.
لا.ن	دون ناشر.
م	ميلادي.
مج	مجلد.

ثانيا: المختصرات الأجنبية

الملفات المركزية	Central Files	C.F
شركة	Company	CO
أرشيف وزارة الخارجية الأميركية	-	DC/R
وزارة الخارجية	Foreign Office	F.O
المرجع أو المصدر نفسه.	Ibidem	Ibid
مساهمة	Incorporated	INC
لا تاريخ	No Date	(n.d)
رقم	Number	NO
المرجع أو المصدر السابق	Opere Citato	OP. Cit
الصفحة	Page	P

Ph,D.	Doctorate Of Philosophy	أطروحة دكتوراه
PP	Pages	الصفحات
P.R.O	Public Record Office	مكتب السجل المدني البريطاني
Sec	Security	أمن
U	University	جامعة
U. N	United Nation	الأمم المتحدة
VOL (VL)	Volume	الجزء

المقدمة

شهد لبنان خلال اقل من نصف قرن على استقلاله أكثر من أزمة سياسية حادة، تجسدت في انشقاق واضح في جسم المجتمع اللبناني. وقد تطور بعض هذه الأزمات في ظل ظروف إقليمية ودولية معينة في منطقة الشرق الأوسط إلى شبه حرب أهلية، كما حدث عام ١٩٥٨.كما أن أحداها تطور إلى حرب أهلية فعلية، كالتي اندلعت عام ١٩٧٥ والتي عانى اللبنانيون الكثير من ويلاتها، ومآسيها، وما زالوا حتى اليوم يعانون نتائجها العكسية على أكثر من جانب.

وإذا كان نشوء الأزمات السياسية والاقتصادية تعد أمراً طبيعياً في سيرة الأمم والشعوب لا سيما في عصرنا الحاضر، فإنه يبدوا من غير الطبيعي أن يظهر شبح حرب أهلية من وراء كل أزمة سياسية في بلد صغير كلبنان، مثل تلك الأزمات الدامية، دون أن يلم بجميع ظروفها وأسبابها الحقيقية ومن هنا تبدو لنا ضرورة البحث العلمي الحقيقي في أسباب تلك الأزمات، ومنها أزمة لبنان السياسية ١٩٥٧-١٩٥٨، كي يتسنى للأجيال القادمة استخلاص العبر مما حدث وتهتدي إلى الحل الذي يساعد اللبنانيين على تجنب الوقوع في مصيدة تلك الأزمات الدامية في المستقبل.

ورغم كثرة ما كتب عن لبنان وأزماته السياسية الدامية، لا سيما الحرب الأهلية الأخيرة، إلا أن الحقيقة لم تكن واضحة، ولم يف ما كتب بالغرض العلمي المطلوب ولم يؤد إلى جلاء جميع الحقائق والأسباب الموضوعية لما حدث. ورغم ما كتب عن الأزمة الأخيرة الدامية "الحرب الأهلية الطويلة" ١٩٧٥، والتي نالت القسط الأوفر من اهتمام الكتاب والسياسيين

والباحثين لأسباب عديدة، فإن أزمة ١٩٥٨، بحاجة إلى القدر الكافي من الدرس والبحث.

ولقد دفعتني أسباب عديدة، لدراسة الأزمة السياسية في لبنان ١٩٥٧-١٩٥٨، وتناول هذا الموضوع ذاته بالبحث والدراسة، من ضمن هذه الأسباب تشجيع الأستاذ الدكتور محمد رجائي ريان المتخصص في هذا المجال نظراً لخصوصيتها، وأهميتها في التاريخ اللبناني المعاصر، ومحاولة إضافة جديد.

كما أن الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٥٨م كانت موضع بحث واهتمام من قبل الدوائر البريطانية والأمريكية وكذلك بيروت والقاهرة، هذا بالإضافة إلى رغبة الباحث بتزويد المكتبة العربية بمؤلف جديد يلقي المزيد من الضوء على أصول السياسة الأمريكية والبريطانية تجاه لبنان خلال فترة الدراسة.

واعتمدت هذه الدراسة على عدة مؤلفات صدرت تباعاً بعيد تلك الأزمة، كما وتناولت بشكل خاص الموقف الداخلي وفيها مذكرات بعض القادة ممن مثلوا دورا فاعلاً في الأزمة منها مذكرات الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور وكميل شمعون الرئيس اللبناني (١٩٥٢-١٩٥٨)ورئيس وزرائه سامي الصلح وغيرها، ألا أن هذه المذكرات كانت تدافع كل منها عن وجهة نظر فريق دون الأخر، أو من وجهة نظر هذا المسؤول أو ذاك، فهي بالتالي بحاجة إلى مزيد من البحث العلمي الموضوعي، لدراسة وبحث وجوه الأزمة وأسبابها.
قسم الكتاب إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

أما الفصل الأول، فهو يتحدث عن لبنان منذ بداية الاستقلال السياسي في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٤٣ وحتى بداية الأزمة السياسية في مطلع عام ١٩٥٧م وتناول الباحث في هذا الفصل أزمة المرسومين (٤٩)و (٥٠) والمطالب الإسلامية وفي المرسوم (٤٩) الذي أصدره الرئيس اللبناني

أيوب ثابت الذي زاد عدد النواب إلى أربعة وخمسين نائبا أثنين وثلاثين مقعدا للمسيحيين واثنين وعشرين للمسلمين وفي المرسوم رقم (٥٠) والذي يتعلق بزيادة عدد النواب في المناطق الانتخابية نص أيضا على ضرورة إدراج المهاجرين في السجلات الرسمية، ويتحدث هذا الفصل عن قضية الميثاق الوطني اللبناني وعهد الرئيس بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢) ومنجزاته وكذلك موقف لبنان من مشروع سوريا الكبرى. وموقف لبنان من مأساة فلسطين من ١٩٤٥-١٩٥٢ وأيضا موقفه من سياسة الأحلاف ١٩٥٢-١٩٥٥ ومنها بالذات حلف بغداد، وموقف لبنان من العدوان الثلاثي على مصر وبخاصة الموقف الشعبي "التيار القومي العربي في لبنان"وكذلك يتطرق الباحث للحديث عن الخلفية التاريخية للعلاقات اللبنانية - الأميركية.

وفي الفصل الثاني، يبين الباحث، بداية الأزمة السياسية والدستورية في لبنان عام ١٩٥٧، والتي بدأت تظهر بعد إقرار الرئيس الأميركي ايزنهاور لمبدأ "سد الفراغ" أو "نظرية الفراغ" وهو إحلال الولايات المتحدة الأميركية بدلا من فرنسا وبريطانيا بعد أن ضعف دورهما في المنطقة، وذلك لمقاومة ما يسمى"بالخطر الشيوعي" وانتشار الشيوعية.ويتناول الباحث أسباب وملابسات تجديد ولاية كميل شمعون لفترة رئاسية تمتد إلى ست سنوات أخرى، رغم أن الدستور اللبناني لا يجيز له ذلك إلا لفترة رئاسية واحدة ومحاولة شمعون التلاعب بمواد الدستور لتغييرها، وتناول الباحث الأسباب الداخلية التي كان لها دور في حصول الأزمة، ومنها محاولات شمعون تعديل الدستور، الأمر الذي أدى انشقاق اللبنانيين ومن أسباب الموافقة على مبدأ أيزنهاور في مجلس النواب اللبناني، وفساد النظام الإداري والاقتصادي في البلاد، وفي نهاية الفصل الثاني، يتناول الباحث موقف لبنان من الجمهورية العربية المتحدة

"سوريا ومصر" واتهامه لهذه الجمهورية بتحريض الثوار المسلمين والقوميين على الثورة ضد حكم كميل شمعون.

وخصص الباحث الفصل الثالث، للحديث عن تحول الأزمة إلى الثورة وانفجار الأوضاع الداخلية في لبنان في الشمال والوسط والجنوب، بخاصة بعد اغتيال المعارض السياسي اللبناني نسيب المتني (صاحب جريدة التلغراف اللبنانية)، وإنزال القوات الأميركية "المارينز" في لبنان بعد الانقلاب الذي حدث في العراق في الرابع عشر من تموز "يوليو" عام ١٩٥٨ والذي أدى إلى الإطاحة بالنظام الهاشمي، و في نهاية الفصل الثالث يتحدث الباحث عن الخروج من الأزمة تحت شعار (لا غالب ولا مغلوب)، واستقالة كميل شمعون وتولي الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني سدة الحكم في لبنان.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في اعتمادها الوثائق، وهامة بالإضافة إلى سائر المصادر الأساسية، التي تحاول إلقاء الضوء من جديد على أزمة لبنان الدامية تلك، وهي ترمي إلى إعطاء القارئ فكرة عن الأزمة خلال عرض شبه مفصل لأسبابها وكيف تطورت إلى صراع دام ومن ثم كيف بلغت مرحلة الحل النهائي.

إذ اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة مختلفة من الوثائق والمصادر الأولية والمراجع الثانوية على النحو التالي:

١. الوثائق العربية غير المنشورة وأهمها:

أ. وثائق من تراث كمال جنبلاط (رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي) "١٩١٧-١٩٧٧" من ملف رقم ٤٣٠٤ وملف رقم ١٢٠/١٤ والمحفوظة في "مكتبة يافث" (Jafet) في أرشيف الجامعة الأميركية والتي تتحدث عن أزمة ١٩٥٧-١٩٥٨، والأحداث الدامية التي حصلت في المناطق اللبنانية، وبخاصة في منطقة الشوف اللبنانية الجنوبية الدرزية وقرارات جبهة الاتحاد الوطني

اللبنانية فيما يتعلق بتصفية مخلفات أزمة ١٩٥٨ أي بداية مطلع عهد الرئيس اللبناني فؤاد شهاب.

ب. وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد "د.ك.و" وتشتمل على تقارير السفارة العراقية في عمان، وتتحدث عن الأوضاع الداخلية في الأردن والعراق والتطورات السياسية وعلى وجه التحديد مبدأ الرئيس الأميركي (دوايت ايزنهاور) (Dwight Eisenhower) ومحاولات ترسيخ مبدأه "سد الفراغ" وموقف الأردن والعراق من هذا المبدأ وتتحدث هذه الوثائق عن نظرية درء الخطر الشيوعي الذي من أجله احتلت الولايات المتحدة الأميركية لبنان لبضعة أشهر ومحاولات إيجاد مناطق نفوذ للولايات المتحدة في الوطن العربي، وهذه الوثائق أغنت البحث بتفصيلات عديدة، وعلى الرغم من أهميتها فقد عاملها الباحث بشيء من الحذر، خاصة فيما يتعلق بتهويل الخطر الشيوعي في المنطقة وضرورة تدخل الولايات المتحدة الأميركية لدرء هذا الخطر.

٢. الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

وتشمل على وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Forighn Office) (F.o) والموجودة في دائرة المحفوظات البريطانية (Public Record Office) في العاصمة البريطانية لندن وهي تحتوي على برقيات وتقارير السفير البريطاني في بيروت حول التطورات السياسية الداخلية في لبنان وعلاقات لبنان مع الدول العربية الأخرى، وكما تشتمل على تقارير السفارات البريطانية في عمان وبغداد والخرطوم وواشنطن وباريس ولندن، والمراسلات الداخلية المتتابعة للازمة اللبنانية، وتركز هذه الوثائق بشكل واضح على التطورات الداخلية للأزمة وبخاصة عام ١٩٥٨م والأحداث الدامية في هذه السنة وبالرغم من أن الوثائق

البريطانية تعكس وجهة نظر الحكومة البريطانية ومصالحها، فإنها تميزت بمصداقية عالية، نظرا لطبيعة العلاقات بين بريطانيا ولبنان وحرص السفير البريطاني في بيروت على وضع حكومته بصورة الأحداث، وطلب النصائح والإرشادات لكيفية التعامل مع الأحداث المتسارعة، ومحاولة توجيه السياسة البريطانية بما يخدم مصالح بريطانيا والدول الغربية في الشرق الأوسط.

٣. الوثائق العربية المنشورة، وأبرزها:

وثائق القنصلية المصرية في بيروت سنة ١٩٤٢، وتأتي أهمية هذه الوثائق في أبراز الدور الذي لعبته الحكومة المصرية بقيادة النحاس باشا لاستقلال لبنان في ٢٦ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٤١، ودورها في مجريات الأحداث في بيروت في تلك الفترة، وكذلك وثائق الحكومة اللبنانية في المنفى "حكومة بشامون"سنة ١٩٤٣، والقرارات التي تم اتخاذها من قبل هذه الحكومة للشعب اللبناني الرافض للاستعمار الفرنسي والموالين له، ومن الوثائق العربية الأخرى المنشورة وثائق أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية، فيما يتعلق بحلف بغداد سنة ١٩٥٥، وتأتي أهمية هذه الوثائق في أنها قد ركزت على عدم انضمام إسرائيل ومنعها من التقرب إلى حلف بغداد، وكذلك متابعة الاتصالات مع العراق الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأمة العربية.

٤. الوثائق الأجنبية المنشورة:

أ. وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) والمصنفة تحت الرموز والأرقام التالية:

١. F.O 371/154490
٢. F.O 1018/93
٣. F.O 371/121605
٤. VL 105/2.P.R.O.L

وتأتي أهمية هذه الوثائق في أنها تتحدث عن بدايات عصر الرئيس اللبناني كميل شمعون أي منذ سنة ١٩٥٢و١٩٥٣ وركزت على الأحداث الداخلية في لبنان وسياسة شمعون.

ب. أوراق الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور (Dwight Eisenhower Papers) والمحفوظة في مكتبة الرئيس الأميركي ايزنهاور(Eisenhower library) وقد تم الحصول عليها من مؤلف لأحد الكتاب اللبنانيين بعنوان الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨، لعباس أبو صالح وهذه الأوراق مصنفه تحت الرمز والرقم التالي:

١. E.O 12065.
٢. SEC.3-204.

وتأتي أهمية هذه الأوراق في المصداقية العالية لها، ولأهميتها في موضوع هذه الدراسة رغم أنها تعكس وجهة نظر الحكومة الأميركية، إلا أن وجهة النظر هذه سيتم مقارنتها مع وجهات النظر الأخرى.

ج. وثائق الأمم المتحدة حول موضوع الدراسة (United Nation) وهي مضافة تحت الرمز التالي:.U.N. .year Book,1958 .

وهي عبارة عن وثيقة يتيمة تتحدث عن نص شكوى لبنان إلى الأمم المتحدة، حول تدخل الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨، في الشؤون الداخلية للبنان، متهمة إياها بالتحريض على أعمال العنف والثورة في لبنان وإمداد الثائرين بالسلاح ضد السلطات القائمة في لبنان.

د. تقارير وزارة الخارجية الأميركية /واشنطن تحت الرموز والأرقام التالية:

١. DCIR Central Files, 783A.
٢. D.S.C.F. 783A.5 M.S.P/8-(054).

وتأتي أهميتها في موضوع الدراسة من حيث أهميتها التاريخية وبدونها لا يصبح للأبحاث والدراسات قيمة تاريخية من حيث أنها تستكمل الحقيقة التاريخية

حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ تدخلها في لبنان سنة ١٩٥٨ قد لعبت دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط خاصة في لبنان.

وقد مثلت تلك الوثائق مصدرا رئيسا لا غنى عنه.

هـ. وثائق باللغة الفرنسية وهي عبارة عن مراسلات بين الحكومة اللبنانية ممثلة بالرئيس اللبناني الفرد نقاش والحكومة الفرنسية ممثلة بالجنرال الفرنسي ديجول (De Geulle)رئيس الحكومة الفرنسية، والجنرال كاترو (Catroux) قائد القوات الفرنسية في الجزائر، وتأتي أهمية هذه المراسلات من حيث أنها شكلت مصدرا رئيسيا للدراسة في فترة ما قبل الاستقلال أي قبل السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ وكذلك عام ١٩٤٣.

٥. المذكرات الشخصية وهي على النحو التالي:

١. مذكرات الرئيس اللبناني كميل شمعون.

٢. مذكرات الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور.

٣. مذكرات الملك حسين بن طلال "مهنتي كملك".

٤. مذكرات سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني "فترة الرئيس كميل شمعون".

٥. مذكرات محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية.

٦. مذكرات مصطفى رام الحمداني.

وتأتي أهمية هذه المذكرات في سد النقص الحاصل في الوثائق المنشورة وغير المنشورة وتبيان وجهات النظر المختلفة لكافة التيارات.

٦. ومن مصادر الدراسة أيضا، الصحف والدوريات العربية ومن أبرزها:
الصحف اللبنانية منها النهار والحياة، والبشير، والهدى، والصحف الأردنية مثل فلسطين والدفاع، والجزيرة والنسر وكذلك صحيفة البلاد السعودية.وكذلك الدراسات المنشورة في مجلات مثل مجلة العلوم الإنسانية،

مجلة دراسات تاريخية، مجلة العلوم ، ومجلة المسرة اللبنانية ، ومجلة العرب والعالم والمستقبل العربي والعرفان والكلمة والدراسات اللبنانية والعربية والطريق.

وتأتي أهمية هذه الدوريات في إيضاح وجهات النظر المختلفة للتيارات السياسية في لبنان وسد بعض النقص الحاصل للحقيقة التاريخية.

٧. واعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع العربية والمترجمة: والتي أغنت هذا البحث بالكثير من المعلومات القيمة، ووجهات النظر المختلفة، ومنها: كتاب حقائق تاريخية للرئيس اللبناني بشارة الخوري وكتاب سامي الصلح (رئيس وزراء لبنان)في فترة الدراسة وهو احتكم إلى التاريخ وكتب كمال جنبلاط: الديمقراطية الجديدة وحقيقة الثورة وربع قرن من النضال وكتاب نجيب الارمنازي سورية من الاحتلال حتى الجلاء والذي يبين فيه علاقات لبنان بالولايات المتحدة الأميركية.وهذه الكتب وغيرها قد غذت فترة الدراسة بكم هائل من المعلومات والحقائق التاريخية والتي كان لها الدور في استكمال الحلقات المفقودة من البحث.

٨. وكان للكتب والمؤلفات الأجنبية من مصادر ومراجع حضورها في الدراسة: سواء من أدراك من كتابها فترة الدراسة، ومن كان على اطلاع بالأحداث في لبنان ويمثل كتاب A Gwani, (The Lebanese Crises, 1958) وكتاب (The Wagging Peace) (السلام المهزوز) للرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور وكذلك كتاب الرئيس اللبناني كميل شمعون (Crise au Moyen Orient) وتمثل أهمية كبيرة تحتوي على وجهات نظر مختلفة لهؤلاء المؤلفين والتي غذت البحث بالمعلومات واستكمال الحقيقة التاريخية المنشورة، هذه الكتب الأجنبية وغيرها كان لها قدر كبير من الأهمية لموضوع البحث والدراسة.

٩. اعتماد الدراسة على رسائل ماجستير عربية ورسالة دكتوراة باللغة العربية ورسالة دكتوراه باللغة الإنجليزية غير منشورة بعنوان United State Policy Toward Lebanon in The Lebanese Civil War Of 1958 and 1975-1976 لمؤلفها الأمريكي (Ellis Kail Cloude) وعبارة عن دراسات تحليلية عن موضوع الدراسة وقد تم الحصول على الرسالة من مكتبة الجامعة الأردنية. قسم الوثائق والمخطوطات.

وكان لهذه الدراسات الأهمية الواضحة والكبيرة في موضوع الدراسة ولخصوصيتها التاريخية.

وبالرغم من تنوع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، فإن هناك بعض الصعوبات التي واجهت الباحث في الحصول على الوثائق حيث أن الباحث احتصل على وثائق من دار المحفوظات البريطانية (Puplic Record Office) عن طريق أخ له في الملحقية العسكرية الأردنية في لندن من عام (١٩٩٩- ٢٠٠١) وكذلك وثائق من أرشيف الجامعة الأميركية ببيروت وتمت الاتصالات مع الأخ الصحفي الأستاذ محمد غدار من جريدة الحياة اللبنانية وقام مشكورا بتقديم المساعدة إذ تم إحضار بعض الصحف والوثائق من لبنان، وكذلك رحلة السفر التي قام بها الباحث إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة ما بين ٢٤ أب (أغسطس) ٢٠٠٢م، وحتى ٢٩ أب (أغسطس) من الشهر نفسه إلى الجمهورية العربية السورية للحصول على بعض المصادر الأساسية والمراجع من المكتبة الظاهرية، ومكتبة الأسد في دمشق.

وأخيرا، وإذ نحن بصدد تقديم هذه الدراسة عن الأزمة السياسية اللبنانية ١٩٥٧-١٩٥٨، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من آزرني في إنجازها متوقعا أن تثير اهتمام القراء والباحثين مهما اختلفت وجهات نظرهم ومواقفهم إزاء هذه الأزمة. كما أتمنى أن يكون نقد هؤلاء لهذه الدراسة مدعاة لمزيد من

الدرس والبحث العلمي الجاد في هذا الموضوع مستقبلا. وارجوا، أن أكون قد وفقت في الوصول إلى جزء من الهدف المنشود والذي من أجله تم وضع هذه الدراسة ورفد المكتبة العربية بهذا المؤلف.

والله من وراء القصد.

الباحث

الفصل الأول

لبنان من الاستقلال (١٩٤٣) حتى بداية الأزمة ١٩٥٧م

- أزمة المرسومين (٤٩)، (٥٠) والمطالب الإسلامية.
- أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ الدستورية.
- الميثاق الوطني اللبناني ١٩٤٣.
- عهد الرئيس بشارة الخوري ١٩٤٣.١٩٥٢ .
- موقف لبنان من مشروع سوريا الكبرى.
- لبنان ومأساة فلسطين ١٩٤٥.١٩٥٢ .
- العودة إلى الأحلاف ١٩٥٢. ١٩٥٥ .
- حلف بغداد.
- موقف لبنان من حلف بغداد.
- لبنان والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ .
- الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية . اللبنانية.

الفصل الأول

لبنان من الاستقلال (١٩٤٣)

حتى بداية الأزمة ١٩٥٧م

• أزمة المرسومين (٤٩)، (٥٠) والمطالب الإسلامية:

في السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٣ أصدر أيوب ثابت[١] المرسومين التشريعيين التاليين: المرسوم الأول رقم (٤٩) والذي حدد فيه المجلس النيابي في لبنان بـ أربع وخمسين نائبا، اثنين وثلاثين للمسيحيين، واثنين وعشرين للمسلمين وإدراج المهاجرين في السجلات الرسمية[٢] وقد أشار الوزير البريطاني المفوض ادوارد سبيرس (Edward Spears) للمرسوم رقم (٤٩) مبديا عدم موافقته على هذا المرسوم مدافعا عن موقف المسلمين[٣] والمرسوم الثاني رقم (٥٠) والذي ينص على توزيع عدد النواب على المناطق الانتخابية كما يلي ـ ثمانية عشر موارنة، ستة روم أرثوذكس، ثلاثة روم كاثوليك، ثلاثة للأرمن وأثنين للأقليات المسيحية، عشرة للسنة، وتسعة للشيعة، وثلاثة للدروز إذ أصبح العدد اثنين وثلاثين مقعدا للمسيحيين و اثنين وعشرين مقعدا للمسلمين وهذا التوزيع أثار غضب المسلمين

---

(١) أيوب ثابت: الرئيس الخامس للجمهورية اللبنانية، (١٨ آذار ١٩٤٣- ٢١ تموز ١٩٤٣)، أنظر: كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١)، ص ٢٣٢.

(2) Sir Edward Spears, Fulfillment of mission Syria and Lebanon, (1941 -1944), (Britain, London: 1977), P.213.

(٣) سبيرس Edward Spears عين في شباط (فبراير) ١٩٤٢ كأول وزير بريطاني مفوض لدى الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية وجعل من بيروت مقرا له، واستمر في هذا المنصب حتى كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٤. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد رجائي ريان، قضية الانتخابات في لبنان، (١٩٤١- ١٩٤٣)، وموقف بريطانيا منها، (دراسة سياسية)، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، مج ٣١، ع ٦، (اربد: جامعة اليرموك، ١٩٩٤)، ص ٥٧.

وادي إلى بلبلة داخل المجتمع اللبناني وادي ذلك إلى اجتماع للقوى الإسلامية في نادي اتحاد الشيعة الإسلامية[1].

عقد مؤتمر للطوائف الإسلامية المؤلفة من السنة والشيعة والدروز في نادي اتحاد الشبيبة الإسلامي يوم الاثنين الموافق الحادي والعشرون من حزيران (يونيو) ١٩٤٣، للبحث في مرسومي الحكومة (٤٩، ٥٠)، وقد ترأس الاجتماع مفتي الجمهورية اللبنانية في ذلك الوقت السيد محمد توفيق خالد، وأكد هذا الأخير على أن ما يقوم به المسلمون لا يهدف إلى تأمين مصلحة المسلمين فحسب، بل هو مصلحة للوطن بأكمله[2]. وكان من نتائج هذا المؤتمر توجيه مذكرة إلى رئيس الدولة في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو)، تضمنت ضرورة تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر وضرورة إيجاد حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية[3].

- **وكانت مقررات مؤتمر الطوائف الإسلامية بعد أن صوت عليها جميع الحاضرين هي:**

١. مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين الصادرين في السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٣، رقم ٤٩، ٥٠ واللذين يتعلقان بزيادة عدد النواب، وتوزيع المقاعد على الطوائف والمناطق.

٢. إجراء إحصاء شامل بإشراف لجنة محايدة.

٣. إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد الذي نطلبه، وإلا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس اثنين وأربعين نائبا منتخبا.

(١) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، (درعون- حريصا: منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦٠- ١٩٦١)، ص ٢٥٢ ؛ محمد علي الأغا، الاتجاهات السياسية في لبنان؛ ١٩٢٠- ١٩٢٨، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١)، ص ٩٣.

(٢) ريان، قضية الانتخابات، ص٧١.

(٣) ريان، قضية الانتخابات، ص ٧١ .

٤. يمتنع المسلمون عموما في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات حتى تحقيق هذه المطالب.

٥. تأليف لجنة عمل على وجه السرعة لتحقيق هذه المطالب.

٦. إبلاغ نسخة من هذه المقررات لمقام الحكومة اللبنانية، ولسفير فرنسا الحرة ولممثلي بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية، والحكومة السعودية، ومصر، والعراق، وسائر ممثلي الدول الحليفة[1].

وقدم المفتي كتابا للمفوض الفرنسي جاء فيه : أنه يجب أن تقتنع الحكومة اللبنانية بضرورة إلغاء المرسوم الذي ينص على زيادة عدد النواب في المجلس النيابي القادم، وفي حالة فشل المندوب السامي فإن المسلمين سيحتجون للبريطانيين والأمريكيين والحكومات العربية المجاورة وسوف يتم مقاطعة الانتخابات[2]، وفعلا وقعت الطوائف الإسلامية اللبنانية مذكرة احتجاج إلى سلطات الحلفاء والحكومات العربية وسلمت نسخة منها إلى المفوضية البريطانية[3].

أصدرت الحكومة اللبنانية من جانبها، مرسوما أعلنت فيه أن الانتخابات في لبنان سوف تجرى في ٢٦ و٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ [4] ولتهدئة الرأي العام الإسلامي صدر بلاغ رسمي من الحكومة اللبنانية لإجراء إحصاء قبل الانتخابات النيابية[5].

وقد بعث مصطفى باشا النحاس رئيس الحكومة المصرية برسالة إلى الجنرال كاترو اقترح فيها توزيع مقاعد البرلمان إلى أربع وخمسين مقعدا على

(١) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر، (١٩١٣- ١٩٥٢)، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٥٨)، ٢٠٣ .

(٢) محمد رجائي ريان، الازمة السياسية اللبنانية ١٩٤٣، في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة المؤرخ العربي، ج٤، السنة ١٤، (بغداد: الأمانة العامة للمؤرخين العرب ١٩٨٩)، ص٧٤ .

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ريان، قضية الانتخابات، ص ٧١ .

(٥) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٠ .

أساس تسعة وعشرين للمسيحيين وخمسة وعشرين للمسلمين، ورضيت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي بهذا الحل الذي جرى اعتماده في حينه، ولكن البطريرك الماروني عريضة وجه برقية في الثالث عشر من تموز (يوليو) ١٩٤٣ إلى رئيس الدولة يقول فيها: " بأننا سنقاوم كل سعي لتعديل قرارات حكومتكم العادلة بشأن الإحصاء وتوزيع المقاعد النيابية، ونؤيد حكومتكم في موقفها التاريخي الشريف"(١).

وظل المسلمون في لبنان ثابتين على مواقفهم واستمرت احتجاجاتهم التي تركزت أكثر ما تركزت على الحكومة اللبنانية، وأمام هذا الإصرار من قبل المجتمع الإسلامي في لبنان أقيل أيوب ثابت في الحادي والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٤٣. وقد تم تشكيل حكومة(٢) جديدة برئاسة بترو طراد المسيحي الأرثوذكسي رئيسا للدولة، وعبد الله بيهم المسلم السني أمينا لسر الدولة وتوفيق لطف الله عواد معاون أمين سر للدولة(٣). وكانت مهمة هذه الحكومة محصورة في إجراء الانتخابات النيابية(٤).

وقد باشرت الحكومة الجديدة أعمالها إلا أنها لم تتوصل إلى حل لمشكلة نسبة توزيع المقاعد النيابية وذلك لاختلاف أعضاء الحكومة حول هذا الموضوع، وكانت آخر المحاولات التي قام بها الفرنسيون بهذا الشأن هي القائمة على الاقتراح المصري حيث وافق عليه المسلمون رفضها المسيحيون(٥).

قدم البطريرك الماروني عريضة أبدى فيها استعداده لترؤس مؤتمر وطني من أجل حل لوضع البلاد إلا أن النائب البطريركي عبد الله الخوري وقف في وجه البطريرك عريضة قائلا: بأن القرار ليس للبطريرك الماروني وحده(٦)، وتردت الأحوال الداخلية في لبنان الأمر

(١) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها، ج٢، (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٨، ١٩٥٠) ص١١٢-١١٣.
(٢) صليبي، ص ٢٣٢.
(٣) الخوري، حقائق، ج١، ص ٣٣٥.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ريان، الأزمة السياسية، ٨١.
(٦) الأغا، ص ٩٣-٩٤.

الذي جعل سبيرس الوزير المفوض البريطاني يتوسط من أجل هذه المشكلة بالتعاون مع المفوض السامي البريطاني إذ تم الاتفاق في الحادي والثلاثين من تموز (يوليو) على أن يكون مجموع عدد النواب خمسة وخمسين نائبا، ثلاثون منهم مسيحيون وخمسة وعشرون مسلمون، موزعين على النحو التالي:

ثمانية عشر من الموارنة، أحد عشر من السنة، عشرة شيعة، ستة روم أرثوذكس، أربع دروز، ثلاث روم كاثوليك، اثنان أرمن، وواحد عن الأقليات الأخرى، كما نص الاتفاق على ضرورة إجراء إحصاء للسكان خلال مدة لا تتجاوز السنتين(١).

بعث القنصل المصري في بيروت ببرقية إلى الكتلة الإسلامية أعرب فيها عن علاقات الأخوة القائمة بين المسلمين في لبنان وإخوانهم من أبناء البلاد العربية، وقد شكرت الكتلة الإسلامية في لبنان مصطفى النحاس باشا (رئيس الحكومة المصرية) على جهوده في حل تلك المشكلة(٢).

وفي الرابع من آب (أغسطس) ١٩٤٣، نشرت الصحف اللبنانية رسالتين متبادلتين بين رئيس الدولة بترو طراد والبطريرك الماروني انطون عريضة، وافق فيها هذا الأخير على التنظيمات الانتخابية الجديدة وفي الخامس من آب (أغسطس) نشر مرسوم جاء فيه أن الانتخابات ستجري في التاسع والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٤٣ (٣).

ولم تخل الحملات الانتخابية من التدخل الفرنسي وخصوصا في عملية تشكيل قوائم الانتخابات، وتزوير العملية الانتخابية وجعلها تميل إلى جانبهم، فحدث تدخل فرنسي في تشكيل إحدى القوائم في بيروت من قبل المفوض

(١) المرجع نفسه.
(٢) برقية القنصل المصري في بيروت إلى الكتلة الإسلامية (القنصلية المصرية - بيروت، ٣٠ آب (أغسطس)، ١٩٤٣م، ص١.
(٣) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨١.

الفرنسي العام وتدخل القسم السياسي في المفوضية الفرنسية العامة في بيروت، الذي أصدر تعليماته للمستشارين الفرنسيين، وخصوصا في صيدا وطرابلس ليقوموا بالتدخل المباشر في الحملة الانتخابية[1]، في الوقت الذي أخذ فيه توفيق عواد أحد أعضاء الحكومة الانتقالية على توجيه الموظفين الرسميين ليعملوا على محاباته[2].

أما الانتخابات النيابية، فإنها جرت على مرحلتين، فقد جرت انتخابات المرحلة الأولى في التاسع والعشرين من أب (أغسطس) ١٩٤٣، وجرت المرحلة الثانية في ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣، تحت إشراف الرئيس بترو طراد والجنرال سبيرس والمندوب السامي الفرنسي هيللو(**JeanHelleu**)، وقد أسفرت تلك الانتخابات عن فوز الكتلة الدستورية [3]، والتي كان ينتسب إليها الشيخ بشارة الخوري، رياض الصلح، حبيب أبو شهلا، كميل نمر شمعون، عادل عسيران، وسليم تقلا وغيرهم وكانت هذه الكتلة تنادي بأن المسيحيين لن يتطلعوا للعرب لحمايتهم، ولن يطمح المسلمون للاندماج مع الدول العربية[4]، وإنما سيتعاونون مع كل الدول العربية[5] وسيتم توزيع المناصب السياسية والإدارية بصورة متكافئة ضمن الجماعات والطوائف المعترف بها[6].

ويقول كمال جنبلاط: "أنه كان للبريطانيين اليد الطولى في إيصال أعضاء الكتلة الدستورية إلى المجلس النيابي سنة ١٩٤٣، وثم إلى الحكم فيما بعد، إذ تدخلت الدوائر البريطانية من خلال السفارة البريطانية في بيروت، ودوائر الاستخبارات لديهم لمعاكسة الكتلة الوطنية ومرشحها إميل اده، والذي كان

---

(١) ريان، قضية الانتخابات، ص٧٧.

(٢) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٢.

(٣) صليبي، ص ٢٣٦.

(4) M .S.A Gwani, The Lebanese Crises , 1958 ,Adocumantry Study , (London: Asia Publishing House (٤) (n.d)), P.1 .

(٥) وليد فارس، التعددية في لبنان، (بيروت: مطبعة الكسيلك، ١٩٧٩)، ص ٢٣١.

(6) A Gwani , Op. Cit ; P1.

يدعمه الفرنسيون ودوائرهم آنذاك[1]. وقد تعهد بشارة الخوري لقاء ذلك بإتباع السياسة البريطانية العربية[2].

ويضيف جنبلاط: "وكان من بين أعضاء الكتلة الدستورية من اتصفوا بالوطنية الصحيحة والعروبة السليمة، وبعضهم من عرف باتصالاته الغربية وهؤلاء يطلق عليهم جنبلاط مسمى " الوطنيين الأجانب"[3]، وكان أكثر النواب المنتخبين من الوطنيين الذي يتعاطفون مع القضايا العربية[4].

ومهما يكن من أمر، فأن الانتخابات النيابية أدت إلى فوز أكثرية نيابية من أنصار الزعيمين بشارة الخوري، ورياض الصالح، اللذين اتفقا على بناء دولة مستقلة استقلالا تاما غير منقوص[5]، يقول بشارة الخوري: " أنه في يوم الحادي والعشرين من أيلول سنة ١٩٤٣ عقد المجلس النيابي جلسته الأولى وترأسها جورج زوين (أكبر الأعضاء سنا) وابتدأ الاقتراع وفرزت الأصوات برقابة نائبين، أحدهما رياض الصلح وكانت النتيجة كما يلي: المقترعون ٤٧ من أصل ٥٥ نائبا انتخب منهم ٤٤ نائبا، وظهرت ثلاث ورقات بيضاء، وغاب عن الجلسة من النواب: إميل اده، كمال جنبلاط، أسعد البستاني، جورج عقل، أحمد الحسيني، عبد الغني الخطيب، جميل تلحوق (كتلة وطنية) وأيوب ثابت[6]. وبذلك فاز بشارة الخوري، برئاسة الجمهورية اللبنانية.

---

(١) كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٥٩)، ص٢١.

(٢) منير تقي الدين، ولادة استقلال، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢)، ص ٣٢١.

(٣) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٢١.

(٤) الوطنيين الأجانب الذين لهم علاقات واتصالات بالدول الغربية الأوروبية ويؤمنون بتطبيق المبادئ والمثل الغربية في لبنان، أمثال: أميل أده، كميل شمعون، بيار الجميل، وغيرهم أنظر، عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩١م) ص ١١٦.

(٥) فيليب حتي، تاريخ لبنان، (بيروت: دار الثقافة: (د.ت))، ص ٦٠٤.

(٦) الخوري، حقائق، ج٢، ص ١٥.

وما أن تسلم بشارة الخوري مقاليد الحكم حتى بادر إلى تكليف الزعيم الوطني رياض الصلح بتأليف أول حكومة استقلالية بالمعنى الصحيح[1] وكان ذلك في الثالث من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣[2]، وقد تشكلت هذه الحكومة وفق قواعد الدستور اللبناني، وقد أعلنت هذه الحكومة في بيانها الوزاري الأول أمام مجلس النواب:

١. تعديل الدستور على أساس المواد التي لا تتفق و الاستقلال.
٢. اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبنان.
٣. الميثاق الوطني هو الأساس للعهد الجديد ويقول بشارة الخوري (وما الميثاق سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان الناجز دون الالتجاء إلى الحماية من الغرب، ولا إلى أي وحدة أو اتحاد مع الشرق)[3].
٤. لبنان دولة مستقلة ذات سيادة كاملة[4].
٥. الاتفاق مع الحكومة السورية حول إدارة المصالح المشتركة[5].
٦. إصلاح النظام الانتخابي الحالي وإجراء إحصاء للسكان قريبا والتعاون مع البلاد العربية المجاورة.

أن مرحلة تعريب الدولة اللبنانية اعتبره الفريق المناهض للعروبة المطالب بالحماية الأجنبية قرارا خطيرا بحق الشعب المسيحي في لبنان

(١) بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان (مع مجموعة من الوثائق)، (بيروت، (لا ن)، ١٩٦٩)، ص٢٠.
(٢) وكانت حكومة الاستقلال الأولى تتألف من : رياض الصالح - رئيس الوزراء والمالية / حبيب أبو شهلا - نائب الرئيس وزير العدلية والتربية الوطنية والفنون الجميلة / كميل شمعون – وزير الداخلية البرق والبريد / سليم تقلا - وزير الخارجية والأشغال العامة / عادل عسيران وزير الدفاع والزراعة والصحة والإسعاف، حول حكومة الاستقلال الأولى أنظر، فؤاد البدوي، الكتاب الأخضر في السياسية اللبنانية ١٩٤٣- ١٩٥٠ (بيروت، (لا ن)، ١٩٥٠) ص ٢٧.
(٣) الخوري، حقائق، ج٢ ص٢١ .
(٤) سليمان، الفيدرالية، مرجع سابق، ص ١١٧ .
(٥) ريان، الأزمة السياسية اللبنانية، ص ٨٣ .

والشرق ويبدو أن هذا الفريق أثار غضبه اعتبار اللغة العربية لغة رسمية للبلاد ومحاولات التعريب[1].

● أزمة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ الدستورية :

ولما كان الدستور اللبناني[2]، لا يحقق رغبات السكان في الاستقلال فقد أراد رئيس الوزراء إلغاء امتيازات الانتداب المكرسة في بعض بنود الدستور، وتصحيح هذا الدستور تصحيحا تاما[3]، إلا أن المفوض الفرنسي العام رفض هذا التعديل المقترح ولم يرض عنه، وقد اعترض رسميا على إجراء أي تعديل، بحجة أن الانتداب لا يخول لبنان حق تعديل الدستور منفردا، ومن جهة أخرى طالب الحكومة بإجراء مفاوضات عل أساس معاهدة عام ١٩٣٦ المعقودة بين لبنان وسلطات الانتداب إذ أنه بموجب هذه المعاهدة كانت فرنسا تعترف باستقلال لبنان شكليا وضمنت هذه المعاهدة لفرنسا حق الاحتفاظ بقواتها المسلحة في لبنان وحق حماية الأقليات الدينية والقومية[4]، يقول شمعون في مذكراته "فبذلنا مع المفوض السامي محاولة عقيمة لتعديل الدستور، وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٤٣ سلمنا البعثة مذكرة رسمية تعرب عن رغبة الحكومة اللبنانية في تعديل الدستور وإلغاء المواد التي تمس سيادة

(١) وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٥٨)، ص ٢٣١ .
(٢) الدستور اللبناني كان حتى ذلك الوقت من صنع الانتداب ويطبق على بلد يعيش في ظل الانتداب، لقد وضع في عام ١٩٢٦ بشكل يمنح المندوب السامي سلطات تتعارض مع سلطات المسؤولين اللبنانيين ولا تتفق معها وبالتالي يتعارض مع كرامة البلاد واستقلالها وسيادتها، حول هذا الموضوع، انظر، كميل شمعون، مذكراتي، (بيروت :(لا ن)، ١٩٦٩) ص ٢٥.
(٣) الخوري، حقائق، ج٢، ص ٢٤ .
(٤) نيقولاي هوفها نسيان، النضال التحرري في لبنان، ١٩٣٩-١٩٥٨، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤)، ص ٧٦.

لبنان، وتطالب بأن تتحول البعثة العامة إلى بعثة دبلوماسية عادية بعدما تسلم الحكومة المصالح العامة التي تشرف عليها بصفتها الدولة المنتدبة "[1].

إلا أن البعثة العامة رفضت المذكرة، لأنها كما ادعت، غير قادرة على تعديل المواد الدستورية الخاصة بالانتداب، لكن الحكومة قررت أن تتخطى اعتراضات البعثة العامة إذ دعت مجلس الوزراء إلى جلسة طارئة لمناقشة مشروع التعديل المقترح وإقراره وأحالته إلى مجلس النواب[2].

وفي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣ حمل هيللو (المندوب الفرنسي العام) إلى بشارة الخوري رسالة من حكومة فرنسا الحرة تعلن أن الفرنسيين، إدخال إي تعديل على الدستور اللبناني من طرف واحد[3]. عقد مجلس الوزراء في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، جلسته المصيرية الخطيرة حيث وافق جميع الحضور على التعديلات المقترحة، وتم مناقشة موجة الغضب والغيظ التي قد تلحق بالبعثة (الفرنسية) نتيجة إقرار مشروع التعديل، وتم إحالة التعديلات المتخذة إلى مجلس النواب لمناقشتها في جلسة تعقد في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣[4].

وكان هيللو قد سافر إلى الجزائر، وحث رئيس الوزراء رياض الصلح على تأجيل إي عمل إلى ما بعد أسبوعين، وفي الجزائر، كانت قد تألفت لجنة من ديجول وماسيجلي (Massigli) مفوض الشؤون الخارجية وكاترو وأعطيت التعليمات لهيللو بعدم نقل السلطات والخدمات التي تقوم بها فرنسا إلا بعد قيام توقيع بين فرنسا ولبنان، أما تعديل الدستور فلن يتم إلا عن طريق اتفاق مع

(١) شمعون، المصدر السابق، ص ٢٦.٢٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣) سامي الصلح، أحتكم إلى التاريخ، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠)، ص٦٢ .

(٤) شمعون، ص ٢٦.

الفرنسيين وأن لجنة التحرير الوطني الفرنسي في الجزائر لن تعترف بشرعية تلك التعديلات إذا تمت[1].

ومهما يكن من أمر، فأن التعديلات الدستورية قد أقرت بالإجماع قضت بإلغاء كل إشارة إلى الانتداب في الدستور واثبات سيادة لبنان الوطنية. واعتبار اللغة العربية لغة رسمية وعلى الفور وقعها رئيس الجمهورية ونشرت في الجريدة الرسمية في يوم ٩تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣[2].

عاد هيللو من رحلته الاستشارية العاجلة إلى الجزائر، ففوجئ بالتعديلات الدستورية التي كان قد عارضها، ولكنه في صباح ١١/تشرين الثاني (نوفمبر) نفذ هيللو خطته في اعتقال وسجن رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء[3]، باستثناء اثنين هما مجيد أرسلان، وحبيب أبو شهلا[4]. وسيق المعتقلون إلى قلعة راشيا[5]، واصدر هيللو قرارات بشأن تعليق العمل بالدستور وحل مجلس النواب وعين أميل اده رئيسا للدولة[6]، ولما انتشرت أخبار ذلك أغلقت الحوانيت في بيروت وحدث اضطراب شعبي، وأطلق الفرنسيون النار على المتظاهرين أعلن منع التجول[7].

شجب نواب الأمة وممثلوها الإجراءات والتدابير ضد رئيس الدولة والحكومة، ومن جهة أخرى أعلن الاستنكار العربي والدولي والتهديد الرسمي من قبل بريطانيا، وناشد مجلس النواب اللبناني الدول الحليفة والشقيقة والصديقة للعمل على الإفراج عن رئيس الجمهورية والحكومة[8].

(١) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٤.

(٢) الصلح، احتكم، ص ٦٣.

(٣) وكان المعتقلون بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، كميل شمعون، عادل عسيران، عبد الحميد كرامي حول هذا الموضوع، أنظر، الصلح، أحتكم، ص ٦٣.

(٤) ريان:الأزمة السياسية، ص٨٥.

(٥) قلعة راشيا :منطقة في لبنان، اعتقل فيها بشارة الخوري (رئيس الجمهورية) ورئيس الوزراء رياض الصلح وأربعة من الوزراء حول قلعة راشيا، أنظر: صليبي، المرجع السابق، ص ٢٣٧ .

(٦) الخوري، حقائق، ج٢، ص ٣٧.٣٥؛ الصلح، احتكم، ص ٦٣.

(٧) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٥.٤

(٨) أبو صالح، ص ٢٢.

طلبت الحكومة البريطانية عقد اجتماع يضم فرنسيين
وسوريين وأميركيين لوضع اتفاق مؤقت واستدعاء هيللو فورا من منصبة ولبنانيين
كمفوض عام لفرنسا في المشرق وإخلاء سبيل المعتقلين وهددت حكومة
بريطانيا بتكليف الجيوش بإعادة الأمن إذا ما دعت الحاجة لذلك[١].

أما رد الفعل العربي فكان أن، إذ عمت التظاهرات القطر المصري، فأقام
حزب الوفد المصري مهرجانه السنوي، وأطلق عليه"يوم النضال في سبيل لبنان"
وخطب النحاس باشا في المتظاهرين وطالب بالإفراج عن المعتقلين، وقدم القائم
بالأعمال العراقي باسم حكومته احتجاجا شديد اللهجة إلى (هيللو) وطالب
بوقف القمع وإعادة الحكومة الشرعية، في دمشق، إذ أضربت المدارس إلى أجل غير
مسمى وقامت تظاهرات شبابية في المدن السورية، الأمر الذي دفع السلطات
الفرنسية بإرسال قوات إضافية إلى دمشق تحسبا للطوارى[٢] وأحدث اعتقال
الرئيسين الخوري والصلح فراغا دستوريا لم يتمكن رئيس الدولة الذي عينة
المندوب العام الفرنسي من ملئه بشكل من الأشكال، ففشل في تأليف حكومة، كما
أن الموظفين امتنعوا عن تنفيذ الأوامر الموجهة إليهم معلنين الإضراب العام لأجل
غير مسمى[٣].

وقد اتخذ نائب رئيس الوزراء حبيب أبو شهلا، قرارا في الحادي عشر من
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ يؤكد "أن مجلس الوزراء يمارس مؤقتا
الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور" وأن نائب رئيس
مجلس الوزراء يقوم مؤقتا مقام رئيس الوزراء[٤].وبهذه الصفة وجه الأستاذ أبو
شهلا مذكرة شديدة اللهجة تضمنت ما يلي[٥]:

(١) زيادة، ص ١٠٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٦.

(٣) مرسوم رقم ١ح صادر عن القائم بأعمال رئيس الحكومة حبيب أبو شهلا (تشرين الثاني، ١٩٤٣).من كتاب، منير تقي الدين:ولادة استقلال، مرجع سابق، مجموعة الوثائق، ص١.

(٤) زيادة، ص ١٠٤.

(٥) كتاب نائب رئيس الوزراء اللبناني حبيب أبو شهلا إلى المستر هيللو (لجنة التحرير الوطني في الجزائر).
Lettre de Moniseur Habib Abi- Chahla Vice- President du Conseil des Ministres, a Monsineur Hellen, Begrouth ,le November 1993,p1.

١. الاحتجاج الشديد على التدابير التي اتخذها الفرنسيون بانتهاك الاستقلال والدستور.

٢. الاحتجاج على اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء.

٣. تحميل السلطات الفرنسية المسؤولية الناتجة عن أعمال العنف.

٤. انتقال جميع الصلاحيات الدستورية من الآن فصاعدا إلى الأعضاء الأحرار من الحكومة اللبنانية وإلى المجلس النيابي المنتخب من قبل الشعب.

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني "نوفمبر" وصل تقرير (هيللو) عن الإجراءات التي قام بها إلى لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر وكانت وجهة نظر (كاترو) عضو اللجنة أن العمل الذي قام به (هيللو) المفوض الفرنسي في بيروت لا يمكن تبريره شرعيا ولا سياسيا ولا أخلاقيا ويجب استدعاؤه حالا، بينما كانت وجهة نظر (ديجول) رئيس فرنسا الحرة هي دعم إجراءات (هيللو)[١]، فقد بعث برسالة إلى (كاترو) عضو لجنة التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر وذلك في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ منتدبا إياه للسفر إلى لبنان لدراسة الموقف محليا وتقديم الاقتراحات لحل الأزمة ويقول (ديجول) في رسالته:"أن الغاية المرجوة هي إعادة الدستور، وتأليف حكومة بإمكاننا القبول بها، فإذا جعل البريطانيون ذلك مستحيلا. يتوجب علينا مغادرة البلاد"[٢]، حذر الجنرال ديجول كاترو عضو التحرير الوطني الفرنسية في الجزائر ومنهم السيد كيزي (Casey) الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط من قلق البريطانيين وأوصاه بعدم لوم السيد هيللو علنا إذ أن فرنسا متضامنة معه حتى وإن كانت تدابيره متسرعة[٣]. وقد أعترف الجنرال (كاترو) لأعضاء لجنة التحرير الوطنية

(١) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٥.

(٢) كتاب الجنرال ديجول إلى كاترو تاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، أنظر ملحق رقم (١) ص١٧٨.
Lettre du General de Gaulle au General Catroux Chale de Gaulle. Memories de Gurre, Tomes 1- Appel -1 Unite, P . 597.

(٣) زياد ة، ص ١٠٤.

الفرنسية في الجزائر أن لا حل لمثل هذه المشكلة سوى الرضوخ للأرادة الشعبية والدولية وإطلاق سراح المعتقلين وتقول مذكرة الحكومة البريطانية المرسلة إلى اللجنة الوطنية في الجزائر بتاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، أن الحكومة البريطانية تدرك الخطورة الناجمة عن أحداث الحادي عشر والثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر)وتعليماتنا توصي بإعفاء السيد هيللو المفوض العام الفرنسي في بيروت من منصبه[1].

في ١٥تشرين الثاني (نوفمبر) وصل كاترو إلى القاهرة واستدعاه الوزير البريطاني، المقيم كيزي (Casey) وأخبره بأن الحكومة البريطانية تعتبر الحالة في لبنان خطيرة جدا، وان إي تأخير لحل هذه المشكلة سيضطر بريطانيا إلى التدخل، إلا أن كاترو أجابه "بأنه لن يقبل أي تدخل أجنبي في موضوع الخلاف الفرنسي اللبناني"[2].

وكان مجلس النواب اللبناني يعقد جلساته في البيوت الخاصة، وقد اعترف بحكومة بشامون[3] برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء السيد حبيب أبو شهلا وكان مجلس النواب قد اصدر عدة قرارات من جملتها إلغاء العلم اللبناني القديم في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) واستبداله بعلم جديد يرمز إلى الاستقلال[4].

أصدرت حكومة بشامون برئاسة أبو شهلا قرارا بمنع مصرف سوريا وأمين صندوق الخزانة اللبنانية من دفع أي مبلغ كان من أموال الخزانة لحكومة

(١) مذكرة الحكومة البريطانية إلى اللجنة الوطنية في الجزائر تاريخ ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣. أنظر ملحق رقم (٢)، ص١٧٩.

Note ' Verbale' a Rene Massigili Par. M.Roger Makins, Supplment de M.Mallian, P.12

(٢) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٥ .

(٣) بشامون: قرية لبنانية من قرى الجبل كانت مقر الحكومة اللبنانية الشرعية بعد اعتقال رئيس الدولة والحكومة اللبنانية في ١١ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٤٣ على أثر نية الحكومة تعديل الدستور، إذ أصبح حبيب أبو شهلا يمثل رئيس الجمهورية فيها ويصدر القرارات باسمه وأطلق على هذه الحكومة حكومة بشامون.لمزيد من التفاصيل حول حكومة بشامون، انظر: زيادة، ص ١٠٤.

(٤) المرجع نفسه، ص١٠٤.

إميل إده ولا يكون ذلك إلا بأمر تصدره الحكومة الشرعية[1]، وكانت الحكومة الشرعية تهدف من وراء ذلك الإجراء قطع الطريق على حكومة إميل اده للحيلولة دون التمويل المادي لها لاستمرارها.

زادت موجات الاستياء الشعبي اللبناني واهتاج الرأي العام العربي وخصوصا في أوساط المغتربين والمهاجرين، وقد انهال على حكومتي الولايات المتحدة والبرازيل سيل من الاحتجاجات على تصرفات الفرنسيين وحكومتهم ضد الشعب اللبناني، وحكومته الشرعية الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية تذعن في نهاية الأمر للواقع ولإرادة الشعب.وفي ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ وصل المستر كيزي (Casey) إلى بيروت وسلم (كاترو) مذكرة وكان بصحبة سبيرس الوزير البريطاني المفوض وقد جاء في هذه المذكرة: "أنه يتوجب على لجنة التحرير الوطنية الفرنسية أن تطلق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى مراكز عملهم[2]، وإلا فان الحكومة البريطانية ستعلق الأحكام العرفية للضرورة الحربية وستقوم القوات البريطانية بإطلاق سراح المعتقلين[3]. ونتيجة للضغوط الشعبية اللبنانية والعربية والعالمية، فقد أعلنت لجنة التحرير الوطنية الفرنسية إطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية وأعادته إلى منصبه، وأخلاء سبيل المعتقلين الآخرين وكان ذلك ليلة الحادي والعشرين والثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣[4]، وهكذا

(١) عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، عملا بأحكام المادة ٧٧ من الدستور اللبناني، إذ اقترح تغيير العلم اللبناني بحيث يكون على النحو التالي: يكون العلم اللبناني ثلاثة أقسام أفقية العلوي أحمر، والأوسط أبيض، والسفلي أحمر، تتوسط الارزة في القسم الأبيض وتكون الارزة بلون اخضر، وحجم القسم الأبيض يساوي القسمين الأحمرين معا. حول العلم انظر: قرار تغير العلم اللبناني القديم، (بيروت: مجلس النواب اللبناني جلسة يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، أنظر ملحق رقم (٣)ص ١٨٠.

(٢) وثيقة صادرة في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.من كتاب . منير تقي الدين، ولادة استقلال، مرجع سابق، مجموعة الوثاق ص١- ٢.

(٣) ريان، الأزمة السياسية، ص ٨٦ .

(٤) الخوري، حقائق، ج٢، ص ٤٨.

أصبح استقلال لبنان بعد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ هو تاريخ العودة إلى الشرعية حقيقة واقعة تمثل ذلك في إجبار الحكومة الفرنسية للإذعان لإرادة الشعب اللبناني والعربي، وتطلعات الشعب نحو أرادته الحرة.

أما بريطانيا فكانت من خلال مسعاها الحثيث هذا لحل الأزمة اللبنانية تعمل على الحلول مكان فرنسا في سوريا ولبنان، وقد شجع لبنان على إتباع هذه السياسة ضعف فرنسا العسكري وتراجع نفوذها في هذه المنطقة إبان الحرب العالمية الثانية، فيما ساهم الوجود العسكري لبريطانيا في الوقت نفسه في كبح جماح الفريق اللبناني الانعزالي الموالي لفرنسا، وكي لا تتهم الحكومة البريطانية بأنها كانت تعمل على إحلال قواتها مكان القوات الفرنسية في لبنان، أبلغت الفرنسيين بأنها ستنسحب من سوريا ولبنان فور انتهاء الحرب لصالح استقلال هذين البلدين[1].

وجرت بعد ذلك مفاوضات في دمشق حول استلام الحكومتين السورية واللبنانية المصالح المشتركة، التي كانت تمارسها فرنسا بأسم الدولتين[2]، وعقد في ٢٢ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٣، اتفاق ما بين الحكومة الفرنسية والحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي مارستها الحكومة الفرنسية بأسمهما وستنقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها إلى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والإدارة وذلك اعتبارا من أول كانون الثاني (يناير) القادم[3]، وستكون الأساليب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات موضع اتفاقات خاصة[4].

(١) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، (بيروت(لا.ن) (د.ت))، ص ١٠٨٧.

(٢) نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، (بيروت :دار الكتاب، ١٩٨٢)، ص ١٦٨.

(٣) هوفها نسيان، ص ٨٨.

(٤) الارمنازي، المرجع السابق، ص١٦٩.

- ومن المصالح التي سيتم تسليمها لسورية ولبنان: ١. مراقبة الشركات من مياه وكهرباء. ٢. مصلحة البارود والمفرقعات. ٣. مراقبة السيارات. ٤. المعادن. ٥.المالية. ٦. الجمارك. ٧.شؤون الاعاشه. ٨. الأشغال العامة. ٩. البرق والبريد. ١٠. الآثار. ١١.سكك الحديد. ١٢. الموظفون. وغيرها.حول هذا الموضوع، أنظر، الارمنازي، المرجع السابق، ص ١٦٩- ١٧١.

ويقول نجيب الأرمنازي في كتابه" سورية من الاحتلال حتى الجلاء" أن الجنرال كاترو قال:" لقد أصبحت الأزمة منتهية ولكن نهايتها كانت أن تخلينا عن كل ما بقي من سلطات انتداب بل أننا اعترفنا ضمنا باستقلال سوريا ولبنان[1]. وقد اتفق السوريون واللبنانيون على تأليف مجلس أعلى للمصالح المشتركة يجتمع كل ستة أشهر في دمشق وستة أشهر في بيروت[2].

وما إن حل عام ١٩٤٤، حتى كانت الحكومة اللبنانية قد تسلمت جميع المصالح التي كانت في أيدي الفرنسيين باستثناء الجند الخاصة[3]، حيث اشترطت فرنسا مقابل تسليمها لهذه الجيوش توقيع معاهدة بين لبنان وفرنسا، لكن لبنان رفض هذا الشرط[4]. وكان الفرنسيون يحتفظون بالجند الخاصة لأمرين: الأول أن تبقى القوة في يدهم، والثاني أن يتخذوها سلاح مساومة للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية[5]، وفي أيار (مايو) ١٩٤٥عقد اجتماع للحكومتين السورية واللبنانية في بلدة (شتورة) اللبنانية احتجت فيه الحكومتان السورية واللبنانية على مطالب الفرنسيين إنزال الجيوش الفرنسية وأيد الشعبان السوري واللبناني احتجاج حكومتيهما وبدأت الاضطرابات والمظاهرات في معظم المدن السورية واللبنانية ولكن فرنسا لم تذعن لإرادة الشعبين السوري واللبناني، وعندئذ اشتعلت نيران الثورة في كلا البلدين إذ فاجأتهم نيران المدفعية الفرنسية والرشاشات والطائرات التي أخذت تحصد الأرواح حصدا في دمشق وحمص وحماة وحلب فصمد السوريون، وضج

(١) المرجع نفسه، ص ١٧١ .

(٢) المرجع نفسه، ص ١٧٢.

(٣) الجند الخاص (الفرق الخاصة):وهي الوحدات العسكرية المحلية وقد بلغ تعدادها ٢٥ ألف جندي وكانت هذه الفرق تحت إمرة القوات الفرنسية ولم تكن للحكومة اللبنانية أو السورية أي سلطة عليها مع أنها كانت مؤلفة من رعاياهما العرب، والاكراد والشركس والارمن. حول ذلك، انظر: هونها نسيان، ص٨٩

(٤) حتي، تاريخ لبنان، ص ٦٠٥ .

(٥) الارمنازي، ص ١٧٢.

العالم العربي وتدخلت الجامعة العربية ومجلس الجامعة العربية، وقد تحمس الانجليز من جديد لوقف الهجوم الفرنسي[1].

أعلنت فرنسا أنها مستعدة لتسليم الجند الخاص بسوريا ولبنان ومنحها قواعد بحرية وجوية في سوريا، ولكن بشرط أن تترك قيادة هذه الجيوش تحت إمرتها فأثار ذلك دهشة وغضب الحكومتين السورية واللبنانية[2]، وفي الثالث من أيار (مايو)١٩٤٥ أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى قيادة الجيش الانجليزي للتدخل ورد الجيوش الفرنسية وجنودهم إلى ثكناتهم وما أن علم الجيش الفرنسي بتدخل الجيش البريطاني، حتى قام بأعمال السلب والنهب للمتاجر ودور الحكومة والبرلمان والمنازل[3].وفجأة ظهر الاتفاق الفرنسي البريطاني الذي عقد في ١٣ كانون أول(ديسمبر) ١٩٤٥، والذي شكل محاولة فرنسية . بريطانية جديدة لاقتسام مناطق النفوذ في سوريا ولبنان بطريقة ودية وذلك اتقاء للخطرين الأمريكي والسوفياتي القادمين نحو المنطقة[4].

ولم يكتب لذلك الاتفاق النجاح وذلك بفعل الإرادة الشعبية في سوريا ولبنان ومواقف الدعم المتضامنة من الدول العربية، وفي إطار الهيجان الشعبي ضد هذا الاتفاق والذي من خلاله ستبقي فرنسا قوات كافية في الشرق للمحافظة على الأمن الجماعي في المنطقة وليتم ذلك تحتفظ فرنسا بقوات في لبنان[5].

---

(١) صليبي، ص ٢٣٩.

(٢) إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط العربي، (صيدا: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٦٨)، ص١٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١١ .

(٤) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، ١٩٤٣-١٩٥٢، (مع دراسة العلاقات اللبنانية العربية والعلاقات اللبنانية الدولية، التطور التاريخي، (بيروت:معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، ص ١٨٨-١٨٩.

(٥) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، (١٩٢٠- ١٩٧٠)، (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧، ص ٦٧.

رفع لبنان شكواه ضد هذا الاتفاق إلى مجلس الأمن، الذي أنعقد بتاريخ ١٤، ١٥، ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٦، لمناقشة القضية اللبنانية[1]، وانقسم مجلس الأمن حول هذا القضية إلى قسمين: الأول وقد ضم الاتحاد السوفيتي وبولونيا ومصر والمكسيك، ووقف إلى جانب سوريا ولبنان بكل حزم وقوة أما القسم الآخر وقد ضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والبرازيل وهولندا والذي وقف إلى جانب فرنسا وبريطانيا[2]، وفي نهاية الأمر أعلنتا فرنسا وبريطانيا وبضغط من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو لجلاء جيوش فرنسا وبريطانيا عن لبنان[3]. ونص الاتفاق على تنفيذ جلاء القوات الفرنسية عن لبنان حتى ٣١ آب(أغسطس) ١٩٤٦م ومن ثم يبقى في لبنان حتى ٣١كانون أول(ديسمبر) ١٩٤٦م فريق من العسكريين يضم ٣٠ ضابطا و٣٠٠ فني يؤمنون مراقبة المعدات ونقلها. وبالفعل تم جلاء جميع القوات الأجنبية في التواريخ المحددة وصدر عن وزارة الخارجية في ٣١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٦ بلاغ يعلن أن "آخر جندي فرنسي قد ترك بيروت ولم يبق أي عنصر من عناصر الجيوش المحتلة[4].

وهكذا، حصلت لبنان على السيادة الكاملة والحرية بعد ربع قرن من النضال ضد الحكم الأجنبي وأربعة قرون من الحكم التركي، ومع حلول اليوم الأول من كانون الثاني(فبراير) ١٩٤٧ دخل لبنان عهد الاستقلال السياسي الكامل وشهد ذلك اليوم احتفالات مهيبة وقد تزينت بيروت والمدن اللبنانية الأخرى بالأعلام اللبنانية والقى رئيس الجمهورية بشارة الخوري خطابا قال فيه: "بفضل المجاهدين اللبنانيين، بفضل شهدائنا، بفضل اللبناني المجهول الذي ناضل وتألم ... تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن الأراضي اللبنانية في العام الرابع أي (١٩٤٦) لهذا العهد الاستقلالي السعيد"[5].

---

(١) منير تقي الدين، الجلاء، (بيروت:دار الطباعة والنشر، ١٩٥٦)، ص٢١ .

(٢) هوفها نسيان، ص ٩٨.

(٣) صليبي، ص ١٣٩.

(٤) هوفها نسيان، ص ١٠٢.

(٥) المرجع نفسه.

لقد رافق معركة جلاء القوات الأجنبية عن لبنان بعض التحركات الطائفيــة والعقائديــة، ورغـم تنـاقض مبادئهـا وأفكارهـا وعقائـدهـا، ألا أنهـا استطاعت توحيد جهودها في سبيل جلاء كافة القوات الأجنبية عن الأراضي اللبنانية ومنها: منظمة النجادة الإسلامية، وحزب الكتائب اللبناني، ولم يشذ عن القاعدة هذه سوى الكتلة الوطنية بزعامة أميل اده، كيف لا وهو الصديق الحميم لفرنسا، ومعه الحزب الاشتراكي المسيحي الذي اظهر عداءه للبنان وتمسكه بالحماية الأجنبية الفرنسية[1].

• الميثاق الوطني اللبناني:

يعد الميثاق الوطني اللبناني ١٩٤٣ وليد مرحلة الاستقلال اللبناني، وقد أرسى هذا الميثاق سبل التفاهم بين المسلمين والمسيحيين، وبموجبة تخلى المسيحيون عن الحماية الأجنبية، الخاصة الفرنسية، وقبلوا بالوجه العربي للبنان، أما المسلمون في لبنان فقد تخلوا عن الوحدة السورية والعربية وقبلوا بالكيان اللبناني قبولا كاملا[2].

– **ومن الأسس التي قام عليها الميثاق:**

أولا: بقاء الكيان اللبناني بحدوده التي كان عليها سنة ١٩٤٣ واستقلال لبنان وسيادته ضمن هذه الحدود[3].

ثانيا: الوحدة الوطنية اللبنانية بين كافة الطوائف.

ثالثا: التخلص من الحماية الأجنبية حفظا لمصالح اللبنانيين[4]، ومنذ عهد طويل كانت الطوائف المارونية ترغب في ارتباط قوي مع فرنسا، في

---

(١) إبراهيم محسن، المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب، ١٩٢٠-١٩٤٦، مجلة دراسات تاريخية، ع ٦٣-٦٤، آذار حزيران، (دمشق: ١٩٩٨)، ص ٢٠٩.

(٢) ندى مغيزل، دراسات مهداه إلى جوزيف مغيزل، (بيروت:دار النهار للنشر، ١٩٩٦)، ص ١٠١.

(٣) جوزيف مغيزل، لبنان والقضية العربية، (بيروت:منشورات عويدات، ١٩٥٩)، ص ٨٨.

(4) The Encyclopedia Amaricana, (Dunbury: Grolier incorporated , 1986) vol 17, p 143.

الوقت التي كانت تأمل الأحزاب والأطراف الإسلامية في اتحاد مع سوريا على الأقل في المناطق الإسلامية[1]، وأدى الميثاق في بداياته إلى اتفاق اللبنانيين، لذلك فإن الحزازات غالبا ما تثار بسبب معتقدات الطوائف اللبنانية[2].

رابعا: العلاقات العربية: تعاون لبنان مع البلاد العربية ضمن نطاق الاستقلال والسيادة الوطنية[3]، رغم وجود تيارين متنافسين يسعى أحدهما لترسيخ الطائفية ويسعى الأخر لإزالة الطائفية من النصوص والنفوس، ويظهر ذلك من خلال إحدى فقرات البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣ الذي يقول:" أن من الأسس التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية، والقضاء على مساوئها[4]، وفي البند الثالث من بلاغ الحكومة اللبنانية في (بشامون)فقد أكد على وجوب إعادة الحياة الدستورية وضرورة تكاتف اللبنانيين، وأن القضية الوطنية بين يدي حكومة شرعية تحرص عليها الحرص الشديد[5]، واستخلص من هذا البند أن الحكومة اللبنانية تسعى للقضاء على الطائفية.

وعلى كل حال، فإن الميثاق اللبناني جاء حلا وسطا كتسوية مرحليه بين طرفين متباعدين أحدهما وحدوي ذو أكثرية إسلامية والأخر انفصالي انعزالي ذو أكثرية مسيحية لا يؤمن بالوحدة.

وقد حذف الميثاق اللبناني، كل ما يتنافى وروح الاستقلال، إلا أنه رغم ذلك، لم يكن قادرا على تغيير النفوس بين ليلة وضحاها، رغم أنه خدم كعنصر

---

(١) جوزيف مغيزل، المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.

Golliers Encyclopedio, (Newyork: Macmillan Eductional Corrporation,1976 Vol 14 p 428.

(٢) فرانسو وديع دياب، نخر الأسنان، مجلة المسرة، السنة ٤٤، ع ٤٣١، كانون الثاني (يناير) بيروت، ١٩٥٨، ص ٤٦٨.

(٣) جوزيف مغيزل، المصدر السابق، ص٨٨.

(٤) رياض الصمد، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، (بيروت: (لا.ن)، ١٩٧٧)، ص ١٠٠ .

(٥) بلاغ الحكومة اللبنانية الدستورية الشرعية في بشامون، (لبنان: و١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣، ص ٢٠١ .

تهدئة لفترة قصيرة إذ أن اللبنانيين لم يكبحوا جماح عواطفهم حتى يتجاوبوا مع مبادئ الميثاق وروحه[1]، ولكنه اعتبر حلا لجميع الطوائف ومحاولة الانصهار في بوتقة واحدة، إلا أن كل هذا يعتبر حلا مرحليا لفترة معينة[2].

لم يكتب للميثاق الوطني اللبناني النجاح، لأنه كرس الطائفية والتي قيدت بدورها التقدم، وسممت روح العلاقات بين الجماعات المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني، وكانت هذه الطائفية سببا في كافة الأزمات التي حلت بلبنان منها أزمة ١٩٥٧-١٩٥٨[3]، لذلك فإن كمال جنبلاط يقول: " لا بد من إعلان ميثاق جديد يتضمن حقوق وواجبات المواطن وإعلان دستور يكون بمثابة الضمانة الأكيدة للحقوق والواجبات المعلنة في الميثاق[4].

- **عهد الرئيس بشاره الخوري ١٩٤٣- ١٩٥٢.**

يعد الرئيس بشاره الخوري أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال عام ١٩٤٣، وقد أسس حزب "الكتلة الدستورية" وأتبع سياسة الانفتاح، على المنطقة العربية، والصداقة مع الغرب وبخاصة مع فرنسا بعد الخروج من دائرة انتدابها[5].

يعد الخوري ورياض الصلح من واضعي الميثاق الوطني للتآلف بين الطوائف اللبنانية، إلا أن عهده الذي امتد من ١٩٤٣ - ١٩٥٢ قد رسخ فئة الزعامات والقيادات السياسية والاقتصادية على نحو مغاير لما تم الاتفاق عليه في الميثاق الوطني/ الامر الذي يتنافى مع روح الميثاق[6].

---

(١) الصلح، احتكم، ص ٥٩.

(2)Farid –El-Khazen , The Communal Pact of National Identities (The Making and political of 1943 Nationl Pact (London: Oxford University Centere For Lebanese Studies, 1991) ,pp3840.

(٣) النهار، ع ٢٧٧ ، ٩ تشرين أول (أكتوبر)، ١٩٤٣م.

(٤) كمال جنبلاط، الديمقراطية الجديدة، (بيروت: الدار التقدمية. (د.ت)، ص ٨٧-٨٦.

(٥) الموسوعة العربية العالمية، ج١، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م)، ص ٨٩-٨٨.

(٦) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، (بيروت:دار العلم للملايين، ١٩٧٠) ص ٥٢١.

كان بشارة الخوري يختار وزراءه وكبار معاونيه الإداريين من الشخصيات السياسية أو الإدارية التي يثق بولائها له، ويؤمن بضرورة اقتناع الوجهاء بالاستقلال عن طريق إشراكهم في الحكم والإدارة، وكان يحاول استغلال الخلافات بين الزعماء والسياسيين لمصلحة الدولة، وكان رئيس وزرائه رياض الصلح، يعتبره المسلمون ممثلا لهم[1].

بعد إعلان استقلال لبنان السياسي في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣، كان على لبنان أن يواجه مرحلة جديدة من النضال ضد الأهداف الاستعمارية، فلقد شهدت هذه الفترة تصاعدا في الدور البريطاني في المنطقة كما شهدت بروز الدور الأمريكي[2].

كانت بريطانيا في أثناء الحرب العالمية الثانية رائدة المشاريع الاستعمارية المعروفة، وكانت وراء مشروع سوريا الكبرى، ودعوة الملك عبدالله (ملك الأردن) في شباط (فبراير) ١٩٤٣: بأن الحدود الفاصلة بين لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن هي حدود مصطنعه يجب إزالتها وإقامة اتحاد عربي فصفق له الإنجليز، وصرح انتوني ايدن(Anthony Eden) وزير الخارجية البريطاني آنذاك في مجلس العموم البريطاني في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٣ "بأن بريطانيا ترعى بعين العطف فكرة إقامة اتحاد عربي محاولة منه لزيادة النفوذ الإنجليزي في سوريا ولبنان"[3].

وتطورت فكرة سوريا الكبرى لتشمل فيما بعد العراق ضمن اتحاد عربي تسيطر عليه الأسرة الهاشمية الحاكمة آنذاك في الأردن والعراق[4].

---

(١) باسم الجسر، الاستقلال اللبناني والميثاق، مجلة العرب والعالم، السنة الرابعة، ع ٣٧ (بيروت : ١٩٨١) ص ٢٥٣.

(٢) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ص ٧٧ .

(٣) هوفها نسيان، ص ١٠٧.

(٤) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ص ٧٧ .

• موقف لبنان من مشروع سوريا الكبرى:

عارض لبنان مشروع سوريا الكبرى، ولم يكن موقفه هذا يختلف عن موقف الحكومة السورية آنذاك، ومما زاد في حدة الموقف اللبناني، تصريحات الملك عبدالله (ملك الأردن) والتي تتلخص في الوعود التي تلقاها من بريطانيا الملك بعرش سوريا الكبرى[1].وأكد بشارة الخوري أن لبنان لا يرغب بالوحدة أو الانضمام إلى سوريا وإنما يرغب بالتعاون مع الدول العربية في نطاق استقلال لبنان وسيادته[2].

عارض حزب الكتائب الماروني، والنجادة الإسلامي، مشروع سوريا الكبرى[3] وأكدت منظمة النجادة بأنه يعلن الحرب على هذا المشروع لأنه مشروع بريطاني[4].

تقول صحيفة النهار:" كان هذا المشروع يثار كلما أثيرت قضية فلسطين، وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن الصهيونية لها علاقة بهذا المشروع رغم أن هذا المشروع ما يزال فكرة بذلت الجهود الجبارة لتحقيقها[5].

(١) أحمد خليف عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى، ١٩٢١-١٩٥١، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان الجامعة الأردنية، ١٩٩١) ص ١٩٥.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) حزب الكتائب الماروني: مؤسسة المحامي الماروني بيار الجميل وذلك عام ١٩٣٦ ويدعوا إلى الانعزاليه وأن لبنان هو دولة مسيحية مستقلة بذاتها.وهو حزب فاشي ذي نزعة قومية لبنانية ماروني التكوين والتوجه ومن مؤسسيه أيضا شارل الحلو، جورج نقاش، شفيق ناصيف.

- منظمة النجادة الإسلامية: مؤسسها المسلم اللبناني جميل عكاوي عام ١٩٧٣ تدعوا إلى وحدة اللبنانيين وأن لبنان جزء من الأمة العربية. وهو حزب مضاد لحزب الكتائب اللبناني ومن قيادات هذه المنظمة، محي الدين النصولي، عبد الله دبوس، محي الدين برغوث، حسين سميحان، حول حزب الكتائب ومنظمة النجادة، أنظر، سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية، مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٤) عفيف، المرجع السابق، ص ١٩٥-١٩٦.

(٥) النهار، ع ٣٢٤٤، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٤٥، ص ١.

ونشرت المفوضية البريطانية في بيروت تقريرا سريا إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ شباط (فبراير)١٩٤٧ تضمن قلق المسيحيين في لبنان من مشروع سوريا الكبرى والحشود الأردنية على الحدود السورية[1].

كلفت الحكومة اللبنانية قنصلها العام في عمان لمقابلة ملك الأردن والاستفسار منه حول التصريحات السابقة وضم لبنان إلى مشروع سوريا الكبرى، وبعد الاجتماع تسلم القنصل العام اللبناني بيانا من الديوان الملكي، ينفي فيه ما نسب إليه وأرسل القنصل برقية بهذا المعنى إلى الحكومة اللبنانية جاء فيها:" أن الملك لم يصرح بمثل هذا التصريح، ولم يتعرض لاستقلال لبنان[2].

ويشهد عام ١٩٤٧ عودة انطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي في آذار[3]، وألقى خطابا دعى فيه إلى تحقيق سوريا الكبرى. وقد أثار هذا الإعلان حملة استنكار واسعة. ووقعت في آذار ١٩٤٧ اشتباكات بين عناصر من الحزب وأدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى. فناقش المجلس النيابي في ١٦ آذار (مارس) ١٩٤٧ الموضوع واستنكر تصرفات القوميين السوريين، لكن الحزب كان يعد لانتفاضه مسلحة، ويحاول الاستيلاء على السلطة في لبنان بعصيان مسلح، انتهى إلى الفشل[4].

وسرعان ما تعاظم النفوذ الأمريكي في المنطقة حيث نزلت فرقة عسكرية أميركية في بيروت وتصاعدت حدة التنافس مع الانجليز، ووقعت الولايات المتحدة في الثاني عشر من تموز (يوليو) ١٩٤٨ اتفاقية مع تركيا حول

(١) تقرير سري من المفوضية البريطانية، بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٧ (يتضمن قلق المسيحيين في لبنان من مشروع سوريا الكبرى. F.o.No.EL 700. February . 1947, INf .0371/61710/88.

(٢) النهار، ع ٣٢٤٥، ٢٥تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، ص١ .

(٣) الحزب القومي السوري الاجتماعي: مؤسسة أنطون سعادة ومن مبادئه استكمال الاستقلال السياسي، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقضائي والاداري ومبادئه مستمدة من حاجة الشعب وتوثيق الروابط مع سوريا، حول الحزب القومي السوري الاجتماعي، انظر، انطون سعادة، مختارات في المسألة اللبنانية، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩١)، ص ١- ١٠.

(٤) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ٧٧-٧٨.

المساعدات الحربية على أساس "مبدأ ترومان" ووقعت في الرابع من تموز (يوليو) ١٩٤٨ اتفاقية التعاون الاقتصادي على أساس "مشروع مارشال"[١].

وافق الكونغرس الأمريكي عام١٩٥١ على أن يشمل مبدأ ترومان بعض الدول في الشرق الأوسط ومنها لبنان وحصلت هذه الدول بموجب "النقطة الرابعة" على مساعدات اقتصادية فنية، ووقع الرئيس حسين العويني رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٥١ اتفاقية النقطة الرابعة[٢].

نشأت في صيف ١٩٥١ الجبهة الوطنية الاشتراكية [٣]، نتيجة لتعاظم الاحتجاج ضد تورط السياسة اللبنانية في المشاريع الاستعمارية الأمريكية، حيث دعت الجبهة إلى إضراب عام احتجاجا على موافقة لبنان على مبدأ ترومان[٤].

أخذت وتيرة المعارضة تشتد ضد بشارة الخوري وسياسته الداخلية حيث انتشرت في عهده الواسطة والمحسوبية وخصوصا من المقربين له ولا سيما أخوه الأصغر سالم الخوري الملقب "بسلطان الجبل"أو" السلطان سالم" الذي أصبح يتدخل بشكل مفرط في حياة الشعب، والذي اشتهر بالسمعة السيئة في المجتمع اللبناني إذ أصبحت تصرفاته غير مسئولة، وأصبحت تثير الغضب في الأوساط المحلية[٥]، وتعاظم التململ الجماهيري لسياسة الخوري الداخلية من انتخابات ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٧ التي قيل فيها (جريمة ٢٥ أيار) و(مجزرة الحريات)، إلى تعديل الدستور والتجديد عام ١٩٤٩ إلى انتخابات ١٩٥١ التي

---

(١) هوفها نسيان، ص ١١٩.

(٢) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ص ٧٩.

(٣) الجبهة الوطنية الاشتراكية: قام بتأسيس تلك الجبهة عام ١٩٥٣ النائب كمال جبنلاط، حول الجبهة الوطنية، انظر، كمال جنبلاط، ربع قرن في النضال" (بيروت: الدار التقديمية، ١٩٨٧).

(٤) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ص٧٩.

(5) Wade .R. Goria, Sovereignty and Leaders in Lebanon 1943-1976 ,(London: Ithaca Press, 1985),P 26.

فازت فيها أكثرية للعهد (٧٠عضوا مقابل ستة أعضاء للمعارضة) الأمر الذي دفع كميل شمعون للاستقالة من الحكومة وأصبح معارضا لسياسة بشارة الخوري[١].

وكانت العلاقات اللبنانية السورية في عهد الخوري يعتريها بعض الفتور وذلك بسبب اختلاف النظرة للأمور السياسية والاقتصادية حيث أن سوريا اتبعت سياسة الحماية الجمركية بينما اتبعت لبنان سياسة حرية التجارة الجمركية والمشاريع الاقتصادية، وعلى اثر الانقلابات السورية المتتالية[٢]. وجد اللاجئون السوريون في لبنان في عهد الخوري ملجئا لهم، ونشر دعايات مناوئه للحكم القائم في سوريا[٣].

اهتم بشارة الخوري ببناء جيش وطني للدفاع عن لبنان وسيادته وتطور الجيش في عهده، ومنذ تسلمه السلطة، بحيث أصبح يضم سرايا هندسة وإشارة ومدفعية ودبابات ومدرعات واستقدم ضباطا فرنسيين لتدريب الجيش على صنوف الأسلحة والمعدات[٤] وفي مطلع كانون الثاني(يناير) ١٩٥٢، ازدادت أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية سوءا وواجهت البلاد موجة من الاضطرابات والأزمات المعقدة مثل إضراب المحامين الذي استمر ثلاثة أشهر وإضراب شركة الكهرباء، وسكة الحديد، ونوقشت هذه الأوضاع في جلسة

---

(١) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ص ٧٩؛ الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٦ (بيروت: مجلس النواب اللبنانية، ١٩٩٠)، ص ٣٨.٣٧.

(٢) الانقلاب الأول ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٩، على يد حسني الزعيم الذي أطاح برئيس الجمهورية شكري القوتلي، حيث تم انتخاب الزعيم رئيسا للجمهورية، ثم كان الانقلاب الثاني الذي قام به سامي الحناوي والذي انتهى بقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي في ٤آب (اغسطس) ١٩٤٩، ثم انقلاب أديب الشيشكلي على الحناوي (الانقلاب الثالث) في ١٩ كانون أول ١٩٤٩م، لمزيد من التفاصيل انظر:جوزيف مغيزل، مصدر سابق، ص ٣٨- ٥٨.

(٣) حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة فوائد جرجس، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٨)، ص ٢٥٢.

(٤) ياسين سويد، الجيش اللبناني في مسيرته من الانتداب حتى الاستقلال مجلة العرب والعالم، السنة ٢، ع٣٧، (بيروت: تشرين الثاني، ١٩٨١)، ص ٤٥- ٤٧.

نيابية بتاريخ ١٥ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٥٢ إذ أن هذه الأوضاع كانت سببا في استقالة حكومة عبدالله اليافي[١]، ونتيجة لذلك كلف سامي الصلح بتأليف وزارة جديدة آلا أنها لم تستطع معالجة الأوضاع والأزمات الداخلية من انتشار للفساد الإداري بأنواعه كالرشوة والواسطة والمحسوبية، الأمر الذي جعل رئيس الجمهورية يندم على تكليف سامي الصلح للوزارة لعدم قدرته على معالجة تلك المعضلات[٢].

وكتب كمال جنبلاط مقالا في جريدة "الأنباء" اللبنانية الناطقة باسم الحزب التقدمي الاشتراكي بعنوان "جاء بهم الأجنبي، فليذهب بهم الشعب"، انتقد فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والأوضاع الداخلية في عهد بشارة الخوري[٣].

وفي ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، أبدى الخوري رغبته في الاستقالة على أن يتولى فؤاد شهاب الحكم[٤]، وبعد الإضراب العام الذي أعلن في البلاد[٥]، وكان لثورة الضباط الأحرار في مصر في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ الأثر الأكبر في زيادة حدة المعارضة اللبنانية بشكل خاص وإيقاظ الشعوب العربية من سباتها العميق بشكل عام[٦].

---

(١) حلاق، دراسات، ص ٤٢٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٢٦.

(٣) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٢١.

(٤) فؤاد شهاب:(١٩٠٢ـ١٩٧٣) وهو أبن الأمير عبدالله بن حسن درس في مدرسة الفرير في جونية والتحق بالجيش الفرنسي عندما بلغ ١٨ سنة من عمره، تخرج من مدرسة أركان الحرب العليا بباريس عام ١٩٤٤، رقي إلى رتبة كولونيل وأصبح بذلك أول قائد للجيش اللبناني وتولى زمام المبادرة في الحكم بعد تنازل بشارة الخوري ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ عن الحكم ثم أصبح رئيس للجمهورية في الفترة من ١٩٥٨ـ١٩٦٤. حول فؤاد شهاب، أنظر، باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، (بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٥ـ٧٥؛ حلاق، دراسات، ص ٢٦.

(٥) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي، ص ٣٧ـ٣٨.

(٦) جوزيف مغيزل، ص ٤٢.

وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢، تم توقيع وثيقة بين شمعون والجبهة الوطنية الاشتراكية على أساسها منحت الجبهة تأييدها لشمعون في انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٢، ووقع الوثيقة كل من: كمال جنبلاط، غسان تويني، كميل شمعون، أنور الخطيب، عبدالله الحاج، أميل البستاني وتضمنت ما يلي:

١. استقلال لبنان وصيانة كيانه وعدم التحيز لدولة أجنبية.
٢. التحرر من العائلة والمحسوبية .
٣. التحرر من الاستغلال للنفوذ والمال.
٤. تنفيذ برنامج الجبهة الاشتراكية.
٥. تعديل قانون الانتخاب.
٦. إلغاء النفقات السرية.
٧. تكون الوظيفة والترقية على مبدأ الكفاءة.
٨. رئيس الجمهورية يلي الأحكام ولا يحكم. وبذلك تولى الحكم كميل شمعون الذي يعد الرئيس الثامن للبنان[١].

• لبنان ومأساة فلسطين ١٩٤٥ـ١٩٥٢:

اعتبر اللبنانيون قضية فلسطين قضية محورية مصيرية وهي وليست قضية لبنان فحسب بل قضية العرب والمسلمين، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات والأنشطة المارونية والصهيونية علاقات راسخة ما بين الموارنة والصهاينة إذ أن الموارنة كانوا يسعون للمطالبة بوطن قومي مسيحي على غرار الوطن القومي اليهودي في فلسطين، آلا أن الدولة الرسمية أعلنت وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية[٢].

---

(١) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٥٧ـ٥٨.

(٢) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٥٧ـ٥٨.

يقول سامي الصلح في مؤلفه "احتكم إلى التاريخ" أنه في سنة ١٩٤٥ كان نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية يمضي عطلته الصيفية في سوق الغرب في بيروت، فأعربت له عن قلقي بالنسبة لقضية فلسطين، إذ تم الحديث حول إنشاء الانجليز لمنظمة (الهاغاناه)[١]، الصهيونية وازدادت مخاوفه حول محاولة الهاغاناه السيطرة على فلسطين". وطلب سامي الصلح من نوري السعيد إقناع الانجليز بعدم مضايقة السكان، وتخفيف الضغط عليهم فوعد نوري السعيد ببذل قصارى جهده باعتباره صديقا حميما للإنجليز[٢].

أخذ الإنجليز يضايقون أحرار فلسطين، وسكانها، وأبعاد بعض علماء الدين الإسلامي، وبعض المثقفين من فلسطين، وخلال سنة ١٩٤٦ عقد مؤتمر لندن في شهر آب (أغسطس) وفيه عرضت بريطانيا مشروع موريسون(Morisson) الذي اقر بإقامة كنتونات عربية ويهودية[٣].

ورفض العرب مشروع موريسون نظرا لصهيونية هذا المشروع وابتلاع حقوق العرب في فلسطين من خلاله[٤] وقد قررت بريطانيا تقديم القضية إلى الأمم المتحدة دون أي توصيه بالحل وعرض الحل العربي واقتراحات اليهود بهذا الشأن وتعيين لجنة لدراسة النزاع العربي. اليهودي[٥].

(١) الهاغاناة:منظمة صهيونية عسكرية كان أسمها هاشومير تأسست ١٩٠٧ لحماية المستعمرات، وقادت معركة إنشاء إسرائيل في فلسطين منذ ١٩٢١وحتى ١٩٤٨، فشكلت مع غيرها من المنظمات الصهيوينة العسكرية الماثلة "جيش الدفاع الإسرائيلي وقال مؤسس الهاغاناه عند إنشائها أنها تهدف إلى الدفاع عن حياة اليهود وملكيتهم وشرفهم. ارتبطت الهاغاناه في البداية بالهستدروت ثم بحزب المابام بالرغم من أن نظامها كان يصفها بالبعد عن الحزبية وبأنها منظمة للمجتمع الاستيطاني الصهيوني. حول الهاغاناه انظر، أحمد المرعشلي وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، مج ٤ (إيطاليا :مطابع ميلانو ستامبا، ١٩٨٤)ص ٥١٥-٥١٦؛ غازي السعدي، الأحزاب والحكم في اسرائيل، (عمان:دار الجليل للنشر والتوزيع، ١٩٨٩) ص ٢٠.

(٢) البشير، ع ٦٧٥٨، ٥ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٦، ع ٦٧٥٨، ص١.

(٣) الصلح، أحتكم، ص ٨٦-٨٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الهدى، ع ٢٤٠، ١٤ شباط (فبراير)، ١٩٤٧، ص١.

وفي ٢٩ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية وأخرى يهودية[١]، ويعتبر هذا القرار منعطفا خطيرا في التاريخ العربي الفلسطيني[٢]. وكان إنشاء الدولة اليهودية في أفضل مناطق فلسطين وبذلك ضربت بريطانيا. حقوق العرب في فلسطين عرض الحائط[٣]، وروجت بريطانيا لفكرة التقسيم على أنها الحل الذي سيبنى عليه حل المشكلة الفلسطينية[٤].

حدد رياض الصلح في البيان الوزاري السادس(٢٢ أيار(مايو) ١٩٤٦موقف حكومته من قضية فلسطين التي سيكون لها النصيب الوافر، والذي تستحقه في محنتها وقال الصلح:" بأنه لن يهدأ للبناني بال ولن تفتر له همه ما دامت فلسطين مهددة، وما لم تسلم سيادتها وعروبتها"[٥] وكذلك أكد البيان الوزاري السابع لحكومة الصلح"أن القضية الفلسطينية أصبحت جزءا لا يتجزأ من سياسة حكومته القومية فهي أصبحت كما يقول "قضية عقيدة وايمان ومصلحة مستمرة ما دام العدوان مسيطرا عليها[٦].

وفي الخامس عشر من أيار (مايو) أعلن قيام دولة اسرائيل١٩٤٨، وكانت جيوش الدول العربية في مصر وسوريا ولبنان والأردن محتشدة استعدادا

(١) يفغيني بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، (بيروت:دار أبن خلدون، ١٩٨١) ص ١١.

(٢) روبرت فيسك (Robert Fisc) ويلات وطن، ترجمة محمود زايد، (بيروت: شركة المطبوعات الشرقية للنشر والتوزيع، ١٩٩١) ص ٥٣.

(٣) كانت مساحة الدولة اليهودية ١٤,١كم من أرض فلسطين، أما الدولة العربية في فلسطين فمساحتها ١١,١كم ،لمزيد من التفاصيل، انظر، أحمد طربين، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦٣.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) جان ملحه، مجموعة البيانات الوزارية (الوزارة السادسة ١٩٤٦/٥/٢٢- ١٩٤٧/٢/١٤)، (بيروت:مكتبة خياط، ١٩٦٥، ص ٣٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٠-٤١ .

للدخول إلى فلسطين[1]، وقد حارب لبنان إلى جانب الدول العربية ضد اليهود على الرغم من وجود التيار الانعزالي الممثل ببعض الطوائف المارونية والمسيحية الرافضة لوقوف لبنان إلى جانب العرب، وغير المؤيد للقضية الفلسطينية لأنهم اعتبروا ذلك يؤثر على وحدة لبنان ككيان منفصل وككيان قومي للمسيحيين، لأن هذا المطلب هو مطلب قديم جديد[2]، أما الجيش اللبناني فقد دافع عن فلسطين لإنقاذ أراضيه على الحدود الجنوبية من أن يطالها التقسيم[3].

وقفت الدول الاستعمارية الكبرى إلى جانب الصهيونية في معاركهم ضد العرب وإمدادهم بالأسلحة والمعدات وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فالولايات المتحدة أعدت موازنة خاصة لاستيعاب المهاجرين اليهود ونقلهم من دول أوروبا ودول العالم إلى فلسطين[4].

أصاب الرئيس بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢) قدرا من النجاح في سياسته الخارجية من خلال مساهمة لبنان في الدفاع عن القضية العربية الفلسطينية وفي حرب فلسطين ١٩٤٨[5].

يقول سامي الصلح: أنه قصد عمان لمقابلة الكونت برنادوت (Count Bernadotte) الوسيط الدولي في القضية الفلسطينية لا يجاد حل يرضى عنه الفلسطينيون ويحقق أمانيهم[6]، وتلقت الحكومة اللبنانية في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ نسخا من مقترحات الكونت برنادوت من أجل التسوية المقترحة

---

(١) بريان بوند (Beryan Bond)، الفكر العسكري عند ليدل هارت، ترجمة سميركرم، (بيروت : المؤسسة العربية، (د.ت))، ص ٢٣٤.

(2)Merit Student Encyclopedia, (Newyork: Macmillan Educational Company, 1987), Vol 111,p48.

(3)Wadi D. Haddad, Lebanon(The Politics of Revoliving door)(Washington: Centere Stratigic and Inter National studies, 1985), p. 27.

(٤) صحيفة النسر الأردنية، ع ٢٣٩، ٢١ ك١ (يناير) ١٩٤٨، ص١.

(٥) أبو صالح، ص ٣٤.

(٦) الصلح، احتكم، ص ٨٨.

في فلسطين[1]، للمساهمة في إيجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية التي أكد عليها دوما سامي الصلح في جميع بياناته الوزارية، كتوثيق العلاقات اللبنانية العربية واللبنانية . الفلسطينية في حين كان العرب يواجهون صعوبات جمة تتمثل في رفض دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الإسرائيلية[2] للقرارات الدولية بشأن فلسطين واللاجئين[3]. أما الرئيس كميل شمعون الذي تولى رئاسة الجمهورية اللبنانية من (١٩٥٢-١٩٥٨)، فقد أكد في أكثر من مرة بأن لبنان يعي وعيا تاما أنه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأنه يرتبط مع الدول العربية بمواثيق والتزامات يصعب التنصل منها وأن لبنان هو من صميم الدول العربية وقد حذر شمعون في كلمته التي ألقاها في دورة الأمم المتحدة المنعقدة في باريس عام ١٩٤٨ من العواقب الوخيمة إذا تم تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية[4].

وقد أكد الرئيس رشيد كرامي في وزارته الحادية والعشرين(١٩/٩/١٩٥٥-١٩/٣/١٩٥٦) أن من أهداف لبنان مساعدته لكل بلد عربي لم يستكمل سيادته أشارة في ذلك إلى فلسطين ويسعى في تحقيق الأماني الوطنية والقومية للأمة العربية[5].

---

(١) تقرير الوزير البريطاني المفوض في لبنان(H. Boswall) إلى وزير الخارجية البريطانية.
Boswall To F.o No: E 715 of 14 January /1949 in F.o. 371 / 75330/3.

(٢) بن غوريون: أول رئيس حكومة لإسرائيل وقد أعلن بن غوريون يوم ١٤/٥/١٩٤٨ موعدا لقيام دولة إسرائيل على شطر من أرض فلسطين العربية، وشكل حكومة مؤقتة فيها، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بها، تلاها الاتحاد السوفيتي ثم الدول المؤيدة للصهيونية العالمية.حول بن غورين، انظر، المرعشلي الموسوعة الفلسطينية، مج ١٢، مرجع سابق ص ١٥٠-١٥٢. : السعدي، المرجع نفسه، ص ٢٠، ٢١٦، ٢١٩.

(٣) صحيفة البلاد السعودية، ع ٦٤، ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٨، ص ١.

(٤) فؤاد عمون، وزارة الخارجية اللبنانية وسياسة لبنان الخارجية، (دراسات عن حكومة لبنان)، (بيروت:دار الفنون، ١٩٥٦) ص ٢٠٤-٢٠٥.

(٥) ملحة، مرجع سابق، ص ١٠٠.

• العودة إلى الأحلاف ١٩٥٢-١٩٥٥ :

كانت سنة ١٩٥٢ حبلى بالأحداث، ففي مصر حدث انقلاب الضباط الأحرار الذي أدى إلى خلع الملك فاروق وانتهاء النظام الملكي، وفي الأردن تسلم الملك حسين بن طلال ١١/ آب (أغسطس) ١٩٥٢ عرش الأردن خلفا لوالده[١].

وفي لبنان انتخب كميل شمعون رئيسا للجمهورية بعد نجاح الثورة البيضاء التي أدت إلى استقالة الرئيس بشارة الخوري[٢] تحت ضغط الشعب الجماعي ومنظماته وأحزابه وجماعاته[٣]، لتردي الوضع الإداري والمالي والاقتصادي والأوضاع المعيشية، للمواطنين والمطالبة بالإصلاح الإداري، ومن أكثر الذين طالبوا بالإصلاح زعيم الجبهة الاشتراكية كمال جنبلاط[٤]، وقد وعد الرئيس شمعون عند استلام الرئاسة بالإصلاح والقضاء على الفساد الإداري والمالي وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين[٥].

استهل الرئيس شمعون حكمة بتأليف حكومة خالد شهاب التي أعطيت صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر بغية القيام بالإصلاح الإداري ومعالجة الفساد من جذوره[٦].

وكان أول مشروع لحلف عربي - عربي قد طرحه اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية بعد انقلاب ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ وكان مشروع نجيب يقوم على فكرة إنشاء ولايات عربية متحدة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه الفكرة لقيت معارضة شديدة وأثارت تساؤلات كثيرة حول صعوبة قيام ولايات متحدة عربية إذ أن لكل دولة سيادتها ودستورها الخاص بها[٧].

(١) الصلح، أحتكم، ص ١٠٣.

(٢) أبو صالح، ص ١٣٧ .

(٣) جوزيف مغيرل، ص٣٩.

(٤) جنبلاط، ربع قرن، ص١٧٩.

(٥) أبو صالح، ص ٣٧.

(٦) اسكندر رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم، (بيروت:المكتب التجاري، ١٩٦١)، ص ١٧٦-١٧٩.

(٧) الصلح، أحتكم، ص ١٠٣.

سارع الرئيس شمعون إلى معارضة فكرة الرئيس محمد نجيب واتبع سياسة عدم الانحياز إلى أي دولة سواء كانت عربية أم غربية فضلا عن الالتزام بالإصلاح الداخلي والتحرير من المحسوبية والعائلية على الصعيد الداخلي[١]، وكان شمعون يحظى بدعم عربي وأجنبي[٢]. باتت التيارات الإسلامية في لبنان منزعجة من سياسة كميل شمعون الداخلية وطالبت هذه الأحزاب بحقها في المناصب الإدارية حيث أن الموارنه الذين كانوا يشغلون معظم مناصب الدولة[٣]، ولأجل ذلك فقد عقد مؤتمر الهيئات الإسلامية الدائم عام ١٩٥٣ والذي يضم عددا من الجمعيات الإسلامية في بيروت وكانت مطالب المسلمين تتخلص في[٤]:

١. إحصاء السكان في لبنان.

١. وضع قانون للجنسية.

٢. فصل الدين عن الدولة.

٣. وقف الدعاية التي تظهر لبنان كبلد مسيحي.

٤. المناداة بالوحدة الاقتصادية مع سوريا.

وفي تقرير سري أرسل من السفارة الأمريكية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن أشار هذا التقرير إلى توتر العلاقات ما بين المسلمين والمسيحيين في لبنان جراء إصدار منشور إسلامي بشأن مطالب المسلمين في مؤتمر الهيئات الإسلامية وخلال العام الأول من عهد الرئيس شمعون[٥].

(١) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٣٤، ٣٥.

(٢) أبو صالح، ص ٣٨، ٣٩.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) تقرير من السفارة الأمريكية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في وأشنطن يشير إلى توتر العلاقات بين المسلين والمسيحيين في لبنان(C.FDC/R783A.OO (W) 13-1953).أنظر: ملحق رقم (٤)، ص ١٨١.

كان الرئيس شمعون قد بدأ ولايته بنشاط دبلوماسي واسع يرمي إلى تنسيق الجهود العربية في أطار سياسة عربية، حيث كان شمعون من أبرز الدبلوماسيين على الصعيد العربي[١]، وذكر الدبلوماسي البريطاني ايدن (Eden) أن الرئيس شمعون كان يسعى للعب دور الوسيط ما بين الشرق والغرب وذلك خلال العام الأول من حكمه ١٩٥٢-١٩٥٣[٢]. إلا أن نشاط شمعون ذلك لم يسفر عن نتائج حاسمة لتوحيد الموقف العربي إزاء مختلف القضايا الدولية والإقليمية طبقا للسياسة التي أعلنها بداية عهدة. ذلك أن الدول العربية انقسمت وأصبحت تتجه آنذاك إلى محوريين سياسيين هما: مصر والعراق، إذ اشتد التباعد بينهما مع احتدام الحرب الباردة في الشرق الأوسط، إلا أن الرئيس شمعون قد جنا فوائد اقتصادية جراء هذه السياسة لا سيما بعد أن اتخذت الجامعة العربية قرارات حاسمة بشأن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل[٣]، وأخذت بعض الأموال تدخل لبنان في هذه الفترة لتوظف في أسواق لبنان المالية وقد قفزت ودائع المصارف اللبنانية من ٢٣٢ مليون ليره في عام ١٩٥٢ إلى ٣٠٧ مليون ليره عام ١٩٥٦[٤]، وقد عملت الحكومة اللبنانية على عقد مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية الثنائية مع الدول الأوروبية الشرقية ومنها الاتحاد السوفيتي فضلا عن ألمانيا الشرقية ويوغسلافيا والصين الشيوعية[٥].

وفي الحقيقة، فأن قصة الأحلاف في المنطقة بدأت تطرح في بداية الخمسينيات. أي في الوقت الذي شهد إعلان دولة إسرائيل من جهة وإعلان الانفصال الجمركي بين لبنان وسوريا من جهة أخرى[٦].

---

(١) أبو صالح، ص ٣٩.

(٢) تقرير بريطاني حول نشاط شمعون في السنة الأول من حكمة ١٩٥٢-١٩٥٣. أنظر الملحق رقم (٥)، ص ١٨٢.
F.o.371/104480/ 1076/13153/No 53/,13,march, 1952.

(٣) أبو صالح، ص ٤١.

(٤) المرجع نفسه، ص٤١ .

(٥) المرجع نفسه.

(٦) جوزيف أبو خليل، لبنان وسوريا (مشقة الأخوة)، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٣.

كان لبنان ينساق لسياسة الأحلاف لولا الضغوط التي مورست عليه من قبل سوريا ومصر الناصرية بالإضافة إلى الروابط القديمة التي تشده إلى الغرب، وحيث أن ثقافته تحت تأثير المسيحيين من أبنائه ونظامه الليبرالي الذي كان خائفا عليه من الشيوعية والاشتراكية[١]، وكان لبنان يتدرج نحو العالم الحر وإقصاء الشيوعية عن المنطقة والحد من توغلها، وقد واجه صعوبة في ذلك بسبب النجاح الذي حققته الشيوعية فكريا واقتصاديا واستراتيجيا[٢].

ظلت سياسة لبنان نحو الغرب حتى مطلع ١٩٥٥ تتسم بالحياد الإيجابي إزاء المحاور العربية، وعملت حكومة شمعون على التنسيق بين مختلف الدول العربية في أطار مواثيق الجامعة العربية، وقلما خرج عن إجماع تلك الدول إزاء القضايا الأساسية المطروحة[٣]، على الرغم من علاقات لبنان مع الغرب، إلا أنه حرص على التقيد بالقرارات العربية التي اتخذها مجلس الجامعة العربية وبخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية[٤].

وباتت النهضة العربية العارمة في المنطقة تهدد مواقع الدول الإمبريالية في المنطقة العربية إذ كانت الدول الغربية حذره يقظة، تحاول لجم رياح النضال الوطني، التي بدأت تعصف من حولها، وتعمل على إجهاض الحرية النضالية التحريرية، حفاظا على مواقعها في المنطقة، لذا فإنها بدأت تطرح على دول المنطقة مشاريع ومخططات مختلفة، ومن ضمنها سياسة الأحلاف، والتكتلات العسكرية المتعددة منذ مطلع الخمسينيات[٥].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) أبو صالح، ص ٤٢ ؛أبو خليل، ص ٣٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٢.

(٤) J.C.Hurewitz, Diplomacy In The Near and Middle East, Documents (Prinection:Van Nostrand,1956),PP 308-309.□

(٥) هوفها نسيان، ص ١٢٥.

وفي عام ١٩٥١ استقبلت بعض العواصم العربية ومنها لبنان الجنرال روبرتسون (Robertson) قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط، يرافقه رئيس قسم المشرق في وزارة الخارجية البريطانية السيد فيرلونج (Furlong)، حيث وصلا إلى بيروت في ٥ شباط (فبراير) ١٩٥١ وقابلا الرئيس بشارة الخوري، وكان روبرتسون قد عرض انضمام لبنان لمشروع الدفاع المشترك وان تكون عضوية لبنان كاملة في المشروع إلا أن لبنان لم يدخل هذا المشروع، نتيجة للمعارضة الشديدة من قبل القوى الوطنية التي اتخذت موقفا حازما في مجابهة المخططات الأمريكية والإنجليزية[١]، والتي هبت تدافع عن لبنان وسيادته واستقلاله، رافضة الخضوع لانتداب جديد، وسيطرة أجنبية، أو دخول أي حلف أو مشروع مشترك[٢].

وقدمت حكومات الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا، إلى حكومات مصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، والسعودية، واليمن، والأردن، وإسرائيل، اقتراحا حول تشكيل ما يسمى (بالقيادة الحليفة للشرق الأوسط) إي الدفاع المشترك والتي سيضم إليها أيضا استراليا، نيوزلندا، اتحاد جنوب أفريقيا[٣]، وكانت الدول الحليفة تسعى من وراء مشروع الدفاع المشترك إلى قمع حرية التحرر الوطني في كل دول المنطقة وإيقاف نهوضها وأن هذه المنطقة تثير مطامع الامبريالية العالمية من الناحية الأستراتيجية، ونهب الثروات المادية والبشرية بالإضافة إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، لما له من أهمية كبرى بالنسبة "للعالم الحر"[٤].

(١) هوفها نسيان، ص١٢٦ـ١٢٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(٣) الهدى: ع ١٩٥ ، ٣٠تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥١ ، ص ١.

(٤) المرجع نفسه.

فالدول الغربية هي بأمس الحاجة إلى منطقة الشرق الأوسط كقاعدة استراتيجيه عسكرية لتطويق الاتحاد السوفيتي، وكان الغرب بذلك يريد أن يجعل من سكان المنطقة دروعا بشرية وأشلاء للمدافع في حالة نشوب حرب جديدة ولذلك فكر بإدخال هذه المنطقة ودولها إلى نظام الأحلاف، أضف إلى ذلك مطامع هذه الدول في أحكام سيطرتها على مصادر الطاقة، والثروة المادية في الشرق وخاصة البترول[١].

هذه هي الدوافع التي جعلت الامبريالية العالمية تطرح مشروعها"للدفاع"عن الشرق الأوسط من عدوان الاتحاد السوفيتي والشيوعية كما يدعون.

وضعت الدول الغربية مشروعات هامة أثناء مباحثات رئيس الوزراء البريطاني. تشرشل (Churchil) وترومان(Truman) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لإبعاد الخطر الشيوعي الدولي عن الشرق الأوسط بإتباع عدة وسائل منها:الإسراع في تنفيذ برنامج النقطة الرابعة [٢].

وصف وزير الخارجية الأمريكية اجون دلاس (Jhon Dulles) أن برنامج مكافحة الشيوعية في أقطار آسيا وأفريقيا برنامج فاشل لذلك فانه يدعو الأمريكيين للأخذ بالخطة التي وضعها والتي ترمي إلى سحق الإمبراطورية السوفيتية الشيوعية في عقر دارها[٣].

لذلك فإن روسيا استطاعت عقد حلف عسكري يضم الدول الشيوعية منها الشرقية، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، أما ألبانيا، والمجر، وروسيا، وبلغاريا، فستنظم إلى هذا الحلف فيما بعد وتنوي روسيا توحيد الأسلحة بين تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وألمانيا الشرقية على أن تنتج الأسلحة لهذه الدول روسيا[٤].

(١) هوفها نسيان، ص ١٢٩.

(٢) الجزيرة، ع١٧٨٢ ، ١٢ نيسان (ابريل)١٩٥٢ ، ص ١.

(٣) فلسطين، ، ع ٨٢٤٨ـ٧٤٣، ٢٨ آب (أغسطس)، ١٩٥٢، ص١ .

(٤) المرجع نفسه، ع ٨٢٥١ـ٧٤٦، ١٢ أيلول (سبتمبر)، ١٩٥٢ ، ص١.

لقد باءت محاولات الغرب لإقامة ما يسمى "بالحلف الدفاعي المشترك" في الشرق الأوسط بالفشل وذلك بسبب معارضة مصر، وعدم وجود حل للصراع العربي . الإسرائيلي من جهة ثانية من أجل أقامه جبهة واحدة في وجه المد الشيوعي[١].

وقد طرح دلاس مشروعا جديدا لإقامة حلف عسكري من دول إسلامية فقط هي تركيا وباكستان إي "حلف إسلامي" يكون له الدور في الدفاع عن الشرق الأوسط وسيكون له تأثير على مسلمي الاتحاد السوفيتي والصين[٢]، إلا أن هذا المشروع قد فشل، ورغم فشله فإن الدول الغربية لم تتخلى عن إغراضها وأطماعها في إيجاد تكتلات عسكرية عدوانية في منطقة الشرق الأدنى والأوسط، فعمدت في السنوات التالية إلى طرح مشاريع جديدة تحت شعارات مختلفة ومن هذه المشاريع مثلا :منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والتي ظهرت سنة ١٩٥٢، ومشروع الكتلة الإسلامية والذي سبق وأن تحدثنا عنه ولكن هذه المشاريع لم يكتب لها النجاح[٣].

وفي محاولة لتطبيق السياسة الدفاعية الجديدة قام وزير الخارجية الأمريكي دلاس بجولة في بلدان الشرق الأوسط خلال ربيع ١٩٥٣ وأعلن في نهاية الجولة أن معظم بلدان الشرق الأوسط، أعربت عن خشيتها من قوى الاستعمار، وهي حريصة جدا على استقلالها وسيادتها[٤]، أما فيما يخص العالم العربي فقد أعرب وزير الخارجية الأمريكي عن أمله بإيجاد حل مناسب لمسألة السويس ومسألة الصراع العربي الإسرائيلي وأوضح فيما بعد أن الشعب

---

(١) أبو صالح، ص ٤٣.

(٢) تم الترويج لهذا المشروع أثناء زيادة الوفد المصري للولايات المتحدة عام ١٩٥٣، بغية شراء أسلحة أميركية حيث أن مدير برنامج البنتاغون للمساعدات الأمريكية العسكرية الخارجية أستغل اللقاء مع المصرين من أجل الدعاية للحلف الإسلامي. حول الحلف الإسلامي، أنظر، بريماكوف، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٣) هوفها نسيان، ص ١٣٥.

(٤) أبو صالح، ص ٤١ .

العربي كان يخشى التوسع الصهيوني أكثر من التهديد الشيوعي، ولهذا فإن أنشاء حلف دفاعي في الشرق الأوسط ضد المعسكر الشيوعي هو احتمال مستقبلي[١].

كان دلاس قد زار بيروت خلال جولته الشرق أوسطية واجتمع بكبار المسئولين اللبنانيين الذي أعربوا له عن استعدادهم للتعاون مع الغرب[٢]، وقد ربط الرئيس شمعون ورئيس وزرائه سامي الصلح وشارل مالك وزير الخارجية اللبنانية- كانوا من أشد أنصار الغرب- مصالح لبنان بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط[٣]، وأن لبنان سيكون بتصرف المعسكر الغربي في حال نشوب حرب ضد المعسكر الشيوعي، ولكنه لا يستطيع أن يرتبط بمعاهدة لهذا الغرض أثناء السلم وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى طلب شمعون مساعدة عسكرية أسوة بباقي الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية[٤].

إلا أن الرئيس شمعون كان يدرك خطورة تورط لبنان في مثل تلك المشاريع العسكرية الغربية من غير أن تحظى تلك المشاريع بموافقة الدول العربية، ولهذا فإن سياسة إنشاء الأحلاف الأجنبية التي قد اتبعها الغرب في الشرق الأوسط، قد كشفت تدريجيا عن ميل الرئيس شمعون للسير في ركاب تلك السياسة[٥].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٤٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٣.

(٣) فواز جرجس، تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية (١٩٤٥-١٩٩٠)، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٩، ع ١٤٢، (بيروت:تشرين أول (أكتوبر)، ١٩٩٦)، ص ٧٠.

(٤) من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية واشنطن حول طلب شمعون مساعدة عسكرية أنظر ملحق رقم(٦)، ص ١٨٤ D.S.C.83, 5MsPl8-1054.(1018 1954.

(٥) أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية /واشنطن: . D.S.C.f,A.5,Msp/ /8/1054,10, Augest, 1954

- **حلف بغداد:**

إن الصعوبات التي واجهها المعسكر الغربي لإقامة حلف دفاعي محوره بلدان المشرق، جعلته يختار بدائل أخرى في إستراتجيته العسكرية، موجها اهتمامه منذ ١٩٥٤ نحو البلدان غيرا لعربية التي تحاذي حدودها الشمالية الاتحاد السوفيتي، وعلى رأس تلك الدول تركيا، إيران، و باكستان[١].

ازداد دور تركيا منذ سنة ١٩٤٧ كمعقل ضد الشيوعية، إذ أنها أثبتت أنها حليفة مخلصة وذلك من خلال إرسال أربعة آلاف وخمسمائة جندي تركي إلى كوريا للمحاربة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك وانسجاما مع جهودها لتأكيد هويتها الأوروبية لأسباب سياسية واستراتجيه، فإن الحكومة التركية أرادت أن تكون شريكة للغرب، وفي آب (أغسطس) ١٩٥٠ قدمت تركيا طلبا للعضوية في حلف الناتو(N.A.T.o)[٢] وتم قبول طلبها في شباط ١٩٥٢، أما في إيران فإن حكومة الرئيس مصدق سقطت في آب (أغسطس) ١٩٥٠ ومع سقوط هذه الحكومة تمت تسوية كل النزاعات النفطية مع بريطانيا، واكتسبت المصالح الأمريكية سندا هاما لها في صناعة النفط الإيرانية ومنحت أمريكيا إيران مقادير كبيرة من المساعدات وبدأ يزداد وزن إيران وأهميتها في المصالح الأمنية الغربية، وفي باكستان قدمت أمريكا مساعدات لإنقاذها من المجاعة التي ألمت بها سنة ١٩٥٣، وتزيد اعتمادها على المساعدات الأمريكية، الأمر الذي جعل باكستان تفكر وتدخل في حلف دفاعي عسكري، ورغبتها في أن يكون لها ارتباط مع قوة

---

(١) أبو صالح، ص٤٤.

(٢) حلف الناتو (N.A.T.o) وهو حلف شمال الأطلسي ومن أعضاء هذا الحلف: الولايات المتحدة، أيسلندا هولندا، كندا، بريطانيا، الدنمارك، فرنسا، بلجيكا، البرتقال، ألمانيا ومن أهداف هذا الحلف استخدام الوسائل السلمية في حل المشاكل الدولية. لمزيد من التفاصيل انظر، أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٤٧٦.

عسكرية غربية لصراعها مع الهند، ولذلك أدرك دلاس (Dulles) وزير الخارجية الأمريكية أن تركيا وباكستان يتميزان بموقع استراتيجي أفضل من الدول العربية، إذ يمكن الوصول للأهداف الشيوعية بكل سهولة ويسر[١].

عملت أمريكا من أجل ذلك على تقريب وجهات النظر بين باكستان وتركيا، مما ساهم في عقد معاهدة صداقة بين البلدين في ربيع عام ١٩٥٤ لتحقيق هدف أمريكي استراتيجي وهو احتواء الاتحاد السوفيتي بنظام عسكري يمتد من أوروبا حتى آسيا الوسطى[٢].

أما العراق فقد أبدى استعداده لدخول الحلف لا سيما بعد أن عقد مع الولايات المتحدة اتفاقية بشأن الحصول على مساعدات أمريكية[٣]، وعلى إثر المبادرات التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وقعت كل من تركيا والعراق ميثاقا للدفاع المشترك في شهر شباط (فبراير) ١٩٥٥، وقد انضمت بريطانيا للميثاق في ٣٠ /آذار (مارس) من العام نفسه[٤]، حيث التزمت بريطانيا بطلبات العراق لتحمي حدودها في حالة حدوث أي هجوم وارتبطت بريطانيا باتفاقية الدفاع مع العراق بدلا من معاهدة ١٩٣٠[٥] ولتكون بديلا عنها[٦]وقد شجعت الولايات المتحدة الدخول في هذا الحلف لتطبيق نظرية الأمن الجماعي إذ أن

---

(1)Ellis Kail Cloude, United State Policy Toward Lebanon In the lebanese Civil War Of 1958 and 1975-(١) 1976: " Comparative analysis "Ph.D. disseration. The Catholic University Of America 1979, P.44

(2)Ibid.

(٣) أبو صالح، ص ٤٥.

(4)Peter Snow, Hussein, Abigraphy(Washington:Newyork, 1972), p 71.

(٥) المعاهدة العراقية البريطانية(١٩٣٠): عقدت إبان حكم الملك فيصل الأول ووزارة نوري السعيد في ٣٠ حزيران يونيو ١٩٣٠ في مدينة بغداد، وحلت محل اتفاقية الانتداب الذي فرضته عصبة الأمم المتحدة على العراق منذ ١٩٢٠ ومهدت المعاهدة إلى انضمام العراق إلى عصبة الأمم في ٣/ حزيران (يونيو)١٩٣٢ وكانت مدة المعاهدة (٢٥ عام) حول المعاهدة العراقية البريطانية، انظر: مجلس العموم البريطاني، ميثاق بغداد، ترجمة حسن الدجيلي، (بغداد: مطبعة الرابطة، ١٩٥٦)ص ١٠-٢٠.

(6)Stephen H. longrigg, "IRAQ" ,(Newyork: Frdrick A. Preager, 1958), P225.

وزير الخارجية الأمريكي دلاس روج لهذه النظرية في منطقة الشرق الأوسط على أساس أن دول المنطقة معرضة لخطر شيوعي مشترك[١]. وكان الغرض من حلف بغداد أقامة درع دفاعي على الحدود الشمالية لمنطقة الشرق الأوسط، لمنع أي تسلل شيوعي سوفيتي إلى المنطقة، وكان ذلك إحساسا من أمريكا "بالفراغ" الذي تركته كل من بريطانيا وفرنسا بعد انسحاب قواتهما من سوريا ولبنان ومصر وانهيار نفوذهما السياسي[٢]، وأطلق عليها الرباط الشمالي(The North Tior) وشجع دلاس على عقد معاهدات ثنائية بينها[٣].

أما عن دخول إسرائيل لهذا الحلف أجاب عن ذلك وزير الخارجية البريطانية آنذاك المستر أنتوني ناتنج (Anthony Nutting) حيث قال: "أنه من غير المحتمل دخول إسرائيل لهذا الحلف، لأن أحد الأطراف في الحلف لا يعترف بدولة إسرائيل وهو العراق"[٤]، إذ لم يكن أمام بريطانيا سوى نوري السعيد "عدو عبد الناصر" ومنفذ سياستها في المنطقة، الأمر الذي جعلت من هذا الحلف حجر الزاوية لسياستها في الشرق الأوسط وبخاصة للوقوف أمام السيطرة المصرية المتزايدة ونجاح تيار القومية العربية الذي يتزعمه عبد الناصر[٥]، وهكذا يكون الحلف العراقي ضمانا لبقاء إسرائيل الشوكة السامة في خاصرة الأمة العربية[٦]، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت عملها الدفاعي في الشرق الأوسط على الدول القريبة للإتحاد السوفيتي ولذلك اقتصرت المساعدة العسكرية على العراق إذ اعتبرت إسرائيل ولبنان والأردن

(١) عطية الله، مرجع سابق، ص ٤٧٦.
(٢) عطية الله، ص ٤٧٦.
(٣) فواز محمود عقيل شرقي، سعيد المفتي ودوره في السياسة الأردنية، (١٩٢١-١٩٧٤)، رسالة ماجستير غير منشورة (اربد: جامعة اليرموك:١٩٩٩)، ص ١٢٣-١٢٤.
(٤) البلاد السعودية، ع.١٨٢٠، ٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٥، ص١.
(٥) جوزيف مغيزل، ص ٤٤.
(٦) البلاد السعودية، ع ١٨٢٠، ٨ نسيان (ابريل)١٩٥٥)ص١.

وسوريا وغيرها من الدول التي ليست من دول الرباط الشمالي غير مشمولة بالمساعدات العسكرية الأمريكية[١].

وأسفرت النتائج الأولى للحلف العراقي التركي عن استمرار إسرائيل في المنطقة عدوة للعرب والمسلين، تحميها بريطانيا وحلفاءها من خلال حلف بغداد[٢].

- **موقف لبنان من حلف بغداد:**

أدرك الرئيس كميل شمعون أن انضمامه لمثل هذا الحلف سيؤدي إلى انقسام وطني وصراعات طائفية الأمر الذي جعله ينظر لمثل هذا الحلف بتريث شديد وتكتم[٣]، أما الحكومة اللبنانية فلم تستطع أخفاء ميلها نحو حلف بغداد لا سيما أنها قامت باتصالات حثيثة في هذا المجال، فمن دعوات وزيارات متبادلة مع دول الحلف إلى طلب المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية[٤]، وتأكيدا على هذه الرغبة يتساءل شمعون:"هل التحالف مع الدول الغربية يشكل خطرا على الدول العربية طالما أن مثل هذا التحالف قد ساهم في تقوية دول أوروبية مثل فرنسا وبلجيكا اقتصاديا ويقول "ماذا يضير مصر لو دعت الدول العربية وإيران وتركيا وباكستان لإقامة حلف مشترك فلا شك أنه يمكن لمصر أن تلعب دورا أساسيا في تلك المنظمة[٥]وقد ألح شمعون على جيرانه للدخول في الحلف ومن هذه الدول السعودية وسوريا خلال شهر آذار (مارس) ١٩٥٥[٦].

(١) وثيقة من السفارة اللبنانية/واشنطن حول المساعدة العسكرية لإسرائيل رقم ٦٠٠٤ تاريخ ٢٧/تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٤، ص ١.
(٢) البلاد السعودية ع ١٨٢٠، ٨ نيسان (ابريل) ١٩٥٥، ص١.
(٣) ناصيف، ص ٧٨.
(٤) يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، (بيروت: دار النهار للنشر، (د.ت))، ص ١٣٧.
(٥) أبو صالح، ص ٤٦.
(٦) علوان، ص ١٣٠.

وقد قام شمعون بجهود الوساطة بين مصر والعراق حيث كان يسعى لجمع الرئيس المصري عبد الناصر البلدين عبد الناصر ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في بيروت، من أجل التوصل إلى حلول تمنع انفجار التضامن بين البلدان وكذلك محاولة إدخال مصر إلى حلف بغداد، ألا أن الرئيس عبد الناصر قد رفض منطق الأحلاف[1]، وكذلك رفضت سوريا الانضمام إلى حلف بغداد وظهر موقف سوريا هذا في اجتماع في بيروت مع الجانب المصري واللبناني بتاريخ ٦/آذار(مارس) ١٩٥٥[2]، وفي اجتماع اليوم التالي إي في ٧/آذار(مارس) خصص الحديث عن إسرائيل وخطورة الصلح والتعاون معها والتأكيد على عدم الانضمام إلى الحلف[3]. وفي اجتماع يوم ٨/آذار (مارس) ١٩٥٥، قرر المجتمعون استمرار الاتصالات مع العراق لأنه هو العمق الاستراتيجي للأمة العربية[4]، ومن ذلك نرى أن الاجتماعات قد أكدت على عدم دخول حلف بغداد وفي الوقت نفسه على عدم إقصاء العراق والتعاون معه.

رأى الرئيس شمعون أن مثل هذا التحالف يجب أن يقوم بين لبنان والعراق وانضمام سوريا ثم الأردن، وقد باركت بريطانيا هذا المشروع نظرا لمصالحها في المنطقة وبخاصة إسرائيل.

زار كميل شمعون الجمهورية التركية في نيسان (ابريل) ١٩٥٥، وفي نهاية الزيارة صدر بيان أشار إلى علاقات الصداقة التقليدية بين لبنان وتركيا، وذهب إلى القول: إن تركيا تشكل خط الدفاع الأول عن الدول العربية[5]، رافق هذه الزيارة قيام الإضرابات والاحتجاجات في لبنان إذ صادرت

(١) ناصيف، ص ٧٩.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت، الاجتماع(الثالث)(حلف بغداد)٦/آذار (مارس) ١٩٥٥، ص ٢.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت، الاجتماع(الرابع)(حلف بغداد)٧ /آذار (مارس) ١٩٥٥، ص ٥.

(٤) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية (بيروت، الاجتماع(الخامس)(حلف بغداد)٨/آذار (مارس) ١٩٥٥، ص ١.

(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأزمة اللبنانية (أصولها، تطورها، أبعادها)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ٦٠٤.

قوات الأمن في بيروت كميات كبيرة من المنشورات التي تدعو إلى مزيد من الإضراب وأكد السيد الفرد نقاش وزير الخارجية اللبنانية للسيد خالد العظم وزير الخارجية السوري عند اجتماعه به يوم ١٣/ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ في دمشق، أن البيان التركي المشترك لا يعني أن لبنان قبلت الانضمام إلى الحلف[1]، وما لبث أن زار رئيس الجمهورية التركية جلال بايار ورئيس حكومته عدنان مندريس لبنان في تموز(يوليو) ١٩٥٥ وقد قوبل تبادل هذه الزيارات في سوريا بنقد وشك، في الوقت الذي توترت فيه العلاقات السورية التركية وقيل حينئذ أن الهدف من هذه الزيارات هو التمهيد لضم لبنان لحلف بغداد، وقد أنكر الرئيس شمعون ذلك[2] فالرئيس شمعون ورئيس وزرائه يفضلون الانضمام إلى الحلف ولكن الأسباب التي حالت دون دخول لبنان في الحلف كما ذكرتها الوثائق السرية البريطانية هو تخوف لبنان من وجود العراق في الحلف، لتحقيق مشروع وحدة الهلال الخصيب وهو المشروع الذي رفضه اللبنانيون، كما رفضوا مشروع سوريا الكبرى وكان نوري السعيد ينوي أحياء تلك المشاريع[3]، فالمصلحة كما رآها شمعون تكمن في إقامة نوع من التوازن بين محوري مصر والعراق، ولعب دور الوسيط بين المحورين للحيلولة دون تفاقم الانقسام العربي، والذي لابد من أن يترك أثارا سلبية على وضع لبنان الداخلي، ويحرج موقف لبنان الرسمي إزاء الغرب[4] وكان لبنان قد أعلن حياده الرسمي في جلسة مجلس النواب يوم ١٣ أيار

(١) البلاد السعودية، ع ١٨٢٥، ١٤ نسيان (ابريل) ١٩٥٥، ص١.

(٢) مصطفى، المرجع السابق، ص ٦٠٤.

(٣) تقرير بريطاني سري حول موقف الرئيس شمعون وسامي الصلح ورئيس الوزارة، من حلف بغداد؛ الخوري، حقائق، ج٢، ص ٢٧٦-٢٧٧. F.O37/121655, August, 10,1954

(4) Camille Chamoun, Criseau Moyen Orieint: (Paris: Gallimard Press,1963)P 264.

(مايو) ١٩٥٥ وأكد بأنه لن يدخل هذا الحلف وأنه سيتابع مساعيه لتقريب وجهات النظر العربية في ضوء ميثاق الجامعة العربية[١].

أما على المستوى الشعبي، فقد قامت العديد من المظاهرات والاحتجاجات منها، تظاهرة الطلاب القوميين العرب في الجامعة الأمريكية في بيروت في ٢٧ آذار (مارس)، ١٩٥٤ وقد حذر هذا البيان الذي وزع على المتظاهرين من خطورة انضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني ووصف هذا الحلف بأنه أم إسرائيل الحنون وأن هذا الحلف وجد لخدمة إسرائيل وأن هذه المشاريع الاستعمارية هي لخدمة اليهود والاستعمار[٢].

والجدير بالملاحظة أن القوى المعارضة لحلف بغداد في لبنان قادها على الصعيد العام الحزبان الاشتراكي والشيوعي، والحزب الأخير لم يكن حزبا مرخصا له من قبل الدولة اللبنانية بل كان ملاحقا ومراقبا من أجهزتها[٣].أما الحزب الاشتراكي فقد نظم بعض التظاهرات ضد الأحلاف الأجنبية في بيروت وسقط له في إحداها طالب جامعي هو حسان أبو إسماعيل الذي كان يحمل العلم العربي حيث قتل[٤]، ومن القوى السياسية المعارضة حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الإسلامية مثل منظمة النجادة الإسلامية اللبنانية[٥].

وكان لهذه الأحداث انعكاساتها على الساحة اللبنانية حيث أخذ المد القومي الناصري يتبوأ تدريجيا زعامة الحركات التحررية[٦]، ومن خلال المجلس النيابي اللبناني حيث حجبت الثقة عن حكومة سامي الصلح وإفساح

(١) الصلح، ص ١٣١.

(٢) بيان القوميين العرب في الجامعة الأمريكية (بيان ضد انضمام العرب والعراق إلى الحلف التركي الباكستاني)، (بيروت : الجامعة الأمريكية، ٢٧/آذار، ١٩٥٤)، أنظر: ملحق رقم (٧)، ص ١٨٥.

(٣) أبو صالح، ص ٤٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٥) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٣٣؛ بيان الحزب الاشتراكي والبعث العربي بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٧ من كتاب جنبلاط، ربع قرن، ص ١١٩-١٢٠.

(٦) أبو صالح، ٥٢.

المجال لحكومة لبنانيه أخرى للتقرب من المحور السوري المصري، وجاءت حكومة رشيد كرامي، إلا أنها فشلت في التوصل إلى اتفاق مع شركة البترول العراقية(I.P.C.) واستقالت[١]، ثم جاءت حكومة عبدالله اليافي التي كانت مقبولة في المعارضة والذي أعلن في بيان وزارته أن سياسة حكومته لا تريد الدخول في حلف بغداد ولا أي حلف أجنبي بل أنها ستبقي علاقات طيبة مع جميع الدول العربية دون استثناء[٢].

وأخيراً فان حلف بغداد قد سقط صريعا، بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق والقضاء على العهد الملكي، وخروج العراق من حلف بغداد وانتهاء العمل بالاتفاق بين بريطانيا والعراق[٣]، وأصبح هذا الحلف يسمى فيما بعد "بالحلف المركزي" بعد انسحاب العراق منه في ٢٤/ آذار (مارس) ١٩٥٩ ونقل مقره من بغداد إلى أنقره العاصمة التركية وأصبح يضم إيران، وتركيا، وباكستان، وبريطانيا، وتشترك الولايات المتحدة فيه بصفة مراقب[٤].

- **لبنان والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦:**

كان الهدف من قيام حلف بغداد هو تشكيل حزام أمني لحفظ المصالح للمعسكر الرأسمالي الغربي ضد أي تهديد سوفيتي شيوعي لتلك المصالح ولذلك فإن الولايات المتحدة رأت أن دعم السياسة المصرية أمر بالغ الأهمية[٥]،

(١) استمرت حكومة رشيد كرامي ٥ أشهر حول حكومة رشيد كرامي، أنظر، الصلح: احتكم، ص ١٣٥.

(٢) ملحة، مصدر سابق، ص ١٩٣و١٩٤.

(٣) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانيا وأثرها في السياسة الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨)، (وبغداد منشورات وزارة الأعلام، ١٩٧٧)، ص ٤٥٨.

(٤) ومن الأحلاف الأخرى التي عمت الشرق والغرب بعد الحرب العالمية الثانية منها: حلف الأطلنطي (الكتلة الغربية الراسمالية) حلف وارسو (الكتلة الشرقية الاشتراكية والشيوعية) (حلف جنوب شرق آسيا) حول الأحلاف، أنظر، محمد عبد المعز نصر، النضال الدولي في القرن العشرين، مجلة كلية الآداب، مج١ (جامعة الإسكندرية : مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٥٧) ص ١٣٠.

(٥) أبو صالح، ص ٥٤.

إذ عملت أمريكا على دعم حكومة الثورة المصرية لسياستها وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية، وأهمها تقديم قرض لبناء السد العالي في أسوان، إذ ساهمت بريطانيا بمبلغ ١٤ مليون دولار ووعد البنك الدولي. بتقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للغاية نفسها[١]، وكان الواضح من تقديم تلك المساعدات من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا أهمية قناة السويس الإستراتيجية بالنسبة للدول الغربية.

كان مشروع السد العالي في أسوان حلم عبد الناصر الطويل الأمد، لما لهذا المشروع من فوائد اقتصادية كبيرة فهو من ناحية مشروع كبير لتوليد الطاقة الكهربائية ومشروع مياه كبير لري الأراضي الزراعية [٢]، ولذلك فان الولايات المتحدة كانت شديدة الحرص على تصفية النفوذ الانجليزي والفرنسي من المنطقة وذلك بتقديم أمريكا المساعدة الجزيلة لمصر، إذ أنها تسعى لوراثة ممتلكات الدولتين الاستعماريتين القديمتين بريطانيا وفرنسا وتحتل المكانة المرموقة في المنطقة[٣].

قام الرئيس عبد الناصر بحملة مناوئه للأحلاف ولا سيما حلف بغداد وكان قد أعلن عبد الناصر سياسة الحياد في مؤتمر باندونج١٩٥٥[٤]، وهذه السياسة لفتت استياء حكومات بريطانيا والولايات المتحدة، فعمدت الدولتان لتأجيل المفاوضات بشأن بناء السد العالي، وإيقاف رخص تصدير السلاح لمصر، ولهذا السبب سحبت الولايات المتحدة عرضها حول تمويل السد، وتبعها كل من بريطانيا وفرنسا[٤].

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٤، ٢١٠.

(٢) ادوليت ايزنهاور(Dwight Eisenhower) مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت بونغمان، (بيروت: (لا.ن)، (د.ت))، ص ٢٣، ٢٤.

(٣) اميل توما، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، (حيفا:دار الاتحاد التعاونية، (د.ن)، ص ٣٥.

(٤) مؤتمر باندونج: (باندونج) هي ثالث مدن اندونيسيا، عقد بها مؤتمر باندونج الشهير عام ١٩٥٥، اشتركت به ٢٧ دولة أعلنت الحياد بين الكتلة الشرقية والغربية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، المناداة بالسلام وعودة اللاجئين العرب إلى أراضيهم سنة ١٩٤٨ ونبذ الاستعمار، حول مؤتمر باندونج، انظر: عطية الله، القاموس السياسي، مرجع سابق، ص ١٧٩-١٨٠.

(٤) محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢)، ص ٩٦-١٠٦.

وفي ١٩ تموز (يوليو) علم أن وزارة الخارجية الأمريكية، رفضت تمويل السد العالي في أسوان[١]، وأعلنت مصر أنها تتقبل أي معونة من دولة شرقية كانت أم غربية وشرعت ببناء السد العالي بمساعدة مادية وفنية من الاتحاد السوفيتي بعد أن سحبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة وحتى صندوق النقد الدولي الوعد بالإنفاق على هذا المشروع[٢]، وسحب العرض الأمريكي يهدف إلى تلقين عبد الناصر درسا بأنه لن يحصل على دعم مادي واقتصادي إلا من الغرب، وأن عليه إزاء ذلك أن يحسب التصرف إزاء المعسكر الغربي لا سيما معارضته لحلف بغداد واعترافه بالصين الشيوعية[٣]، وتسليح الجيش المصري بأسلحة من الدول الاشتراكية دون قيد أو شرط.[٤]

وبعد امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا عن تمويل المشروع، اعتبر ذلك ضربة قاسية لحكومة الثورة المصرية على الصعيد الداخلي[٥]، وواجه ذلك عبد الناصر بأن قام بتأميم قناة السويس الأمر الذي أذهل الاستعمار وأعوانه في

---

(١) وهذا السد المنوي أنشاؤه سيروي مليون هكتار من الأراضي الزراعية معظمها من القطن ولتوليد الكهرباء، حول السد العالي، انظر، بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، (١٩٤٥، ١٩٩١)، ترجمة يوسف ضومط، (بيروت: دار الجبل، ١٩٩٣)، ص ٢١٢.

(٢) ناجي شوكت (رئيس الوزراء الاسبق)، سيرة وذكريات (١٨٩٤-١٩٧٤)، ج٢، (بغداد: دار الاعظمي، ١٩٧٤)، ص ٦٢٢. يرى بعض الباحثين أن السبب الحقيقي لسحب الولايات المتحدة تعهدها للمساهمة في بناء السد، هو موقف وزير الخارجية الأمريكية جون دلاس، الذي رأى أن مشروع تمويل السد قد يجد معارضة قوية في الكونغرس لا سيما وأن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي كانوا يرون في تمويل مشروع السد العالي ضررا اقتصاديا على منتجي القطن في الولايات المتحدة. وكذلك تصلب مصر في وجه دلاس الذي كان لا يسمح لاي دولة في الغرب أو في الشرق بأن تتمرد على توجيهه في السياسة العالمية لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر، محمد حسنين هيكل: مصدر سابق، ص ٩٢-١٠٦. ؛ توفيق السويدي، مذكراتي (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية)، ط١، (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ٥٤٧-٥٤٨.

(٣) هيكل، مصدر سابق، ص ٩٦-١٠٦.

(٤) شوكت، مصدر سابق، ص ٦٢٣،٧

(5) Donal. C. Watt, Documents On The Suez Crises 26 July To 6 November, 1956,(Royal entitle of in (٣) International affairs, 1957) PP 39-50.

المنطقة[1]، وكان عبد الناصر قد اتخذ ذلك القرار الخطير في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٦ وذلك من أجل استخدام عائدات القناة في بناء السد العالي[2].

شجبت الولايات المتحدة قرار التأميم وأسرع دلاس للالتقاء بوزيري خارجية انكلترا وفرنسا، وقطعت أمريكا توريد عدد من البضائع إلى مصر وامتنعت عن توريد بيع المواد الغذائية لها في المستقبل، أما دلاس فقد اقترح إدارة دولية على قناة السويس لحرمان مصر من السيادة على طريق بحري يقع ضمن أراضيها[3]، وكذلك نددت بريطانيا بقرار التأميم، وقالت بأن عبد الناصر يستغل القومية العربية في سبيل مطامحه الشخصية للسيطرة على الدول العربية، والبترول، ثم السيطرة على القارة الأفريقية، أما الفرنسيون فقد أثاروا في فرنسا شبح هتلر جديد ممثلا بشخصية عبد الناصر[4].

نددت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بهذا القرار في بيان ثلاثي بينوا فيه عدم شرعية القرار المصري وحملوا موسكو مسؤولية تشجيع مصر عبر تزويدها بالأسلحة، أما الإتحاد السوفيتي الذي دعم عبد الناصر، فقد أكد أن قناة السويس الموجودة في الأراضي المصرية إنما هي خاضعة لسيادة هذا البلد وأن قرار عبد الناصر بالتأميم لن ينطوي على مشاكل مادام أنه قد تعهد بحرية الملاحة في الممر المائي[5].

أبدى عبد الناصر استعداده لمفاوضات مع بريطانيا وفرنسا لتفادي صدام مسلح والوصول إلى حل للمشكلة، ألا أن الدول الاستعمارية قررت

---

(١) شوكت، ص ٦٢٣.

(2)Watt,OP.Cit, PP 39-50.

(٣) بريماكوف، ص ١٧١- ١٧٢.

(٤) عبد الرحمن العظم، الاتحاد العربي هل يمكن تحقيقه بين شعوب العرب؟ مجلة الهلال، ج١، مج ٦٥، (القاهرة: كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧)، ص ١٧.

(٥) هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، (١٩٥٥ـ ١٩٧٥) (بيروت : دار الحكمة، ١٩٨٣)، ص ١٧.

التآمر على مصر وسيادتها وإسقاط نظام عبد الناصر[1]، وكان أنتوني أيدن رئيس وزراء الحكومة البريطانية مقتنعا بأنه إذا لم يتم اتخاذ موقف حازم فان النفوذ الأمريكي والبريطاني سيكون في خطر في الشرق الأوسط وابلغ أيزنهاور(Eisenhower) وكان هذا الأخير قد حذر من عمل عسكري مسلح[2]. كشف الرئيس الأمريكي أيزنهاور أن السياسة الأمريكية تتوجه إلى إعداد زعامة منافسة لجمال عبد الناصر في العالم العربي نتيجة سياسته ضد الغرب وتقربه من الاتحاد السوفيتي وكذلك رفضه كل إجراء من شأنه أن يؤدي إلى صلح بين العرب وإسرائيل[3].

إلا أن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل صممت على العدوان على مصر، وبدأ الهجوم على الأراضي المصرية في التاسع والعشرين من تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٦ وأدى إلى احتلال أجزاء منها، وبدلا من أن يسقط نظام عبد الناصر فقد أدى ذلك إلى رفع عبد الناصر إلى ذروة الزعامة في الوطن العربي، وحيال هذا التطور وقف الرئيس اللبناني كميل شمعون موقف الوسط، إذ أنه كان قد عارض عبد الناصر في قراره لتأميم القناة نظرا للضرر البالغ الذي تتركه على المصالح الغربية وفي الوقت نفسه لم يوافق على العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي غير المبرر على مصر[4].

ومع أن حكومة الولايات المتحدة كانت تعطف على الموقف البريطاني الفرنسي إزاء مسألة التأميم لقناة السويس إلا أنها لم تحبذ استخدام القوة، ودعت الحكومة الأميركية خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٥٦ لعقد مؤتمر دولي

---

(١) محمد عبد الكريم محافظة، الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية (١٩٥٨ـ١٩٦١) رسالة دكتوراه غير منشورة، (عمان:الجامعة الأردنية، ١٩٩٧)، ص ٥٠.

(2) Cloude, O.P.Cit, P 46.

(٣) تقرير أمريكي حول إعداد زعامة منافسة لجمال عبد الناصر العالم العربي، أنظر ملحق رقم (٨)، ص١٨٦.
E.O.12065, Sec. 3.204, March 28, 1456.

(٤) ناصيف، ص ٨٠ .

في لندن لحل المسألة، وأوصى المؤتمر بتأليف سلطة دولية وبعضوية مصر لإدارة شؤون القناة[1].

رفض عبد الناصر مقررات مؤتمر لندن واصفا إياها بعمل استعماري جماعي وأكد على حق مصر الكامل في السيطرة على المعبر المائي المهم وأدارته[2]، ألا أن دبلوماسيتها لم تنجح فأدى ذلك إلى الهجوم على مصر لعدم إيجادها لحل سياسي لأزمة السويس وكانت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تريد سيطرة أوروبية على القناة وتسديد ضربة قاسية لعبد الناصر، وكان هذا العدوان قد لقي مقاومة مصرية عنيفة كما لقي شجبا عالميا وتضامنا عربيا ودوليا مع مصر في الأمم المتحدة وسارعت مصر إلى وقف القتال ووقف الاتحاد السوفيتي مع مصر [3] وهدد باستخدام الأسلحة النووية إذا لم يتوقف العدوان وسحبت القوات المعتدية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، وكان قد تم عقد مؤتمر قمة عربي حضره الملوك والرؤساء العرب لبحث العدوان والانتهاكات البريطانية - الفرنسية - الإسرائيلية[4].

وشهدت لبنان في بعض مناطقها تظاهرات شعبية معادية لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل نظمتها المعارضة والقيادات الإسلامية رافق هذه التظاهرات تجاوزات وإخلال بالأمن الأمر الذي أضطر قيادة الجيش إلى إعلان الطوارئ في البلاد وتم منع الاجتماعات والتظاهرات وإحالة مهمات الأمن إلى الجيش[5].

---

(1) Watt ,PP.50-69.□

(٢) أبو صالح، ص ٥٥.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ومن الدول العربية التي حضرت مؤتمر القمة العربية : مصر، الأردن، العراق، لبنان، ليبيا، السعودية، السودان، سوريا، اليمن. لمزيد من التفاصيل أنظر، نبيل وزينة فرنجية، حميد فرنجية لبنان الاخر، تعريب جورج أبي صالح، (ملف العالم العربي) ج ٢، (بيروت: (لا.ن)١٩٩٢)، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

(٥) ناصيف، ص ٨٠.

كان اللواء فؤاد شهاب(قائد الجيش اللبناني) على اتصال دائم بالرئيس كميل شمعون لأن الحكومة أعلنت حالة الطوارئ ونبه شهاب رئيس الجمهورية بأن البلاد بحاجة إلى حكومة قوية تستوعب هذه المرحلة من عمر الشعب اللبناني، وأشار الجنرال شهاب على كميل شمعون باستلام منصب وزير الدفاع، فرفض شمعون في بداية الأمر[1]، وعندما أعلنت الحكومة الجديدة وتولى شهاب وزير الدفاع، وأعلنت الحكومة الجديدة في بيانها الوزاري مساندة مصر والدفاع عن سيادتها وحقوقها والعمل على تنفيذ المقررات التي أجمع عليها الرأي العام العالمي وقرارات الأمم المتحدة وجلاء القوات المعتدية[2].

طلب من شمعون قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ولكنه تردد وأجاب بضرورة التريث [3] عند الإلحاح عليه رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، وتشبث بالمحافظة على هذه العلاقات اعتقادا منه أنها ستكون عنصرا فاعلا في تسوية الأزمة[4]. وقد برر الرئيس شمعون موقفه هذا قائلا :" أن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه قد بعث الصحفي المصري مصطفى أمين طالبا منه التدخل لدى بريطانيا وفرنسا لوقف العدوان على مصر" ويقول شمعون :" فكيف يمكن الاتصال ببريطانيا وفرنسا إذا لم يكن هناك سفراء"[5]، لذلك فقد انقسم اللبنانيون إلى فريقين: فريق مسيحي، تجمع حول رئيس الجمهورية شمعون وفريق أخر غالبيته إسلامية زادت من تعاطفها مع عبد الناصر[6].

اعتبرت المعارضة أن السبب الحقيقي لموقف شمعون هذا هو عداؤه الشخصي لعبد الناصر وولاؤه للدول الغربية ولا سيما بريطانيا وفرنسا، وهذا السر كشف عنه الرئيس كميل شمعون نفسه فيما بعد لسفير الولايات

---

(١) الصلح، احتكم ص ١٤٣.١٤٤.

(٢) الصلح، ص ١٤٣- ١٤٤.

(3) Chamoun, OP.Cit.PP 300-308.

(٤) ناصيف، ص ٨٥.

(5) Chamoun, OP.Cit.P 301-308.□

(٦) ناصيف، ص ٨٩.

المتحدة الأمريكية، خلال اجتماع لهم في تموز (يوليو) ١٩٥٨ حيث قال:" أن مجمل المشاكل التي أواجهها الآن بدأت منذ رفضت قطع العلاقات الدبلوماسية مع (بريطانيا وفرنسا) خلال أزمة السويس، وذلك بسبب ولائي إلى الدول الغربية"[١]، وأصبح بذلك شمعون أكثر ولاء للغرب وعداء للناصرية الأمر الذي أدى إلى انقسام المسلمين والمسيحيين[٢]، موقف شمعون هذا هو الذي دعا عبدالله اليافي وصائب سلام للاستقالة من الحكومة في بداية الأزمة الأمر الذي جعل شمعون يكلف سامي الصلح بتشكيل الحكومة الجديدة لأن كافة أعضاء حكومة اليافي قد استقالت، ولأن هذه الاستقالة كادت أن تؤدي بالدولة والحكومة لأزمة وزارية لو لم يبادر شمعون لتكليف سامي الصلح بتأليف وزارة جديدة[٣].

اختار شمعون سامي الصلح كرئيس حكومة وشارل مالك لوزارة للخارجية وهما المعروفان بولائهما للغرب وكأنه يريد أن يعطي الشعوب العربية وحكوماتها دليلا واضحا على موالاة الحكومة اللبنانية وسياسة لبنان الرسمية الانحياز للمعسكر الغربي[٤]، ولم يمض وقت طويل على استيعاب الرئيس شمعون النتائج التي ترتبت على دور لبنان في حلف بغداد وقمة بيروت لاتخاذ موقف من العدوان على مصر وقناة السويس، حتى دخل لبنان مرحلة تحول خطيرة في السياسة الخارجية اللبنانية هذا التحول الذي وضع لبنان

(١) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٤١-٤٤.

(2) Derek.Hopwood,"Egypt"Politics and Society"(1945-1990),(London:Harper collins a cadamic, 1991),p6.

(٣) أبو صالح، ص ٥٧.

(٤) وكان سامي الصلح يسير على الخط السياسي الذي أتبعه الرئيس شمعون سواء على الصعيد الدولي أو العربي أو الإقليمي وتصفه بعض المصادر بالسياسي العقيم المستغل من قبل شمعون. حول سامي الصلح أنظر:
Leila Meo .M.T "Lebanon (Improble nation),(Bloomington: Indiana University Press,1965),PP 123-125.

والشعب والدولة على حافة الانهيار وهو مشروع أو مبدأ أيزنهاور "سد الفراغ" وهو للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور[١].

لكن قبل الدخول في هذا المشروع وحيثياته لأبد من إعطاء لمحة تاريخية عن العلاقات الأمريكية اللبنانية.

- **الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية ـ اللبنانية:**

قد تكون العلاقات الأمريكية اللبنانية أطول مدى من أي علاقة أمريكية ـ عربية أخرى وهي لم تكن في بدايتها علاقة رسمية بل ارتبطت بجهود المبشرين البروتستانت المسيحيين ونخص بالذكر منهم الأمريكان[٢]، الذين كانت لهم جهودهم الواضحة منذ ١٨٢٠[٣]، وقد أقاموا شبكة من المؤسسات التعليمية والطبية[٤]، فالإرساليون الأمريكيون هم أول من أدخل مطبعة عربية عصرية إلى لبنان عام ١٨٣٤م وأشرفوا على ترجمة الكتاب المقدس (العهد الجديد) إلى اللغة العربية ولا تزال هذه الترجمة حتى الآن[٥]، ثم إن الإرساليين الأمريكان انشئوا المؤسسة المعروفة اليوم بالجامعة العربية الأمريكية[٦]، التي كانت تسمى (الجامعة السورية البروتستانتية) في بيروت عام ١٨٦٦[٧].

(1) Meo, OP.Cit., 123- 125.

(٢) مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٩٢.

(٣) جوردون جيسكل، لبنان واحة الشرق الأوسط، مجلة المراحل، السنة الثالثة ع ٣٢، (سان باولو ـ البرازيل، ١٩٥٨)، ص ١٣.

(٤) مصطفى، ص ٥٩٢.

(٥) جيسيكل، المرجع السابق، ص١٣.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) مصطفى، ص ٥٩٢.

لعب المبشرون الأمريكان البروتستانت دورا هاما في انفتاح بلاد الشام وبخاصة لبنان على الحضارة الغربية، وآثاره النهضة العربية الحديثة، وقد أيدّ هؤلاء المبشرون العرب بالثورة على الأتراك[١].

أما البعثات من الجزويت اليسوعين[٢]، والفرنسيسكان[٣]، والبروتستانتية الأمريكانية والبعثات الكاثوليكية، فقد أقامت المدارس والكليات ومراكز العلم في لبنان لنشر لغة وثقافات بلادهم[٤]، وكانوا يوزعون السلع والمواد الغذائية على سكان لبنان أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حيث تعرضت البلاد للمعاناة بسبب الأوبئة والمجاعات وقد خص المبشرون المواطنين المسيحيين دون المسلمين إذ لم يزد نصيب السكان المسلمين عن ٢٪ من المساعدات والمعونات[٥].

ولكن التسرب الأميركي إلى الشرق الأوسط بدأ يأخذ شكله الملموس بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، حيث كانت الدولتان الاستعماريتان بريطانيا وفرنسا من القوة بحيث استطاعتا أن تتقاسما تركة الإمبراطورية العثمانية بينهما والفت جبهة واحدة إزاء المنافسين من الخارج ونجحتا في الحيلولة دون استيلاء الولايات المتحدة على موطئ قدم في المنطقة[٦]. إلا أنه

---

(١) جيسكيل، المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) الفرنسيكان:وهم إتباع القديس فرنسيس وينقسمون إلى ثلاث طوائف.

١. الرهبان الصغار.

٢. الكبوشيون. ٣. الديريون.

وكانت عقيدتهم تقوم على حياة الفقر والزهد ولم يسمحوا لأنفسهم بامتلاك شيئا مطلقا.كانت لهم في القرون الوسطى حركة علمية مرموقة منهم روجر بيكين، ودون سكوت والاسكندر الهاليسي. حول الفرنيسيسكان، أنظر، جيسكل، ص ١٣، ١٤.

(3) Grabill, Joseph, "Brotestant Diplomacy and The Neareast,(Missonany Inflounce on Amarican Policy(٦) (1810-1927)(Minnestota Press (n.d)) PP54-56.

(4) Ibid.

(٥) مصطفى، ٥٩٣.

(٦) توما، مرجع سابق، ص ٧.

وفي خضم الحرب العالمية الأولى ظهر مبدأ "حق تقرير المصير للشعوب"[١] الذي نادى به الرئيس الأمريكي آنذاك ودرو ويلسون (W.Wilson)[٢] وقد كان لهذا المبدأ دور كبير في رفع شأن الولايات المتحدة في الشرق[٣] وخاصة في لبنان حيث ازدادت سمعة الولايات المتحدة بشكل ايجابي الأمر الذي جعل سكان الشام يميلون إلى قبول انتداب أمريكي في حال تعذر الحصول على الاستقلال[٤].

عندما وقعت لبنان تحت الانتداب الفرنسي كنتيجة لاتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠، كانت الولايات المتحدة تختار منهج العزلة والابتعاد عن مشاكل العالم، حيث لم تكن هناك علاقات سياسية تذكر ما بين لبنان والولايات المتحدة في هذه الفترة[٥]، وكان مسار الحرب العالمية الأولى قد رسم بشكل واضح لجهة انهيار السلطنة العثمانية أو الإعلان عن "وعد بلفور" للبدء في تنفيذ المشروع الصهيوني في المشرق العربي، وإقامة دول عربية ضعيفة تستند إلى قواعد طائفية ومذهبية "كما في لبنان" في ظل الانتدابين البريطاني والفرنسي[٦].

---

(١) حق تقرير المصير:أعلنه الرئيس الأمريكي ودرو ولسن (W. Wilson) عام ١٩١٨ ويتكون هذا الحق من أربعة عشر نقطة جعلها أساسا لأنهاء الحرب أنظر، عطية الله، مرجع سابق، ص ١٤٠٩.

(٢) الرئيس ودورولسن:(W.Willson) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ولد عام ١٨٥٦ في بلدة ستونتون في ولاية فرجنينا ودرس القانون في جامعة برتستون صاحب مبدأ تقرير المصير حول ودرو ولسن، أنظر، عطية الله، المرجع السابق، ص ١٤٠٩.

(٣) سليمان موسى، الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة)، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠) ص ٣٦٣.

(٤) مصطفى، ص ٥٩٣.

(٥) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، (١٩٣٤- ١٩٧٤)، (صيدا: منشورات المكتبة العصرية، ١٩٧٥)، ص ٢٠.

(٦) مسعود ظاهر، الشرق الأوسط في استراتيجية القوى المهيمنة على السياسة الدولية مجلة الطريق، السنة ٥٤، ع ٤(بيروت:١٩٩٥)ص ١٧٣.

كانت علاقة لبنان بالولايات المتحدة يشوبها التوتر في بعض الأوقات بسبب إسرائيل[1]، حيث أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد رعت منذ البداية، المشروع الصهيوني وأمنت له الولادة الطبيعة والاستمرارية والدعم الدولي عبر عصبة الأمم وبعدها هيئة الأمم المتحدة ومختلف دول العالم[2].

وفي ٤ نيسان (ابريل) سنة ١٩٢٤ عقد اتفاق بين فرنسا والولايات المتحدة في باريس يتعلق بسوريا ولبنان، إذ أن حكومة الولايات المتحدة وحكومة الجمهورية الفرنسية رغبتا في الوصول إلى اتفاق نهائي حول حقوق حكومتي سوريا ولبنان وحقوق رعاياها، وقد وقع هذا الاتفاق عن رئيس الجمهورية الفرنسية المستر ريمون بوانكاريه (Rimon Poincare) وعن رئيس الإدارة الأمريكية سعادة المستر ميرون هيرك (Miron.T.Herk) سفير الولايات المتحدة فوق العادة المفوض في فرنسا حيث اتفقا على ما يلي[3]:-

المادة الأولى: أن حكومة الولايات المتحدة تقبل أن تدير فرنسا سوريا بحسب الانتداب السابق الذكر على أن تراعى النصوص الواردة في هذا الاتفاق.

المادة الثانية: أن الولايات المتحدة ورعاياها تتمتع وتستفيد من جميع الحقوق والمزايا التي ضمتها نصوص الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ورعاياها وأن لم تكن الولايات المتحدة من أعضاء عصبة الأمم.

المادة الثالثة: تحترم حقوق الملكية التي هي للأمريكيين في الأراضي المشمولة بالانتداب ولا تمس في أي حال من الأحوال.

المادة الرابعة: تبعث الدول المنتدبة إلى حكومة الولايات بنسخة من التقرير السنوي الذي ينبغي عليها وضعه طبقا للمادة (١٧) من الانتداب.

(١) جيسكل، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) ظاهر، الشرق الأوسط ص١١٤-١١٥.

(٣) نجيب الارمنازي، سورية في الاحتلال حتى الجلاء، (بيروت دار الكتاب الجديد، ١٩٧٣)، ص ٢٢٤-٢٢٦.

المادة الخامسة: أن لرعايا الولايات المتحدة الحرية بإنشاء وتعهد مؤسسات علمية وإنسانية ودينية في الأراضي الخاضعة للانتداب وقبول الأشخاص الذين يرغبون بتعلم اللغة الانجليزية، على أن تراعى القوانين المحلية المتعلقة بالنظام العام وحسن الأخلاق.

المادة السادسة: كل تعديل يطرأ على نصوص الانتداب لا يكون له أي تأثير على الاتفاق، ما لم توافق عليه الولايات المتحدة.

المادة السابعة: يبرم هذا الاتفاق بحسب الأوضاع الدستورية ويجري تبادل وثائق الإبرام في باريس ويصبح هذا الاتفاق نافذا اعتبارا من تاريخه.

والمراد من هذا الاتفاق حسب نصوصه هو المحافظة على حقوق رعايا الولايات المتحدة في سوريا ولبنان وإنشاء المؤسسات العلمية والإنسانية والدينيه التي تخص أمريكا في البلدين وبمعنى أخر البحث عن موطئ قدم لها في المنطقة. لكن لبنان ما إن انعتق من نير الحكم العثماني حتى وقع في براثن الاستعمار الفرنسي ودخل لبنان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كمنطقة نفوذ لفرنسا[1].

وفيما يتصل بسوريا ذهب الكولونيل جون جلوب[2] (Colonel John Glubb) قائد الفيلق العربي الأردني واحد الخبراء في الشرق الأوسط إلى معارضة استقلال سوريا ولبنان استقلالا تاما بدعوى أن السوريين لا يستطيعون تحمل أعباء الحكم وحدهم، لأن الفرنسيين لم يدربوهم على ذلك ويقتضي ذلك أن تضع أحدى الدول الأوروبية يدها على سوريا، وإلا

(١) هوفها نسيان، ص٦٦.

(٢) "جون باغوت كلوب (John P. Glubb) ضابط بريطاني قضى في الأردن ٢٦ سنة قام بأنشاء قوة البادية وعند تعريب قيادة الجيش الأردني في ١ آذار (مارس) ١٩٥٦، طرد من الخدمة. حول جون جلوب، أنظر:
Young Ltd. Colonel Peter, Bedouin Command with the Arab legion, (1953-1956), (london: william Kimber, 1956)PP,175-176.
وكذلك: سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج١ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ص ٦٣٢- ٦٣٣.

حلت الفوضى في البلاد، كما أن فرنسا قد تنتهز فرصة انشغال العالم بإزالة آثار الحرب، فتقوم بعمليات عسكرية في سوريا ولبنان وتضمها في وحدة سياسة واحدة تديرها بصورة مباشرة ويرى جلوب أن مصلحة بريطانيا تقتضي أخراج الفرنسيين من سوريا على أن تحل محلهم دولة أخرى تعمل على تهيئة السوريين للاستقلال وقد تكون هذه الدولة الولايات المتحدة[1].

واقترح جلوب أن تشمل المفاوضات مع اقتراح بريطانيا أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية سوريا كلها بما فيها لبنان أو بدونه، وإذا رفضت أمريكا الانتداب على سوريا كان من السهل على بريطانيا قبوله[2].

ومهما يكن من أمر، فقد بدأت المحادثات الإنجليزية . الأمريكية حول الشرق الأوسط في (ابريل) ١٩٤٤، حيث تم التطرق إلى مصلحة الدولتين في المنطقة كلها وفي حين ركز الأمريكيون على مصالحهم البترولية في الخليج والسعودية وحصلوا على تأييد الإنجليز لتلك المصالح في اتفاق تم بين الجانبين، وتناول تفاصيل هذا الجانب الذي يهم الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، ركز البريطانيون على انتزاع اعتراف أمريكا بالشرق الأوسط منطقة نفوذ بريطانية. غير أن الأمريكان فضلوا أن تكون المنطقة مجالا للتعايش (Modus Vivendil) بين الدولتين بعد الحرب مؤكدين أن اهتماماتهم بالمنطقة اقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى[3].

كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بلبنان حتى أواخر الحرب العالمية الثانية ثقافية في معظمها، ثم ما لبث أن أضيفت لها العلاقات التجارية نتيجة لتطور صناعة النفط في المنطقة واتساع نطاق النشاط

(١) رؤوف عباس، سوريا في مخططات السياسة البريطانية (١٩٤٣ـ١٩٤٤)، مجلة دراسات تاريخية، ع٤٧ (دمشق : جامعة دمشق، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢)، ص ١٢٦ـ١٢٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) عباس، المرجع السابق، ص ١٢٧- ١٢٨.

الاقتصادي، إذ أصبحت بيروت المركز الرئيسي لكل فروع المؤسسات التجارية الأمريكية وغيرها من المؤسسات الأجنبية القائمة في منطقة الشرق الأوسط[1]، ساعد على ذلك السياسة الاقتصادية الحرة التي اتبعتها الحكومة اللبنانية وتقديمها الشروط والتسهيلات المغرية لرأس المال الأجنبي وخصوصا الأمريكي، حيث أن الحكومة أدخلت إصلاحات ضرورية على التجارة ورأس المال حيث ألغت القيود على تداول النقد، ووضعت تعرفه جمركية منخفضة على البضائع المستوردة وسنت قوانين تجارية عصرية[2].

تزايد شأن الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان عند الفئات المسيحية بخاصة المارونية بعد أن اشتركت مع بريطانيا في تأييد استقلال لبنان[3]، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت في آب (أغسطس) ١٩٤٤ الاعتراف باستقلال سوريا ولبنان وأبلغت الدولتين ذلك في ٧ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٤٤، اعترافا غير مشروط مع تبادل التمثيل الدبلوماسي[4]، وسعت أمريكا لوضع حد للسيطرة الفرنسية[5] وذلك بإبلاغها للحكومة الفرنسية بأن

(١) مصطفى، ص ٥٩٣.

(٢) حتي، مختصر تاريخ، ص ٢٥١.

(٣) مصطفى، ص ٥٩٣ـ٥٩٤.

(٤) وهناك عاملان اساسيان أثرا في موقف الولايات المتحدة من سوريا ولبنان منذ حوادث ١٩٤١ وهما:

١. العطف الذي أعربت عنه أمريكا مرارا على أماني السوريين واللبنانيين في التمتع بالاستقلال التام والسيادة الذين كانا منتظرين منذ أوجدت الانتداب من نوع (أ).

٢. سياسة الحكومة الأمريكية المستقرة، والتي تقضي بأن لا تعترف باستقلال دولة ما، ما لم تكن حكومة تلك لدولة مسيطرة على الجهاز الحكومي في بلادها، وحائزة على رضا الشعب، دون أن توجد معارضة لسلطتها، وقادرة على القيام بتعهداتها كدولة ذات سيادة، لهذا لم تجب حكومة الولايات المتحدة الطلب الذي تقدمت به السلطات الفرنسية على أثر إعلان الاستقلال من قبل الجنرال كاترو(catroux) سنة ١٩٤١ والقاضي بأن تعترف الحكومة الأمريكية بسوريا ولبنان اعترافا تاما وأن كانت قد أعربت عن سرورها واعترافها بتلك الخطوة نحو الاستقلال حيث اسست مفوضتين لها في بيروت ودمشق. حول موقف الولايات من قضية سوريا ولبنان من ١٩٤١ وحتى ١٩٤٣، انظر الارمنازي، ١٧٦ـ١٧٧ .

(٥) مصطفى، ص٥٩٣ـ٥٩٤.

الحكومة الأمريكية لن توافق على أن تكون لفرنسا أو للمواطنين الفرنسيين حقوق وامتيازات مفضلة في سوريا ولبنان المستقلتين ووجوب أخذ تعهد واضح من فرنسا باحترام استقلال سوريا ولبنان قبل انسحاب الجيوش البريطانية[١].

وكانت الولايات المتحدة تنوي التدخل فعلا في المنطقة العربية بعد ضعف النفوذ البريطاني، وكانت الإدارة الأمريكية ترمي من وراء ذلك التدخل المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي الشيوعي، والمحافظة على مصالحها الاستراتيجية والقومية[٢]، وعندما احتدمت الحرب الباردة، بين المعسكرين الشرقي والغربي أي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، كانت منطقة الشرق الأوسط لا تزال منطقة نفوذ بريطانية ومع أن أمريكا كانت تقيم علاقات ودية مع لبنان فإن الاتحاد السوفيتي كانت علاقاته طبيعية جدا مع لبنان منذ مطلع القرن الثامن عشر الميلادي[٣]، حيث أن روسيا كانت ترعى مصالح طائفة الروم الأرثوذكس وكنائسها أي إنها كانت حامية لهم.

أصبح مبدأ ترومان بعد الحرب العالمية الثانية سلاحا خطيرا للتوسع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، هذا المبدأ الذي شمل كلا من تركيا واليونان[٤] وقد وافق الكونغرس الأمريكي سنة ١٩٥١ على شمول هذا المبدأ دول الشرق الأوسط ومنها الدول العربية فقبلت به كل من أفغانستان، ومصر، والعراق، وإيران، ولبنان، والسعودية، والأردن، وإسرائيل وحصلت هذه الدول بموجب النقطة الرابعة من المبدأ على مساعدات اقتصادية وفنية أمريكية[٥].

---

(١) الارمنازي، ص ١٧٦.

(٢) مصطفى، ص ٥٩٣-٥٩٤.

(٣) انطوان خويري، كميل شمعون في تاريخ لبنان، (بيروت: دار الأبجدية، ١٩٨٧)، ص ٦٥-٦٩.

(٤) حول مبدأ ترومان (Truman) (مشروع النقطة الرابعة)، انظر هوفها نسيان، ص ١١٥-١١٧.

(٥) المرجع نفسه، ، ص ١١٥.

وفي لبنان، وضع رئيس الحكومة اللبنانية حسين العويني[١]، في ٢٩ أيار ١٩٥١، اتفاقية عامة بموجب مبدأ ترومان (النقطة الرابعة) حول التعاون الفني والاقتصادي بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية ونصت تلك الاتفاقية على أن ترسل أمريكا خبراء فنيين إلى لبنان لوضع دراسات فنية وتقديم الآلات والأجهزة الأمريكية، وتدريب اللبنانيين على استعمال هذه الآلات[٢].

يتضح لنا أن مبدأ ترومان(النقطة الرابعة) لم يستهدف الإسهام في التنمية الاقتصادية في لبنان والدول العربية أو العمل على رفع مستوى معيشة شعوبها ألا أن أمريكا لا تهدف إلى ذلك، وإنما تهدف إلى المحافظة على مصالحها في المنطقة، هذا في الوقت الذي تغدق على إسرائيل بالمال والمساعدات الفنية والاقتصادية والإدارية والتكنولوجية، وبناء عليه فان المراد من هذا المشروع هو التغلغل الأمريكي في المنطقة[٣]، وزيادة الدخل القومي الأمريكي، حيث لم يذكر التصنيع في هذا المبدأ أو مساعدة الدول في المنطقة في التصنيع[٤].

يقول كمال جنبلاط :"أن الجماهير اللبنانية قد تنبهت إلى أن المراد من هذا المبدأ هو السيطرة الأمريكية في المنطقة إذ تم ربط لبنان بعجلة

---

(١) حسين العويني :وجه بيروتي، التحقق بعد إنهاء دراسته بالتجارة، انتقل إلى السعودية لممارسة التجارة فيها، وحاز على ثقة الملك عبد العزيز آل سعود الذي عهد اليه بأن يكون وكيلا لأعمال ولي العهد الأمير سعود توطدت علاقاته مع رياض الصلح الذي ادخله ميدان السياسة وعينه في وزارته التاسعة التي تألفت في أول تشرين الأول ١٩٤٩ وزيرا للمالية والبرق والبريد والهاتف وكلف بتألف الوزارة في ١٤ شباط (فبراير) لغاية ٧ حزيران ١٩٥١ لمزيد من التفاصيل حول حسين العويني أنظر، عبوشي، تاريخ لبنان، مرجع سابق، ص ٧٠-٧٨.

(٢) هوفها نسيان، ص ص ١١٥-١١٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٧.

(4) Chamoun, OP. Cit , p .23.

الامبريالية سياسيا واقتصاديا، لذا عارضت هذه القوى قبول حكومتها بالمشروع الأمريكي وطالبتها بعدم الالتزام به لأنه يحد من السيادة الوطنية اللبنانية[1].

وخلال الشهر الأول من عهد الرئيس كميل شمعون رفع تقرير إلى وزارة الخارجية الأمريكية يوصي هذا التقرير بإعطاء لبنان مساعدة عسكرية أمريكية، ويشير هذا التقرير إلى تصريح الرئيس شمعون بأن لبنان سيقف إلى جانب المعسكر الغربي في حالة نشوب حرب سواء ارتبط بمعاهدة دفاعية مع المعسكر الغربي أم لا[2]. وهذا يدل على العلاقات اللبنانية . الأمريكية الوثيقة في هذه الفترة، حيث تلقى لبنان مساعدات عسكرية وفنية واقتصادية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بلغت ثمانية وثلاثين مليون دولار أمريكي[3]، هذا في الوقت الذي تعرضت العلاقات العربية . الأمريكية في أواسط الخمسينيات للضعف بوجه عام نتيجة لتحالف المد القومي العربي مع الاتحاد السوفيتي، إذ بقيت هذه العلاقة وثيقة مع لبنان البلد الوحيد بين الدول العربية الذي قبل بمبدأ أيزنهاور(سد الفراغ) الأمر الذي أدى إلى نشوب الأزمة اللبنانية ١٩٥٨[4]، واصطدام التيار القومي العروبي والإسلامي مع الفئات المارونية وبعض الفئات المسيحية المنعزلة والموالية لشمعون نتيجة للسياسة التي اتبعها كميل شمعون[5].

---

(١) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٥٤.

(٢) ارشيف وزارة الخارجية الأمريكية حول موقف لبنان من الغرب

DCIR Centeral Files 783A.05-MSP/1001652/October, 16, 1952.

(٣) مصطفى، ص ٥٩٤.

(٤) مصطفى، ص ٥٩٤.

(5) Cloude, P.46.

الفصل الثاني
الأزمة السياسية والدستورية في لبنان ١٩٥٧م

- **مبدأ أيزنهاور وقبول لبنان به.**

  أولا: الموقف الرسمي.

  ثانيا: موقف المعارضة.

- **مواقف الدول من مبدأ أيزنهاور.**
- **مواقف الدول المجاورة للبنان:**

  ١. موقف الأردن.

  ٢. موقف سوريا.

  ٣. موقف مصر.

  ٤. موقف السعودية.

  ٥. موقف إسرائيل.

  ب. الموقف الدولي:

  ١. موقف روسيا.

  ٢. موقف فرنسا وبريطانيا.

- **تجديد ولاية كميل شمعون.**
- **الأسباب الداخلية للأزمة.**
- **الجمهورية العربية المتحدة.**

• مبدأ أيزنهاور وقبول لبنان به.

بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦ خسرت بريطانيا موقعها القيادي بين دول الغرب في منطقة الشرق الأوسط فيما ظهر الاتحاد السوفيتي كقوة اعتبارية في هذه المنطقة. أما الحكومة الأمريكية فقد رأت بأن تراجع النفوذ البريطاني في المنطقة، الذي أحدث فراغا لابد وأن يملأه الاتحاد السوفيتي أو الشيوعية الدولية[١] إذا لم تقيم الولايات المتحدة لملء ذلك الفراغ وحفظ مصالح الغرب.

وفي مطلع عام ١٩٥٧ بادرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ الإجراءات في عملية وقائية ضد ما سمته بالخطر الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط وكان الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، (Dwighit Eisenhower) قد قدم اقتراحات عمليه بهذا الشأن إلى مجلس الشيوخ الأمريكي[٢]، الذي أبدى تخوفه على استقلال دول المنطقة أمام المطامع الشيوعية التي تريد نشر مبادئ الشيوعية،إذ أن أيزنهاور كان يعتبر منطقة الشرق الأوسط البوابة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

وفي البيان الذي ألقاه في الخامس من كانون الثاني(يناير) ١٩٥٧، صنف أيزنهاور الاتحاد السوفيتي من بين الدول التي لا تلتزم بالعهود والمواثيق، على عكس فرنسا وبريطانيا وإسرائيل التي تحترم "الأمم المتحدة وقراراتها"[٣].

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على الاقتراحات التي تقدم بها أيزنهاور وأصبحت تعرف تلك الاقتراحات منذ ذلك الحين بمبدأ أو مشروع أيزنهاور[٤] (Eisenhower Doctorine) وتتضمن تلك الاقتراحات النقاط التالية:

---

(١) عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسة ،ج٢ ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٠١، ٥٢٤.

(2) Cecilv Convan, Amarican Foreign Policy in The Nuclear Age,(Newyork: Harper and Row Press, (٢) 1995), PP.235-236: Agwani, PP. 4-5.

(٣) الاغا ص ١٢٤.

(٤) أبو صالح، ص ٥٨.

١. طلب الرئيس أن يقف الجيش الأمريكي على أهبة الاستعداد للمحافظة على كيان كل دولة من دول الشرق الأوسط تهاجمها روسيا أو أي دوله خاضعة للإتحاد السوفيتي ولن تتدخل أمريكا ألا بطلب من تلك الدول. وأكد أيزنهاور أنه إذا وقع في الشرق الأوسط ما يستلزم تدخل الولايات المتحدة فإنه سيطلع الكونغرس أولا بأول على تطورات الموقف إذا لم يكن الكونغرس في فترة انعقاد، فانه سيدعوه إلى الانعقاد فورا عندما تقتضي الحاجة ذلك[١].

وضمن المحور العسكري فإننا نرى أن الرئيس ايزنهاور قد طلب صلاحيات كاملة ومستعجلة لتقديم العون العسكري لأي دولة من دول الشرق الأوسط، التي تطلب المساعدة العاجلة في حال تعرض كيانها واستقلالها السياسي، لأي اعتداء شيوعي[٢]، ويؤكد الرئيس في بيانه أن الحكومة الأمريكية، ستقدم الأموال والمساعدات والأسلحة، وستكون قوات الولايات المتحدة تحت الطلب لحماية الأمن والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لتلك الدول ضد أي عدوان مسلح فادح من أي دولة تخضع للنظام الشيوعي السوفيتي[٣].

٢. وفي الميدان الاقتصادي: طلب أيزنهاور استخدام أربعمائة مليون دولار لمنفعة كل دولة ترغب في تحسين أحوالها الاقتصادية.

٣. وفيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة أكد أيزنهاور أن أمريكا تؤيد المنظمة الدولية وفي هذا الصدد يقول:"إن الحوادث برهنت أنه إذا كان من مصلحة روسيا تجاهل هيئة الأمم المتحدة، فإن روسيا غير عابهة بهيئة الأمم المتحدة"[٤].

---

(1) United State Policy In The. Middle East (June -September 1956- 1956) Publication 6565 Near The (١) Middle Eastern Series 25, U.S Government Printing Office, Washington 1457,pp. 44-47.

(2) Ibid,PP.44-47.

(3)(Agwani,P10.

(٤) الحياة السنة١١، ع ٣٢٧٧ ، بيروت، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، ص ١.

وقال الرئيس الأمريكي:بأنه سيوفد فورا بعثة أمريكية خاصة تشرح لحكومات تلك الأقطار مدى المساعدة، والتعاون الممكن، أن تقدمه الولايات المتحدة بموجب المشروع، وأضاف أيزنهاور:"أنه ما من أحد يريد استخدام الشرق الأوسط كقاعدة عسكرية ضد روسيا فإن الولايات المتحدة ترحب بذلك، وأشار إلى الأماكن المقدسة فقال:" أن سقوط الأراضي المقدسة بأيدي الشيوعيين الملحدين أمر

لا يمكن أن نتحمله" وقد لفت أنظار الدول التي تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة مثل مصر وسوريا إلى أن التعامل مع الشيوعيين يؤدي إلى أوخم العواقب[١].

واشترطت الولايات المتحدة مقابل تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لدول المنطقة بأن لا تقبل تلك الدول أي نوع من المساعدات من قبل الاتحاد السوفيتي[٢].

والواقع أن مبدأ أيزنهاور كان يهدف لحماية مصالح الولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط، ليس من الشيوعية فحسب، بل من أي خطر يهدد الأنظمة العربية الموالية للغرب،حتى من الحركة القومية العربية التي يتزعمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر والتي ساهمت في إضعاف نفوذ الولايات المتحدة في العالم العربي[٣].

أما أميركا فقد كانت تنظر بعين الشك والحذر لتصاعد قوة التيار القومي الناصري هذا بعد حرب السويس ١٩٥٦، وعملت على احتوائه بيد أن عبد الناصر بادر إلى شن هجوم على مبدأ أيزنهاور وساهم في تعبئة الرأي العام

---

(١) وكانت كلمة الرئيس أيزنهاور أمام الكونغرس تتألف من (٣٢٠٠) كلمة وقد نقلها راديو صوت أمريكا إلى مختلف أنحاء العالم. حول كلمة الرئيس أيزنهاور في الكونغرس، أنظر، الحياة، السنة، ١١، ع ٣٢٧٦، بيروت، ع ك٢ (يناير) ١٩٥٧، ص ١.

(٢) نظام شرابي، أميركا والعرب، (لندن:دار رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠)، ص ١٥٥.

(3) Alexendar George and Richards Snoba, Detterence In Amarican Foreign Policy Theory Practice, New york Colombia University, Press, 1979), P319.

العربي ضده[١]، ذلك أن عبد الناصر كان قد أصبح في نظر العرب بطلا قوميا إثر انتصاره السياسي في السويس، وفي هذا الشأن يقول الرئيس اللبناني كميل شمعون:"كان لعبد الناصر تأثير خاص على شعب لبنان وكافة البلاد العربية، حتى أن شعب كل بلد عربي قد أصبح مزدوج الولاء: ولاء لبلده، وولاء لعبد الناصر"[٢].

لم يكن موقف عبد الناصر هذا ليطمئن المعسكر الغربي، بل اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها سياسة الترقب والحذر تجاه عبد الناصر قبل أزمة السويس، أي بعد أن أخذت مصر تستورد السلاح من الاتحاد السوفيتي[٣].

وهذا ما اعتبرته الحكومة الأمريكية بمثابة تهديد لأمن إسرائيل ومصالح الغرب في المنطقة، فعملت على احتواء مصر الناصرية، إذ بثت روح التنافس بين مصر والمملكة العربية السعودية، كما عملت في الوقت نفسه على دعم إسرائيل سياسيا وعسكريا، وأيدت على سبيل المثال تسليح إسرائيل بالطائرات الفرنسية فضلا عن دعم حلف بغداد ومؤيديه لا سيما في لبنان[٤].

سعى الرئيس أيزنهاور من خلال مشروعه إلى كسب الدول العربية تجاه الانحياز للغرب، أي إخضاعها لعمليات الاستغلال والنهب الأمريكية، وفرض القيود على الحركة الوطنية داخل نطاق السيطرة وتحت شعار خطر الشيوعية الدولية والدفاع عن العالم الحر[٥].

---

(١) أبو صالح، ص ٥٨.

(2) Chamoun, pp.318-819.

(3) Malik Mufti, The United State and Nasseerist Pan- Arabism In The Middle East and United State (١) (West .lesch: West View press, 1996), pp . 186-186.

(٤) محمود رياض، مذكرات (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، (١٩٤٨-١٩٧٨)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١) ص ٢٥، ٢٤؛ أبو صالح ، ص ٥٩.

(٥) أحمد حامد إبراهيم القضاة، الأزمة السياسية في الأردن (١٩٥٧-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، (اربد: جامعة اليرموك، ١٩٩٩م)، ص ٦٥.

وقد رأى الكثيرون في الغرب وفي الشرق وفي العالم العربي أن (مبدأ أيزنهاور) أنما يمثل سياسة انتهازية للولايات الأمريكية[١]، حيث أوجد هذا المبدأ صراعا دبلوماسيا كاد يصل إلى درجة المواجهة العسكرية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، فقد أعلن الاتحاد السوفيتي على أن استخدام الولايات المتحدة لقواتها المسلحة في هذه المنطقة يمكن أن يسفر عنه عواقب وخيمة تقع مسؤوليتها كاملة على حكومة الولايات المتحدة[٢].

في التاسع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، اجتمع في القاهرة الملك سعود ملك العربية السعودية، والملك حسين ملك الأردن، وصبري العسلي رئيس الحكومة السورية، وجرت محادثات مع الرئيس المصري عبد الناصر واستمر الاجتماع من الساعة التاسعة صباحا حتى الواحدة ظهرا حيث ناقش القادة العرب الوضع الدولي بشكل عام، والقضايا ذات الاهتمام المشترك بشكل خاص، وتم خلال الاجتماع مناقشة مبدأ أيزنهاور واتفق القادة الأربعة على عدم الاعتراف بـ(نظرية الفراغ) وقد تم الاتفاق على أن القومية العربية هي الأساس الوحيد الذي يجب أخذه بعين الاعتبار وان بلدانهم لا يمكن أن تصبح مناطق نفوذ لأي دولة أجنبية، وقد انضمت اليمن إلى موقف الدول الأربع المذكورة من مبدأ آيزنهاور[٣].

أولا: الموقف اللبناني الرسمي:

صرح وزير الخارجية اللبناني الدكتور شارل مالك في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، على إثر صدور مبدأ أيزنهاور أن لبنان برئاسة كميل شمعون يؤيد مبدأ أيزنهاور[٤]، وما أن أعلن مالك موقف الحكومة اللبنانية من هذا

---

(١) شرابي، مرجع سابق، ص ١٥٥.

وقد أجاز مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع أيزنهاور بتصويت ٧٢ صوت ضد ١٩ صوت وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٥٧ أصبح المشروع قانونا. للمزيد من الاطلاع انظر: أيزنهاور، مصدر سابق، ص ٨٢.

(٢) القضاة ، المرجع السابق، ص ٦٥.

(3) Agwani, pp 12-13.

(٤) الهدى، السنة ٥٩، ع ١٥٦، ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م، ص ١.

المبدأ حتى انقسم الرأي العام اللبناني بين مؤيد ومعارض إلا أن الحكومة اللبنانية لم تعر أهمية للانقسام الداخلي[١].

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ تباحث السيد جيمس ريتشاردز (James B.Ritchards) مبعوث الحكومة الأمريكية لإجراء محادثات مع الحكومة اللبنانية حول انضمام لبنان رسميا إلى مبدأ أيزنهاور[٢]، وقد ظهر خلال الاجتماع أن الحكومة اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتفقان حول النقاط التالية:

أولا: أن الحكومتين تستوحيان في تحديد علاقتهما مع بعضها بعضا ومع الأمم الأخرى الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، واحترامهما لتساوي جميع الأمم في السيادة والحقوق ومصالحها المشروعة وتحرصان على أن تنشأ بينهما علاقات تعاونية تقوم على الثقة والاحترام الكامل لاستقلال كل منهما دون تدخل من أحداهما في شؤون الأخرى.[٣]

ثانيا: أنهما عازمتان على الدفاع عن استقلالهما السياسي، ووحدة التراب الإقليمي، وحق كل منهما في اختيار الحكم الخاص به، وتطوير الحياة الاجتماعية والثقافية بحرية.

ثالثا: أنهما يعارضان أي تدخل لدولة خارجية في شؤون أي دولة منهما[٤]، وكذلك ترى الحكومتان أن الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وهي تؤثر سلبا على الأمن والسلم العالمي[٥].

---

(١) جوزيف مغيزل، ص ٤٩.

(2) Robert Mcclintock, The Meaning Of limited war, (Boston: The Reverside Press, Cambridge, 967),pp,(٤) 88-89.;Department of State Bulletin 36, (May 6,1956),pp.625-726.

(3) Ibid

(4) Depantment of State, O.P. Cit, ,pp. 725-726.

(٥) جوزيف مغيزل، ص ٥١.

رابعا: تحرص الحكومتان أشد الحرص على تحقيق التقدم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي لشعبيهما، وانه يجب على بلديهما أن يعملا بوساطة الأمم المتحدة وبأي وسيلة سليمة للوصول إلى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توترا داخل المنطقة العربية[١].

وقد درست الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع المندوب الأمريكي، ريتشاردز، بعض المشاريع القابلة للتنفيذ على أساس اقتراحات رئيس الولايات المتحدة، فاستقر رأيهما على أن مشاريع الأبنية الشعبية وكهرباء القرى والمياه، والري وإصلاح مجاري الأنهار، والطرقات الرئيسة وتوسيع المطار، تنطبق تماما على حاجات لبنان، هذا بالإضافة إلى المشاريع الأخرى التي تساهم الولايات المتحدة في تنفيذها، وتحويلها، وقد وافق السيد ريتشاردز مبدئيا على تزويد الحكومة اللبنانية ببعض التجهيزات العسكرية لتعزيز القوات المسلحة اللبنانية[٢].

واستنادا إلى البيان الثنائي، فإن التعاون بين البلدين يشير إلى ما يماثل دفاع مشترك بين لبنان والولايات المتحدة، ومسوغا قانونيا لتدخل عسكري أمريكي،عند الضرورة للدفاع عن النظام في لبنان[٣].

---

(١) جوزيف مغيزل، ص ٥١.

(٢) ناصيف، مرجع سابق، ص ٨٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٨،٨٩.

ثانيا: موقف المعارضة اللبنانية.

شنت المعارضة اللبنانية[1]، حملة ضد الدولة، واحتدمت المعركة بين السلطة والمعارضة بطابع عنيف في الصحف اللبنانية التي شنت الحملات على سياسة الانحياز والارتباط بمبدأ أيزنهاور[2] ثم انتقلت إلى مجلس النواب ومنه إلى الشارع اللبناني.

وقد وقفت قوى المعارضة ضد مبدأ أيزنهاور انسجاما مع موقفها المبدئي المناهض لسياسة الأحلاف الأجنبية[3]. بيدا أن حكومة سامي الصلح وبدعم من رئيس الجمهورية، سارعت إلى الانضواء تحت لوائه من خلال البلاغ اللبناني. الأمريكي حول المحادثات بين حكومتي البلدين[4].

وافقت الحكومة اللبنانية على الاتفاق اللبناني. الأمريكي دون الرجوع إلى العديد من الزعماء السياسيين وممثلي الأحزاب والهيئات اللبنانية لأخذ موافقتهم المبدئية على مثل هذه الخطوة الهامة في السياسة الخارجية كما

(١) المعارضة اللبنانية ممثلة بحزب النجادة الإسلامي اللبناني والحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي حيث تشكلت (جبهة اتحاد وطني) ضمت أحزاب المؤتمر الوطني والحزب التقدمي الاشتراكي والنجادة وبعض السياسيين. حول المعارضة اللبنانية أنظر، هوفها نسيان، ص ١٤٥-١٤٧.

كما حظي مبدأ أيزنهاور بتأييد حزب الكتائب اللبنانية والطاشناق (الأرمن)والقوميين الاجتماعيين وبعض التكتلات ورجال السياسة في لبنان إذ أن تلك الفئات لم تبخل في مدح السياسة الأمريكية وتصويرها(بخير صديق) للبنان. أنظر، هوفها نسيان، ص ١٤٢-١٤٣.

(٢) علقت صحيفة الأخبار اللبنانية وقالت:" من افضع نتائج سياسة الانحياز والارتباط (مبدأ أيزنهاور) الإعلان والتنكر والعداء باسم محاربة الشيوعية الدولية" حيال جميع بلدان العالم الاشتراكي الكبير وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي ، بلد الاشتراكية العظيم واصدق صديق للبنان وأكبر مدافع عن السلام العالمي وحرية الشعوب. لمزيد من الإطلاع انظر: هوفها نسيان، نقلا عن جريدة الأخبار اللبنانية تاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧.

وقالت صحيفة (التلغراف) اللبنانية :" أن تصريحات وزير خارجية الولايات المتحدة تكشف عن الأخطار على استقلال دول الشرق الأوسط في المشروع"مبدأ أيزنهاور" بدليل أن دلاس (Dulles) أعلن أن الولايات المتحدة تتدخل في سياسة الحكومة لتقوي سياستها".

(٣) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٤٥-٤٧؛ فرنجية، حميد فرنجية، ص ٢٧٥-٢٧٧.

(٤) وكان لبنان الرسمي قد استقبل المندوب الأمريكي في ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ وقد وعد المسئولين اللبنانيين بتقديم مساعدات أمريكية اقتصادية وعسكرية للبنان. حول المحادثات اللبنانية - الأمريكية انظر: U.S.Department, PP,725-726.

تجري العادة. أما داخل المجلس النيابي فقد حاولت قوى المعارضة أن تحول دون المصادقة على قبول لبنان بمبدأ أيزنهاور ولكن دون جدوى، فلجأ عندها عدد من نواب المعارضة إلى تقديم استقالتهم[1].

كانت المعارضة ترى أن انضمام لبنان لمشروع (مبدأ أيزنهاور) يعني انحيازا لبنانيا كاملا إلى المعسكر الغربي في الحرب الباردة دون مبرر، وهو بالتالي ينم عن تنكر لسياسة عدم الانحياز التي سبق للحكومة اللبنانية أن وافقت عليها في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥[2]، كما رأى فريق من المعارضين في البيان اللبناني . الأمريكي هذا ما يعرض لبنان لخطر التطاحن بين الدول الكبرى ويبعده عن معظم الدول العربية فيما يقربه من إسرائيل[3].

والحقيقة أن الرئيس كميل شمعون اعتمد في قبوله لمبدأ أيزنهاور على الحزب القومي السوري، وحزب الكتائب، وبعض التجمعات الانعزالية، التي بدأت تتنامى كرد فعل ضد سيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، هذا الكلام أكده السيد كمال جنبلاط مؤسس الحزب التقدمي الاشتراكي[4]، أما شمعون فقد اعتبر أن مبدأ أيزنهاور قد أعطى ضمانات لاستقلال لبنان لا يمكن أن توفرها الأمم المتحدة بسبب (الفيتو) وتمنى لو قبل عبد الناصر بهذا المبدأ كي لا يؤدي إلى مشاكل داخلية في لبنان[5].

(١) ومن هؤلاء النواب: حميد فرنجية عبدالله اليافي رشيد كرامي وأحمد الأسعد ، وصبري حمادة ومعروف السعد. للمزيد من الإطلاع أنظر، حميد فرنجية، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٢) وفي مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، تم اتخاذ سياسة الحياد الإيجابي في عالم قد انقسم إلى معسكرين شرقي (شيوعي) تابع للاتحاد والسوفيتي و(غربي) رأسمالي تابع للولايات المتحدة والحياد الإيجابي يعني عدم الانضمام إلى أي كتلة من الكتلتين: انظر، سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ٨٣.

(٣) إسماعيل موسى اليوسف، ثورة الأحرار في لبنان، (بيروت: مطبعة الزين، ١٩٥٨) ص ٤٠-٤٧.

(٤) الأغا، ص ١٣٥.

(5) Chamoun, PP.360-366.

أما حكومة سامي الصلح فقد أصرت على حق لبنان بأتباع أي سياسة تتفق ومصالحها حتى وإذا لم تتفق مع مصالح بعض الدول العربية، ورأت أن مسألة الحياد إزاء بعض القضايا الدولية لا سيما الشيوعية أمر غير ممكن على حد قول بعض النواب الموالين للحكومة[1].

والواقع أن انضمام لبنان إلى مبدأ أيزنهاور كانت تؤيده أكثريه مسيحية موالية للرئيس شمعون بحجة معلنة هي تأمين الحماية من دولة غربية للبنان ضد أي اعتداء خارجي سواء عن طريق الشيوعية الدولية أم من إسرائيل[2].

ولكن هذه الحجة المعلنة تخفي وراءها دوافع داخلية شديدة الحساسية يأتي في مقدمتها خوف فريق لبناني ذي أغلبية مسيحية ومارونية تحديدا من تنامي التيار القومي الناصري الذي استقطب تأييد الجماهير الإسلامية اللبنانية، تلك الجماهير التي عبرت في أكثر من مناسبة بوساطة رموزها عن حق المسلمين بمشاركة فاعلة وموازية، لسلطة المسيحيين في تقرير سياسة الدولة اللبنانية العليا.

إلا أن شمعون كان يخشى من محاولات جمال عبد الناصر للسيطرة على السياسة الخارجية للدول العربية،وأن هدف عبد الناصر كما يدعي شمعون هو القضاء على سيادة المسيحيين في لبنان بخاصة بعد أن لقيت دعوة عبد الناصر من أجل الوحدة العربية صدى قويا في سوريا الجارة الأقرب للبنان[3].

إلا أن سياسة حكومة الصلح كما تمثلت بنهج وزير خارجيتها شارل مالك لم تكن لتقنع الفريق اللبناني المعارض بأنها سياسة حياد أو اعتدال

(١) بيار الجميل، لبنان واقع ومرتجئ، (بيروت، منشورات الكتائب اللبنانية ، ١٩٧٠م) ص ٦٠-٦٢.

(2) Edward E.Azar, The Emergence of Anew Lebanon: Fantasy or Reality,(New york: Preager Publisher,(٧) 1984),p240; Chamaun, PP.353-356.

(3) Anthony Nutting, Nasser,(Lebanon: Constable and Company, Ltd,, 1972), PP.227-228.

نظرا لما شكلته من خروج على سياسة لبنان التقليدية المنطقة بمحاباة الغرب والوقوف إلى جانب أكثريه الدول العربية التي تجنبت الانضمام إلى مبدأ أيزنهاور[1]، وعند شرح شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية لهذا المبدأ أعلن أن الولايات المتحدة لن تتدخل لقلب الحكومات في الشرق الأوسط ولكن تدخلها سيكون مسلحا لرد أي عدوان شيوعي سوفيتي في المنطقة[2].

وفي البيان الذي أدلى به الرئيس الأمريكي في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، حول سياسته، طلب من الكونغرس إعطاءه سلطة مستقلة لاستخدام الجيوش الأمريكية في الشرق الأوسط في حالة وقوع اعتداء على سلامة دولها، وفي نفس الوقت حذر أيزنهاور روسيا والشيوعية من أي عمل من شأنه توسيع نفوذها في الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحالة سترد بقوة على أي اعتداء روسي شيوعي[3].

وكانت الولايات المتحدة تحاول استمالة بعض دول المنطقة إلى صف الرأسمالية العالمية أي إلى جانبها، إذ أن الولايات لا ترغب بعودة الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط إلى الوراء كما حدث إبان أزمة السويس عام ١٩٥٦ فهي تريد عودة السلام والاستقرار إلى المنطقة من ناحية، ومن جهة أخرى استمالة عبد الناصر إلى جانبها[4].

وقد عادت الولايات المتحدة بموجب مشروع "مبدأ أيزنهاور" الجديد إلى سياسة تزويد دول الشرق الأوسط بالسلاح إذا طلبت أي دولة من الدول مثل هذا العون، بينما كان موقفها السابق من النزاع العربي - الإسرائيلي تقديم أسلحة أمريكية بسيطة لكلا الطرفين[5].

(١) نديم دمشقية، محطات في حياتي الدبلوماسية ، (ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية)(بيروت:دار النهار للنشر ، ١٩٩٥)، ص ٢٣٧.

(٢) الحياة ،ع ٣٢٧٩، بيروت ، (٦كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م ص ١.

(٣) هوفها نسيان، ص ١٤٠؛ الحياة السنة ١١، ع ٣٦٧٨ ، بيروت، ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧م، ص١.

(٤) الحياة، ع ٣٢٧٩، بيروت ، (٨كانون الثاني (ينابر) ١٩٥٧م ص ١.

(٥) المصدر نفسه.

وهكذا فان شمعون قد اتخذ موقفه من مبدأ أيزنهاور دون انتظار قرار مصر أو الدول العربية الأخرى[1]، وكان هذا التصرف من قبل كميل شمعون تصرفا شخصيا منفردا قد يدل هذا الموقف على محاولات شمعون فصل لبنان عن محيطة العربي والإسلامي ليسير في ركب الولايات المتحدة الأمر الذي جعله لا ينتظر قرار كبرى الدول العربية مصر والدول العربية الأخرى مدفوعا بذلك ومعتمدا على الأغلبية المسيحية وبخاصة الطائفية المارونية.

ومهما يكن من أمر، فان الوضع السياسي في لبنان قد شهد خلال عام ١٩٥٧ انقساما حادا حول سياسة لبنان لما يجب أن تكون عليه الهوية اللبنانية، وبالتالي السياسة العربية والدولية، ثم أن سياسة الاستقطاب الدولي من جهة والإقليمي من جهة أخرى، وعدم سعي الفريقين المؤيد والمعارض لمبدأ ايزنهاور لإيجاد حل وسط حول تلك القضايا ربما عن طريق الاعتدال أو الحياد الإيجابي، جعل التباعد بين فريقي الصراع أكثر اتساعا ومساحة.

• مواقف الدول من مبدأ أيزنهاور:

أ. مواقف الدول المجاورة للبنان:

١. موقف الأردن: كان من نتائج حرب السويس عام ١٩٥٦ عزم الولايات المتحدة الأمريكية على الحلول محل بريطانيا في المنطقة، وذلك لتخلي بريطانيا وفرنسا عن دورها في المنطقة بسبب الضعف السياسي وملئ (الفراغ) من قبل الولايات المتحدة، وكان الأردن أكثر الدول اهتماما بالسياسة

(١) تقرير السفارة العراقية – عمان، د.ك.و رقم س/١/١/٤/٣/١ تاريخ ٢٨ آذار (مارس)، ١٩٥٧، ص٤، وقد أقر مجلس النواب اللبناني مشروع (مبدأ) أيزنهاور إذ كان المجلس يضم أكثرية موالية للرئيس كميل شمعون من غير أن يفطن لعواقب هذه السياسة والأصوات المعارضة وهذه السياسة التي لم تكن منبثقة عن أراده الأمة أو الأكثرية اللبنانية خارج المجلس حول مشروع أيزنهاور، انظر: فرنجية، المرجع السابق، ج٢، ص ٢٦٣و٢٦٨و٢٧٩.

وقد صرح السيد غوردون ثوماس(Gordon Thomas) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بأن اللجنة بحثت المشروع خلال أسبوعين ووافقت عليه بأقصى سرعة ممكنة انظر، الحياة، ع٣٢٨، ٩ كانون الثاني، (يناير)، ١٩٥٧، ص١.

الأمريكية بعد أن أصبح التحالف الأردني . البريطاني أمرا غير مرغوب فيه من قبل الطرفين[1]، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة من خلال مبدأ أيزنهاور عن خططها لمواجهة التدخل الشيوعي، اتخذ الملك حسين خطة لدحر الشيوعيين[2].

قرر الأردن أن يسلك سياسة الحياد الإيجابي مع الدول الغربية، كان هذا قرار الأردن في مؤتمر القاهرة في ٢٧،٢٥/ شباط (فبراير) ١٩٥٧، إذ أن الملك حسين أعلن بوضوح خصومته للمبادئ الشيوعية ولسياسة روسيا في الشرق الأوسط، تلك المبادئ التي أخذت تتغلغل في الأردن بين طلاب المدارس وبعض طبقات الشعب، الأمر الذي جعل معظم الأوساط السياسية المعتدلة، ومعظم الطبقات الدينية والتعليمية يحاربون الشيوعية في كل مجال[3].

وفي الوقت نفسه، اعتقدت تلك الأوساط أن الملك يميل مبدئيا إلى تأييد مبدأ أيزنهاور ومشروعة للشرق الأوسط، ويتهمون حكومة الملك التي يرأسها سليمان النابلسي[4]، من أنها هي التي تعارض مبدأ أيزنهاور،وأن تلك الحكومة تجاهلت العمل وفقا لتوجيهات الملك بمناهضة الشيوعية، وأنها تحرض الأحزاب للقيام بدعاية واسعة النطاق في كل أنحاء الأردن ضد فكرة التقارب مع الغرب[5].

(١) علي محافظة، العلاقات الأردنية ـ البريطانية، (من تأسيس الأمارة ـ حتى أنهاء المعاهدة)، (بيروت:دار النهار للنشر، ١٩٧٣م، ص٢٧٢.

(٢) تقرير السفارة العراقية – عمان. د ك و رقم ٢٧٢٧/٣١١،ع/٢٥٦/١٣/٣٨٥٨، ٤ آيار (مايو) ، ١٩٥٧، ص ١.

(٣) تقرير السفارة العراقية – عمان. د.ك.و رقم ٢٧٢٧/٣١١/س/٤/٢٨، ٧٤ آذار (مارس)، ١٩٥٧، ص١.

(٤) سليمان النابلسي :ولد في مدينة السلط عام ١٩١٠، درس في جامعة بيروت الأمريكية. بدأ موظفا في المصرف الزراعي الأردني ثم أصبح مديرا له سنة ١٩٤٦.ثم وزيرا للمالية والاقتصاد عام ١٩٤٦ـ١٩٤٧)و(١٩٥٠ـ١٩٥١) ثم سفيرا للأردن في لندن انتهج سياسة موالية لعبد الناصر،وأصبح رئيس للحكومة الوطنية ووزيرا للخارجية (١٩٥٦ـ١٩٥٧) إقالة الملك حسين عام ١٩٥٧. انظر:الكيالي ، الموسوعة السياسية ،ج٣،ص٢٣٤.

(٥) تقرير السفارة العراقية – عمان، د.ك.و رقم س/٤ /٢٨، ١آذار (مارس)١٩٥٧، ص١؛ الماضي وموسى، مرجع سابق، ص٦٨٣.

وعلى أثر إلغاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية في يوم ١٣ آذار (مارس)١٩٥٧م، أقيمت الاحتفالات والمهرجانات الشعبية، وأخذت الأحزاب تنشط في استغلال الفرص لمصلحتها ودعايتها للتقرب من الشعب تمهيدا لإعلان مقاومتها لأي سياسة معاكسة لسياستها، واستغلت الأحزاب فرصة مهرجانات إلغاء المعاهدة الأردنية فعملوا على توسيع حملات الدعاية، كما ساهمت هذه الأحزاب مع الأحزاب السورية التي قدمت لإلقاء الخطب والمساهمة في المظاهرات، وبث دعاياتها وأهدافها، وإثارة الجمهور، وتوزيع المناشير التي تدعو إلى:

١. عدم التقارب مع الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. معارضة مشروع (مبدأ أيزنهاور) بخصوص الشرق الأوسط.
٣. رفض نظرية "الفراغ" والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي
٤. الاستمرار في السياسة المؤيدة لسوريا ومصر بقيادة عبد الناصر.
٥. تبادل التمثيل الدبلوماسي مع روسيا السوفيتية والصين الشيوعية.[١]

رفض الأردن توحيد سياسته الخارجية مع مصر للحصول على الأموال من قبل الدول العربية التي التزمت بتقديم الدعم المالي للأردن، وبخاصة أن الأساس في سياسة الأردن في تلك الفترة هو مكافحة الشيوعية وتوحيد السياسة الخارجية مع مصر، وسوريا،وكان ذلك سببا في بحث الأردن للبحث عن جهات أخرى للحصول على الأموال دون أن يمس ذلك سيادته واستقلاله وذلك جراء اشتراط مصر وسوريا توحيد سياسة الأردن الخارجية[٢].

---

(١) تقرير السفارة العراقية – عمان، د.ك.و رقم س/٤/٤١/٧ ؛آذار (مارس)١٩٥٧ ،ص١؛ الماضي وموسى، ص ٦٨٢.

أعلن السيد عبدالله الريماوي وزير الدولة للشؤون الخارجية، أن الحكومة رفضت مشروع (مبدأ) أيزنهاور رفضا قاطعا ،وأن سياستها ستكون سياسة الحياد الايجابي، للمزيد من الاطلاع انظر، القضاه، الأزمة السياسة، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) تقرير السفارة العراقية – عمان، د.ك.و ،رقم ٢/٢٩/٣١١، تاريخ ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٧ ،ص١

قال رئيس الوزارة الأردني سليمان النابلسي:"أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كانت دائما تسعى لدعم إسرائيل، لذلك فنحن نعتبر أمريكا هي المسئول الأول عن بقاء إسرائيل بدعمها ماديا ومعنويا، وأن هذا الدعم الإسرائيلي يسيء إلى أمريكا ومصالحها في الشرق الأوسط، ويجب على أمريكا أن تتوقف عن صرف أموالها في دعم الكيان الإسرائيلي وأنه لا يمكن إيجاد استقرار في الشرق الأوسط ما لم يوجد حل لمشكلة الكيان الإسرائيلي وأننا لسنا بوضع يجعلنا نتخلى عن أراضينا لليهود المعتدين[١].

والواضح من حديث رئيس الوزراء الأردني أنه من أشد المعارضين للسياسة الأمريكية في المنطقة خاصة في الأردن لأن هذه السياسة هدفها الأول والأخير هي دعم الكيان الإسرائيلي من جميع النواحي وبناء على ذلك فانه يعارض مشروع (مبدأ أيزنهاور) ولأن هذه السياسة في الوقت نفسه هي ضد الشيوعية.

أقال الملك حسين في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ وزارة سليمان النابلسي تلك الحكومة المؤيدة للدعاية الشيوعية التي أخذت تنتشر بين طلاب العلم والعامة من الناس، وطلب الملك من الدكتور حسين الخالدي وهو فلسطيني معتدل تشكيل حكومة جديدة[٢].

---

(١) تقرير السفارة العراقية – عمان،د.ك.و،رقم ٢٧٢٧، ع ١١٤٩، تاريخ ٢١ نسيان (أيريل) ١٩٥٧، ص ٨٥.

(٢) في ٨ نسيان ١٩٥٧ طوقت كتيبة مدرعات عمان وأقامت حواجز حول العاصمة، وقد استدعى الملك اللواء علي أبو النوار قائد الجيش، وسأله عند وضع هذه المدرعات حيث أجاب :"أنها عملية روتينية لتفتيش السيارات الداخلة من وإلى عمان وامر الملك بسحب تلك المدرعات.

وفي ٩/نيسان ١٩٥٧م أمر النابلسي بإحالة عشرين مسئولا على التقاعد ومن بينهم بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي وعبد المنعم الرفاعي (سفير الأردن في أمريكا) ومحمد أمين الشنقيطي قاضي القضاة واللواء بهجت طبارة مدير الأمن العام وشكل ذلك تحديا قويا للنظام فطلب الملك إلى الوزارة أن تستقيل واستقالت الحكومة. وقامت المظاهرات في عمان وفي المدن الكبرى من الضفة الغربية نتيجة لتعبئة السياسة الجماهيرية ضد النظام. أنظر: د.ك.و رقم ٢٧٢٧ /٣١١،س/٤/٢٥٦/١٣/١٤٦٦٤ ص ٩٨ ؛ أمين عواد مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، (بيروت: دار الجيل، عمان: الدار العربية، ١٩٨٩)، ص ١١١.

وفي هذا الصدد، ألقى الملك حسين خطابا ملكيا في ٢٥ نسيان (ابريل) ١٩٥٧ قال فيه:" أن الشيوعيين استغلوا المواقف الحرجة إذ اخذوا ينشرون مبادئهم الهدامة في المدارس ودور العلم، إضافة إلى أن الحزب الشيوعي في الأردن هو حزب غير شرعي، تقاومه القوانين العامة، ليس لأن الشيوعية الدولية ضد مبادئنا وعقائدنا وديننا ومقومات شخصيتنا القومية فحسب بل لأن الشيوعيين في الأردن كانوا ولا يزالون أخوانا وأعوانا للشيوعيين اليهود في إسرائيل يتلقون التعليمات من مركزهم الأول الأساسي الذي هو المركز الرئيسي للشيوعية في الشرق الأوسط ، ولأنهم ينادون بين الحين والأخر بالصلح مع إسرائيل، بحيث أصبحوا في البلاد العربية جواسيس للأعداء وأن هناك مؤامرة أكيدة تحيق بالأردن الذي يقوم في وجه إسرائيل مدافعا لا عن نفسه فحسب بل عن القومية العربية"[١].

وقال في خطابه أيضا :"أن حكومة النابلسي هي التي وجهت الدعوة إلى بعثة الرئيس الأمريكي أيزنهاور لزيارة الأردن، والتباحث معها بشأن مشروع (مبدأ أيزنهاور) وهي التي توسطت لدى بعض الجهات العربية العليا لطلب معونة مالية ومساعدات لها من الولايات المتحدة الأمريكية"[٢].

وحول موقف الملك حسين من مشروع (مبدأ أيزنهاور) يقول الملك:"أنه ليس من سياستنا توجيه الدعوة إلى مندوب الرئيس الأمريكي لزيارة بلادنا، وأننا نكذب ما يدعيه بعض المهللين من أننا سنقبل هذا المشروع ، فسياسة الأردن عربية خالصة تنبثق عما قررناه في مؤتمر القاهرة الأخير، وأن الأردن لن ينفرد بأي حال من الأحوال بالنظر في هذا المشروع ولن يتخذ أي خطوة دون الاتفاق مع الدول العربية"[٣].

---

(١) د.ك.و رقم ٣١١/٢٧٢٧، س/٤/٢٥٦/١٣/١٤٦٦٤/ تاريخ ٢٩ نيسان (أبريل)١٩٥٧، ص ٤.

(2) Hyder Hassan Abidi, Jordan,(Apolitical Study), (New Delhi, India: Asia Publishing House,1965), pp (٣) , 153-158.

(٣) د.ك.و، رقم ٢، ٢١١، ٢٧٢٥، تاريخ ٧ كانون الثاني (يناير)١٩٥٧، ص١؛ بني حسن ،مرجع سابق، ص ١١٠؛

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الملك في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٥٧ قال: "ولعلكم تتساءلون عن سبب الأزمة الداخلية[١] وأحب أن تعلموا أن ما اتخذته من خطوات تنطبق وفق أحكام الدستور، وأن سبب الخلاف مع حكومة النابلسي، عدم استجابة هذه الحكومة للأوامر الموجهة إليها بلزوم الضرب على أيدي عناصر السوء الهدامين، ومقاومة الشيوعية لتعارضها مع القوانين الموضوعية من جهة أخرى، وقد عمدت تلك الحكومة لإفساح المجال لتلك العناصر لبث بذور الشقاق والفتنة، وتفكيك عرى وحدتنا وتعريض كياننا للخطر"[٢].

أما عن موقف الأحزاب والكتل المختلفة في الأردن من مبدأ أيزنهاور، فقد أجمعت الأحزاب على رفض مبدأ أيزنهاور ومحاربة جميع المؤامرات الاستعمارية التي تهدف إلى الانحراف بالأردن عن طريق القومية العربية، ودعت الأحزاب أيضا إلى التمسك بسياسة الحياد الإيجابي، والمحافظة على وحدة الجيش والشعب"[٣].

٢ .موقف سوريا:

كانت سوريا تعادي نظام الحكم القائم في لبنان، وذلك بسبب معارضة لبنان للشيوعية وقبوله بمبدأ أيزنهاور[٤]، حيث كان النشاط السياسي السوري في بداية سنة ١٩٥٧ واسعا، إذ نفذ السوريون بعض أعمال العنف في

---

(١) اتخذ لبنان إجراءات المساعدة للملك حسين في الأزمة الداخلية للأردن وفي رسالة الرئيس اللبناني كميل شمعون إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور طلب شمعون من أيزنهاور مساعدة ودعم الأردن في أزمته الداخلية ماديا ومعنويا، انظر: رسالة شمعون إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ١٩٥٧/٤/٢٥.

E.O.12356,Sec. 3.4(6),April 25,1957,p.2

(٢) د.ك.و، رقم ٢٧٢٧، تاريخ ٣٠ نسيان(ابريل) ، ١٩٥٧م، ص ١- ٢؛ بني حسن، ص ١١٠.

(٣) د.ك.و، رقم ٢٧٢٧، تاريخ ٣٠ نسيان(ابريل) ١٩٥٧م، ص ١؛ الماضي وموسى، ص ٦٧٥.

كان الملك حسين على استعداد لقبول مبدأ أيزنهاور ولكنه فوجئ بمعارضة مصر، فاضطر للتراجع. حول هذا الموضوع، انظر:

John Donvan, U.S and Soveit Policy In The Middle East,1945-1956)(Newyork:The World publishing Co.1962)p18

(٤) "تقرير السفارة البريطانية /بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية / لندن":

F.o371/134116, VL 1015/2/No 10,January 23,1958,p1

لبنان، وكان المكتب الثاني السوري(المخابرات) يشجع و يغذي الصراعات القبلية، وكان الهدف من وراء تلك الأحداث زعزعة ثقة اللبنانيين بحكومتهم وبشكل خاص الرئيس كميل شمعون، والتأكيد للمجتمع الإسلامي اللبناني بحماسة وقوة وعدالة القضية السورية . المصرية وقد كان المكتب الثاني السوري ناجحا في مهمته واثبت للسلطات اللبنانية بأنها عاجزة عن كبح جماح الأحداث لأسباب منها ما يتعلق بسهولة هرب منفذ العملية عبر الحدود السورية، والسبب الأخر يتعلق بفساد الشرطة، وذلك بسبب أخذهم للرشاوى، وفساد العدالة والذمم بسبب تدني مستوى رواتبهم[١] .

استنكرت الحكومة السورية في بيان رسمي(مبدأ أيزنهاور) وجاء في بيان الحكومة أن سوريا متمسكة باعتقادها الراسخ أن مسؤولية الدفاع عن الشرق الأوسط تقع على عاتق دول الشرق الأوسط،نفسها وقالت الحكومة السورية في بيانها أنها ترفض فكرة وجود فراغ سياسي في الشرق الأوسط، وأكدت بأنه لا يوجد أي تهديد شيوعي سوفيتي عالمي ضد سوريا، وأن أصل المشاكل في الشرق الأوسط، ومصدر العدوان الحقيقي هو الصهيونية الاستعمارية، ودليل ذلك العدوان الأخير الذي وقع على مصر(حرب السويس عام ١٩٥٦)، ألا أن الحكومة السورية رحبت بما جاء في بيان أيزنهاور حول سيادة الشعوب واستقلالها[٢] .

وفي واشنطن سجل الدكتور فريد زين الدين سفير سوريا في الولايات المتحدة في تلك الفترة، احتجاجه على ما وصفه بسياسة أمريكا الانفرادية، وقال أن هيئة الأمم المتحدة وحدها تملك صلاحية إقرار السلم العالمي وقال: آن أي سياسة تقوم بها الولايات المتحدة منفصلة عن هيئة الأمم المتحدة ليس من شأنها أن تخدم قضية السلم[٣] .

ورفضت سوريا وجهة نظر الولايات المتحدة القائلة بأن المصالح الاقتصادية تعطي أي قوة كبرى الحق بأن تتدخل في منطقة الشرق الأوسط،

---

(١) جنبلاط، حقيقة الثورة، ، ص ١٥٨ـ ١٠٩.

(٢) الهدى، السنة ٥٩،ع ١٥٧، ١٣كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧،ص١؛ محمود رياض، مذكرات، مصدر سابق،ص ٢٣ـ٢٤.

(٣) الهدى، السنة ٥٩، ع ١٥٩، ١٥ كانون الثاني (يناير)١٩٥٧،ص ١.

وأنكرت أن الشيوعية تمثل تهديدا قائما ضد الوطن العربي، بل أن الإمبريالية والصهيونية هما الخطران الدائمان على الأمة العربية وأن لا وجود لفراغ في المنطقة لأن العرب أنفسهم يملئون هذا الفراغ[١] .

وكان طرح مبدأ أيزنهاور على دول الشرق الأوسط يشكل مأساة لعجز واشنطن عن إدراك التطور الذي حدث في المنطقة برفض شعوبها الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية الأمر إلى أدى في النهاية إلى فشل ذريع.

٣.موقف مصر:

إن سعي الولايات المتحدة لاحتواء النفوذ الشيوعي في المنطقة (الشرق الأوسط) ومساعدة آي دولة تطلب المساعدة، ولأن سياسة أمريكا تتطلب وجودا عسكريا غربيا في المنطقة،الأمر الذي يتعارض مع مشاعر القوميين في الشرق الأوسط تمخض عن هذه المعارضة مقارنة بين مسألة القومية العربية مع غايات وأهداف الشيوعية السوفيتية وربطها، وتجسد ذلك في شخص الرئيس المصري عبد الناصر[٢] .

ونتيجة للعدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، ارتفعت شخصية الرئيس عبد الناصر كقائد قومي عظيم في الوطن العربي، حيث جازفت بريطانيا وفرنسا بكل شيء في أزمة السويس، وفي النهاية فقدت بريطانيا وفرنسا القناة، وكذلك فقدت بريطانيا على وجه الخصوص أي موقع كانت تحتفظ به في العالم العربي[٣] .

---

(١) المرجع نفسه؛ رياض، مذكرات، مصدر سابق، ص ٢٣ـ٢٤.

ولقد أكد الاتحاد السوفيتي صورته كمدافع عن الاستقلال العربي وحافظ على ثقة السوريين وكذلك لم تتخط التزاماته الإطار المرسوم لها إلى مواجهة مع أمريكا. للمزيد من الإطلاع، انظر، هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥ــ١٩٧٥)، ترجمة عبدالله اسكندر، (بيروت :دار الكلمة العربية، ١٩٨٣)، ص٦٥.

(2) Cloude,P.1.
(3) Ibid.

لم يبق الآن سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فالولايات المتحدة كوريثة للسياسة الاستعمارية البريطانية وواسطة لربط العرب مع الغرب سيبقون يسعون للإفادة من دورهم في أزمة السويس، وتثبيت أنفسهم بشكل أرسخ في المنطقة[1].

وفي هذا الشأن يقول عبد الناصر: "هناك اليوم قوتان إلى جانبنا وهما قوتان عظميان: روسيا التي تشجب التهديد وأمريكا التي تعارض العدوان". لكن أمريكا لم تكن مرتاحة لفكرة مشاطرة المسؤولية مع الاتحاد السوفيتي في إرجاع السلام للشرق الأوسط، ففي ٥ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٥٦، وعندما كانت القوات الفرنسية والبريطانية تحط على بور سعيد[٢] كتب رئيس الوزراء السوفيتي نيكولاي بولغانين (Nokolai Bulganin) إلى الرئيس أيزنهاور رسالة اقترح فيها أن تشترك أمريكا مع روسيا في ضم قواتهما سوية ويتقدمان نحو مصر ويضعان حدا للحرب الدائرة هناك[٣].

رفضت مصر مشروع أيزنهاور رسميا وشعبيا وإعلاميا وقالت بعض الصحف مثل الأهرام عام ١٩٥٧: "أن هدف الولايات المتحدة من وراء مشروع (مبدأ أيزنهاور) هو عزل حكومة عبد الناصر عن الدول العربية"[٤].

وقالت الحكومة أن التدخل الوحيد الذي تقر به مصر في الشرق الأوسط هو تدخل هيئة الأمم المتحدة، وأن مصر عازمة على البقاء على الحياد الإيجابي بين الكتلتين الشرقية السوفيتية، والغربية الأمريكية[٥]. واتهمت

---

(1) Ibid,P 108-109.

(٢) مذكرات انتوني أيدن، (Anthony Eden) (قناة السويس)، ترجمة محمود حسن إبراهيم (القاهرة دار القاهرة: دار القاهرة للنشر، (د.ت))، ص ١٨٨-١٩١.

(٣) توما، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٠. Cloude, p 108.

(٤) بيتر مانسفيلد، تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص ٤٦٠.

(٥) الهدى، السنة٥٩، ع ١٥، ١٥٩ كانون الثاني (يناير)، ١٩٥٧، ص١.

الحكومة المصرية الحكومة اللبنانية بعدم الولاء للقضية العربية وبخيانتها وذلك لقبول لبنان بمبدأ أيزنهاور[1]. وكما أسلفت فإن هذا المبدأ قد انتهى إلى فشل ذريع بعد أن رفضته مصر وسوريا.

٤. موقف السعودية:

لقد تم مناقشة مبدأ أيزنهاور في محادثات القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ وتم التوصل إلى اتفاقية لمدة عشر سنين بالمحافظة على الكيان العربي، والتضامن لتحرير الوطن العربي[٢]، واستنكفت السعودية عن أعطاء رأي محدد وصريح أول الأمر ثم أعلن الملك سعود عن تبنيه للموقف العربي[٣].

وفي ٢٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ اتفق الرئيس كميل شمعون والملك سعود خلال محادثاتهما في الرياض على التعاون لمجابهة الشيوعية والأنشطة التخريبية في بلدانهم، تلك العقائد التي لا تتفق مع المثاليات، والقيم الروحية للشعوب العربية وفي محاربة الدعوة الصهيونية والامبريالية[٤].

٥. موقف إسرائيل:

رحب حكام إسرائيل بمبدأ أيزنهاور وأعربوا عن تثمينهم للاهتمام الذي أيدته الولايات المتحدة الأمريكية حكومة وشعبا والمساعدات التي قدمها على امتداد سنوات عديدة من أجل تطوير دولة إسرائيل[٥]، وقد قررت السفارة الإسرائيلية في واشنطن إجراء الاتصالات بوزارة الخارجية الأمريكية للاتفاق على صيغة بيان مشترك حول مبدأ أيزنهاور[٦].

---

(1) Cloude, P.45.

(٢) الصلح، احتكم ، ص ١٥٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) توما، مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

(٦) فلسطين، د.ع، تاريخ ١٠ أيار(مايو)، ١٩٥٧، ص١.



ب.الموقف الدولي:

١.موقف روسيا:

هاجم الرئيس الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي خروتشوف (Nikita. Khrushchev) بشدة مبدأ أيزنهاور الخاص بالشرق الأوسط. وقال أن مصير محاولات أمريكا هذه الفشل، وأن هدف المشروع هو القضاء على روسيا، غير أن مشروع أيزنهاور سيفشل كما فشل غيره كمشروع الرئيس ترومان[١]. واتهم خروتشوف الرئيس أيزنهاور أنه يحلم كثيرا عندما يقول: "أنه يريد الدفاع عن الشرق الأوسط من الأخطار الشيوعية[٢]، لأن الذي تريده الولايات المتحدة بالضبط هو استبدال نفوذ بنفوذ وأطماع بأطماع[٣].

وقد هاجمت الصحف الروسية مشروع أيزنهاور وكذلك الأعلام في الاتحاد السوفيتي ووصفت الصحف الروسية هذا المبدأ بأنه ليس إلا خطة استعمارية[٤].

وقال راديو موسكو:"أن الولايات المتحدة نزعت الحجاب عن هذا المشروع في إعلانها قرار انضمامها إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد" وأضاف الراديو:"

(١) هوفها نسيان، ص ١٤٢-١٤٤، الهدى، ١٥٩٤، ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، ص١.

(٢) أن السبب في نمو الشيوعية في هذه البلاد ليست الدعاية السوفيتية، ولكن سياسة أمريكا كما يرى ذلك أحرار الفكر من الأمريكيين أنفسهم. لمزيد من الإطلاع، انظر:محمد محي الهاشمي،تعليق على مشروع أيزنهاور، مجلة العرفان،ج١ مج١، ٤٤ (صيدا: تموز (يوليو)، ١٩٥٧)، ص ١٠١٤-١٠١٥.

(٣) الهدى،السنة ٥٩،ع١٥٩، ١٥ كانون الثاني(يناير)١٩٥٧،ص١.

(٤) قالت صحيفة برافدا (Bravda) الروسية بهذا الشأن:"أن المشروع الأمريكي يرمي إلى استعباد الشعوب في الشرق الأوسط أكثر فأكثر " ومضت الصحيفة تقول: "أن مشروع أيزنهاور ليس سوى خطة استعمارية جديدة لتثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة". وقد فضحت وكالة تاس السوفيتية في ١٢/كانون الثاني (يناير)، ١٩٥٧ هذا "المبدأ" وبينت أخطاره على شعوب الشرق الأوسط، وفندت ادعاءات الامبريالية حول "الخطر الشيوعي"وقالت بأن الافتراءات لا تستطيع أن تخدع أحد، للمزيد من الإطلاع ،أنظر: هوفها نسيان ، ص ١٤١.

حتى أنه اتضح أكثر فأكثر لشعوب الشرق العربي أنه لأفرق بين حلف بغداد والسياسة الاستعمارية التي يجدها هذا المشروع"[١].

٢.موقف فرنسا وبريطانيا:

ذكر الرئيس الأمريكي أيزنهاور في مذكراته:"أن فرنسا وبريطانيا قد رحبتا بمبدأ أيزنهاور الذي يدعو لمحاربة الشيوعية ودعاياتها، ومعتقداتها الهدامة، ويدعو في الوقت نفسه لدعم دول المنطقة ماديا وسياسيا، وقد اعتبرت فرنسا وبريطانيا أن هذا المشروع (المبدأ) أفضل ضمانة ممكنة للسلام[٢].

رب سائل يسأل لماذا رحبت كل من بريطانيا وفرنسا بهذا المشروع (المبدأ)؟

ويجيب على هذا السؤال الكاتب ولتر ليفبر (Walter Lafeber) ويقول:"أن بريطانيا وفرنسا قد رحبتا بهذا المبدأ لأن نفوذهما قد تراجع وضعف في منطقة الشرق الأوسط بعد أن فشل العدوان الثلاثي على مصر، وكذلك نمو واتساع حركة التحرر الوطني في المجتمعات العربية، وقد باتت هذه الموجة التحررية ترسم علامات استفهام عديدة حول الوجود الاستعماري وتشد الخناق على هذا الوجود الشاذ في المنطقة العربية[٣].

ونتيجة لإحساس بريطانيا وفرنسا بفراغ في المنطقة وأصبحت تشعران بأنهما سيطردان أجلا أم عاجلا من المنطقة، وافقتا ورحبتا بهذا المبدأ لأنه كان يهدف لحماية وحفظ المصالح الغربية في الشرق الأوسط ليس من الشيوعية فقط،بل من أي خطر كان يهدد الأنظمة العربية الموالية للغرب

(١) فلسطين، د ع، ٥ نيسان (أبريل)، ١٩٥٧، ص١.

(٢) أيزنهاور، مذكرات، ص٨٢.

(3) Walter Lafeber, Amarica, Russia and The Cold War ,(1945-1966)(Newyork, London, Wiley,1967)PP.196-200.



حتى من الحركة القومية العربية التي تزعمها عبد الناصر والتي ساهمت في إضعاف نفوذ أمريكا في العالم العربي[1].

أما الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا وفرنسا من المنطقة فهو فراغ مزعوم، لأن دول المنطقة هي التي تسد هذا الفراغ بوحدتها وقوميتها العربية وتضامنها، وهذا المبدأ من شأنه أن يوسع نطاق الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط.[2]

• تجديد ولاية كميل شمعون:

بعد أن احتدم الخلاف حول مبدأ أيزنهاور، نوقشت سياسة الحكومة اللبنانية الخارجية، التي واجهت انتقادات عنيفة داخل مجلس النواب اللبناني وخارجه، ولكنها مع ذلك نالت موافقة المجلس النيابي، حيث كان هذا المجلس مواليا في أغلبيته للرئيس كميل شمعون، بعد ثلاثة أيام من المناقشة الحادة، وكان بعض النواب قد قدموا استقالتهم احتجاجا على تلك السياسة[3].

وما لبث هؤلاء النواب أن شكلوا مع عدد من القادة والشخصيات السياسية والأحزاب جبهة موحدة عرفت بجبهة الاتحاد الوطني، وقد ضمت تلك الجبهة بالإضافة إلى النواب السبعة المستقيلين، الحاج حسين العويني، وكمال جنبلاط، وصائب سلام ونسيم مجدلاني، وعلى بزي، والياس خوري وفيليب تقلا[4].

وكان أعضاء جبهة الاتحاد الوطني ينتمون إلى مختلف الطوائف اللبنانية إسلامية ومسيحية، أي أن المعارضة أخذت طابعا وطنيا لا طائفيا مع

(1) Ceorge and Snoba,Op. Cit, P.319.

(٢) الحياة، ع٣، ٢٢٧٥ كانون الثاني (يناير)، ١٩٥٧، ص١.

(٣) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٨٥.

(٤) فؤاد عمون، سياسة لبنان الخارجية، (بيروت:دار النشر العربية، ١٩٥٩)، ص ٦٣.

العلم أن عدد من قادة المعارضة ظل خارج الجبهة منهم رئيس الجمهورية السابق بشاره الخوري والبطريرك الماروني بولس المعوشي ودخل في عداد الجبهة الوطنية أحزاب وهيئات سياسية تراوحت بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ومنها: النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء والحزب الدستوري وحزب الهيئة الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي إضافة إلى الحزب الشيوعي الذي لم يكن مرخصا[1].

أما الحزبان الرئيسيان اللذان وقفا إلى جانب الرئيس كميل شمعون فقد كانا الكتلة الوطنية برئاسة العميد ريمون اده والكتائب اللبنانية برئاسة بيار الجميل وهما حزبان مارونيان، ثم الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي كانت تربطه بالرئيس شمعون علاقة خاصة وذلك لما سبق وقدمه هذا الأخير لأعضائه من حماية أثناء ملاحقاتهم من السلطات السورية رغم الخصومة التقليدية ما بين الحزب والكتائب اللبنانية من الناحية العقائدية والسياسة واختلاف وجهات النظر، إلا أن الرئيس شمعون استطاع رأب الصدع بينهما في تلك المرحلة خدمة لأهدافه[2].

اتخذت السلطات اللبنانية تدابير أمنية مشددة بعد استقالة أعضاء مجلس النواب السبعة حيث أجتمع مجلس الأمن الداخلي، لدراسة حالة الأمن في البلاد على ضوء استقالة زعماء المعارضة، حيث قرر المجلس منع الاجتماعات والحملات الانتخابية في البلاد قبل إلغاء حالة الطوارئ[3].

وقد وضعت جبهة الاتحاد الوطني برنامجا سياسيا حددت فيه أهدافها وفي مقدمة تلك الأهداف وجوب المحافظة على وحدة لبنان كدولة عربية مستقلة ذات نظام جمهورية برلماني وكذلك اعتبار الميثاق الوطني الذي

(١) أبو صالح، ص ٦٥.

(2) A Gwani,PP.29-30.

(٣) فلسطين، د.ع ، الأحد، ٧ نسيان(إبريل)، ١٩٥٧، ص١.

أجمع عليه الشعب اللبناني سنة ١٩٤٣ بأن انجح وسيلة لضمان التفاهم بين مختلف العناصر الوطنية[1]، وضمان العدل بين المجتمعات الدينية التي يتكون منها الشعب اللبناني بحيث يحترم كل مجتمع حقوق المجتمع الأخر، ومحاربة النزعات الدينية ووضع حد لإثارة النعرات الطائفية والمذهبية واستغلال الساسة لهذه النعرات، وتعزيز العلاقات بين لبنان والبلاد العربية ضمن إطار ميثاق الجامعة العربية والاستذكار بأن سوريا هي شقيق لبنان، وذات حدود معها وأن أمن واستقلال لبنان يعتمد على أمن واستقلال سوريا وأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن الصهيونية ودولة إسرائيل المصطنعة تشكل تهديدا خطيرا للبنان يزداد سوءا بمرور الوقت[2].

ومن الأهداف الأخرى لجبهة الاتحاد الوطني ضمن برنامجها السياسي:التمسك بمبدأ الحياد في التعامل مع الدول الأجنبية ومعاملة الدول على أساس متكافئ[3]، وعدم قبول المساعدات المشروطة ايا كان نوعها والتي تحد من حرية لبنان وسيادته الخارجية أو تمس باستقلاله أو تنقص من سيادته ورفض، إقامة قواعد عسكرية في الأراضي اللبنانية ورفض أي نوع من أنواع الأحلاف العسكرية[4].

وعلى المستوى الداخلي طالبت جبهة الاتحاد الوطني بتحقيق إصلاح جذري في القضاء وتعديل قانون الانتخاب وزيادة عدد النواب وتحقيق العدالة الاجتماعية وتأمين الضمان الصحي والاجتماعي[5]، وتقول الجبهة:"ونحن مقتنعون أن الشعب اللبناني سيتبنى هذه المبادئ ويأخذها كدليل ثابت، لخدمة البلد وتوحيد أبنائه ويعيش لبنان حرا مستقلا قويا ومحترما[6].

---

(١) أبو صالح، ص ٦٦.

(2) A Gwani,PP.29-30
(3) Ibid, P.32.

(٤) الصلح، احتكم؛ ص ١٥٥.

(٥) هوفها نسيان، ص ١٤٧.

(6) A Gwani,P30

وانسجاما مع تلك الأهداف، بادرت الجبهة الوطنية بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تناولت صيغة عملية لتحقيق بعض المطالب وأولها وجوب استقالة حكومة سامي الصلح وتشكيل حكومة حيادية تشرف على الانتخابات النيابية خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٧، وقد اتهمت الجبهة رئيس الجمهورية بتحديد المرشحين للنيابة وتقسيم المناطق الانتخابية ضمانا لتجديد ولاية كميل شمعون وذلك بإنجاح الفريق المؤيد لها[1].

ويرد رئيس الوزراء سامي الصلح على اتهامات جبهة الاتحاد الوطني حول تحديد المرشحين، وتقسيم المناطق الانتخابية ويقول:" أن الحقيقة تغالط اتهامات جبهة الاتحاد الوطني من ناحية تقسيم المناطق الانتخابية رغم أنه تم تحديده في عهد حكومة عبدالله اليافي (٨ حزيران، - ٨ (تشرين الثاني) ١٩٥٦م)، إلا أنه يستهدف إبقاء المرشحين المسلمين في بيروت تحت رحمة الناخب المسيحي، فرفضت هذا التقسيم بعلم المفتي ووافقت على تقسيم عادل ولم يكن بودي قط أن يسقط أقطاب المعارضة"[2].

وحددت مذكرة الجبهة الوطنية التي رفعت لرئيس الجمهورية عدد أعضاء المجلس النيابي الذي سينتخب بثمانية وثمانيين نائبا بدلا من ستة وستين، كما أنها طالبت بإلغاء حالة الطوارئ ورفع الرقابة عن الصحف، أما عن مبدأ أيزنهاور فقد طلبت المذكرة عدم إبرام أي اتفاق مع الدول الأجنبية[3]،من قبل المجلس النيابي وضرورة ترك المسألة إلى ما بعد انتخاب المجلس النيابي الجديد[4].

---

(١) الصلح، أحتكم، ص ١٥٥.

(٢) عبوشي، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) الصلح ،أحتكم، ص ١٥٥.

(٤) فلسطين د.ع، ٥ نسيان ٠أبريل) ،١٩٥٧، ص١؛ النهار، ع ١٢، ٦٥٣٦ نسيان (أبريل)، ١٩٥٧، ص١.

بدأت المواجهة داخل المجلس النيابي حيث أقر مشروع الانتخاب في ١١ نيسان (أبريل) ١٩٥٧، دون أن يؤخذ بملاحظات قادة المعارضة[١] لا سيما مسألة زيادة عدد أعضاء المجلس النيابي وكان شمعون يرمي من وراء عدم زيادة أعضاء المجلس النيابي إلى التسهيل على حكومته بالإمساك بزمام الانتخابات والتحكم بنتائجها[٢].

كانت معركة الانتخابات بين الجبهتين المتصارعتين الموالية للدولة مثل حزب الكتائب والقوميين الاجتماعيين والمعارضة للدولة مثل الحزب التقدمي الاشتراكي، والنجادة (جبهة الاتحاد الوطني)، وقد جعلت هاتان الجبهتان المعركة الانتخابية قضية حياة أو موت لهما، فالجبهة الأولى يتزعمها رئيس الدولة والحكومة وهي تمثل السياسة الغربية وجبهة المعارضة التي تنادي بالتعاون العربي، وإتباع سياسة الحياد وعدم الانحياز للمعسكرين الشرقي والغربي الرأسمالي[٣].

أقام مشرحو بيروت في المنطقة الانتخابية الأولى (المعارضون) مهرجانا انتخابيا دعي إليه أركان المعارضة في المنطقة الانتخابية الثانية، حيث طالب بعض الخطباء بتحويل المهرجان من مهرجان سلمي إلى مهرجان انقلابي ومنهم أحد أقطاب المعارضة ويدعى عبدالله المشنوق الذي هاجم رجال السلطة وعلى رأسهم كميل شمعون والذي قال كلمة مشهورة بهذا الشأن إذ قال: "لقد سلمناه (شمعون) بلادنا من أربع سنوات حرة من كل قيد وسلمنا إياها مكبلة بالقيود"[٤].

---

(١) الصلح، أحتكم، ص ١٥٥.

(٢) ظاهر غندور، النظم الانتخابية، دراسة مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم، الحياه النيابية والتشريعات الانتخابية؛ في لبنان، (بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٩٢م)، ص ٣٩٧-٤٠٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩٨- ٤٠٣.

وما جرى في الشوف هو دليل أخر على هذه السياسة حيث قسم قضاء الشوف إلى دائرتين: دائرة دير القمر شحيم ذات المقعدين السني والماروني، ثم دائرة بعقلين العرقوب حيث شملت ٣ مقاعد: في درزي وماروني وكاثوليكي، فتم من خلال ذلك فصل الإقليم السني عن منطقة الشوف الدرزية مما ساهمت في إنجاح الموالين للحكومة والدولة.

(٤) الصلح: أحتكم، ص ١٥٧.

أن تقسيم الدوائر الانتخابية من قبل الحكومة قد أدى إلى تشتت أصوات المعارضة، وجمع أصوات الموالين للحكومة والدولة مما أدى إلى ترجيح فوز الموالين في الانتخابات النيابية، ومن الأمثلة على ذلك تقسيم بيروت إلى دائرتين انتخابيتين خصص فيهما مقعدان للسنة من أصل خمسة في الأولى، ومقعدان من أصل ستة في الثانية، وهذا ما جعل أصوات المسيحيين الموالين للرئيس شمعون يرجحون نجاح القائمة الموالية للدولة[١].

لم تقدم حكومة سامي الصلح استقالتها لتفسح المجال لتشكيل حكومة جديدة حيادية للأشراف على الانتخابات النيابية كما طالبت المعارضة بذلك، وقد سارعت جبهة الاتحاد الوطني إلى إصدار بيان تحذيري في ٢٩/أيار (مايو) ١٩٥٧، دعت من خلاله رئيس الجمهورية إلى إقالة حكومة سامي الصلح والمجيء بحكومة حيادية لتشرف على الانتخابات، وتضمن البيان الدعوة إلى الإضراب للقيام بمظاهرات سلمية في اليوم التالي تعبيرا عن تمسك المعارضة بهذا المطلب الضروري[٢].

ردت الحكومة اللبنانية على بيان جبهة الاتحاد الوطني بمنع التظاهرات حيث أصدرت قرارا بهذا الشأن، وتم تكليف الشرطة والجيش بقمع التظاهرات، وفي ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٧، تداعى قادة المعارضة ومؤيدوهم إلى التجمع والتظاهر، وتصدت الحكومة للمتظاهرين بالقوة، وأطلقت النار بوجوههم، فسقط عدد من القتلى والجرحى، وكان من بين الجرحى صائب سلام أحد قادة المعارضة، وكذلك السيد نسيم مجدلاني، الذي أصيب بذراعه، والقي القبض على نحو ثلاثمائة من المتظاهرين[٣].

---

(١) غندور، المرجع السابق، ص ٣٩٨-٤٠٣.

(٣) النهار، ع ٦٥٨٨، تاريخ ١٢ أيار (مايو)، ١٩٥٧، ص١.

(٣) تقرير امريكي حول المواجهة بين الحكومة والمعارضة، أنظر:
Heath to SeC. Of State. No.2886.May 31.1957.U.S.N.A.Central File, 783,A.oo.

وتبادلت بيانات الاتهام بين المعارضة، والحكومة بشأن عملية أطلاق النار، وفيما أدعت الحكومة أن المتظاهرين بدئوا بإطلاق النار على قوى الأمن الداخلي، وأن وراء ذلك مؤامرة للإطاحة برئيس الدولة والحكومة، فقد نفت قوى المعارضة ذلك الاتهام متهمة الحكومة بالأعداد لتلك المجزرة بحق المتظاهرين العزل معتبرة أن عدم سقوط ضحايا بين أفراد الأمن الداخلي، يدل على أن المتظاهرين كانوا عزلا من السلاح حتى لو استعملوا بعض وسائل العنف الأخرى[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الإضرابات وعدم الاستقرار قد استمرت في سائر المدن اللبنانية رغم عدم شموليه فاعليتها، إلى أن توسط بالأمر الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني، حيث قدم صيغة حل قبل فيها الفريقان: الدولة، والمعارضة، قضت هذه الصيغة بإضافة وزيرين هما: يوسف حتى ومحمد بيهم وليشكلا مع الوزيرين مجيد أرسلان ومحمد صبرا لجنة للبت بالشكاوي المتعلقة بالانتخابات النيابية[2].

إلا أن هذا الحل لم يسقط من حساب الفريقين أهمية الانتخابات هذه، إذ تتوقف نتائجها على مسيرة السياسة اللبنانية في مختلفة الميادين المحلية والإقليمية والدولية، وعليها سيكون تجديد ولأية كميل شمعون.

ومن هنا اكتسبت الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ أهمية خاصة وقد استقطبت تدخلا من قبل حلفاء الفريقين على الصعيد الخارجي، واستنفارا عاما على الصعيد الداخلي[3].

وعلى كل حال، فإن الانتخابات النيابية أجريت على أربع مراحل في ٩و١٦و٢٣و٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٧م وفاز مرشحو الحكومة بأكثرية ملموسة[4] فكان ذلك تكريسا لانتصار سياستها بصورة عامة، وسقط مرشحو الزعامات

---

(١) جنبلاط، حقيقة الثورة، ص ٤٨.٤٩.

(٢) الصلح، أحتكم، ص ١٥٧. .Chamoun, P 382

(٣) أبو صالح، ص ٦٩.

(١) حول شمعون الانتخابات إلى نوع من الاستفتاء حول سياسته الخارجية، فلم يمارس الأخطاء التي مارسها سلفه بشاره الخوري ولكنه أقر تقسيم الدوائر الانتخابية بما لا يتوافق مع مصالح المعارضة وأدى هذا التقسيم إلى بروز أكثرية مسيحية ولذلك فقد جنبلاط مقعدة. في الشوف، والأسعد في الجنوب وسلام في بيروت.للمزيد من الإطلاع، أنظر: هانف، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

العائلية، ومعظمهم ينتسب إلى المعارضة ومنهم عبدالله اليافي،وصائب سلام في بيروت وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط في الجنوب والشوف، وعلى الأثر فكر جنبلاط. في إعلان الثورة وأكد ذلك في كتابه "حقيقة الثورة اللبنانية"[1].

خاضت المعارضة المعركة الانتخابية، تحت رفض التجديد لولاية كميل شمعون، فيما كانت الحكومة اللبنانية، وأنصار شمعون يخوضون الانتخابات تحت شعار الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته، وبعد الانتهاء من عملية الانتخابات اتهم شمعون وأنصاره بالتلاعب بالانتخابات لكي يسمح لهم بتعديل الدستور الذي سيمكنه من السعي لفترة رئاسة جديدة[2]. ألا أن الحكومة وصفت الانتخابات بأنها نزيهة وأنها قد جرت في جو من الحرية والديمقراطية وأن نتائجها تعبر عن تأييد الشعب اللبناني لسياسة الدولة الرسمية داخليا وخارجيا[3].

يذكر أحد عملاء وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) ويلبر ايفلاند (Wilbur Eveland) الذي أرسل إلى بيروت كمبعوث للبيت الأبيض لمتابعة اتفاقية أيزنهاور مع الرئيس كميل شمعون، حيث أن السفير الأمريكي في بيروت في تلك الفترة دونالد هيث(Donald Heath) هو الذي خطط للمعركة الانتخابية هذه بهدف وصول أغلبية ساحقه من المرشحين الموالين للغرب الرأسمالي إلى المجلس النيابي اللبناني[4].

---

(1) Chamoun, P 382-383.
(2) Cloude,P.46
(3) Chamoun, P 382-385.
(4)Wilbur Eveland, Ropes Of Sand: Americans Failure in The Middle East. (Newyork,W .Norton 1980), (١) PP. 250-252.

وفي إشارة لتدخل مصر وسوريا ودعم مرشحي المعارضة في تلك الانتخابات تشير التقارير الدبلوماسية إلى أن السفارة الأمريكية في بيروت قد أعطت بعض المرشحين المنحازين للغرب مبالغ تعادل ما دفعته دول أخرى كبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ومصر لأصدقائها[1].

ومع أن شمعون لم يعلن عن نيته تجديد ولايته، فأن بعض المقربين منه وعلى رأسهم النائب جورج عقل بدأ يتخذ خطوات تمهيدية في هذا الاتجاه، ويرافق هذه الخطوات تصريحات متوالية من الصحف اليومية للنواب الموالين للرئيس شمعون يؤيدون فيها تلك الخطوات، معتبرين أن تجديد ولاية شمعون هي مسألة وطنية، وضرورية لاستكمال السياسة التي اتبعها كميل شمعون داخليا وخارجيا[2].

وكانت المعارضة متخوفة من تجديد ولاية كميل شمعون بحيث يستمر في سياسته المعادية لمعسكر الحياد العربي بزعامة عبد الناصر، الأمر الذي دفع المحور السوري . المصري لشن حملة إعلامية ضد سياسة شمعون العربية والدولية واستمرت الحرب الإعلامية هذه حتى نهاية عهد شمعون (أيلول ١٩٥٨)، رغم منع حكومة شمعون من دخول الصحف المصرية والسورية إلى لبنان إلا أن الحرب الإذاعية لم تتوقف، لا سيما وأن صوت العرب في القاهرة أقوى وسائل الأعلام المصرية والعربية آنذاك كان المعبر عن موقف هذا المحور المناهض لسياسة شمعون الإقليمية والدولية[3].

وفي الوقت الذي اشتدت فيه المعركة الإعلامية حول موضوع تجديد ولاية شمعون، اتبعت حكومة سامي الصلح سياسة التضييق على حرية

(1) Ibid,PP. 250-252.

(٢) سالم، مرجع سابق، ص ٣٩١.٣٨٩؛

(٣) رياض تقي الدين، التجربة الدرزية العسكرية ومسارها التقدمي، (بيروت:مطابع الجبل الأخضر، ١٩٨٧؛ ص ١٤٥.١٤٠.



المعارضة، يدعمها قضاء منحاز للدولة حيث أصدر العديد من مذكرات التوقيف الكيفي بحق زعماء المعارضة[1].

ومهما يكن من أمر، فقد أزداد عدد المعارضين لسياسة شمعون الداخلية خلال هذه الفترة أي من بعد الانتخابات النيابية حتى انتهاء عهد ولاية شمعون (ربيع عام ١٩٥٧ وحتى أيلول ١٩٥٨م)، ورافق ذلك توتر في العلاقات بين الحكومتين اللبنانية والسورية نتيجة لقرار الحكومة اللبنانية منع عدد من النواب السوريين زيارة البطريرك بولس المعوشي من أجل التهنئة بعيد الاستقلال، وأخذت الحكومة السورية في هذه الفترة تتهم الحكومة اللبنانية بالتآمر على سلامة سوريا من خلال حلف بغداد، لاسيما وأن تركيا قد قامت آنذاك بحشد قواتها على الحدود السورية التركية في محاولة للضغط على الحكومة السورية المعادية لحلف بغداد بغية إسقاطها[2].

كان الرئيس شمعون ورئيس حكومته سامي الصلح يعملان في الخفاء لصالح حلف بغداد، ويراقبان ما يجري في المشرق العربي ضد ذلك الحلف لا سيما في سوريا والأردن بقلق كبير وظلت المعارضة على موقفها الرافض لتجديد ولاية شمعون.

لفتت المعارضة اللبنانية أنظار الرأي العام اللبناني إلى خطورة المساس بالدستور داعية الرئيس شمعون لاتخاذ العبرة من مسألة تجديد ولاية بشارة الخوري السابقة[3].

(١) رياض تقي الدين، المرجع السابق، ص ١٤٠- ١٤٥.

ومن مذكرات التوقيف مذكرة صدرت في ٢ حزيران (يونيو)١٩٥٧ ضد أحد المعارضين وهو عبدالله المشنوق وفؤاد عمون وفي ٥ آب (أغسطس)١٩٥٧ صدرت مذكرة توقيف ضد أحمد الأسعد وعلي البزي وفي ٣ آب ضد كمال جنبلاط وكذلك في ٤ آب (أغسطس) ١٩٥٧ ثم بموجبها توقيف٤٠٠ معتقل وفي ٢٥ أيار (مايو) ضد حميد فرنجية وعبدالله اليافي وغيرهم.

(2) Patrick Seale, The struggle For Syria ,(london:Oxford Unversity Press, 1945). ,PP.300-302.

(٣) أبو صالح، ص ٧٤.

صمم الرئيس شمعون على ترشيح نفسه لولاية جديدة تمتد إلى ست سنوات أخرى، الأمر الذي سيكون مدعاة لكل نشاطات المعارضة في الداخل والخارج، والتي تساعده سوريا ومصر، وإعادة انتخابه ستثير عاصفة من الحملات والاحتجاجات من قبل أعدائه في الداخل والخارج، بالإضافة إلى الدعاية التي ستقوم بها المعارضة وأعمال التخريب والاغتيال وتذكر الوثائق البريطانية أن شمعون حتى لو أظهر قوته وسطوته كدكتاتور فإن المشكلة الداخلية ستبقى[1].

تم الإعلان صباح يوم ١٥/آذار (مارس) ١٩٥٨م عن تشكيل حكومة لبنانية جديدة سامي الصلح[2]، ويبدو أن تشكيل الحكومة هو محاولة لامتصاص غضب الشارع بقبول كميل شمعون مبدأ أيزنهاور اللبناني والسير في محاولات التجديد لولاية تمتد إلى ست سنوات أخرى للرئيس شمعون[3].

اعتبرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الانتخابات مسألة لبنانية داخلية يجب تحديدها والبت فيها وفقا للقانون اللبناني، وتعتقد الإدارة الأمريكية أن تعديل الدستور لن يكون له تأثير على مسألة الأمن في لبنان، وأن الأمر متروك للحكومة اللبنانية لتقرير ما إذا كانت تريد المواصلة في مسار تعديل الدستور، إلا أن الحكومة الأمريكية شاركت الرئيس شمعون وجهة نظره بأن " التحفظ الودي" هو أفضل وضع يتبناه المندوبون الأجانب في بيروت تجاه عملية الانتخابات اللبنانية وبالتالي تعديل الدستور[4].

---

(١) برقية من السفارة البريطانية/ بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن

F.O 371/134116, VL 1015/10/G, Februry 26, 1958,P.1-3.

(٢) الحياة، السنة ١٢، ع ٣٦٠٧، بيروت، ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨، ص١.

(٣) وكانت الحكومة اللبنانية تتألف من الأعضاء التالية أسمائهم:

سامي الصلح (رئيس الوزراء وزير الداخلية) بيار اده (وزير المالية)، خليل صبري (الاشغال العامة) بشير عثمان (البريد)، فريد كوزمه (الاعلام) كلوفس خازن (المعارف) كاظم خليل (الاقتصاد)، رشيد بيضون (الدفاع) مجيد ارسلان (الزراعة)، بشير أصور (العدل) شارل مالك (الخارجية)، البير مكيبر (الصحة)، يوسف سكاف (الشؤون الاجتماعية) يوسف صادر (التخطيط) أنظر: "

برقية السفارة البريطانية/بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن

F.O 371/134116, VL 1015/8, No 247,March 20, 1958,P.1

(٤) برقية من وزارة الخارجية الأمريكية / واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن

وفي هذا الصدد أكد الرئيس كميل شمعون لرئيس وزراء العراق توفيق السويدي، بعد زيارة قام بها الأخير للبنان على أنه مصمم على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية لولاية أخرى، إلا أن السويدي كان يشك في الحكمة من هذا التصرف لكنه علق على ذلك بأنه من الصعب العثور على مرشح يمكنه مواصلة سياسة شمعون، إذ طرح اسم رئيس هيئة الأركان اللبناني الجنرال فؤاد شهاب كمرشح للرئاسة لكن مدى قوته واستعداده لشغل هذا المنصب كان أمرا مشكوكا فيه.[1]

أما المعارضة الإسلامية في لبنان فقد قاطعت الحكومة وبذلك زادت الفجوة بين المسلمين والمسيحيين حول قضية الانتخابات وتجديد ولاية شمعون، الأمر الذي زاد من فرص التوتر في البلاد، وقد صادف يوم ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٨م عطلة عيد الفطر السعيد حيث غابت بعض الشخصيات الإسلامية (ومنهم مفتي الجمهورية) عن تهاني الحكومة بعيد الفطر الأمر الذي كان له أثره القوي لدى الحكومة، وكانت هذه الشخصيات الإسلامية والمعارضة الإسلامية تهدف من وراء ذلك التصرف، استعراض القوة أمام الحكومة اللبنانية والتأثير عليها واستخدام سلاح المقاطعة الدينية كسلاح فعال، وقد وصلت هذه المقاطعة وقوتها إلى صعوبة البحث عن أمام مسجد لإقامة الشعائر الدينية في عيد الفطر وقد وصلت حد المقاطعة إلى الافتاء بأن أي مسلم يقبل التهاني بعيد الفطر يكون قد خرج عن اجماع الملة الإسلامية والمجتمع الإسلامي[2].

F.O 371/134116, VL 1015/9, No 642,March 20, 1958,P.1

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتحين الفرصة للتدخل في لبنان وفي الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي يدافع عن استقلال لبنان كان الغرب يدعم كميل شمعون، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة الداخلية. للمزيد من الإطلاع، أنظر: دانكوس، السياسة السوفيتية، مرجع سابق، ص ٦٦- ٦٧.

(١) رسالة من وزارة الخارجية العراقية/ بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية / لندن

F.O 371/134116, VL 1015/1/13, No 609, April 21, 1958,P.1.

(٢) تقرير السفارة البريطانية / بيروت

F.O 371/134116, VL 1015/1/20, April 21, 1958,P.1.

إلا أن رئيس الوزراء سامي الصلح تحدى إجراءات المعارضة الإسلامية ومقاطعتها للحكومة وأعلن بأنه سيتلقى التهاني بعيد الفطر متحديا بذلك المعارضة الإسلامية بشكل صريح الأمر الذي جعله عرضة لاتهامات منها الخيانة للإسلام[1].

وفي نيسان (ابريل) ١٩٥٨، جرت محادثات بين الحكومة اللبنانية والحكومة الأمريكية عن طريق سفيرها في بيروت وقد تمحص عن هذه المحادثات النقاط التالية:

١. لم يحدد الرئيس شمعون رأيه حول الترشيح، رغم أن المصادر أفادت بأنه مصمم على ذلك.

٢. هناك بوادر لإفساح المجال للجنرال شهاب "المرشح الوحيد".

٣. يدرك الجنرال شهاب ذلك وهو على وعي به، إن استجابة شهاب في مثل هذا الظرف سيكون أمرا مقبولا لدى الأمريكان، ولأنه المرشح الوحيد والأكثر احتمالا لضمان الأمن الداخلي والخارجي.

٤. رغم رفض شهاب للقيام بذلك، إلا أنه قدم بعض الدلائل والتلميحات بالانسحاب.

٥. وجود غالبية من المسلمين وبعض المسيحيين المعارضين لمسألة إعادة انتخاب كميل شمعون.

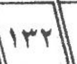
٦. إن محاولة تغيير الدستور لتمكين شمعون من إعادة ترشيح نفسه قد تكون مناسبة لاستعراض القوة، ومع ذلك فإن الفرصة ما زالت سانحة أمام شمعون في مجلس النواب للتحكم في ثلثي أعضائه لتمكين إجراءات تعديل الدستور[2].

---

(1)op.cit.p1.

(٢) برقية من وزارة الخارجية اللبنانية/ لبنان إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن

F.O 371/134116, VL 1015/8/G, No 385, April 23, 1958,P.1-3.



٧. عدم توقع خروج أي اضطرابات عن السيطرة لأن الجنرال شهاب أوضح أن الجيش سيقوم باستخدام كل ما يمكنه لفرض القانون والأمن إذا دعت الضرورة ذلك.

٨. قد يكون كميل شمعون الآن منشغلا بموازنة المزايا الشخصية والوطنية بغرض إعادة انتخابه مرة أخرى، وهناك خطورة لو تم إعادة انتخابه فأنه قد يطرد قبل انتهاء الفترة القانونية الرسمية لرئاسته الثانية، وفي تلك الحالة يحق للبنان حسب الدستور تعيين رئيس جمهورية ماروني[1].

٩. أن مصالح لبنان بشكل خاص ومصالح الغرب بشكل عام تنتعش بشكل أفضل أثر إعادة انتخاب شمعون وسوف تلقى مصالحنا (والكلام لسفير الولايات المتحدة في لبنان) دعما أقل بوجود الجنرال فؤاد شهاب لعدم رغبته في الممارسة السياسية، وإذا فشل مقترح تعديل الدستور، فإن شمعون لن يكون مرشحا ممكنا ومحتملا وسيكون هناك الكثير ليقال بشأن التشجيع الصريح للجنرال شهاب[2].

وافقت وزارة الخارجية اللبنانية على أنه من المفيد إذا كان بإمكان سفيري بريطانيا والولايات المتحدة في بيروت الخروج بتقييم مشترك للوضع الداخلي في لبنان، واحتمالية حصول شمعون على إعادة الانتخاب وقد كانت السفارة البريطانية في بيروت قد بعثت إلى سفارتي الولايات المتحدة وفرنسا تقييما مفاده: " أنه من غير المؤكد ترشيح شمعون مرة أخرى وأنه سيكون المرشح الأفضل هو الجنرال فؤاد شهاب" رغم أن بريطانيا كانت تؤيد شمعون في تجديد ولايته الدستورية[3].

وكان الرئيس شمعون يحظى أيضا بتأييد الحكومة البريطانية لتجديد ولايته، للمزيد من الإطلاع، انظر: أبو صالح، ص ٤٨و٢١٩.

(١) برقية من وزارة الخارجية اللبنانية/ لبنان إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن

F.O 371/134116, VL 1015/8/G, No 385, April 23, 1958,P.1-3. هوفها نسيان، ص ١٥٧- ١٥٨.

(2) Agwani, PP. 101-107.

(٣) تقرير السفارة البريطانية / بيروت.

F.O 371/134116, VL 1015/1/86, April 25, 1958,P.1 Agwani; PP. 101-107.

وتفيد المصادر الوثائقية البريطانية أن المصريين كانوا يعملون ما بوسعهم لإزاحة كميل شمعون كي لا تتم عملية انتخابه مرة أخرى مهما كلف الثمن، وذلك لأنه من أشد الأنصار للغرب والموالي العتيد لهم[١].

ويتحدث السير هنري مدلتون (Henry Middelton) السفير البريطاني في بيروت ويقول: " نحن نعتقد أن شمعون يحاول حتى الرمق الأخير السعي لتعديل الدستور والترشيح للانتخابات وما ترشيح فؤاد شهاب (أيار) ١٩٥٨، إلا لسد الفجوة الحاصلة في حالة تنحي شمعون رغم أنه موال للغرب، وتذكر المصادر البريطانية بأن شمعون قد تلقى وعودا بالدعم والتعاطف الفاعل من العراق وإيران والأردن وتركيا وربما دول أخرى كالباكستان والسعودية واليونان وايطاليا[٢]. وكان هذا التقرير حول تقييم الوضع الداخلي في لبنان قبيل انتهاء فترة ولاية شمعون (أيلول ١٩٥٨) وقد تم هذا التشاور بين سفراء الدول الكبرى في بيروت وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وكان من المقرر أن يلتقي الرئيس كميل شمعون بالسفير الأمريكي في بيروت في ٧ أيار (مايو) ١٩٥٨م ربما ليقول أنه ينوي ترشيح نفسه للانتخابات مرة أخرى، اعتقد الفرنسيون أن ذلك مؤسف جدا لكنهم مع ذلك لم يجدوا أي بديل أكثر أرضاء من شمعون، فهناك خطورة ستحصل في حالة ترشيح شمعون نفسه مرة أخرى تتمثل هذه الخطورة بالاضطرابات والفوضى في لبنان، فبريطانيا وأمريكا كانتا تفضلان شمعون رغم عدم تستر هذه الحقيقة أمام الرأي العام[٣].

---

(١) برقية من وزارة الخارجية السودانية /الخرطوم إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن.

F.O 371/134116, VL 1015/22, NO 569, May 1, 1958,P.1.

(٢) تقرير مرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن من الحكومة اللبنانية.

F.O 371/134116, VL 1015/23, NO 433, May5, 1958,P.1.

(٣) تقرير من السفارة البريطانية حول أحداث لبنان.

F.O 371/134116, VL 1015/38, NO 446, May 6, 1958,P.1.

إلا أن الرئيس شمعون قد رضخ للأمر الواقع وبوجوب تنحيته في موعد انتهاء ولايته الدستورية في رئاسة الجمهورية، الأمر الذي جعله يرسل بطلب فؤاد شهاب، وقال إنه كان يأمل أن يكون بمقدوره العثور على خليفة له يمكنه الاعتماد عليه في مواصلة سياسته الموالية للغرب، وكان قد فكر في هذه المسألة في الأربعة الأشهر الماضية أي قبل شهر أيار (مايو) ١٩٥٨، وتوصل إلى نتيجة مفادها " أن الجنرال فؤاد شهاب هو المرشح المحتمل الوحيد وطرح ذلك الكلام شهاب نفسه الذي رفض في بداية الأمر الاستقالة من منصبه وتولي منصب رئاسة الجمهورية[١].

وكانت نقاط اعتراض الجنرال شهاب حول الاستقالة من منصبه وتولي منصب رئيس الجمهورية تتمثل فيما يلي:

١. أنه من الأهم أن يظل رئيسا لهيئة الأركان اللبناني نظرا للوضع الأمني غير المستقر.
٢. أن النموذج المتمثل بارتقاء ضابط عسكري للسلطة السياسية هو مثال سيء للغاية سوف يدخل السياسة للجيش الذي كان للآن متحررا من هذا الشر.
٣. أنه يشعر أنه غير مؤهل لهذا المنصب[٢].

تلك هي النقاط التي اعترض فيها فؤاد شهاب على ترشيحه كرئيس للجمهورية اللبنانية بعد شمعون.

وبهذا أصبح لدى الرئيس شمعون شكوكه الخاصة حول أهلية الجنرال شهاب في توليه منصب رئاسة الجمهورية حيث اعتقد أنه أي (شهاب) يفتقر للعزم والقرار في الأمور السياسية ولأن المعارضة قد أوضحت أنها ستقبل

---

(١) برقية من الحكومة اللبنانية/ بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن.
F.O 371/134116, VL 1015/38, NO 446, May 6, 1958,P.1.
(2) Ibid.

بالجنرال شهاب بشرط أن يعين لمدة ستة أشهر أو سنة ليوقعوا خلالها عقد انتخابات جديدة. وكان الرئيس شمعون قد قال: أن افتقار شهاب للعزيمة والقرار وقبول المعارضة به لمدة ستة أشهر أو سنة يمثل تهديدا خطيرا للاستقرار الأمني العام الدائم في لبنان[1].

اعتبرت الحكومة البريطانية الرئيس كميل شمعون صديقا حميما لها وجديرا بثقتها، وكانت بريطانيا تحبذ إعادة انتخاب شمعون إذا ما قرر شمعون هو ترشيح نفسه، إلا أنها كانت متخوفة من حصول فوضى واضطراب. وكانت السفارة الأردنية في بيروت قد أفادت يوم ٩ أيار (مايو) ١٩٥٨م بأنها قد تأكدت بأن الرئيس شمعون ينوي ترشيح نفسه إذا ما كانت الظروف مواتية وأنه قد ضمن النجاح في الانتخابات[2].

وفي ٢١ أيار (مايو) ١٩٥٨ عقد الرئيس شمعون مؤتمرا صحافيا حول الأحداث الداخلية والأمنية في لبنان وفي هذا المؤتمر رفض الإجابة على السؤال فيما إذا كان سيرشح نفسه لولاية جديدة إلا أنه بعد حوالي أسبوع من ذلك أي في السابع والعشرين من الشهر نفسه أعلن رئيس الحكومة سامي الصلح عن طريق الإذاعة أن حكومته لن تعمل على تعديل الدستور لأن رئيس الجمهورية لم يطلب منه ذلك وليس ثمة دليل على أن المجلس النيابي كان سيلجأ إلى ذلك، غير أن إعلان رئيس الحكومة هذا جاء في أعقاب قرار أمريكي أبلغ مضمونه لرئيس الجمهورية ينم عن تراجع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها السابق المؤيد ضمنا لتجديد ولاية شمعون[3].

---

(١) هوفها نسيان، ص ١٦٤ ..Ibid

(٢) تقرير السفارة الأردنية /بيروت.

F.O 371/134116, VL 1015/38, May 8, 1958,P.1.

(٣) الصلح، احتكم، ص ١٦٩.

وقد كان شمعون يظن أنه سينجح في الانتخابات إذا ما تم تعديل الدستور اللبناني إذ أنه كان يعتمد في فرص نجاحه في الانتخابات على قوتين:

١. قوة النواب الموالين في البرلمان من حزب الكتائب والحزب القومي السوري الاجتماعي وبعض الموارنة.
٢. القوة الأمريكية والغربية حيث أنه من أشد الموالين للغرب وهو صديق حميم للغرب منفذا لسياستهم ومحافظا على مصالحهم، وقد جاء تراجع الولايات المتحدة عن موقفها في تجديد ولايته ضربة له ولأحلامه في التجديد لفترة رئاسية أخرى[1].

أما عن موقف الجنرال شهاب من تجديد ولاية كميل شمعون لفترة دستورية أخرى، فقد عارض شهاب إعادة انتخاب شمعون وأنه يمكن الاحتفاظ بمنصبه لفترته الدستورية المقرر انتهاؤها في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، لذلك من المؤكد اعتماد شمعون على فؤاد شهاب لوضع الجيش تحت تصرف شمعون[2].

ولكن الأحداث القادمة كانت عكس ما توقع شمعون، فقد كانت سنة ١٩٥٨م في لبنان حبلى بالأحداث السياسية والأمنية المهمة على الصعيدين العربي والدولي والتي أدت إلى تفاقم الخلاف بين اللبنانيين حول القضايا المتنازع عليها بين الموالين لكميل شمعون والمعارضين له، وغير ذلك من تفاقم الوضع الأمني والحوادث الدامية في لبنان والتي أدت بالتالي إلى تنحي شمعون عن الحكم بانتهاء ولايته الدستورية في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨.

---

(١) تقرير السفارة البريطانية/بيروت (أيار ١٩٥٨).

F.O 371/134116, VL 1015/38, May 8, 1958,P.1; Chamamn, P. 398.

(٢) برقية السفارة البريطانية/بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن.

F.O 371/134116, 1015/26,No 475,May 12, 1958,p.l.

• الأسباب الداخلية للأزمة :

أن الرئيس شمعون منذ وصوله للسلطة سنة ١٩٥٢ حاول أن يخلي الساحة اللبنانية من زعمائها المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ونجم عن تلك التصرفات عداء القادة السياسيين الأمر الذي دفعهم للاستفادة من السخط الشعبي العام ضد سياسة شمعون والتشجيع للإطاحة بحكمه.

وقد ازداد التوتر في الوضع السياسي الداخلي بعد أن توضحت نوايا شمعون في تعديل الدستور اللبناني ومحاولة إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، الأمر الذي أثار سخط الأحزاب السياسية والتي أصدرت بيانات حددت فيها مواقفها من تعديل الدستور والتجديد لعهد شمعون، واجتمعت أحزاب المعارضة ممثلة: بالحزب التقدمي الاشتراكي والنجادة والاتحاد الدستوري حيث اتفقت على الرفض القاطع لمحاولة تعديل الدستور والتجديد لولاية جديدة للرئيس شمعون، وفي الوقت نفسه أيد التجديد الأحزاب الموالية للرئيس شمعون كالكتائب والحزب القومي السوري الاجتماعي[1].

وبهذه المناسبة فقد أصدرت أحزاب المعارضة بيانات تشجب فيها استمرار السياسة التي أدت إلى الانشقاق بين اللبنانيين، وأن الحكومة لا تهدف من وراء ذلك إلا لبث بذور النزاع والفتنة بين اللبنانيين وإفقاد لبنان مكانته العربية والدولية[2].

وتصاعدت الأزمة الداخلية في لبنان عقب التصديق على مشروع أيزنهاور في المجلس النيابي اللبناني الأمر الذي أدى إلى استياء وغضب واستقالة بعض النواب[3]، وقد أصبحوا من خصوم الرئيس شمعون الذي أختار سامي الصلح رئيسا للحكومة رغم أن شعبية هذا الأخير لم تكن قوية لدى السنة، وقد صدرت في عهده نشرة عنوانها " لبنان المسلم اليوم" تهجمت لأول

(١) هونها نسيان، ص ١٥٦- ١٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٧- ١٥٨.

(٣) سامي الصلح: مذكرات، (بيروت: مكتبة الفكر العربي، ١٩٦٧)، ص ٤١٦

مرة على الوضع اللبناني القائم، واشير فيها إلا أن المسيحيين لا يشكلون الأكثرية في لبنان والحاجة تدعو إلى تعداد سكاني حالا وأن الرئيس اللبناني يحتكر السلطة، كما أن رئيس الحكومة ومجلس النواب هما صور شكلية[1].

ويمكن تلخيص الأسباب الداخلية التي أدت إلى أزمة ١٩٥٨ بما يلي:

١. فساد النظام الإداري للدولة:

كانت أغلبية الموظفين في الإدارة العامة للعهدين الأوليين من عمر الجمهورية من الموارنة، ربما حصل ذلك لأن المسيحيين من غير الموارنة، قالوا إن الأعمال والتجارة بفضل نشأتهم أو أكثريتهم الغالبة في المدن، أما موارنة الجبل فقد كانت الوظيفة العامة وسيلتهم الفضلى لتحسين أوضاعهم، ولما دخل عنصر الكفاءة عاملا هاما في عملية التوظيف ساعدهم ذلك وخصوصا بالنسبة للمسلمين والدروز كونهم أفضل ثقافة[2]. وأصبحت المراكز العليا في الدولة والأكثر حساسية وأهمية من نصيب الموارنة[3]، وانحسار معظم الوظائف العامة بيد الموارنة أدى إلى انتشار الرشوة والفساد والتي أصبحت تعم دوائر الحكم والإدارة، وإذ بالفضائح المالية والأخلاقية تتصاعد وشاعت الفوضى والاضطراب، وضاعت في لبنان معاني الهدوء والطمأنينة والاستقرار التي بنيّ عليها[4].

وكأن البلاد لم يكفها ذلك حتى انفضح أخيرا هذا الانهيار الأخلاقي الذي يكشف عن وجود شبكة من بيوت الفسق والدعارة والتي قد اشترك فيها

(١) هونها نسيان، ص ١٥٧.

(٢) ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي(بناء دولة الاستقلال)ج٢، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ٤١٦.

(٣) قربان، المرجع السابق، ص ٤١٧.

(٤) الحياة، السنة ١٢، ع ٣٦٠٧، ٢٨ كانون الثاني (يناير)، ١٩٥٨م، ص٢.

مسئولون كبار من رجال الدولة والإدارة حتى من دوائر الأمن والنيابة العامة والتي تعد حصنا منيعا من حصون القضاء[1].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فقد اضطهدت الحريات العامة وانتهكت الحرمات وأبيحت المنازل والبيوت ولجأت السلطة إلى التوقيف الكيدي، وساهمت في أعمال الضرب والتعذيب وشاركت أيضا في التغطية والتزوير[2]، ومن ذلك نتائج انتخابات صيف ١٩٥٧ والتي كانت مخيبة للآمال اللبنانية وخصوصا المعارضة، حيث تم اتهام السلطة القائمة بالتلاعب بالانتخابات كي يسمح للرئيس شمعون تعديل الدستور، الأمر الذي يمكنه من السعي لفترة رئاسية جديدة[3].

أما المسلمون في لبنان، فقد كان تمثيلهم في الوظائف العامة ضعيفا، خاصة في الجيش وقوى الأمن الداخلي والجمارك والقضاء والتعليم حيث يسيطر المسيحيون عليها تماما[4].

٢. فساد النظام الاقتصادي اللبناني:

فبالإضافة إلى عدم وجود توزيع منصف للثروة الاقتصادية فإن الوثائق البريطانية تكشف عن فساد وزارة الاقتصاد القومي والتي تجاوزت كل الحدود المتوقعة[5]، كما أن المساعدات المالية والاقتصادية كانت تقدم إلى المدارس الخاصة المسيحية من قبل الحكومة وتهمل بالتالي المدارس الخاصة الإسلامية[6].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) Cloude, P 46 Cloude, P 46

(٤) هانف، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) هوفها نسيان، ص ١٦٠.

كما أن شمعون فور تسلمه السلطة فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الرساميل الأجنبية متسببا في ركود الاقتصاد والبضاعة الوطنية والتنكر لمصالح الشعب باستغلال بعض العناصر الوطنية الداخلية لإثارة النعرات والفتن الطائفية[1].

٣. سلوك وسياسة وزير الخارجية الدكتور شارل مالك الموالية للغرب

إذ كان متغطرسا وليس لديه حس سياسي وكان نصيرا واضحا للغرب ومن أشد الموالين وكان كميل شمعون يسيء إلى نفسه بتمسكه بشارل مالك[2]، حيث أن سياسة شمعون هذه قد داس بها مبادئ الميثاق الوطني الذي اجمع عليه اللبنانيون عام ١٩٤٣، وتخلى شمعون ووزير خارجيته شارل مالك عن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وقبوله لمبدأ أيزنهاور (نظرية الفراغ) ، بانضمام شمعون لمبدأ أيزنهاور وجد له معارضة واسعة داخل لبنان ومجابهة مفتوحة مع الرئيس عبد الناصر[3].

٤. ضعف الأداء الحكومي:

تصف الوثائق البريطانية بأن بشارة الخوري قد خرب نسبة ٥٠٪ بسياسته النشطة في مجال الأذى والأعمال المثيرة، وأن شمعون قد قام بالخراب بنسبة ٤٠٪ بسياسته الخامدة، فالمجرمون في عهد حكومة سامي الصلح لا يلقون العقاب والجزاء الرادع، والقانون لا يتم فرضه وانفاذه والمراوغون لا يزعجهم أحد والشرطة تساعد المجرمين والجيش ضعيف جدا بسبب قيادته والعدالة فاسدة ولا يتم تنفيذ الأوامر حتى الصادرة من رئيس الحكومة نفسه

---

(١) تقرير من السفارة البريطانية /بيروت

F.O 371/134116, VL 1011/18/58, No 20. February 1958, P.1

(٢) هوفها نسيان، ص ١٦٠.

(٣) المرجع نفسه.

وضعف الأداء الوزاري[1]، وذلك بسبب انتشار الأمراض الاجتماعية كالرشوة والفساد الإداري والاخلاقي والاستبداد بالسلطة وكبت الحريات العامة.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدخل كميل شمعون للبرلمان أشخاصا ضعفاء عديمي القيمة وترك واستثنى كل الأشخاص الأقوياء من أمثال كمال جنبلاط وأحمد الاسعد وصبري الحمادي والذين ترعرعوا ونشأوا على يد السوريين والمصريين[2]، ولم يعتبر شمعون المعارضة اللبنانية والتي أخذت تكبر يوما بعد يوم عنصرا فاعلا في السياسة اللبنانية والتمسك بالحفاظ على العلاقات التقليدية مع الغرب وهذا ما كان يرفضه العرب داخل وخارج لبنان[3].

فالسياسة التي اعتمدها كميل شمعون أساسا لحكمه وسياسة حكومته أثارت نقمة عامة في نفس الشعب اللبناني وقواه الوطنية بغض النظر عن انتماءات هذا الشعب الطائفية. وهناك فجوة كبيرة في حياة شمعون وسياسته فهو قوي في سياسته الخارجية إلا أنه ضعيف جدا في سياسته الداخلية، ولبنان بطوائفه وانتماءاته لا يمكنه تحمل وجود حاكم ضعيف أو رجل يستميله الأعداء[4].

٥. الانقسام الطائفي:

وكان ذلك الانقسام بين فريقين أساسيين من اللبنانيين وخلافهما حول هوية لبنان وطبيعة كيانه وعلاقته بمحيطه وقد ظل هذا العامل سببا كافيا وراء الخلافات اللبنانية، وحدة الخلافات بين اللبنانيين في عهد كميل شمعون حول عدد من القضايا الداخلية والاقليمية والدولية ورافق ذلك تحد

(١) تقرير السفارة البريطانية في بيروت حول الوضع الداخلي في لبنان.
F.O (Internal Situation) 371/134116, VL 1015/10, G, Februry, 26, 1958,P1 Ibid., PP. 1-3
(٢) هوفها نسيان، ص ١٦٠- ١٦١.
(٣) هانف، ص ١٥٣.
(٤) تقرير السفارة البريطانية في بيروت حول الوضع الداخلي في لبنان
(Internal Situation) : F.O 371/134116, VL 1015/10, G, Fedrury, 26, 1958,P1

متبادل بين شمعون من جهة والعديد من الزعماء الوطنيين من جهة أخرى، والذين خالفوه الرأي في القضايا الداخلية والخارجية[1].

فكميل شمعون الذي عرف قبل انتخابه رئيسا للجمهورية اللبنانية بتعاطفه مع بعض القضايا العربية آنذاك ومنها القضية الفلسطينية مستقطبا بذلك تأييد أكثرية المسلمين اللبنانيين وقد أصبح في منتصف ولايته زعيما منحازا إلى فريق من اللبنانيين استمد قوته الشعبية من الجانب المسيحي عامة والماروني تحديدا. وهو فريق له نظرته الخاصة إلى هوية لبنان وعلاقاته بمحيطه وبدول الغرب[2].

وكان ذلك الفريق يؤمن بقومية لبنانية مميزة عن القومية العربية ويدعو إلى إقامة تحالف ثابت مع العالم الغربي كضمانه أكيدة لاستمرار الكيان اللبناني بطابعه المسيحي حتى وأن أدى ذلك إلى مواجهة حادة مع فريق آخر من اللبنانيين، وهو الفريق القومي العربي أي الفريق الذي كان يعطي لبنان هوية عربية خالصة، ويدعو إلى إقامة تحالفات وثيقة مع محيط لبنان العربي والإسلامي والذي كان في هذه المرحلة يتحفظ على أي تحالف سياسي مع ما يسمى " بدول الاستعمار الغربي"، وقد يتبنى الفريق الثاني في هذه المرحلة مبادئ وشعارات القومية العربية التي نادى بها الرئيس عبد الناصر، والتي كثيرا ما ترد في المصادر الغربية باسم "الناصرية" وأحيانا باسم "القومية العربية الثورية"، وذلك تميزا له عن التيار العروبي الآخر المحافظ الذي كان يتزعمه آنذاك النظام الملكي الهاشمي، وكان التيار العروبي اللبناني الناصري هذا يستمد قوته الشعبية من الجانب الإسلامي، حتى وإن كان في عداده زعماء وقوى من مختلف الطوائف اللبنانية الأخرى[3].

(١) أبو صالح، ص ١٧٩.
(2) Micheal C. Hudson: The Precarious Repuplic: Moderni zation In Lebanon, (New york: Random house Press, 1967), P 275.
(3) Ibid.

٦. النزعة العروبية:

تطور الموقف الداخلي اللبناني بعد أزمة السويس عام ١٩٥٦، حيث تعاطف المسلمون مع التيار الوحدوي العربي الذي قاده الرئيس المصري جمال عبد الناصر وكان مسلمو لبنان ينظرون إلى عبد الناصر نظرتهم إلى قائد لطالما انتظروه، الأمر الذي أقلق مسيحيو لبنان ورأوا في ذلك تهديدا قريبا وصريحا لاستقلال لبنان[١].

وكما قال الشيخ نديم الجسر، وهو من كبار الشخصيات المعارضة في لبنان: " فإن عبد الناصر بوقوفه بوجه الغرب ودفاعه عن القضية العربية قد أصبح معبود العرب والمسلمين جميعا من بعد الله " [٢].وقد اتسمت سياسة شمعون في مرحلة ما بعد السويس بعدائها للخط الناصري وبمواجهات حادة مع قوى المعارضة اللبنانية الأمر الذي أثار نقمة أنصار التيار العروبي الوحدوي ووصفت سياسته بالسياسة الدكتاتورية كما وصفها رئيس هيئة الأركان شهاب[٣].

تجاوز كميل شمعون الخطوط الحمراء للموقف اللبناني من خلال قبوله بمبدأ أيزنهاور إلى موقف الأكثرية الإسلامية المعارضة لمبدأ أيزنهاور ومساعداته الاقتصادية والعسكرية والوقوف مع الغرب ضد الموقف اللبناني والإسلامي المؤيد لسياسة عبد الناصر العربية والدولية، إلا أن الفريق المؤيد للرئيس شمعون والمعادي للنزعة العروبية كان يرى في هذه الخطوة ضرورة ماسة للمحافظة على سيادة لبنان والدفاع عن كيانه ضد احتمال مستقبلي قد يسيطر على الفريق اللبناني القومي الناصري ذو الأكثرية الإسلامية

---

(١) قريان، ص ٣٩٤.

(٢) جرجس، مرجع سابق، ص ٦٩.

(1) Hudson, OP. Cit., P. 262

على الحكم، سيما وأن هذا الفريق قد دأب على رفع شعار إنصاف المسلمين في الحكم وشعار الوحدة العربية الشاملة التي يذوب فيها الكيان اللبناني نفسه[١].

غير أن هذه الحجة غير مقنعة، حتى في نظر الفريق اللبناني الثالث (القوة الثالثة) التي تدعو إلى الحياد والتي لم ترى أي تهديد فعلي لاستقلال لبنان ولا لصيغة الحكم فيه فيما لو سعى الرئيس شمعون جديا للتفاهم مع عبد الناصر حول هذه المسألة بالذات.

ويرى الفريق الثالث المحايد أن الرئيس كميل شمعون قد ارتكب خطأ فادحا في السياسة الخارجية عندما قبلت حكومته مبدأ أيزنهاور دون أن تؤيده أكثرية اللبنانيين، كما لم تنضم إليه أي دولة عربية أخرى رسميا، فسياسة لبنان يجب أن تعكس على الصعيدين العربي والدولي ازدواجية لبنان نفسه، أو ليس من حق أي حاكم للبنان أن يفرض على لبنان تعهدات خارجية تشكل خطرا على وحدة اللبنانيين[٢].

وهذا يعني أن سياسة لبنان الخارجية، يجب أن تستند إلى إجماع أكثرية اللبنانيين وأن تراعي واقع ازدواجية الصيغة اللبنانية، أما خطوة الرئيس شمعون بالتحالف مع واشنطن فهي تعبر عن انحياز واضح لفريق لبناني دون غيره من الفرقاء الأساسيين، أي كانت بمثابة تحد للفريق الذي أيد سياسة عبد الناصر العربية والدولية والتي بدورها كانت متناقضة لا بل بدت في حالة عداء شديد لسياسة المعسكر الغربي[٣].

رأى الفريق اللبناني المعارض في هذا التحالف انحرافا عن سياسة لبنان الخارجية التقليدية التي درجت على إتباعها الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ

---

(١) الجميل، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أبو صالح، ص ١٨٤.

الاستقلال، والتي كانت تراعي دائما التوازن الداخلي وتحافظ على مبدأ عدم الانحياز في سياستها العربية[1].

وتشير الدراسات والأبحاث التي تناولت الأزمة اللبنانية بإلقاء اللوم على وزير الخارجية اللبنانية شارل مالك، بحجة أنه هو الذي حمل الرئيس شمعون على قبول مبدأ أيزنهاور، قبل أن يقره مجلس الشيوخ الأمريكي نفسه[2]، وتشير الدراسات الأخرى إلى مسؤولية رئيس الجمهورية كميل شمعون كونه المسئول الأول عن سياسة الدولة الخارجية فضلا عن كونه أكثر خبرة ومعرفة بالوضعين الداخلي والخارجي[3].

وتتهم بعض المصادر العربية الأخرى الرئيس شمعون بسوء الرؤية السياسية وباستغلال الوضع الإقليمي لتجديد ولايته عندما بالغ في تخوفه من تعاظم المد الناصري والعروبي والصحوة الإسلامية في لبنان ليؤثر سلبا على استمرار الكيان اللبناني وصيغة الحكم فيه[4].

أن فشل العديد من أقطاب المعارضة في العودة إلى المجلس النيابي ما كان ليصبح في نظر هؤلاء أمرا واقعيا لولا الدعم الخارجي، فضلا عن تدخل الرئيس شمعون شخصيا لمصلحة بعض المرشحين وتصميمه على متابعة سياسة القضاء على خصومه السياسيين، وإبعادهم عن أي تأثير أو نفوذ فاعل على مسرح لبنان السياسي، وربما وجدت مثل هذه التدخلات تبريرا في قاموس السياسة اللبنانية، إلا أنه لا يمكن نكران تأثيرها السلبي على استقرار الوضع اللبناني الداخلي برمته في تلك الفترة الحرجة، لا سيما وأن أولئك الزعماء لم يغفروا للرئيس شمعون أخطاءه، وبالتالي كان هذا من الأسباب الرئيسة لتكتل قوى المعارضة ضد مسألة التجديد لولاية شمعون ولتأزم الوضع الأمني الداخلي[5].

(1) أبو صالح، ص ١٨٤.

(2) Hudson, OP. Cit., P. 262

(3) Ibid, P. 262

(4) Meo, OP. Cit., P.P. 215-217

(5) أبو صالح، ص ١٨٥.

ويبدو أن رغبة الرئيس شمعون في أن يكون لديه أغلبية مطلقة من الموالين في المجلس النيابي بالإضافة إلى المبالغة في تقدير قوته الذاتية المستمدة من دعم الولايات المتحدة الثابت لسياسة لبنان الموالية للغرب، جعلته يفقد مؤقتا رؤية الحقيقة من أن مستقبل لبنان يتوقف على تعاون المسلمين معه، وباختصار فإن إغراء المكاسب السياسية الآنية يبدوا أنه تغلب على اعتبارات لو أخذ بها كان يمكن أن تؤدي إلى فترة أطول من الاستقرار[1].

وإذا كانت القوى المعارضة للرئيس شمعون قد لقيت بعض الدعم المادي في هذه المرحلة، فضلا عن التأييد السياسي والمعنوي من محور مصر وسوريا (المحور القومي العروبي) فإن سياسة الرئيس شمعون نحو سوريا تخطت حدود المقاطعة، لتصل إلى مرحلة العداء السافر، عبر تحريض المعسكر الغربي للإطاحة بنظام الحكم القائم آنذاك في كل من مصر، وسوريا، بحجة وقوعها في قبضة الشيوعية الدولية[2].

لقد حدث ذلك أبان الأزمة السورية -الأمريكية صيف عام ١٩٥٧[3]، أي أثناء حشد القوات التركية على حدود سوريا الشمالية وهذا الموقف اللبناني

(1) أبو صالح، ص ١٨٤.

(2) المرجع نفسه، ص ١٨٦.

(3) كان حياد سورية - أن لم نقل معاداتها- يشل شبكة الاحلاف السياسية التي تدفع إليها الولايات المتحدة الأمريكية، فأخذت تتعرض لمضايقات في بداية الأمر تجلت بانتهاكات متكررة لحرمة أجوائها، تلاها حشد لجيوش تركيا على حدودها الشمالية، وفي مطلع آب (اغسطس) ١٩٥٧ كشف ناطق باسم الجيش السوري مؤامرة تدعمها الولايات المتحدة، فعملت وزارة الخارجية على تشديد الضغط، وفي الوقت نفسه قام الاتحاد السوفياتي بتحذير الدول الغربية. عندئذ أعلنت قرارات مجلس الشيوخ الأمريكي التي تضمنت زيادة كمية الأسلحة إلى المنطقة، وبخاصة إسرائيل. وقد اتهمت موسكو الولايات المتحدة بأنها تعد لاجتياح سورية بواسطة تركيا وكانت تعد الولايات المتحدة الأمريكية العدة للإطاحة بحكم الرئيس السوري شكري القوتلي المؤيد للوحدة مع مصر والمعارض للسياسة الغربية في المنطقة. للمزيد من الإطلاع، أنظر:

David W. Lesch, Syria and The United States: Eisenhower Cold War in the Middle East., (Boulder: Westview Press, 1992), PP.147-152.

العدائي إزاء سوريا أتضح خلال جولة المبعوث الأمريكي لوي هندرسون (Loy W. Hunderson) إلى الشرق الأوسط، لتحريض الدول المجاورة لسوريا من أجل القيام بضغط عسكري للإطاحة بالحكم السوري المناهض لسياسة الغرب الشرق أوسطيه، وموقف لبنان هذا كان مدعاة لمزيد من التأزم في علاقة لبنان مع محور مصر، وسوريا، لا سيما في مطلع عهد الوحدة بين البلدين، وكذلك سببا أساسيا من أسباب الأزمة الداخلية، وذلك لدعم هذا المحور القوى المعارضة ضد الرئيس شمعون خلال الأزمة[1] .

أن طموح الرئيس المصري عبد الناصر إلى الاضطلاع بالدور القيادي في العالم العربي وتغذية النزعة العروبية القومية في التيار العروبي اللبناني، ساهم إلى حد بعيد في نشوب الأزمة اللبنانية وأن عبد الناصر كان مصدر الإلهام في اندلاع الثورة الشعبية في لبنان، بل السبب الأول والرئيس، بالإضافة إلى شعور مسلمي لبنان بالاضطهاد في بلادهم كون السلطة الفعلية بيد المسيحيين الأمر الذي جعل النقمة تزداد على الحكومة الرسمية بغية ضم لبنان رسميا إلى الأمة العربية،حتى يتمكن لبنان من أن يأخذ دوره الرئيس كدولة ضمن الدول العربية، فشخص عبد الناصر قد عزز هذا الشعور لدى أنصار التيار القومي العروبي في لبنان[2] .

وهكذا، فإن عام ١٩٥٧، شهد تضافر عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية لنشوء الأزمة اللبنانية طيلة عام ١٩٥٨، بتطورات إقليمية ودولية دفعت بالوضع إلى حافة الانفجار[3]، ومع ذلك استمر الرئيس شمعون في موقفه العدائي إزاء

(1) o.p.cit.east.pp.147-152..

(٢) هوفها نسيان، ص ١٥٩.

(٣) تقرير السفارة البريطانية حول الوضع الداخلي في لبنان/ بيروت.
F.O 371/134116/VL 10, January, 23, 1958, P.1.
وكذلك تقرير السفارة البريطانية في بيروت حول الوضع الداخلي في لبنان؛ جنبلاط، حقيقة الثورة، ص٥٤.
(Internal Situation) F.O 371/134116, VL 1015/10, G, Fedrury, 26, 1958,P1

محور مصر - سوريا انسجاما مع سياسة دول حلف بغداد والولايات المتحدة في عدائها للناصرية متحديا بذلك الفريق اللبناني المؤيد للعروبة والناصرية[1] . والانطلاق نحو الشقيقات العربيات وأمته، ليس لمصلحة لبنان بل لمصلحة الدول العربية[2] .

ولما تطور التحالف بين مصر وسوريا إلى إعلان الوحدة الاندماجية بين البلدين في شباط (فبراير) ١٩٥٨، باسم الجمهورية العربية المتحدة هلل الفريق اللبناني لذلك الحدث،في تاريخ العرب الحديث وبادر الرئيس شمعون لاتخاذ موقف معاد ضمنيا للكيان العربي الجديد انسجاما مع هذه السياسة، وسياسة المعسكر الغربي، طالبا في الوقت نفسه ضمانات جديدة من دول الغرب لاستقلال لبنان متوخيا دعم واشنطن لولايته بحجة المحافظة على لبنان كحليف أساسي للغرب في المنطقة[3] .

• الجمهورية العربية المتحدة

خرج الرئيس عبد الناصر من معركة قناة السويس ظافرا، وقد أحتل مكانة مرموقة في نفوس الجماهير العربية ولا سيما الجماهير السورية واللبنانية المؤمنة بالوحدة والقومية العربية، وقد سبق العدوان الثلاثي على مصر مفاوضات بين القاهرة وسوريا لعقد اتحاد أو شبه اتحاد بين القطرين[4] .

وتطلع زعماء الجيش والأحزاب في سوريا فيما حولهم فلم يجدوا حلا للصراع بينهم، ووضع حد للصراع القائم، سوى مبايعة الرئيس عبد الناصر، واستقرار الرأي على إعلان البيعة له[5]، حيث اشتد الضغط على سوريا خلال

(١) أبو صالح، ص ١٨٦.

(٢) الحياة، السنة ١٣، ع ٣٦٣٦، ٢ آذار (مارس)، ١٩٥٨، ص٢.

(٣) أبو صالح، ص ١٨٦.

(٤) بشير فنصه، النكبات والمغامرات، (تاريخ مأهمله التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية، (١٩٤٩-١٩٥٨م)، (دمشق: دار يعرب للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٤٤٣.

(٥) المرجع نفسه.

عام ١٩٥٧ للسير في ركاب حلف بغداد أو سياسة عدم الانحياز للغرب، حتى بلغ ذروته في الأزمة السورية (التركية والأزمة السورية –الأمريكية) وقد قاومت سوريا هذه الضغوط بدعم دبلوماسي من المعسكر الاشتراكي من جهة ودعم دول عدم الانحياز بزعامة مصر من جهة أخرى، وقد تمثل دعم السوفييت لسوريا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية وكذلك الدعم السياسي على الصعيد الدولي[١].

أما مصر، فقد بادرت إلى إرسال قوة عسكرية عن طريق اللاذقية لدعم القوات السورية ضد تحركات القوات التركية على الحدود الشمالية لسوريا، وقوبل الدعم المصري هذا بحماسة بالغة لدى الرأي العام السوري، الأمر الذي دفع بعض القادة السوريين السياسيين والعسكريين آنذاك إلى التقرب من عبد الناصر وتبني فكرة الاتحاد مع مصر تحصينا لموقف سوريا الحيادي في الحرب الباردة في المنطقة، وتحقيقا لحلم الوحدة العربية الذي راود القوميين العرب منذ مطلع القرن العشرين[٢].

وفي جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة في الأول من شباط (فبراير) ١٩٥٨، اجتمع الرئيس السوري شكري القوتلي والرئيس عبد الناصر، وكان غاية ذلك الاجتماع لتداول الإجراءات النهائية لإرادة الشعب العربي في الوحدة[٣]. وقد أدى تطور العلاقات بين مصر وسوريا في هذه الفترة إلى ازدياد

---

(١) الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، ص ٢٩٨- ٢٩٩.

(٢) أبو صالح، ص٧٥.

(٣) سمير عبده، حدث ذات مرة في سوريا، دراسة للسياسة السورية- العربية في عهدي الوحدة والانفصال ١٩٥٨-١٩٦٣، (دمشق: منشورات دار علاء الدين، ١٩٩٨م) ص٣٦.

وقم ضم اجتماع ١ شباط (فبراير) ١٩٥٨ ممثلي جمهوريتي سوريا ومصر وهم: صبري العسلي، عبد اللطيف البغدادي، خالد العظم، زكريا محي الدين، حامد الخواجا، أنور السادات، فاخر الكيالي، مأمون الكزبري، حسين الشافعي، اسعد هارون، عبد الحكيم عامر، عفيف البزري، محمود فوزي، كمال رمزي استينو، علي صبري، عبد الرحمن العظم، محمود رياض، وهاني السباعي، للمزيد من الإطلاع، أنظر، عبده، حدث ذات مرة، ص٣٦؛ الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، ص٢٩٩.

الروابط بين البلدين، وذلك في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨، بإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذي أدى إلى ازدياد الصراع في المنطقة[١].

وكان الرئيس عبد الناصر يؤكد في خطاباته أماني العرب وتطلعاتهم بالوحدة بعد نضال طويل، معلنا وقوف الجمهورية العربية المتحدة للقتال من أجل الدفاع عن الوحدة، وقد حمل في خطابه الذي ألقاه في ساحة قصر الضيافة في دمشق بشدة على أعداء الوحدة والقومية وحمل على الفرقة والانقسام وذكر بما كان من أثر ذلك في فلسطين سنة ١٩٤٨، ودعا إلى تلقي دروس وعبر من تلك التجربة وقال الرئيس عبد الناصر: " أن هناك مؤامرة على الوحدة والقومية العربية"[٢].

كان لقيام الوحدة السورية – المصرية الأثر البالغ الأهمية ليس على الصعيد العربي المشرقي، بل على الوضع الداخلي في لبنان وبخاصة لدى الفئات ذات النزعات العروبية والقومية.

وفي ٢٢/شباط (فبراير) ١٩٥٨، جرى في سوريا استفتاء على الوحدة السورية - المصرية وتم انتخاب الرئيس عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة وكذلك أعلن في ٥/ آذار (مارس) ١٩٥٨ أعضاء الحكومة الاتحادية[٣]، وذلك في الإقليمين الشمالي (سوريا) والجنوبي (مصر)، وتم إعلان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة والذي يشتمل على ٧٣ مادة[٤].

وفي ٨ آذار (مارس) ١٩٥٨، وقع في دمشق كل من الرئيس عبد الناصر والأمير البدر ولي عهد اليمن ميثاق اتحاد الدول العربية، بين الجمهورية

---

(١) رياض، مصدر سابق، ص٢٤. Cloude, P.46

(٢) الحياة، ع ٢٦٣٩، ٦ آذار(مارس)، ١٩٥٨، ص٧،١.

(٣) مصطفى رام الحمداني، مذكرات (شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال)، (دمشق:دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٩)ص١٥٧؛ فيكتور كارلوس، غلال السنابل، (من عام ١٩٥٤- ١٩٥٨م)، (بيروت: دار الشرق العربي، (د.ت))، ص٢٤٦.

(٤) مجلة الكلمة، السنة ٣٣، ع ٢،١، كانون ثاني (يناير) وشباط (فبراير)، (حلب: سوريا، ١٩٥٨)، ص ٨٢،٨٣.

العربية المتحدة والمملكة اليمنية وقد نص الميثاق على إعلان الباب مفتوحا أمام كل دولة عربية تود الانضمام إلى هذه الوحدة[١]، إذ انضمت اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة على أساس فيدرالي وفي الوقت نفسه قام اتحاد فيدرالي بين الأردن والعراق سمي (الاتحاد العربي) وكان ذلك بمثابة خطوة لأحداث توازن مع الوحدة السورية المصرية[٢]، وعلى أثر قيام الاتحاد الأردني-العراقي، أرسل الرئيس عبد الناصر رسالة تهنئة إلى الملك فيصل الثاني يبارك هذا الاتحاد، وقد دهش العرب لهذا الموقف المشرف من الرئيس عبد الناصر[٣].

لم ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الجمهورية العربية المتحدة، فقد رأت أنها تستقطب إليها الجماهير العربية في رفض السياسية الأمريكية في المنطقة، بإقامة الأحلاف العسكرية[٤]، واعتبرها وزير الخارجية الأمريكية (دلاس) بمثابة " مؤامرة" وضعت بإشراف موسكو، ومن شأنها تهديد مصالح الغرب، وحلفائه في المنطقة، وهذا لا يعني في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تريدان قيام اتحاد عربي تحت سلطة الهاشميين يشمل سوريا ولبنان[٥].

أما الاتحاد السوفيتي فقد قابل خطوة الوحدة بين سوريا ومصر بعدم الترحيب، فقد كان من نتائجها بالنسبة للاتحاد السوفيتي إلغاء الحزب

---

(١) وكانت الحكومة الاتحادية للإقليمين الشمالي (سوريا) والجنوبي (مصر) تتألف من : عبد اللطيف البغدادي، عبد الحكيم عامر، أكرم الحوراني، وصبري العسلي، نوابا للرئيس عبد الناصر. وعبد الحكيم عامر(وزير الحربية)، علي صبري (شؤون الرئاسة)، محمد فوزي (الخارجية)، صلاح الدين بيطار (وزير دولة)، فتحي رضوان (الإرشاد القومي)، أحمد حسن الياقوري (الأوقاف)، كمال الدين حسن (التربية والتعليم)، د. عزيز صدقي (الصناعة)، فتحي رزق (نائب وزير الحربية)، للمزيد من الإطلاع، أنظر: مجلة الكلمة، السنة ٣٣، ع ١،٢ ، كانون ثاني (يناير) وشباط (فبراير)، (حلب: سوريا، ١٩٥٨)، ص ٨٣،٨٢.

(٢) أبو صالح، ص٥٧.

(٣) كارلوس، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٤) رياض، ص٢٤.

(٥) أبو صالح، ص٧٦؛ الكيالي، الموسوعة السياسية، ج٣، ص، ٢٩٨- ٢٩٩.

الشيوعي في سوريا، وهو الحزب الوحيد الذي كان يتداول نشاطا رسميا توسعيا في العالم العربي[١].

أما إسرائيل، فإنها كانت ترى في قيام الجمهورية العربية المتحدة عائقا قويا أمام أهدافها التوسعية، وكذلك تخويف بعض الدول العربية من قيام الوحدة، لتصويرها أن عبد الناصر سيسعى لضم دول عربية أخرى إلى هذه الوحدة، فتكاثرت القوى التي تعمل ضد سوريا ومصر[٢].

أما في لبنان فقد هنأت الحكومة اللبنانية رسميا الرئيس عبد الناصر على قيام الوحدة السورية المصرية، إلا أن خطوة الوحدة قد أثارت مخاوف كبيرة من اندثار لبنان أو انغماره في تيار القومية العربية[٣]، وفي هذا الشأن يقول بيار الجميل رئيس حزب الكتائب اللبناني: " وكلنا في لبنان نريد أن نحيا وإخواننا العرب حياة الإخاء السمح والألفة الشاملة والود المكين، والتعاون الخير والرضا، ونتمنى للبلدان العربية الخير والتوفيق والفلاح، وكلنا في لبنان أردنا ونريد العرب أن يحتلوا إقليميا ودوليا المكانة التي تؤهلهم لها إمكانات هائلة ومطامح تقرها نواميس الحق والوجود والقانون". وعن موقفه من انضمام لبنان إلى وحدة أو اتحاد عربي يقول الجميل: " إننا نصر على الاحتفاظ بلبنان حرا سيدا مستقلا متعاونا مع البلاد العربية إلى أقصى حدود التعاون، ونعتبر أي بحث في احتمال انضمام لبنان إلى أي اتحاد عربي هو منقصة من ذلك الاستقلال[٤]".

---

(١) رياض، ص٢٤.

(2) Cloude, P.46

(٣) جوزيف مغيزل، ص ٥٣.

(٤) الحياة، السنة ١٣، ع ٣٦٢٧، ٤ آذار (مارس، ١٩٥٨، ص٢.

هذا موقف التيار المسيحي الماروني الانعزالي، أما عن موقف التيار العروبي الوحدوي، فقد بارك هذه الخطوة الوحدوية بين سوريا ومصر ولأجل ذلك فقد سافر كبار زعماء المسلمين إلى دمشق من أجل عرض الدعم والتأييد، في حين قامت المظاهرات المعادية من قبل التيار الانعزالي لمقاومة أي خطوة في إدخال لبنان للجمهورية العربية المتحدة، وفي الوقت نفسه زادت النشاطات التخريبية ضد لبنان عبر الحدود السورية- اللبنانية[1].

وأثارت خطوة الوحدة بين سوريا ومصر قلق الرئيس شمعون وكذلك عدد كبير من المسئولين المسيحيين في الدولة والحكومة اللبنانية[2]، وقد سبق أن أبدى لبنان مخاوفه إزاء مشاريع الهاشميين، ومنها مشروع سوريا الكبرى، والهلال الخصيب في أواخر الأربعينيات أو قبل ذلك بنحو عقد من الزمن، خوفا على استقلال لبنان وكيانه. وما اعتراف لبنان الرسمي بالجمهورية العربية المتحدة إلا نتيجة للضغط السياسي الذي مارسته المعارضة اللبنانية، وكذلك بسبب موجة التأييد الذي لقيه هذا الحدث لدى قسم كبير من اللبنانيين، إذ أن الرئيس شمعون أراد من وراء الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة امتصاص نقمة القوى الشعبية المعارضة لنهجه السياسي الداخلي[3].

وقد يكون اعتراف شمعون بالجمهورية العربية المتحدة بادرة حسن نية باتجاه الرئيس عبد الناصر أملا أن يكسب عبد الناصر، من أجل السكوت والموافقة على نهجه السياسي، أو إمكانية الحصول على دعم عبد الناصر لمشروع تجديد ولايته لعهد جديد يمتد إلى ست سنوات أخرى، وقد يقصد شمعون من وراء ذلك استرضاء عبد الناصر بطريقة غير مباشرة بأن لا يقوم عبد الناصر بأي خطوة تهدف إلى الإطاحة بنظام شمعون الموالي للغرب[4].

---

(1) Cloude,P.46.

(٢) هانف، ص١٥٤.

(٣) أبو صالح، ص٧٦.

(٤) حديث السفير الأردني حول الوضع في لبنان ١٩٥٨/٥/١٣.

وفي لبنان، قوبلت الخطوة الوحدوية بين سوريا ومصر بمختلف مظاهر الابتهاج، والترحيب في مختلف مناطق بيروت ذات الأكثرية الإسلامية، وسار الناس في شوارع المدن الرئيسة كبيروت، وطرابلس، وصيدا، وصور، بشكل تظاهرات كبيرة عفوية، تهتف للوحدة، وتندد بقوى الاستعمار الغربي[1]. وقد زارت دمشق وفود من بيروت وطرابلس وصيدا، وقد ألقى صائب سلام أحد أقطاب المعارضة كلمة بهذه المناسبة حيا فيها عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة ومعبرا فيها عن تأييد الأحرار العرب لهذا الحدث، مشيرا إلى أن قيام الجمهورية العربية المتحدة هو أفضل السبل لضمان استقلال لبنان وكيانه[2].

ونتيجة لهذا الحدث وعلى الرغم من أن الرئيس شمعون قد اعترف بالجمهورية العربية المتحدة، إلا أن شمعون قد طلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والحكومة البريطانية بأن تعيد صياغة مواثيقها من دعمها لاستقلال لبنان عن طريق ميثاق وعهد مكتوب، وقد أكد السفير الأمريكي للبنان للرئيس شمعون أن الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة سوف تعطي لبنان مساعدات مناسبة وملائمة تمكنه من التطور جنبا إلى جنب مع سوريا، وقد أعطى السفير البريطاني في بيروت مدلتون التأكيد على قرار لبنان في أخذ دوره ليحمي مصالحه ودعم استقلال لبنان وسيادته[3].

أثارت الحماسة التي عبر فيها بعض قادة المعارضة بقيام الجمهورية العربية المتحدة هواجس الفريق اللبناني الآخر المناهض تقليديا للوحدة العربية خشية أن تضم لبنان، فإن قادة الفريق اللبناني المناهض كانوا

Fo 371/134116/VL /015/38, may 8-12, 1958.P.1.

(١) أبو صالح، ص٧٧.

(٢) النهار، ع ٦٨٠٨، بيروت: ١٥ شباط (فبراير)، و ع ٦٨٠٩، ١٦ شباط (فبراير)، ١٩٥٨، ص١.

(٣) تقرير سري للغاية بعنوان" عهد وتأكيد لاستقلال لبنان، انظر: ملحق رقم (٩)، ص ١٨٧.

Assurance to, F.o 371/VL105/2 (P.R.O.L), P.1. 'The Lebanon .

يعلمون أن الواقع الإقليمي والدولي والداخلي في لبنان لن يسمح بضم لبنان إلى هذه الوحدة بغير إجماع من اللبنانيين[١].

وقد أثارت خطب الرئيس عبد الناصر حول العروبة والقومية العربية مخاوف بعض اللبنانيين، الذين كانوا في غالبيتهم من المسيحيين الذين لا يؤمنون بالقومية العربية وبالتالي يرفضون أي وحدة سياسية مع أي دولة عربية، وأن الفريق اللبناني المناهض للوحدة العربية كان قلقا لما لمسه من مشاعر وحدوية صادقة لدى هذه الفئات اللبنانية، والتي أيقظتها مواقف عبد الناصر الوحدوية من سباتها العميق، رغم أن بعض قادة المعارضة لا يرون بالفعل ضم لبنان إلى تلك الوحدة[٢].

وفي الخطبة التي ألقاها كمال جنبلاط، أمام الرئيس عبد الناصر في زيارة التهنئة التي قام بها على رأس وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني إلى دمشق إذ قال في تلك الخطبة: " هذه الوفود التي تمثل جميع العائلات الروحية من مختلف المناطق اللبنانية، لا ترى بين اللبنانية والفكرة العربية أي تناقض، وقد أشرت إلى ذلك في خطبك المتتالية وأكدت حرصك على لبنان وسيادته واستقلاله"، وتساءل جنبلاط وقال: " هل انفصلت على مر التاريخ اللبنانية عن الفكرة العربية؟ وهل يمكن فصلها أبدا ؟ "[٣].

والمستمع للخطبة التي ألقاها جنبلاط في دمشق، يرى أنها تخلو من أي إشارة إلى رغبة اللبنانيين بالانضمام للوحدة السورية- المصرية وقد خلت خطبته فعلا من الإشارة إلى ذلك.

أن المخاوف التي أثارت الرئيس شمعون والتيار المسيحي الانعزالي المناهض للوحدة العربية، جعلت شمعون يجري محادثات سرية عاجلة مع

---

(1) Assurance,op.cit.p.1.

(٢) أبو صالح، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) جنبلاط، ربع قرن، ص ٢٦١- ٢٦٢.

سفراء دول الغرب في بيروت، لخشيته من ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، وفي هذا الإطار اتهم شمعون أقطاب المعارضة بأنهم كانوا يذهبون إلى عبد الناصر ويطلبون منه ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي جعل شمعون يستغل هذه المواقف، لإقناع الرأي العام المسيحي بأن لبنان الوطن المسيحي الوحيد في الشرق الأوسط، قد أصبح مهددا بالزوال[١].

والمراد من دعوة شمعون هذه حشد المسيحيين، المناهضين لضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، إذ لقيت دعوة شمعون استجابة من أتباعه ومن أعضاء حزب الكتائب اللبناني، والمعارضين لانضمام لبنان للوحدة السورية- المصرية أو أي اتحاد بين لبنان أو غيره، وقد اتهم بيار الجميل أقطاب المعارضة اللبنانية بأنها تسعى لضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة وإسقاط الرئيس كميل شمعون[٢].

لذلك فإن المعارضة اللبنانية عملت على دعاية مضادة، وتطويق الدعاية التي كان ينشرها شمعون بين أتباعه، وذلك لتخفيف حدة الحساسية لدى الجانب المسيحي حيث اجتمع نحو من ثمانين شخصية من بينها قادة المعارضة المسيحية لحكم شمعون وذلك بتاريخ ٢٧ آذار (مارس) ١٩٥٨ لدراسة الوضع السياسي، وأصدر المجتمعون بيانا أثر ذلك أكدوا فيه على تمسكهم بالميثاق الوطني ووحدة اللبنانيين وعارضوا تجديد ولاية شمعون لعهد جديد[٣].

وفي الوقت ذاته، حاول بعض قادة المعارضة من المسيحيين المعارضين لسياسة شمعون تهدئة خواطر أولئك الخائفين على استقلال لبنان بالتأكيد على أن عبد الناصر لا ينوي ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولكنه يريد من الحكومة اللبنانية الالتزام بسياسة الحياد

---

(1) Chamoun, Op.Cit., PP. 365-395.

(٢) الجميل، ص، ٦٠- ٦٥؛ الصلح، مذكرات، ص:٦١٠- ٦١٨.

(3) Agwani, P. 101-107.

الايجابي على الصعيدين العربي والدولي، وقد أعلن البطريرك الماروني بولس المعوشي للملأ أنه تلقى رسالة من عبد الناصر يؤكد فيها أن استقلال لبنان لن يمس[1].

وفي الحقيقة فإن الرئيس عبد الناصر قد أكد فعلا على استقلال لبنان وسيادته واحترامه، وقد أكد ذلك في اتصال هاتفي مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور، وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٥٨، نافيا في الوقت نفسه تهم الرئيس اللبناني كميل شمعون ومخاوف بعض اللبنانيين[2].

بينما كانت مظاهرات الابتهاج بقيام الوحدة تجوب المناطق اللبنانية، اتهمت المعارضة شمعون وحلفاءه بتوزيع السلاح على الموالين له، ولا سيما في منطقة الشوف، وفي الوقت نفسه تصدت القوات الحكومية لتلك المظاهرات بالقوة، وكانت أعنف تلك المظاهرات ما جرى في مدينة صور وذلك أثر مهرجان شعبي أقيم في بلدة عتنيت الجنوبية احتفاء بالوحدة وتم إلقاء القبض على خمسة أشخاص من البلدة المذكورة اتهموا بتحقير العلم اللبناني إذ حكم عليهم بالسجن[3].

وفي صور، قصدت جموع المتظاهرين السرايا لإخراج المحكومين بالقوة، ولكن قوى الأمن الداخلي تصدت لهم، وقد سقط أحد المتظاهرين قتيلا، كما سقط عدد من الجرحى واستنجدت قوى الأمن بالجيش، وتم السيطرة على الموقف، إلا أن المتظاهرين اعتصموا في الكلية الجعفرية، فحوصرت الكلية، وتم إلقاء القبض على أكثر من مائتي شخص أرسلوا إلى سجن صيدا، وفي اليوم التالي، أضربت مدينة صور، وطالب أهاليها بإطلاق سراح المعتقلين، وبنقل قائد فصيل الدرك من المدينة، وسارعت المناطق اللبنانية الأخرى إلى تأييد

---

(1)Agwan-op.cit,p 101- 107.

(٢) أبو صالح، ص٨١.

(٣) النهار، ع٦٨٤٥، ٣٠آذار (مارس)، ١٩٥٨، ص ١، ع ٦٨٤٦، ١ نسيان (ابرايل) ١٩٥٨، ص١.

مطالب أهل المدينة، ورافق ذلك ردود فعل شعبية مستنكرة في مدن النبطية وصيدا وبنت جبيل، وطرابلس وأخيرا استجابت السلطات الرسمية لطلب الأهالي في صور نتيجة لتسعة أيام من الإضراب المتواصل في طرابلس وسارت المدينة عدة مظاهرات خلال شهر آذار (مارس) ١٩٥٨، فقد أعلن أحد زعمائها وهو رشيد كرامي التأييد الكامل لمظاهرات صور ودعمها[1].

وقد تقدمت السلطات اللبنانية إلى مجلس الأمن الدولي بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة متهمة إياها بتعريض حالة السلم والأمن الدوليين للخطر، وتدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان عن طريق تسلل العصابات من سوريا إلى لبنان، عبر الحدود واشتراك مواطني الجمهورية العربية المتحدة في أعمال الإرهاب والثورة ضد السلطات القائمة في لبنان، وتزويد العصابات والثائرين في لبنان بالأسلحة من سوريا، وشن حملة عنيفة بواسطة المذياع والصحافة في الجمهورية العربية المتحدة تدعو للإضراب والتظاهرات وقلب نظام الحكم القائم في لبنان[2].

وأكد السفير الأمريكي في بيروت روبرت ماكلنتوك (Robert Mclintock.) في تقاريره إلى واشنطن، بأن الأزمة هي وليدة صراع داخلي أكثر من كونها وليدة العوامل الخارجية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الإدارة الأمريكية لم تنكر الدور الواضح لتدخل الجمهورية العربية المتحدة،

---

(١) أبو صالح، ص٨٢.

(٢) نص شكوى لبنان إلى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة.

New York, United Nation, Year Book, 1958,P.1

يقول الرئيس عبد الناصر في خطاب ألقاه في مدينة بني سويف في ٤ آب (أغسطس) ١٩٥٨: " أن القومية كما ناديت بها عام ١٩٥٣، هي أن يتحرر الوطن العربي، ويرفع عن اكتشافه ذل الاحتلال والاستعمار، وهي أن يقاتل الوطن العربي ليحقق لنفسه النهضة التي حرم منها، والتي سبقته فيها بلاد أخرى من جميع أنحاء العالم. للمزيد من الإطلاع، أنظر، رؤوف الجلالي، الجمهورية العربية المتحدة واتفاق كبير، مجلة العلوم السياسية، السنة٢، ع٤، كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس)، (القاهرة: ١٩٥٩م)، ص١٢٠.

إلى جانب المعارضة، إلا أن الإدارة الأمريكية اتبعت سياسة التعاطي بحذر مع الأزمة، ولكن من غير أن تذهب بعيدا، أو تجازف بتدخل عسكري مباشر للقضاء على قوى المعارضة، والذي ربما يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع الجمهورية العربية المتحدة وحلفائها، ذلك لأن مثل تلك المواجهة مع دولة عربية إسلامية، كالجمهورية العربية المتحدة ستشكل خطرا على المصالح الغربية في سائر المنطقة العربية، وبخاصة أن صورة السويس كانت لا تزال ماثلة في أذهانهم وتؤجج الصراع الطائفي من جهة أخرى[1].

غير أن حادثة اغتيال الصحفي اللبناني نسيب المتني (صاحب جريدة التلغراف اللبنانية) كانت الشرارة الأولى التي أشعلت نيران الثورة اللبنانية خلال صيف ١٩٥٨م، ضد عهد شمعون وسياسته، وبهذا شهد لبنان سلسلة حوادث دموية، لم تنته إلا بعد انتهاء ولاية كميل شمعون، وانتخاب الجنرال فواد شهاب رئيسا للجمهورية اللبنانية وتسلمه مقاليد الحكم[2].

والفصل الثالث من هذه الدراسة سيتحدث عن تلك الحوادث الدامية.

---

(١) أبو صالح، ص١٨٩.

(٢) سليمان تقي الدين، ص٥٨؛هوفها نسيان، ص١٦٣.

الفصل الثالث

من الأزمة إلى الثورة ١٩٥٨

- **انفجار الأوضاع الداخلية في لبنان**
  - أولا: حوادث بيروت وطرابلس.
  - ثانيا: حوادث منطقة الشوف.
  - ثالثا: الحوادث في منطقة الغرب (شملان وقبر شمون).
  - رابعا: الحوادث في منطقة الجنوب اللبناني.
- **محاولات الحل وتدويل الأزمة.**
  - أولا: موقف الجمهورية العربية المتحدة.
  - ثانيا: الموقف اللبناني.(الرسمي، المعارضة).
  - ثالثا: موقف جامعة الدول العربية.
  - رابعا: الموقف الدولي.
- **الأزمة اللبنانية في مجلس الأمن الدولي.**
- **ثورة العراق ١٤ تموز (يوليو) وأثرها على لبنان.**
- **إنزال القوات الأمريكية (المارينز) في لبنان.**
- **الموقف من عملية إنزال القوات الأمريكية.**
  - أولا: الموقف اللبناني.
  - ثانيا: الموقف العربي.
  - ثالثا: الموقف الدولي.
- **الاحتلال الأميركي للبنان.**
- **الخروج من الأزمة.**
- **نتائج الأزمة.**

• انفجار الأوضاع الداخلية في لبنان آيار (مايو) ١٩٥٧م:

أولا: حوادث بيروت وطرابلس

اغتال مجهولون فجر يوم ٨ أيار (مايو) ١٩٥٨ السيد نسيب المتني[١]، وبعد بضع دقائق من إطلاق النار علية، عثر مع المتني على أربع رسائل تهديد بالقتل، وعلى إثر ذلك الحادث أعلن الشعب اللبناني الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام[٢]، وقد جاءت شرارة اغتيال المتني لتشعل ثورة ١٩٥٨م بوجهيها الطائفي والسياسي[٣].

ويبدو أن الرئيس شمعون كان يتوقع أن تصل الأحداث إلى مرحلة التصادم المسلح، حيث عمد في وقت مبكر إلى تسليح أتباعه[٤]، حيث وصلته أسلحة من دول حلف بغداد وحلف الأطلسي، في الوقت الذي بدأت فيه المعارضة باستخدام السلاح في بداية الصدام ولكن على نطاق ضيق بحجة الدفاع عن نفسها. إلا أن حادث اغتيال المتني وما تلاها من دعوة إلى الإضراب العام، كانت بمثابة مؤشر لبداية مرحلة جديدة من الأزمة في لبنان[٥].

أعلن الإضراب العام الشامل في بيروت في ١٢ أيار (مايو)، وقد تم إرسال أسلحة وأموال مصرية لدعم الطرف المسلم، إضافة للدعم الدعائي القوي، حيث أن هذه المعركة هي معركة بين الحاكم والشعب الذي يثور ضد الطغيان كما زعم راديو القاهرة[٦].

---

(١) نسيب المتبي معارض لبناني صاحب جريدة " التلغراف " اللبنانية ويقول الرئيس سامي الصلح"أن رجال المخابرات السورية هم الذين اغتالوا المعارض نسيب المتني وهو في طريقه إلى منزله كما جاء في الكتاب الأسود الذي صدر في دمشق، حول المتني ، انظر: الصلح، أحتكم، ص ١٧٤.١٧٣.

(٢) علوان، ج٢، ص٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠- ٢١.

(٤) الحزب القومي السوري الاجتماعي وحزب الكتائب اللبنانية وبعض التجمعات الانعزالية التي بدأت تتنامى كردة فعل ضد الرئيس جمال عبد الناصر حول اتباع الرئيس شمعون، انظر :الصلح، مذكرات، ص ٤١٦.

(٥) غادة الخرساني لبنان يا عرب، (القاهرة: مطابع الأهرام، (د.ت)، ص٢٥؛ أبو صالح، ص ٩٠.

(6) Hopwood, Op.Cit., ,P61.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة على أتم الاستعداد لتقديم المساعدات المالية والأسلحة من أجل حفظ الأمن والنظام كما تدعي، ولكن لم يطلب منها ذلك بشكل رسمي[١].

وقد ناقشت الولايات المتحدة الأمريكية عملا عسكريا محتملا في لبنان من قبل سلاح الجو الأمريكي، حيث أن قائد سلاح الجو الأمريكي وليام ديكسون(Willam Dickson) قد ناقش مع رئيس هيئة الأركان الأمريكي مسالة التدخل إلا أن رئيس هيئة الأركان قد طلب عدم الإلحاح في هذه المسألة[٢].

أما الحكومة اللبنانية فقد كانت تتلقى دعما وعونا من قبل (الحزب الاشتراكي الشعبي)[٣] الذي لم يتفق مع الحكومة على أي قضية سوى معارضة عبد الناصر، وإزاء هذه الأمزجة والتيارات وتصاعد التوترات والتحالفات السياسية اغتيل نسيب المتني سالف الذكر، وقبل اغتياله جرت أعمال عنف جماعية وفردية من طرف أو أخر في (جبل لبنان) و(وادي البقاع) و(الشريط الساحلي)، وكان نذير الحرب الأهلية يلوح في الأفق[٤]، وسرعان ما بدأ السلاح بالتدفق إلى معاقل المعارضة من سوريا ومصر، حيث أن مقاطعات لبنان المسلحة والدرزية خاضعة لسيطرة المعارضة[٥].

أما موقف الجيش اللبناني فقد ظل محايدا إزاء كل ما يجري على الساحة اللبنانية فيما تصور الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش أن ذلك الصراع

(١) برقية من الحكومة الفرنسية باريس إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن.
F.O 371/134116, VL 1015/28,No 196,May 6,1958.P1.

(٢) برقية من الحكومة الفرنسية/ باريس إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن.
F.O 371/134116, VL 1015/28,No 196,May 6,1958.P1.

(٣) الحزب الاشتراكي الشعبي، اسس عام ١٩٣٦ على يد أميل القسعمي في مرجعيون ووجوارها وظل حزبا محليا نشأ في مناطق صعود الجبهة الشعبية لحكم فرنسا والمناخ الليبرالي.حول الحزب الاشتراكي الشعبي، أنظر سليمان تقي الدين:ص ٢٧٧.

(4) A Gwani,P.55.

(5) Cloude,P.46.

هو صراع سياسي لا عسكري، محافظا بذلك على وحدة الجيش وعدم تقسيمه على أساس طائفي[١].

وبعد بدء الثورة بفترة قصيرة اتهمت الحكومة اللبنانية الجمهورية العربية المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي بأنها تحرص على التمرد والعصيان ضد لبنان ويساعد في ذلك، الصحافة والراديو وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمعارضة اللبنانية، ومن جانبها لم تعترف المعارضة صراحة أنها كانت تستلم أسلحة ورجال عبر الحدود، لكنها أصرت على موقفها بأنها ليست تابعة لأي قوة خارجية[٢].

أما حياد الجيش فلم يكن مطلقا، حيث أن بعض الضباط في بعض المناطق أخذوا يتصرفون بصفة شخصية دون التقيد بالأوامر الصادرة إليهم بعدم التدخل والمراد من ذلك كما ذكرنا المحافظة على وحدة الجيش اللبناني من التفكك والانقسامات الطائفية[٣].

أما الإضراب فقد تطور إلى ثورة شعبية ضد شمعون وسياسته وأعوانه من حزب الكتائب والحزب القومي السوري الاجتماعي والتجمعات الانعزالية وأركان حكومته ووزير خارجيته شارل مالك.

وفي اليوم التالي لاغتيال المتني (٩أيار(مايو) ١٩٥٨م) وبعد صلاة الجمعة، خرج المصلون في تظاهرة اصطدمت بقوى الأمن وأسفرت عن وقوع خمسة وعشرون قتيلا وستة عشر جريحا وتمكن المتظاهرون من إحراق مكتب المعلومات الأمريكي وإضرام النار في المدرسة الأميركية، بعدها بدأ الأهالي بحفر الخنادق وإقامة المتاريس في الأحياء الغربية لمدينة بيروت[٤].

(1) A Gwani,P.55

(2) Ibid

(٣) بريماكوف، ص ١٨٦.

(٤) الصلح، أحتكم، ص ١٧٣-١٧٤.؛ الدفاع، ع٦٧٧١، ٩ أيار (مايو)١٩٥٨، ص ١.

كان جو العنف قد سيطر على الإضراب السلمي الذي دعت إليه مختلف قوى المعارضة، استنكارا لمقتل المتني، ففي طرابلس تصدت قوى الأمن بالرصاص لجمهور من المصلين الذي خرجوا من جامع المنصور للتظاهر في شوارع المدينة منددين برئيس الدولة، ورافعين شعارات تطالب باستقالته وأدى ذلك إلى سقوط العديد من الضحايا، وفي اليوم التالي جرت في شوارع طرابلس مظاهرات جديدة وقد اصطدمت مع قوى الأمن الداخلي والقوات الحكومية "الجيش" الموالية لشمعون سقط نتيجتها عشرة قتلى وستون جريحا[1].

واستمرت أعمال العنف في طرابلس إلى أن تدخلت قوى الجيش وسيطرت على الوضع وفرضت حظر التجول في شوارعها. غير أن الوضع الأمني لم يستقر في المدينة، بل تركت الأحداث فيها أثارا سلبية على سائر المدن والمناطق وقد قررت جبهة الاتحاد الوطني المعارضة، عقد اجتماع في ٩ أيار (مايو)[2]، وتقرر خلال الاجتماع أن يبدأ كمال جنبلاط الثورة في منطقة "الشوف"، دون أن يكون للمقاومة الشعبية آنذاك ما يكفيها من السلاح والذخيرة إلا لفترة قصيرة[3].

وفي العاصمة بيروت، بادر رجال المقاومة الشعبية إلى إغلاق العديد من الشوارع المؤدية إلى مناطق أحياء:(البسطة التحتا) و(الفوقا)و(والمصيطبة) و(وطريق الجديدة) و(المزرعة الداخلية) و(النويري) و(الخلية السعودية)[4].

وقد اقترحت أميركا عرض ١٨ دبابة و٦ طائرات من نوع هنتر(Hunter) وتقديم معونة وقرض مالي للبنان بالإضافة إلى تدريب عدد كبير من الطيارين الأردنيين واللبنانيين لتحويلهم من طائرات (Alphamire) إلى مقاتلات (Hunter). حول هذا الموضوع، انظر:برقية من الحكومة العراقية/ بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية/ لندن.
F.O.371/134116, VL1515 133, May8,1958.P.1.

(١) الصلح، مذكرات، ص ٥٤٨-٥٤٩.

(٢) جنبلاط، ربع قرن، ص ٢٦٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) اليوسف، مصدر سابق، ص ١٢٥-١٣٦.

اشتبكت قوات الثورة مع دوريات الشرطة في عدد من الشوارع الرئيسة والفرعية وقتل خلالها أكثر من ستة أشخاص[1]، وما لبث أن نزل الجيش إلى الشوارع الرئيسية فمنع رجال الثورة من التقدم باتجاه المدينة وفرض إجراء منع التجول ليلا لا سيما في المنطقة التي سيطر عليها. وتم تبادل متفرق لإطلاق النار، وإلقاء بعض المتفجرات لا سيما أثناء الليل، دون أن تحاول الحكومة مهاجمة المعاقل الرئيسية للثورة، وكان بعض المتسللين إلى قلب العاصمة، يلقون المتفجرات ويثيرون الرعب في أحيائها، وكانت أبرز أعمال العنف التي وقعت، هي انفجار قنبلة في ساحة الشهداء سقط من جرائها عدد من القتلى وبضع وعشرون جريحا، وقنبلة أخرى انفجرت في حافلة كهربائية مكتظة بالركاب بلغ عدد ضحاياها العشرين[2].

وفي ١٥ أيار (مايو)١٩٥٨، طالب عدد من النواب بتأليف حكومة جديدة نصفها من المعارضة تكون بمثابة حكومة اتحاد وطني، وفي هذه الأثناء سعى مسلحون إلى إحراق "مدينة كميل شمعون الرياضية" في بيروت وتفجير مؤسسات رسمية وأجنبية وتصاعدت الصدامات في (طرابلس) و(زغرتا)[3].

اجتمع في (١٥ أيار (مايو)) ١٩٥٨ في البيت الأبيض عدد من المسؤولين العسكريين والمدنيين الأمريكان منهم وزير الخارجية الأمريكي دلاس مع الرئيس دوايت ايزنهاور وكان هذا الاجتماع لمناقشة تحرك القوات الأمريكية لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وإرسال وحدات عسكرية

---

(١) اليوسف، ص ١٣٥.

وقد تشكل صائب سلام مجلسا موحدا للقيادة بموافقة رئيس حزب النجادة الإسلامي، وترأس المجلس الجديد السيد معين حمود الضابط السابق في المجلس اللبناني وكان يعاونة مصباح سلام والنقيب عبد الكريم الزين الذي ورشيد شهاب ويوسف الحكيم وعبد الرحمن دوريش وغيرهم من المدنيين والعسكريين للمزيد حول قيادة الثورة، انظر ، اليوسف، المصدر السابق، ص ١٢٥-١٣٦.

(٢) الصلح، مذكرات ص ٥٢٨-٥٢٩، Meo,OP.Cit,P.165.

(٣) ناصيف، ص ٩٤.

لتشارك في حماية الاتفاق العسكري الأمريكي مع الحكومة اللبنانية[1]، حول حماية استقلال لبنان وسيادته وقد كان من نتائج هذا الاجتماع أن القوات الأمريكية ستتحرك إلى منطقة الشرق الأوسط في الوقت المناسب[2].

اتهمت قوى المعارضة في لبنان القوى الغربية بمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، وسعت الحكومة اللبنانية بطلب المساعدة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وفقا للاتفاقية اللبنانية الأمريكية عام ١٩٥٧، واعتبرت المعارضة ذلك خرقا لميثاق الأمم المتحدة وأن هذا التدخل سيعمل على تخريب الوحدة والاستقلال وسيادة لبنان[3].

بيد أن القتال الذي جرى في شوارع بيروت لم يبلغ من حيث مستوى العنف ما جرى في طرابلس، وقد قسمت طرابلس إلى عدة مناطق شعبية كان لكل منها قيادتها المسئولة، وأنشئت المراكز الطبية في بعض الأحياء وأقيمت أيضا مناطق ارتباط بين طرابلس والمناطق الأخرى لا سيما منطقة (زغرتا) حيث تزعم الثورة هناك كل من (رينيه معوض) (وسليمان فرنجية)، وانقسمت طرابلس بعدها إلى قطاعين رئيسيين المدينة القديمة، والجامع المنصوري وسيطرت عليها الثورة الشعبية بإشراف رشيد كرامي يعاونه مجلس قيادة لمختلف التيارات السياسية في المدينة[4].

---

(١) في ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٧ صدربيان لبناني أمريكي ينظم العلاقات بينهما على أساس مشروع الرئيس إيزنهاور وذلك على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية حول الاتفاق العسكري اللبناني الأمريكي، انظر، الصلح، مذكرات، ص٤٢٩.٤٣١.

(٢) مقتطف من وقائع اجتماع لكبار المسئولين العسكريين والسياسيين مع الرئيس أيزنهاور.
E.O:12065.SeC.3-204:May 15,1958

(٣) برقية من وزارة الخارجية البريطانية/ لندن إلى الحكومة الأردنية /عمان.
F.O 371/134116, VL 1015/28,No196,Mau6,1958.P1. A Gwani, Pp.64-65.

(٤) تألفت هذه القيادة من السادة:طلعت كريم قائد عاما، سهيل بغدادي نائب عام عبد المجيد الرافعي، فاروق معطراني، أحمد المسير، ورشيد كرامي وزيد حمزة، وسالم قصقص.أنظر، كرامي، واقع الثورة اللبنانية ((أسبابها، تطورها حقائقها)، (بيروت د.ت)، ١٩٥٩)، ص ٢٤٠.

اتخذ القتال في طرابلس شكلا عنيفا يختلف عن سائر المدن الأخرى، حيث خاض رجال الثورة معارك عنيفة فيها، منها معركة (القبة) التي استهدفت مركز قيادة المقاومة في منطقة (أبي سمرا) واشتركت منطقة (الميناء) في أعمال الثورة التي ترأسها (زهير كباره) غير أن القوات الحكومية وبمساندة من الجيش الذي قاتل بضراوة مستعملا المدفعية والدبابات والتي سيطرت على الوضع حالت دون وصول المؤن إلى الثوار وتكبدت قوات الثورة نحو مئة وستة وثمانين قتيلا[1].

وقد اشتملت أعمال الثورة في الشمال بالإضافة إلى طرابلس، وزغرتا منطقة (المنية) التي تبعد نحو عشرة كيلو مترات إلى الشمال من طرابلس، وتولى قيادة الثورة هناك (أحمد طبو) الذي دعم المعارضة بالأسلحة والمتطوعين، حيث أن رجالة قد شنوا هجوما على مطار(القليعات) واشتبكوا مع القوات الحكومية المتمركزة في منطقة (العبدة) وتعرضت مراكز المنية للقصف بالمدفعية وشن رجال الثورة هجوما ناجحا على منطقة (صلبا)، وحاولت قوى المنية فك الحصار عن طرابلس الذي فرض لمدة أربعين يوما وبمساعدة رجال الثورة من (زغرتا) و(الضنية) ومنطقة (مرياطة) وخسرت الضنية نحو خمسة وعشرين قتيل، ا أما (منطقة مرياطة) فقد خسرت عشرة قتلى[2].

كان الجنرال شهاب يتوقع حلا سياسيا للأزمة التي تجتاح لبنان، ألا أنه في الوقت نفسه ازداد إصراره على المحافظة على عدم زج الجيش في مثل هذا الصراع من أجل وحدته وعدم تقسيمه على أساس طائفي، وكان يعتقد أن المنفذ الوحيد من الخطر الراهن هو استقالة رئيس الجمهورية شمعون[3].

---

(١) كرامي، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(2) A Gwani,P.167.

(٣) برقية من الحكومة اللبنانية /بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن.
F.O 371/134116,VL 1015/44.No 478,May 13,1958,P.1

ثانيا: حوادث منطقة الشوف:

كانت منطقة الشوف أحد أهم المراكز للثورة في لبنان ومن أكثرها تنظيما، وكان كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي يقود الثورة بنفسه، وقد إقام في منطقة (المختارة) إدارة محلية لها نواتها المسلحة، وفي ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٨ هاجمت قوات جنبلاط بلده (بيت الدين) حيث يوجد القصر الجمهوري الصيفي، وسيطرت على قسم كبير من البلدة دون القصر، ولم تستطع احتلال القصر، إلا أن قوات شمعون المعززة من العاصمة استطاعت من صد هجمات ثوار الشوف[1]، وكانت الأسلحة والإمدادات تأتيهم عبر الحدود السورية. اللبنانية[2].

لم تكد تخلو كوادر الثورة من تأثيرات القاعدة السياسية الحزبية التقليدية المتوارثة أي انقسام الناس في القرى والبلدات الدرزية على أساس عائلتي يزبك وجنبلاط وإلى حد ما في صفوف المسيحيين من جهة أخرى. ولقد كان للطائفية بعد أساسي في الثورة ولكنها كانت ذات أثر محدود في الشوف وبالتالي لم يحدث فرز طائفي واضح وحازم[3].

وقد وجه كمال جنبلاط تعميما إلى الثوار في صفوف الثورة أكد على ما يلي:

أولا: عدم القاء القبض على أحد من الآهلين إلا بالجرم المشهود.

ثانيا: لا يجوز توقيف الشخص أكثر من أربع وعشرين ساعة ليخلى سبيله عفويا، على أثر التحقيق من قبل رئيس الشرطة إذا ثبتت براءته.

ثالثا: لا يجوز في أي حالة ضرب المتهم أو سجنه أو تعذيبه[4].

---

(١) هوفها نسيان، ص ١٦٧.

(٢) برقية السفارة البريطانية /بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن.
F.O 371/134116,VL 1015/44.No 478,May 13,1958,P.1

(٣) جنبلاط، ربع قرن، ص ٢٦٣.

(٤) تعميم إلى ثوار منطقة الشوف من تراث كمال جنبلاط التاريخي، وثيقة رقم (١٤/ ١٢٠)، ص ١و٢ .

قامت قوات جنبلاط في احتلال قرية (البتلون) وفي ٩-١٠ حزيران (يونيو) احتلت قرية (الفريديس) بعد معارك عنيفة دامت ست وثلاثين ساعة وفي ١٠ حزيران (يونيو) احتلت منطقة (الباروك) وفي حزيران (يونيو) سقطت (عين زحلتا) بيد الثوار الذين غنموا في هذه المعارك كمية كبيرة من الأسلحة والمعدات والذخائر[1].

صدر عن قيادة الثورة في الشوف بيان يؤكد على التوجه الوطني واللاطائفي للثورة والتي تهدف إلى استقلال لبنان، ووحدته والمحافظة على كيانه وسيادته غير المنقوصة وغير المشروطة والتضحية بكل غال ونفيس لأجل بقاء هذه البقعة المباركة من الشرق، وأن هذه الثورة تهدف إلى القضاء على الفساد والظلم والتمييز والمحسوبية ولا تنوي الثورة أحداث تغييرات في نظام الانتخابات لرئاسة الجمهورية والتي كانت وستظل من حق الموارنة[2].

كان حسم المعركة في الشوف أما نصر سياسي ومعنوي لقوى المعارضة، وأما هزيمة لابد أن تنعكس أثارها السلبية على سائر المناطق اللبنانية، ولهذا عمل شمعون على تأليب جميع القوى السياسية المتحالفة معه للاشتراك في المعركة، ودعا لهذه الغاية كبار حلفائه من نواب الشوف وعلى رأسهم، نعيم مغبغب، وقحطان حمادة وهنري طرابلسي والأمير مجيد ارسلان لاجتماع عقده في قصر بيروت، وقد خرج المجتمعون بقرار وهو القيام بعمل عسكري، لوضع حد للثورة في الشوف، حتى لو بلغ هذا العمل احتلال قصر المختاره، واعتقال جنبلاط[3].

---

(١) هوفها نسيان، ص ١٦٧؛الدفاع، ع ٨٠٠، ١١ حزيران (يونيو)، ١٩٥٨، ص ١و٤.

(٢) وفي ١٥ حزيران (يونيو) اجتمع كبار المسئولين الأمريكان مع الرئيس أيزنهاور لبحث الوضع في لبنان ما لاسيما مسألة التدخل العسكري وموقف الجيش اللبناني وتوصل المجتمعون إلى قرار بعدم رغبة الحكومة بالتدخل العسكري المباشر آنذاك لوجود صعوبات. حول الثورة ومسألة التدخل الأمريكي العسكري، انظر:
E.O. 12065.Sec 3-204"Eisenhower Papers"
وكذلك؛ بيان من تراث كمال جنبلاط، رقم الملف ٤٣٠٤، (بلدة المختار:الشوق، ١٧/٦/١٩٥٨.

(٣) كرامي، ص ١٤٠.

إلا أن الأمير مجيد أرسلان أدرك أن أحدا لن يحرز نصرا من غير معركة حاسمة تقضي على عدد كبير من الدروز في الشوف، ولن يكون باستطاعة الطائفة الدرزية تحمل عواقب هذا القتال على الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية، وبدا الأمير أرسلان مترددا في الانخراط في جبهة شمعون، ولم يرد في الوقت نفسه المواجهة مع جنبلاط، حيث تابع مسيره إلى منطقة (الجرد) حيث لحق به بعض اتباعه من المسيحيين، ثم تابع مسيره إلى بلدة (كفرنبرخ) وقد حدثت معركة بين رجاله ورجال الثورة في منطقة (البتلون) و(كفر نبرخ) وسقط فيها مرافقا الأمير ارسلان وهما (أحمد ملاعب) و(نجم الأحمدية)، وقد تأثر ارسلان لما حصل، وقرر العودة إلى بلدة الباروك. وفي طريق العودة تعرض موكبه للرصاص وقد نجا من محاولة اغتيال[1].

وكان لمساعي الصلح بين كمال جنبلاط والأمير أرسلان دور هام في إنهاء الخلاف القائم بينهما إذ قامت وساطات بين المذكورين من قبل أحد وجهاء الدروز ويدعى محمد أبو شقرا وهو ممثل لجنبلاط الذي قام بدوره بابلاغ رسالة من قبل جنبلاط للأمير ارسلان دعا فيها إلى التضامن والوئام من أجل حقن الدماء ووضع حد للخلافات القائمة، وتلاه عارف النكدي الذي أعلن انتهاء الخلافات بين زعيمي الدروز، ثم كانت الكلمة الأخيرة للأمير مجيد ارسلان الذي تمنى أن تكون تلك المصالحة لخير الجميع معتبرا أن الخلاف بينه وبين جنبلاط قد انتهى[2].

فشلت قوات شمعون ومعها قوات نعيم مغبغب حليف شمعون من التقدم باتجاه قرية المختارة والقضاء على معقل الثوار، إذ أن قوات شمعون قد تحصنت في قرية الفريديس على مدخل الشوف من جهة الشرق، وأخذ هؤلاء

(١) كرامي، ص ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

يتحرشون بالسكان من القرى المجاورة لا سيما قرية (الورهانه). وقررت قيادة منطقة الشوف الهجوم على القوات الحكومية وتأمين منطقة الشوف من أي هجوم مباغت يقوم به نعيم مغبغب وسقطت قرية الفردوس بأيدي الثوار بعد يومين من القتال العنيف، وتراجعت القوات الحكومية باتجاه بلدة (زحلتا) بعد أن سقط عدد من القتلى[1].

وتقدمت قوات الثورة باتجاه بلده زحلتا واحتلت التلال المشرفة، حيث أن السكان قرروا عدم المقاومة ورفعوا الرايات البيضاء واعتبرت عين زحلتا بلدة مفتوحة للثوار[2].

والواقع أن نجاح الثورة في الشوف يعود إلى عدة عوامل منها، دقة التنظيم، وحرص القيادة على أن لا تتخذ أي منحى طائفي فضلا عن تأكيدها على المبادئ الأساسية التي تحترم الحريات العامة لا سيما حرية المعتقد الديني والملكية الفردية[3].

ثالثا: الحوادث في منطقة الغرب أو معارك شملان. قبر شمون:

توقف القتال على جبهة عين زحلتا ولكن تقدم الثورة أتخذ اتجاها أخر الآن نحو بيروت أي إلى منطقة الغرب الاستراتيجية[4]، ولكن رغم مضي أكثر من شهر على الحوادث الدامية في العديد من المناطق اللبنانية، ألا أن الثورة لم تتمكن من تحقيق هدفها الرئيسي أي فرض الاستقالة على شمعون ولا رئيس حكومته سامي الصلح، وكان من أهداف الثورة السيطرة على مطار بيروت الدولي وحصار القصر الجمهوري في منطقة (القنطاري) في بيروت وإجبار الرئيس شمعون على الاستقالة، وقد تراجعت الثورة بسبب المقاومة

(١) خوري، مرجع سابق، ص ٩٥- ٩٦.

(2) A Gwani, P.170

(٣) كرامي، ص ١٤٦-١٤٧.

(٤) أبو صالح، ص ١٠٥.

العنيفة من مراكز الحراسة في بلدة (بيصور) وما لبث رجال الثورة إلى التراجع في اليوم التالي بسبب نفاذ الذخيرة[1].

وفي الثاني من تموز (يوليو)١٩٥٨، تقدمت قوة جديدة من الثوار باتجاه قرى (عيناب) و(قبر شمون) و(شملان) وهي بلدات لبنانية واحتلت التلال التي تشرف على بيروت، وكان الثوار يهدفون إلى التقدم شمالا باتجاه خط الشام، وغربا باتجاه المطار لتأمين الاتصال برجال والثورة في بيروت[2]، ألا أن القوات الحكومية كانت لهم بالمرصاد وحالت دون تنفيذ خطط الثوار، وقد هزمت قوات الحكومة في منطقة عالية، التي كانت معقلا مهما لقوات الحزب القومي السوري الاجتماعي من جهة، وقوات تحالف الكتائب وأعوان الرئيس شمعون من جهة أخرى[3].

لبت قوات الجيش التابعة لفؤاد شهاب طلبا من شمعون لمنع قوى الثورة من تحقيق نصر عسكري استراتيجي في بعض المواقع في الشوف، حيث ساندت قوات الجيش القوات الموالية لشمعون[4]، وقد دارت معارك بين الطرفين دامت ما يقارب أربعة أيام انتقلت فيها قرية (عيناب) بين الطرفين ثلاث مرات، وشهدت (كفار شمول) قصفا مدفعيا مركزا.وقد اضطر رجال الثورة إلى التراجع في نهاية هذه المعارك بعد أن كبدت قوات شمعون خسائر كبيرة في الأرواح بلغت ٣٠٠ مقاتل بين قتيل وجريح[5].

---

(١) كرامي، ص ١٨٦.

(2) Chamoun, P.418.

(٣) أبو صالح، ص ١٠٦.

(٤) وكانت قوات شمعون مؤلفة من الدرك ومسلحي الحزب القومي السوري فضلا عن وجود ١٧ متطوع من العراق و٣٢ متطوعا من الأردن وضابط أنجليزي متخفي في زي عربي وبلغت قوات شمعون أكثر من ١٠٠ رجل.حول قوات شمعون، انظر: كرامي، ص ١٨٧؛.Chamaun,.P.347

(٥) هوفها نسيان، ص ١٦٨.

وكان جنبلاط قد وقع في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٨م اتفاقا مع قائد الجيش اللبناني شهاب يقضي بتولي الجيش اللبناني مهمة تأمين الطرق الرئيسة بين بلدة (المديرج) وبيت الدين لتنقل المدنيين أثناء النهار[1]، إلا أن هذا الاتفاق قد عطل في بعض الأوقات حيث أن الثورة قد تباطأت الأمر الذي أدى إلى تقاعس الثوار، والتالي الفشل في احتلال بيروت[2]، هذا فضلا عن الخلافات التي نشبت في صفوف الثوار حول استمرار القتال والتي شلت فاعلية أي عملية عسكرية في أي هجوم عسكري.ويرجع فشل الثورة في جبهة الغرب لقلة عددها ونوع أسلحتها الخفيفة فضلا عن استخدام سلاح الطيران والمدفعية بشكل كثيف من قبل قوات شمعون، حيث لم يكن بمقدور الثوار التصدي كذلك وتوقف الإمدادات الذي كان له الأثر السلبي على الثورة في (عيناب) وبيروت أثر قرار من جانب الرئيس عبد الناصر بوقف الإمدادات العسكرية أثر محادثات التوسط مع الولايات المتحدة الأميركية[3].

وبذلك توقفت أعمال القتال على هذه الجبهة، بعد تدخل الجيش اللبناني الذي فصل بين مواقع الثوار في مرتفعات عين كسور وموقع القوات الحكومية في مرتفعات عيناب.ورافق توقف أعمال القتال على هذه الجبهة هدوء حذر على مختلف الجبهات اللبنانية، في الوقت الذي تم إرسال مراقبين دوليين إلى بيروت والمناطق اللبنانية الأخرى، وقد أخذت محاولات التوسط بين الثوار وقوات الحكومة تنشط من جديد، حيث عمدت قوات الثورة في الشوف إلى تحصين مواقعها، والتقيد بشروط الهدنة بين الجيش والثوار، وكان الثوار في الشوف قد سيطروا على معظم قرى الشوف الأوسط والدفاع عنها في وجه

---

(١) حول الاتفاق، أنظر، من تراث كمال جنبلاط، ملف رقم ٤٣٠٤، (لبنان:بلدة المختارة، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، ص ١و٢.

(٢) هوفها نسيان، ص ١٦٨.

(٣) كرامي، ص ١٩٤-١٩٧ ؛ أبو صالح ، ص ١٠٧.

التحرشات التي قامت بها فلول القوات الحكومية في منطقة (المعوش البيره) ووقعت في قرية (وادي الست) معركة شديدة استمرت بضع ساعات انتهت بهزيمة قوات الحكومة وتوقف تقدم رجال الثورة[1]، بعد أن تدخلت قوة من الجيش وتعهدت بإخلاء القوات الموالية للحكومة من بلدة (مجدل المعوش) وعاد الهدوء إلى تلك المنطقة[2].

رابعا: الحوادث في منطقة الجنوب اللبناني:

ثار الشعب في مناطق أخرى من البلاد، فأقام لنفسه مراكز للثورة على قوات شمعون في (صيدا) و(صور) و(الهرمل) و(بعلبك) و(وزغرتا) و(مرجيعون) و(بنت جبيل)[3].

أما في صيدا فقد أقفل النائب معروف سعد المدينة القديمة في وجه القوات الحكومية الموالية لشمعون، وتم تشكيل جبهة وطنية من الأحزاب والشخصيات المعارضة لحكم شمعون وتم التنسيق فيما بينها وبين المعارضة في الجنوب لاستقدام السلاح والذخيرة والاتصال المستمر مع جبهة الاتحاد الوطني في بيروت، وقام أهالي صور بتحصين المدينة، وتمركزت قوات الثورة أيضا في مدينة (النبطية) فيما ظلت منطقة (بنت جبيل) و(جزين) خارج نطاق العمليات العسكرية[4]، وقد عملت الثورة في الجنوب للحصول على السلاح بطرق شتى، فمنه ما كان لا يزال في حوزة بعض المجاهدين منذ حرب فلسطين ١٩٤٨ ومنه ما تم شراؤه بالمال أو تم تهريبه من سوريا[5].

(١) لمزيد من التفاصيل حول معركة وادي الست، أنظر، كرامي، ص ١٩٧.١٩٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هوفها نسيان، ص ١٦٨.

(٤) محمد المجذوب، معروف سعد (عندما قاومنا)، (بيروت:دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ١١٠و١١٢و١٢٨و١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.١١٠.

كانت الثورة في الجنوب منظمة تنظيما جيدا، سواء في صيدا أم في صور حيث وزعت المهمات المتنوعة على لجان مختصة[1]، وقد قام رجال الثورة في الجنوب بقطع سكة الحديد لمنع تدفق البترول من مصفاة الزهراني إلى بيروت وأجبرت الصهاريج النفطية على نقل النفط إلى العاصمة بيروت، ومحاولة تفجير (جسر سينسيق) و(جسر الأولى) و(جسر الحاصباني)[2]. أما أهم ما جرى في مدينة صيدا من اشتباكات فتلك التي جرت قرب مدخل صيدا الجنوبي والمعروفة بمعركة كازانوفا، ثم معركة القلعة البرية[3].

وكثيرا ما كان يتدخل الجيش لوقف تلك الاشتباكات المتفرقة، التي جرت بين رجال الثورة وقوات شمعون، لا سيما القوميون السوريون، كالتي حدثت في (منطقة الهلالية)، وفي (محلة عين الحلوة)، بيدا أن مدينة صيدا لم تعاني من الحصار ما عانته مدينة صور القديمة، التي أحكم عليها الحصار من البر والبحر، ولكنها صمدت ولم تستسلم للقوات الحكومية، وقد أنشئت قوات عسكرية في قرية (مزرعة مشرف) بقيادة كل من إبراهيم الرملاوي وعبد الرؤوف صفي الدين وحسن الأردني وقد كانت هناك الاتصالات مع أحمد الأسعد زعيم المعارضة في منطقة صور لمدها بالسلاح والذخائر عن طريق بانياس، وأخذت هذه القيادة تشن حرب عصابات على المواقع الحكومة، ونجحت في تخفيض الحصار على المدينة وانتهت أزمة الحصار عن طريق التفاوض بين الجانبين حيث أخذت المواد التموينية تدخل إلى مدينة صور القديمة[4].

أما سائر المناطق الجنوبية كالزهراني وبنت جبيل وجزين فلم تقع فيها حوادث ذات أهمية.ألا أن منطقة حاصبيا ومرجعيون قد شهدتا أحداثا

(١) المجذوب، ص ٩١.

(٢) أبو صالح، ص ١٠٩.

(٣) كازانوفا، نسبة إلى مبنى يدعى بهذا الاسم يقع في ذلك المكان. حول معركة كازانوفا، انظر:كرامي، ص ٢١٩.٢١٦ ؛ الدفاع، ع ٦٨٢٠، ٧ تموز (يوليو)١٩٥٨، ص١و٤.

(٤) أحمد عبود، انتفاضة الجنوب وسياسة الأحلاف والمحاور، (بيروت:دار الكتاب، ١٩٩٤)، ص ١٩١.١٨٦.

أكثر أهمية، حيث توزعت مناطق النفوذ بين القوات الحكومية من درك وجيش وقوميين وسوريين من جهة وقوات الثورة من جهة أخرى، وقد جرت مناوشات واشتباكات في بعض المواقع والقرى بين الفرقين، لا سيما في (راشيا الفخار) و(ميمس) و(حاصبيا)، ألا أن قوى الجيش في الجنوب التي كانت بأمره العقيد فؤاد لحود الموالي للرئيس شمعون قد تدخلت لصالح القوات في أكثر من موقع فعاد الهدوء إلى تلك المناطق[١].

كانت منطقة البقاع وراشيا المحاذية للحدود السورية قد أصبحت تحت سيطرة قوات المعارضة منذ الأيام الأولى للثورة، وقد جرت مواجهات حاسمة بين القوات الحكومية وقوات الثورة في موقعه (المصنع) حيث الممر الرئيسي إلى سوريا عبر الحدود الشرقية، وقد بادرت مجموعات من الثوار بقيادة زعيم منطقة راشيا شبلي العريان إلى احتلال ذلك الموقع في منتصف أيار (مايو)/١٩٥٨ من أجل تهريب السلاح وتوفير الإمدادات اللازمة للمقاومة عبر ذلك الممر الحيوي من غير عائق[٢].

أما في منطقة (بعلبك الهرمل) فقد تولى قيادة الثورة فيها صبري حمادة حيث تم أنشاء فرقة مسلحة قوامها ألف رجل تسلمت السلطة هناك، واحتلت في ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٨ بلدة بعلبك[٣].وكانت ابرز الأحداث التي وقعت في تلك المنطقة الهجوم الذي شنه الثوار على قرية (النبي عثمان) والذي أسفر عن احتلالها وانسحاب القوميين السوريين منها، حيث لم يبق خارج سيطرة الثورة هناك سوى (ثكنة الشيخ عبدالله) التابعة للجيش

(١) عيود ،المرجع السابق،١٨٦ - ١٩١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٧—١٩١؛ أبو صالح، ص ١١٠. للمزيد حول ثورة المناطق الجنوبية، أنظر:كرامي، ص ٢٣٤.٢٣٣.

(٣) هوفها نسيان، ص ١٦٨.

اللبناني حيث أنه صمد في وجه هجمات الثوار، ثم سوي وضع المعسكر بعد تفاهم بين الثائرين وقائد الجيش[١].

ألا أن هذه الأحداث الدامية في مختلف المناطق اللبنانية بين الثوار والقوات الموالية لشمعون لم تمنع تحرك الوسطاء لحل النزاع بين الفريقين ووضع حد للأزمة الدامية في لبنان[٢].

• محاولات الحل وتدويل الأزمة:

جرت محاولات لحل الأزمة دبلوماسيا ووضع حد للعنف، وأبرز تلك المحاولات ما جرى خلال شهر أيار (مايو) ١٩٥٨ لاستبدال حكومة سامي الصلح بحكومة جديدة يرأسها قائد الجيش فؤاد شهاب، وكذلك توسط بطريرك الموارنة بولس المعوشي والعميد ريمون أده زعيم الكتلة الوطنية[٣]، ألا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح. وركزت محاولات الحل على أن يبق الرئيس شمعون في منصبه حتى انتهاء فترة ولايته على أن يعلن رسميا أنه لن يسعى لتحديد ولايته فيما يستقيل سامي الصلح لصالح حكومة ائتلافية أو حيادية برئاسة الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش ويبق في السلطة إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية[٤].

سقط مشروع الحل هذا، بسبب إصرار المعارضة على استقالة رئيس الجمهورية فورا من منصبه، فيما رفض شمعون ذلك، ورفض الإعلان رسميا عن رغبته في الاستقالة والتجديد لولايته، ورفض في الوقت نفسه تأليف حكومة برئاسة شهاب، حيث لم يكن لهذه الحكومة خطة أكيدة لإنهاء الاقتتال حسب زعم شمعون[٥].

(١) كرامي، ص ٢٣٧.٢٣٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٥- ٢٣٧.

(٣) سليمان تقي الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٤.٢٨٢.

(٤) أبو صالح، ص١١٢.

(٥) المرجع نفسه.

عقد شمعون مؤتمرا صحفيا في قصر القنطاري في ٢١ أيار (مايو) ١٩٥٨، حيث خرج في هذا المؤتمر عن صمته وقال: " لم أقل ولو مرة أنني أريد التجديد في الرئاسة، ولا لم أشجع ذلك إطلاقا، ولم أعمل على تعديل الدستور"[١].

وفي هذه الأثناء تطلع إلى دول الغرب متوخيا الحصول على مساعدة عسكرية مباشرة، وقد استطلع شمعون رأي سفراء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي تظهر أن لبنان بحالة خطرة نتيجة تدخل خارجي حيث اتهم شمعون الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها في شؤونه الداخلية[٢].

أولا: موقف الجمهورية العربية المتحدة من تدويل الأزمة اللبنانية:

عقد الرئيس عبد الناصر مؤتمرا صحفيا في ١٦/أيار (مايو)١٩٥٨ للرد على اتهامات الحكومة اللبنانية حول تدخل الجمهورية العربية المتحدة في أحداث لبنان أو أنها تريد أن تجعل من أزمة لبنان قضية دولية .ومما جاء في البيان الصحفي بشأن الأزمة اللبنانية... "أن الحكومة اللبنانية تدعى كذبا وافتراء "بأن الجمهورية العربية المتحدة هي السبب الأساسي لأحداث لبنان وأنها تريد أن تجعل الأزمة دولية" .وقال عبد الناصر أيضا:" أن الحوادث الأخيرة في لبنان هي نتيجة سياسة الدولة اللبنانية لا سيما الخارجية، فهي التي ناصرت حلف بغداد وقبلت بمبدأ أيزنهاور ضد أغلبية

(١) الصلح، أحتكم، ص ١٦٩؛ناصيف، ص ٩٦-٩٧.

(٢) نص شكوى لبنان إلى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة؛ ناصيف، ص ٩٥.
United .Nation ,Year Book,1958,P.1

الشعب اللبناني وأن ثورة الشعب اللبناني تأتي ردا على محاولات الرئيس شمعون التجديد لولايته لأن هذا الشعب رفض سياسة رئيسه المنحرفه"[١].

وقد بين تصريح الرئيس عبد الناصر ملخص الأزمة اللبنانية، حيث وضح أسبابها وأسلوب حكم الشعب اللبناني، وأن أسباب الأزمة تكمن في سياسة رئيسه المنحرفة و اللامسؤولة والسائر على طريق الغرب، والمؤيدة لحلف بغداد، وما قبول هذه الحكومة لمبدأ أيزنهاور ألا الشرارة التي أثارت تلك الحوادث الدامية في لبنان، لأن المبدأ المذكور كان ضد مصلحة ورغبة الشعب اللبناني، فهذا ليس رأي الرئيس عبد الناصر فحسب بل رأي الشعب اللبناني.

ثانيا: الموقف اللبناني الرسمي من تدويل الأزمة:

قدمت لبنان شكوى إلى مجلس الجامعة العربية، تضمنت اتهام الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، وذلك عن طريق تزويد الثورة بالأسلحة والأموال والرجال، وشن حملة دعائية ضد نظام الحكم في لبنان والتحريض على قلب السلطات القائمة[٢]، وكان هناك اتفاق قد جرى بين رئيس الجمهورية ورئيس حكومته ووزير الخارجية اللبناني قضى بتدويل المسألة اللبنانية متوقعين إدانة الجمهورية العربية المتحدة من قبل المجتمع الدولي، وذلك للنيل من موقعها ومكانتها، واعتبرت أن هذه الإدانة ستلحق الهزيمة السياسة بحلفاء عبد الناصر في لبنان"التيار القومي العروبي"[٣].

(1) A Gwani,PP.101-107.

(٢) اليوسف، ص ١٥٧.

(٣) الصلح، مذكرات، ص ٥١٧.؛عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، جامعة الدول العربية والأزمة اللبنانية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٧٠٦-٧٠٧.

- **موقف المعارضة اللبنانية:**

اعتبرت جبهة المعارضة في لبنان ممثلة بجبهة الاتحاد الوطني اللبناني في رسالة احتجاج إلى السفير الأميركي في بيروت روبرت ماكلنتوك أن محاولات الولايات المتحدة لتدويل الأزمة اللبنانية هي محاولات سافرة للتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، واتهمت الجبهة العراق بمد الرئيس شمعون بالأسلحة والمتطوعين وانتقدت الجبهة أي تدخل خارجي في الأزمة، وفي الوقت نفسه نفت الجبهة الاتهامات الموجهة إلى الجمهورية العربية المتحدة والمكتب الثاني السوري "المخابرات" حول مساعدتها للثورة، وأوضحت أن سبب الأزمة إنما يعود لمحاولات شمعون التعدي على الدستور وخرق القانون والتضييق على الحريات العامة وهذه السياسة قد أدت إلى تغذية النعرات الطائفية والمذهبية[1].واستهجنت المعارضة والعديد من الشخصيات اللبنانية ومنهم البطريرك الماروني بولس المعوشي تقديم لبنان شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة[2].

ثالثا: موقف جامعة الدول العربية من تدويل الأزمة:

حددت جامعة الدول العربية موعدا لاجتماع مجلس الجامعة في ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٨ في مدينة بنغازي الليبية وبعد التداول في الأزمة اللبنانية أصدر المجلس القرارات التالية:

أولا: العمل على ايقاف كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات بين الدول العربية.

---

(١) أبو صالح، ص ١١٦-١١٧.؛الدفاع ، ع٦٧٨و ٦٧٨٥و٦٧٨، ٢٣، ٢٤، ٢٦ أيار (مايو) ١٩٥٨، ص ١-٤.

(٢) ناصيف، ص ٩٥.

ثانيا: أن تقوم الحكومة اللبنانية بسحب شكواها من مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة.

ثالثا: توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإيقاف الاضطرابات والقلاقل والعمل على تسوية الخلافات الداخلية بالطرق القانونية والدستورية والسلمية[1].

رابعا: إيفاد لجنة يعينها مجلس الجامعة العربية من بين أعضاءه لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره مجلس الجامعة العربية لتهدئة الخواطر وتحقيق ما قرره مجلس الجامعة[2]، وقد رفضت الحكومة اللبنانية هذا المشروع وبذلك انتقلت محاولات التسوية إلى أروقة الأمم المتحدة لبحث الأزمة اللبنانية[3].

رابعا: الموقف الدولي من تدويل الأزمة اللبنانية:

١. موقف الولايات المتحدة الأميركية:

كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين خلال شهر أيار (مايو) ١٩٥٨م قد تضمنت أكثر من أشارة إلى أمكانية التدخل العسكري وذلك تطبيقا لأحد بنود مبدأ أيزنهاور الذي يسمح بتدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما اعتبرت أن أحدى دول الشرق الأوسط مهددة باعتداء دول شيوعية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بذلك إلى تدويل الأزمة اللبنانية حتى يتسنى لها التدخل في الشؤون الداخلية للبنان متى تشاء للحفاظ على مصالحها في المنطقة[4].

---

(١) إبراهيم، المرجع سابق، ص ٧٠٦-٧٠٧.

(٢) الصلح، مذكرات، ص ٥١٧.

(٣) أبو صالح، ص ١٢٢.

(٤) بيد أن المحادثات الأميركية المصرية السرية في الثلث الأول من شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٨م حول المسألة اللبنانية قد أسفرت عن بوادر إيجابية دفعت الحكومة الأميركية آنذاك إلى عدم تشجيع الحكومة اللبنانية لرفع شكواها ضد الجمهورية العربية المتحدة إذ كانت تخشى أن تؤثر بوادر الوفاق بين الدولتين. حول موقف الولايات المتحدة، أنظر: أبو صالح، ص ١٢١؛ .A Gwani, PP.108-108

٢.موقف بريطانيا من تدويل الأزمة اللبنانية:

شجع أعضاء حلف بغداد وعلى رأسهم الحكومة البريطانية على المضي قدما بخطط تدويل الأزمة[١]، وكانت بريطانيا تتحين الفرصة لتدخل عسكري بريطاني إلى جانب الولايات المتحدة إذا طلب منها ذلك في الوقت المناسب حيث أن بريطانيا كانت لا تثق في موقف عبد الناصر من الأزمة، واعتبرت موقفه كنتيجة لمخاوفه من تدخل عسكري بريطاني في المنطقة لحماية نظام شمعون[٢].

٣.الموقف الفرنسي من تدويل الأزمة اللبنانية:

كانت فرنسا من ضمن الدول الغربية التي تسعى لتدويل الأزمة اللبنانية في مجلس الأمن الدولي وكان الرئيس شمعون قد استطلع رأي فرنسا عن طريق سفيرها في بيروت متوخيا مساعدتها العسكرية المباشرة حيث صور لفرنسا أن لبنان بحالة خطره نتيجة تدخل خارجي من الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية للبنان[٣].

٤.موقف الاتحاد السوفيتي من تدويل الأزمة اللبنانية:

سارعت حكومة الاتحاد السوفيتي إلى تحذير الولايات المتحدة الأميركية وسائر الدول الغربية المعنية (فرنسا وبريطانيا)من أن أزمة لبنان هي أزمة داخلية وليس لأي دولة أجنبية حق التدخل بشؤون لبنان الداخلية وذلك في محاولة منها لرفض أي مبرر لمثل ذلك التدخل[٤].

---

(١) الصلح، مذكرات، ص ٥١٨.

(٢) أبو صالح، ص ١٢١.

(٣) راجع مقتطف ماورد في وكالة تاس السوفيتية في (١٩ أيار (مايو)١٩٥٨م)كما ورد في مؤلف:
A Gwani,PP.104-105; United Nation ,U.N, Year Book,1958,P.1

(4) Ibid.

● الأزمة اللبنانية في مجلس الأمن الدولي:

بعد ما فشلت الجامعة العربية في وضع حد للأزمة اللبنانية اتخذت هذه المسألة بعدا دوليا حين تقدمت الحكومة اللبنانية بشكواها إلى مجلس الأمن الدولي حيث شرع هذا الأخير بمناقشتها. وقد جاء في الشكوى ان الحكومة اللبنانية تطلب من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع للنظر في الحالة الناتجة عن تدخل الجمهورية العربية المتحدة بشؤون لبنان الداخلية والتي قد تؤدي إلى تهديد الأمن والسلام الدوليين[١].

وتضيف الشكوى:"أن هذا التدخل، يتمثل بتسلل "عصابات مسلحة" من سوريا إلى لبنان فتوقع الضحايا في الأرواح والخراب والدمار في الممتلكات، كما يتمثل باشتراك بعض مواطني الجمهورية العربية المتحدة بأعمال التخريب هذه وتوجيه حملة إعلامية ضد لبنان عبر الراديو والصحف تحريضا للثورة ضد السلطة اللبنانية [٢].

وكان شارل مالك وزير الخارجية اللبناني قد مهد لكلمته في مجلس الأمن الدولي بوصف مسهب للدور الذي اضطلع به لبنان منذ تأسيس الأمم المتحدة، لا سيما في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وعن استقلال البلدان العربية ونصرة قضاياها العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين.وكان شارل مالك يرمي من وراء خطابه كسب عطف الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لدعم الشكوى اللبنانية وإدانة الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها المباشر بالأزمة اللبنانية معتبرا ذلك التدخل خطرا على لبنان ويعرض لبنان ويعرض السلام والأمن الدوليين للخطر[٣].

---

(٤) أبو صالح، ص ١٢٢.

(٥) المرجع نفسه.

(١) الصلح، مذكرات، ص٥٧٨.

رد السيد عمر لطفي مندوب الجمهورية العربية المتحدة على كلمة وزير خارجية لبنان نافيا تلك التهم عن حكومته لا سيما مسألة التدخل العسكري وتزويد الثوار بالسلاح متهما بدوره الحكومة اللبنانية بسوء معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة وطردهم من لبنان، وعزى الثورة التي تحدث في لبنان إلى رغبة الرئيس شمعون بتعديل الدستور لتجديد ولايته وذلك خلافا لرغبة الأكثرية من الشعب اللبناني[1].

وبعد الاستماع إلى الكلمات التي ألقيت من قبل مندوبي الفريقين، قرر مجلس الأمن الدولي إرسال فريق لمراقبة الوضع في لبنان، ليضمن عدم حدوث تسلل غير شرعي أو إرسال أسلحة ومعدات عسكرية عبر الحدود اللبنانية، وقد سمح المجلس للأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك، ويطلب من فريق المراقبة إبقاء المجلس على اطلاع عن التطورات بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة[2].

سارعت جبهة الاتحاد الوطني المعارضة لإصدار بيان حول قرار الأمم المتحدة بإرسال فريق المراقبين الدوليين للتأكد حول تسلل غير مشروع عبر الحدود السورية - اللبنانية وقد جاء في هذا البيان:"أن جبهة الاتحاد الوطني التي أطلعت على قرار مجلس الأمن الدولي بشأن الشكوى الباطلة التي تقدم بها لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة والقاضي إيفاد فريق من المراقبين للتأكد أنه لا يجري تسلل عبر الحدود السورية اللبنانية للأشخاص أو الأسلحة والذخائر أو غير ذلك من المواد تصرح بما يلي:

١. أن الجبهة تعتبر قرار مجلس الأمن هذا لا يمت بأي صلة إلى مشكلتنا فهذه قضية لبنانية داخلية.

(١) المصدر نفسه.

(٢) الدفاع، ع٦٧٩٥و٦٧٩٦، ٦/٥ حزيران(يونيو)١٩٥٨، ص او٤.

٢. هذا القرار لن يؤثر بأي شكل من الأشكال في حركتنا، ولن يحولها عن أهدافها التي نادت بها وهي إنقاذ لبنان من ديكتاتورية شمعون جلاد الحرية والديمقراطية.

٣. إذا كان هذا القرار يهدف حقا إلى تخفيف الأزمة في لبنان فأنه يتوجب على فريق الرقابة أن يضمن بصورة خاصة عدم تسلل الأشخاص والمعدات الحربية عن طريق المرافئ، ومن تركيا والأردن والعراق إلى لبنان وكذلك من أمريكا وبريطانيا.

٤. تعتقد الجبهة أن الأذى الذي يلحق بلبنان ليس ناجما عن تدفق الأشخاص والأسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب ولكنه ناجم عن التدخل الذي تمارسه الدول الغربية.

٥. إن التدخل الأجنبي هو من الأسباب الأساسية التي أدت إلى الثورة الشعبية في لبنان.

٦. الحل لا يأتي إلا بفرض إرادة الشعب اللبناني ويتعاون على تنفيذه اللبنانيون المخلصون المتحررون من كل ارتباط أجنبي والمتمسكون بلبنان وحريته واستقلاله، والحريصون على كرامته الوطنية"[1].

وفي أواخر شهر حزيران (يونيو)١٩٥٨، تم إرسال المراقبين الدوليين ، من الأمم المتحدة لكتابة تقرير عن الوضع الأمني في لبنان[2]، إلا أن نتائجهم كانت

(١) بيان جبهة الاتحاد الوطني المعارضة، (حول قرار الأمم المتحدة بإرسال فريق من المراقبين الدوليين إلى لبنان). أنظر: تراث كمال جنبلاط، بيان جبهة الاتحاد الوطني، وثائق غير مصنفه، ١٩٥٨م.

(٢) وكان عدد المراقبين الدوليين الذين وصلوا لبنان خلال شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٨، قد بلغ ٩٤ مراقبا توزعوا على سبعة مراكز رئيسية وهي طرابلس، وصيدا، على الساحل، وشتورة، وبشري، وزحله، وصعبين في الداخل، ومرجعيون على الحدود الجنوبية. حول توزيع المراقبين، انظر: الصلح، مذكرات، ص ٦٠٨.

وكانت الحكومة اللبنانية قد عينت لجنة ارتباط مع هيئة المراقبين الدوليين برئاسة الوزير الدكتور البير مخيبر، وعضوية الأمير فريد شهاب مدير الأمن العام وادوار غره مدير العلاقات الدولية في وزارة الخارجية والنقيب فرانسوا جنادري كممثل لقيادة الجيش ورجا حماده كممثل لوزارة المالية، على أن تضع هذه اللجنة جميع الوثائق

غير حاسمة الأمر الذي حفز وزير الخارجية الأميركية دلاس على القول:"أنه إذا كانت الأمم المتحدة غير قادرة على حماية لبنان، فإن الولايات المتحدة الأميركية تتعهد بالقيام بذلك وبالقوة إذا دعت الضرورة"[1].

وكانت هيئة المراقبين الدوليين قد وضعت تقريرها الأول في مطلع شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨، ولكنه لم يأت لمصلحة الحكومة اللبنانية، أي أنه لم يؤكد صحة معظم الاتهامات التي التصقت بالجمهورية العربية المتحدة، وأن عملية التسلل عبر الحدود كانت محدودة ولا صحة لوجود بنادق بريطانية وفرنسية بأيدي الثوار، وخلص التقرير إلى أن هناك قليلا من الشك بأن لا تكون الأكثرية الساحقة من هؤلاء من اللبنانيين[2]، على أن تقرير المراقبين الدوليين هذا والذي لم يكن مقنعا للحكومة اللبنانية وكأنه أقرب إلى الحقيقة كما رآها المسئولون الأميركيون[3].

أما التقرير الثاني الذي أرسله المراقبون الدوليون قبل نزول القوات الأميركية في بيروت بأيام قليلة، فلم يكن يختلف عن التقرير الأول وذلك رغم استخدام الطائرات للمراقبة أثناء الليل وقد جاء في التقرير:"أن المراقبين الدوليين قاموا بأعمال المراقبة خلال الليل أي في الفترة الممتدة بين الثاني إلى الخامس عشر من تموز(يوليو) ١٩٥٨م، واستخدموا خلالها طائرات الهليوكوبتر أكثر من عشرين مرة أثناء الليل وذلك لإنجاز مهمتهم[4].

والأدلة تحت تصرف المراقبين الدوليين لا سيما تلك الأدلة التي تثبت وجود تسلل وتدخل خارجي.حول لجنة الارتباط انظر: A Gwani, P.202

(1) Cloude, P.47.
(2) Cloude,P.47.
(3) Ibid.

(٤) الدفاع، ع٦٨١٩، ٦تموز (يوليو)١٩٥٨، ص١و٤.

وكانت التقارير التي بعث بها المراقبون إلى الأمم المتحدة موضع نقد وشك من قبل الحكومة اللبنانية، ومع أن تلك التقارير قد زودت الحكومة ببعض الحجج لدعم وجهة نظر لبنان الرسمي واتهاماته للجمهورية العربية المتحدة، إلا لم تكن أنها مقنعة بما فيه الكفاية لدعم شكوى لبنان إلى الأمم المتحدة[1].ولهذا اعتبرت الحكومة اللبنانية أن هيئة المراقبين الدوليين كانت غير مجدية ولم تستطع القيام بمهمتها كما يجب.

وجاء في أحد التقارير بأن الأكثرية الساحقة من الثوار هم من لبنان إلا أن ذلك لم يعجب الحكومة اللبنانية، اتهمت الجمهورية العربية المتحدة بإرسال السلاح والرجال إلى الأراضي اللبنانية[2] بيد أن فاعلية المراقبين الدوليين زادت بعض الشيء بعد نزول مشاة البحرية الأميركية في بيروت أي بعد الخامس عشر من تموز(يوليو)١٩٥٨م، واثر سقوط الملكية في العراق.

• ثورة العراق ١٤ تموز(يوليو) وأثرها على لبنان:

أن الوضع في لبنان والذي بدأ يهدأ ويستقر صار الآن حرجا وحاسما جراء الأحداث في بلد أخر وهو العراق، ففي صبيحة يوم الاثنين ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وقع انقلاب دموي في بغداد ضد الملكية الهاشمية[3]، حيث كان العراق البلد الذي تعتمد عليه لبنان بشدة كقلعة استقرار وتقدم في المنطقة[4].

---

(١) أبو صالح ، ص ١٣٠.

(2) UN . DOC.S/4040 July, Aug and Sept, 1958,P.9.

(٣) كانت العراق دولة ذات ملكية دستورية تكون سيادتها للملك فيصل وورثته من بعده وقد شكلت الملكية في العراق بموجب القانون الأساسي في عام ١٩٢٤، والتي عدلت فيما بعد قبل ثورة ١٤ تموز (يوليو)١٩٥٨.وفي عام ١٩٤٣ أعلن أنه في حالة عدم وجود ورثة للعرش الدستوري فإن وريث العرش يجب أن يعين من عائلة الشريف حسين بن علي في الحجاز. حول الملكية العراقية والدستور، انظر:
Longrigg, Iraq, O.P. Cit., PP.228-229.

(4) Dwight D.Eisenhower, Waging Peace,(1951-1961),(Newyork: Double Day. Co.Inc. Garden City, (٢) 1965),P.269.

وغداة الانقلاب العسكري في العراق والذي أدى إلى مقتل الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد، تم الإعلان من قبل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف عن النظام الجمهوري بدلا من النظام الملكي[1]، وبهذا الإنقلاب تم تفكيك ما سمي بحلف بغداد[2]، وانسحب العراق من الاتحاد العربي مع الأردن ومن حلف بغداد[3].

وجاء انقلاب ١٤ تموز (يوليو) في العراق ضربة شديدة ضد مخططات أميركا والدول الاستعمارية، كما كانت ضربة لقوى الرجعية العربية عموما واللبنانية على وجه التحديد، لأنها فقدت بزوال الملكية سندا مهما وأساسيا .وكان هذا الانقلاب نذير"شؤم ورعب" بالنسبة لشمعون وأعوانه في لبنان، لذا سارع رئيس الجمهورية في صباح يوم ١٤ تموز (يوليو) إلى إجراء اتصالات مع سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وطلب منهم مساعدة بلدانهم وتدخلها العسكري فورا، وألح شمعون على أن يكون ذلك في مدة أقصاها ثمان وأربعون ساعة[4].

وقد طلب شمعون القوات الأميركية رسميا من أجل إنقاذ نظامه وحياته، وذلك لأن نظامه وحياته أصبحت في خطر لتأجيج مشاعر الشعوب العربية بعد الانقلاب في العراق ضد الأنظمة الفاسدة، ومنها نظام شمعون في لبنان[5].

لقد أصاب سقوط نظام حكم الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد وهو السياسي المحنك ذو الاتجاه الموالي للغرب إدارة الرئيس

---

(١) ناصيف، ص ١٠٠ ؛سعد الدين إبراهيم، الفكر القومي الاستبدادي والاوهام السبعة في الحياة العربية، مجلة الدراسات اللبنانية والعربية، ع ٦، (بيروت ، ١٩٩٧)، ص ١٣.

(٢) الخراساني ، مرجع سابق، ص٢٥.

(٣) علوان، ص ٧٨.

(٤) سليمان تقى الدين، ص ٨٦.

(5) Cloude,P.47.

أيزنهاور بالذهول أو أنها تعلم بحدوث انقلاب ولكنها تجاهلت الأمر. هذه الإدارة التي اعتبرت العراق حصنا للاستقرار والتقدم في المنطقة، وأفاد السيد الين دلاس (Allen Dulles) مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) بأن الانقلاب قامت به عناصر موالية للرئيس المصري جمال عبد الناصر[1].

قبلت الولايات المتحدة في النهاية بإجراء في لبنان، لكنها قررت أن تقبل بانقلاب الجنرال عبد الكريم قاسم كأمر واقع، وفي عام ١٩٥٩ أنهى قاسم اتفاقات المساعدات العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية، وحصل من الاتحاد السوفيتي على قرض مالي قيمته ١٣٧,٥ مليون دولار تسدد في أثني عشر عاما[2].

ويقول شمعون أنه قد اتخذ قراره الحاسم حول طلب قوات من أميركا لمساعدته، إذ استدعى سفراء الدول الغربية الثلاثة الكبرى وهي أميركا، بريطانيا وفرنسا، وطلب رسميا من الولايات المتحدة التدخل لإنقاذ بلاده ، وكانت الولايات المتحدة تنتظر هذه الفرصة من زمن بعيد، وكان نزول الولايات المتحدة في المياه اللبنانية كأمر واقع فرضته أحداث الانقلاب الدموي في بغداد[3]، ومع أن الأزمة اللبنانية كانت قبل وقوع الانقلاب ضد

---

(١) توماس آ.بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط من، (١٧٨٤ـ١٩٧٥)، (دمشق:دار طلاس للترجمة والنشر ، ١٩٨٥)، ص ٥٣٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٣٢ـ٥٣٤.

أن من أسباب نجاح الانقلاب في العراق ضد الملكية:

١. تضامن الشعب الوثيق مع الجيش وهو القوة الأساسية الضاربة.

٢. تضامن الشعب العراقي مع الشعب الكردي ضد النظام الملكي.

٣. تأييد بعض الشعوب الأخرى مثل الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية حول سقوط الملكية في العراق؛ انظر: جليل كمال الدين، بين الثورة اللبنانية والثورة العراقية ، مجلة العلوم، السنة ٤، ع ٢، بيروت :١٩٥٩)، ص ٣٠ـ٣٢.

(٣) الصلح، أحتكم، ص١٨٧.

الملكية في العراق فإن أعضاء حلف بغداد وعلى رأسهم العراق كانوا يخشون تحول الوضع العسكري في لبنان لصالح قوى المعارضة في لبنان، وبالتالي أن يحقق عبد الناصر نصرا على حساب الأنظمة الموالية للغرب، وقد دأبت الحكومة العراقية على تشجيع الرئيس شمعون وحكومته بحزم ضد أي تنازل لصالح قوى المعارضة، في لبنان، ودعت إلى اجتماع يوم ١٤ تموز (يوليو) في استانبول لكيفية مساعدة شمعون، غير أن الجيش العراقي استبق الحدث بانقلابه ضد الملكية[1].

وكان الانقلاب ضد الملكية مفاجأة لشمعون، وخشيت دول المعسكر الغربي وحلفائها في المنطقة من أن يؤدي سقوط النظام الملكي في العراق إلى سقوط استراتيجيه الغرب للدفاع عن مصالحه الحيوية والهامة.وكان هذا الحدث سببا لقرار اتخذته الحكومة الأميركية خلال اجتماعين رئيسيين، بحضور الرئيس الأميركي أيزنهاور في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، وبعد ساعات قليلة من الانقلاب قرر التدخل كوسيلة فعالة ووحيدة للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة[2].

أما على الصعيد اللبناني، فقد رأى شمعون أن الحدث قد أدى إلى انهيار معنويات الموالين لحكومته واعتبرت أن ما جرى في العراق كان مقدرا له أن يقع في لبنان، ولهذا فكر شمعون في استباق الحدث واستدراك الخطر قبل وقوعه في لبنان[3]، لجأ شمعون آنذاك للسلاح الذي عول عليه أي الطلب من الدول الغربية الحليفة التدخل المباشر، حتى لو كان عملا عسكريا

---

(١) أبو صالح ، ص ١٤٤ـ١٤٥.

(٢) المرجع نفسه؛ الدفاع ٦٨٢٨و٦٨٢٩و١٦و١٧ تموز (يوليو)١٩٥٨، ص ١و٢و٤.

(٣) وطلب شمعون من سفراء أميركا وبريطانيا وفرنسا ابلاغ حكوماتهم أن التدخل العسكري يجب أن يكون خلال ٢٤ ساعة وقد بات ضروريا لإنقاذ لبنان وذلك بمقتضى المادة (٥١)من ميثاق الأمم المتحدة، لمزيد من الاطلاع، انظر:الدفاع ، ع ٦٨٢٨، ١٦ تموز (يوليو)١٩٥٨، ص١و٢ ..Chamoun, PP.422-423

لحماية نظامه وسلطته المنهارة، ذلك لأن الانقلاب في العراق والذي وصف بالانقلاب الشيوعي ليس خطرا على لبنان وحسب بل على سائر الشرق الأوسط[1]، استجابت الحكومة الأميركية لطلب شمعون بإرسال قوات أميركية إلى لبنان على عجل، وقد ابلغ السفير الأميركي في بيروت الرئيس شمعون بأن مشاة البحرية الأميركية "المارينز" سينزلون في بيروت في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٥ تموز(يوليو) ١٩٥٨م[2].

• إنزال القوات الأميركية "المارينز":

لما اندلعت حوادث العنف بعد اغتيال الصحافي المعارض نسيب المتنبي في ٨ أيار (مايو)١٩٥٨، أسر الرئيس شمعون عن طريق وزير خارجية شارل مالك إلى السفير الأميركي في بيروت ماكلنتوك أن الحكومة اللبنانية بدأت تفكر باحتمال طلب إنزال فيلق من مشاة البحرية الأميركية على الأراضي اللبنانية، وبعد مضي يومين على ذلك اجتمع شمعون مع سفراء أميركا وبريطانيا وفرنسا وأخبرهم بأن حكومته قد تضطر إلى طلب المساعدة من الدول المعنية[3] وقد درست الولايات المتحدة الأوضاع الأمنية الداخلية في لبنان، وذلك في اجتماع ضم كبار المسئولين العسكريين والمدنيين في الحكومة الأميركية.وبعد أن عرض وزير الخارجية الأميركية دلاس الأحداث في لبنان من جميع جوانبها، وافق المجتمعون على ضرورة إعادة انتشار القوات الأميركية في البحر المتوسط إلى أن تبدأ مشاة البحرية الأميركية بالتحرك نحو شرق المتوسط، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد

---

(1) A Cwani,P 47.

(٢) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غالب طوقان، (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٧٨)، ص ١٤٦.

(3) A.Gwani,p 47.

أجابت طلب شمعون بمساعدة عسكرية، من أجل المحافظة على الأمن والنظام في لبنان، وأن الولايات المتحدة كانت على أهبة الاستعداد للتدخل في أي لحظة يطلب منها ذلك.وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا قد وافقتا على أي طلب للرئيس شمعون وفي البرقية التي بعثها الرئيس شمعون إلى الحكومة الأميركية قال الرئيس شمعون:"أن مجرد عرض المساعدة الأميركية بحد ذاته سيكون كافيا لإعادة الوضع على ما كان عليه" [1].

ولكن الميل إلى التدخل العسكري السافر كان يتطلب ذريعة ولو كانت شكليه.فلم يكن من شمعون إلا وأن وجد الذريعة المفتقدة فأقدم كما ذكرنا على تقديم شكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة يتهمها بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية، وبتحريض اللبنانيين على الثورة الدائرة رحاها في البلاد، وكان غرض شمعون من وراء ذلك تدويل الأحداث الداخلية "الأزمة" في لبنان، وذلك لإفساح المجال أمام الولايات المتحدة والدول الغربية للتدخل المشروع في لبنان[2].

إلا أن الرئيس الأميركي أيزنهاور وقبل إعطاءه الأوامر بإعادة انتشار القوات الأميركية في البحر المتوسط أي خلال اجتماعه مع المسئولين الأميركيين كان قد طرح سؤالا حول غاية شمعون من طلب المساعدة، وأجاب وزير الخارجية الأميركية دلاس ردا على سؤال الرئيس أيزنهاور بأن على الولايات المتحدة أن لا تدعم قضية تجديد ولاية شمعون، وقد وافق الرئيس الأميركي على ذلك، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد غيرت موقفها السابق الداعم لتجديد ولاية الرئيس شمعون[3].

---

(١) برقية من الرئيس كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية إلى الحكومة الأميركية واشنطن.
F.O 371/134116,No 476, No 477,Lebanon, May 13,1958,P.1.2.,

(٢) هوفها نسيان، ص ١٧٢.

(٣) أبو صالح، ص١٣٦.

وكان اقتراح وزير خارجية أميركا حول القوات الأميركية التي يمكن إرسالها إلى لبنان في تقدير أولي كما يلي[1]:

١. ضمن ٢٤ ساعة:يمكن إرسال كتيبة قوات خاصة (مارينز)قوامها ٦٠٠ جندي وكتيبتان من المشاة من قبرص.
٢. ضمن ٤٨ ساعة:فرقة مظلين واحدة بالإضافة إلى ثلاثة كتائب من بريطانيا.
٣. ضمن ٧٢ ساعة:قوة بحرية صغيرة ، تشمل على حاملة طائرات واحدة.

ويبدو أن الولايات المتحدة منذ بداية الثورة في لبنان كانت تخطط للتدخل في لبنان أي منذ بداية شهر أيار (مايو)١٩٥٨، وقال وزير الخارجية الأميركي في رسالته إلى رئيس الحكومة اللبنانية :"أننا على أهبة الاستعداد للإيعاز لهذه القوات بمساعدة لبنان[2].

جاء طلب القوات الأميركية بعد رفض الجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني بعدم التدخل في الثورة الداخلية للشعب، حيث أن شهاب كان يهدف وراء ذلك المحافظة على الجيش اللبناني وعدم انقسامه طائفيا ، علما بأن عدد الجيش الذي كان تحت إمرة الجنرال شهاب هو أحد عشر ألفا من الجنود النظاميين حديثي التسليح إضافة إلى قوى الأمن الداخلي[3].

---

(١) كان لإرسال القوات الأميركية إلى لبنان ثلاثة أهداف:
١. إفهام الاتحاد السوفياتي أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض غمار الحرب إذا دعت الحاجة.
٢. مواجهة مناورات الاتحاد السوفياتي الذي هدد مرارا خلال الأزمة اللبنانية سواء داخل الأمم المتحدة أم في خارجها بالحرب النووية.
٣. إفهام العرب بأن الاتحاد السوفياتي لن يخوض الحرب دفاعا عنهم، وأن تهديداته لا تهدف إلا لكسب الأصدقاء ومناورات دعائية.حول أهداف الحكومة الأميركية في إرسال قوات إلى لبنان.انظر:أحمد عبد الرحيم مصطفى، أزمة ١٩٥٨والتدخل الأميركي في لبنان، (القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨)ص ٦١١.

(٢) رسالة وزير الخارجية الأميركية المستر دلاس إلى رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح في ١٣ أيار (مايو)١٩٥٨، حول البدايات الأولى لإرسال قوات أميركية إلى لبنان منذ بداية الثورة في لبنان F.O371/134116,VL 1015126, May13, 1958,P.1

(٣) برقية من السفارة البريطانية /بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن.
F.O371/134116,VL 1015126, No 475May12, 1958,P.1; Eisenhower OP.CIT.,p265.

وكانت الحكومة الأميركية منذ حدوث الشرارة الأولى للثورة في لبنان في شهر أيار (مايو) ١٩٥٨ وخلال شهر حزيران (يونيو) وهي تعقد الاجتماعات المتواصلة والمستمرة لبحث الأوضاع الأمنية في لبنان، ومن تلك الاجتماعات اجتماع ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، والذي كان بحضور الرئيس الأميركي أيزنهاور وكبار المسئولين في وزارة الدفاع ووكالة المخابرات الأميركية (C.I.A) حيث رأي وزير خارجية أميركا المستر دلاس أن أي تدخل عسكري أميركي مباشر آنذاك سيقوض جهود الأمم المتحدة بإرساء السلام والأمن في لبنان كما سيكون وقع ذلك سيئا على الولايات المتحدة إذا اتهمت بتفويض جهود السلام في لبنان[١].

وبقيت الولايات المتحدة مترددة بشأن التدخل العسكري المباشر في لبنان، إلا أن طلب منها ذلك من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية وبشكل رسمي، إلا أنها كانت تمانع تجديد ولاية شمعون إذا كان ذلك يؤثر سلبا على مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة بشكل عام ولبنان بشكل خاص، أو حتى على توجه لبنان نحو الغرب، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي الولايات المتحدة عن دعمها للأنظمة الموالية للغرب في منطقة الشرق الأوسط[٢].

وعلى أي حال، فإن موقف الولايات المتحدة إزاء الوضع في لبنان ظل خلال شهري أيار (مايو)وحزيران (يونيو)١٩٥٨ يتميز بالترقب والحذر، ولكن الإدارة الأميركية حثت الرئيس شمعون على بذل أقصى جهوده لحل الأزمة بالوسائل السلمية والدبلوماسية والسياسية[٣].

رأت الولايات المتحدة أن الوضع قد تحسن قليلا في لبنان بسبب الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة حيث أنها لم تتخذ موقفا سلبيا من تقارير

(١) وقائع اجتماع لكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين الأمريكيين لبحث الوضع في لبنان.
Eisenhower Papers(E.O1205. Sec3-204.E.Library.

(٢) أبو صالح، ص ١٤٠.

(3) Eisenhower, OP. Cit .,.P.265.

المراقبين الدوليين، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن متفائلة بالمستقبل اللبناني، الأمر الذي قد يضطرها للتدخل العسكري المباشر في لبنان[١]، حيث أن نظرة الإدارة الأميركية الواقعية للصراع لم تخفف من خشيتها أن ينهار الوضع في لبنان لصالح القوى المعادية للغرب، ولهذا أبقت القوات الأميركية العاملة في البحر المتوسط متأهبة لتنفيذ عملية تدخل أو انزال محدود في حال انهيار الوضع في لبنان، ومراقبة الوضع الأمني في لبنان عن كثب، وأحداث الانقلاب ضد النظام الملكي الهاشمي في العراق، أكدت مخاوف الولايات المتحدة ودعتها للقيام فعلا بإنزال القوات الأميركية في لبنان للمحافظة على مصالحها الحيوية[١].

وكما ذكرت فإن شمعون وجه نداء استغاثة بضرورة تدخل أميركا وبريطانيا وفرنسا حتى لا تدخل لبنان في فلك الجمهورية العربية المتحدة على حد زعمه[٢]، وفعلا فقد استجابت الإدارة الأميركية وأرسلت قواتها إلى لبنان في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٨، حيث قال الرئيس أيزنهاور في هذا الشأن:"أن الوضع في الشرق الأوسط قد تغير للأسوأ، وبشكل عنيف " وقال أيضا :"أن حياة الأمريكان وممتلكاتهم في خطر في لبنان"[٣].

أن إنزال القوات الأميركية في لبنان[٤]، لم يكن مرتبطا بالأحداث الداخلية في لبنان وحدها فقد حصل في وقت واحد مع إنزال القوات المظلية

(١) الصلح، مذكرات، ص٦٠٧-٦٠٨.

(٢) جرجس، مرجع سابق، ص ٧١-٧٢.

(3) Chamoun.PP.424-425.

(٤) مقتطف من وقائع الجلسة التي عقدها الرئيس الأميركي ايزنهاور في البيت الابيض مع قادة الكونغرس لدى قرار اتخاذ انزال مشاة البحرية ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.
E.O12065. Sec 3-204. Eisenhower Library.

(٤) قدر عدد المشاة البحرية الأميركية التي انزلت في منطقة محله الأوزاعي اللبنانية حوالي (٢٠٠٠) جندي أميركي ثم تقدموا إلى مطار بيروت الدولي، وقدرت إعدادهم في الأيام التالية نحو (١٥٠٠٠)رجل وكان يدعم هذه القوات الأسطول السادس المؤلف من (٧٠) سفينة والذي يبلغ طاقمها نحو(٤٠٠٠)رجل.

البريطانية التي قدرت بنحو ٢٥٠٠ مضلي في الأردن بطلب من الملك حسين بعد انهيار النظام الملكي في العراق[١].

– الموقف اللبناني والعربي والدولي من إنزال القوات الأميركية في لبنان:

أولا: الموقف اللبناني:

أ. موقف الجيش اللبناني:

أن عملية الإنزال الأميركي في لبنان قد فاجأ معظم اللبنانيين، وكان السفير الأميركي في لبنان المستر ماكلنتوك قد اتصل قبيل إنزال مشاه البحرية الأميركية بالجنرال فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني وذلك من أجل ضمان عدم تدخل الجيش وحياده، وعدم مقاومته لعملية الإنزال الأميركي، ألا أن شهاب قد عبر عن تخوفه من انقسام الجيش على أساس طائفي، وفي الوقت نفسه طلب الجنرال شهاب من السفير الأميركي تأخير عملية الإنزال كي يتدبر الأمر، إلا أن السفير الأميركي لم يستجيب لهذا الطلب[٢].

شكلت عملية أنزال القوات الأميركية إحراجا لشهاب، حيث أن القوات الأميركية قد دخلت إلى بيروت دون مقاومة من جانب الجيش، الأمر الذي اعتبره كبار ضباط الجيش اللبناني بمثابة تحد واضح وصريح، واعتداء على كرامة الجيش، الذي من أول واجباته الدفاع عن سلامة الوطن ضد أي اعتداء خارجي.وهذا لا يعني في الوقت نفسه أن باقي ضباط الجيش كانوا سيرضخون بسهولة للأمر الواقع، فيما لو تقدمت القوات الأميركية لاحتلال قسم من العاصمة، ويعزى لرئيس الأركان في الجيش

(١) اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي، ترجمة خيري الضامن ، (موسكو دار التقدم ، ١٩٧٨)، ص ٧٣.

(٢) باسم الجسر، ص ٣٧.

اللبناني الجنرال يوسف شميط أنه أصدر أوامره لقوة من الجيش اللبناني بإمرة العقيد جميل العيد مدعومة بالمدفعية والدبابات لقطع الطريق التي تصل العاصمة والمطار، وبسبب هذا الإجراء غدا الصدام بين القوات الأميركية وتلك القوة واقعا لا محالة[١]، وقد طالب فؤاد شهاب بسحب القوات الأميركية من لبنان خلال ٢٤ ساعة ، ولم يستجاب لطلبه[٢].

ب. موقف المعارضة اللبنانية :

أثارت عملية إنزال القوات الأميركية في لبنان نقمة عارمة في صفوف الشعب، لم تشهد له البلاد مثيلا، وقد استنكرت أحزاب المعارضة وعلى رأسها منظمة النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني والأحزاب والمنظمات والمؤسسات الديمقراطية في لبنان عملية إنزال القوات الأميركية لاحتلال لبنان، وقد بعث رئيس مجلس النواب عادل عسيران ببرقية إلى مجلس الأمن الدولي يستنكر فيها عملية إنزال القوات الأميركية في لبنان واحتلالها لبلده ، وقد بينت المنظمات والأحزاب والجماهير اللبنانية أن الإنزال الأميركي في لبنان هو بمثابة احتلال عسكري واضح وهو يهدف لضرب حركة التحرر الوطني[٣].

وكانت ردة فعل المعارضة شبه معدومة على الصعيد العسكري، ولكنها كانت قوية على الصعيدين الإعلامي والسياسي، فعلى الصعيد العسكري لم يكن لدى المعارضة من الرجال والعتاد الحربي ما يمكنها من مقاومة أو إعاقة التدخل العسكري الأميركي وفي الوقت نفسه فقد فوجئت

(١) الجسر، ص٣٧.

(٢) هوفها نسيان، ص١٧٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٧٦.

بعملية الإنزال وسرعتها، حيث كان هناك إطلاق نار ولكن بشكل متفرق في مدينة طرابلس أثناء عملية الإنزال البحري[١].

أما الفريق الثالث (القوة الثالثة) وهم المعتدلون والوسط فقد رأوا في التدخل الأميركي ليس حلا للأزمة بل سببا أخر من أسباب تعقيدها[٢].

ج. الموقف اللبناني الرسمي:

رحبت الحكومة اللبنانية من جانبها بالتدخل الأميركي المباشر في لبنان، واعتبرته بمثابة موقف طبيعي وإيجابي للإدارة الأميركية التي وفت بتعهدها لحفظ استقلال لبنان واعتبرت القوات الأميركية هي قوات منقذة للبنان، وهو أمر مشروع في السياسة الدولية نظراً لظروف لبنان الصعبة التي يمر بها، وجاء هذا التدخل بناء على أوامر من رئيس الجمهورية شمعون بناء على صلاحياته الدستورية، وتطبيقا للمادة "٥١" من قانون الأمم المتحدة[٣].

وكانت الحكومة اللبنانية قد عقدت جلسة خاصة فور نزول المشاة البحرية الأميركية في لبنان، وكانت الجلسة برئاسة كميل شمعون رئيس الجمهورية، وقد أدلى بعدها شمعون بتصريح اعتبر فيه التدخل الأميركي مجرد مساعدة تقدمها دولة صديقة من أجل حماية استقلال لبنان من

(١) وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد عادل عسيران (رئيس مجلس النواب اللبناني) في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٥٨، نفي خلاله جميع الحجج التي تذرعت بها الحكومتان الأميركية واللبنانية لتدخل عسكري لا سيما تذرعهم بالمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.وهذا يدل على أن السلطة الوحيدة التي تمثل الشعب اللبناني (المجلس النيابي) قد تضايقت لطلب القوات الأميركية وإنزالها في لبنان بحجة حماية أرواح وممتلكات الأميركيين إنما يعتبر هذا من باب الاحتلال لا اكثر حول موقف المجلس النيابي اللبناني ، انظر:
A Gwani, P.296.

(٢) غسان تويني، الايام العصيبة، (بيروت:دار النهار للنشر، ١٩٥٨)، ص ٥٢-٥٤.

(٣)الصلح، مذكرات، ص ٦٦٧-٦٦٩.

الأخطار التي تهدده لا سيما القضاء على تدخلات الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية للبنان[١].

ثانيا: الموقف العربي:

١. موقف الجمهورية العربية المتحدة:

كانت قد جرت اتصالات بين الولايات الأميركية والرئيس المصري جمال عبد الناصر حول الأزمة اللبنانية، وكان ذلك خلال شهري أيار (مايو)وحزيران (يونيو)١٩٥٨، حيث أقترح الرئيس عبد الناصر خلال هذه المحادثات حلا دستوريا للأزمة مبديا استعداده من أجل وضع حد لها وذلك بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية إلا أن هذه الجهود لم تثمر[٢]، وقد كانت عملية إنزال القوات الأميركية في لبنان مفاجأة لشعب وحكومة الجمهورية العربية المتحدة واعتبرت الجمهورية العربية المتحدة أن عملية الإنزال للقوات الأميركية في لبنان واحتلالها لبعض لمناطقه يعتبر تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للبلاد العربية[٣]. وقد ندد عبد الناصر بهذه الخطوة واعتبرها خرقا لميثاق الأمم المتحدة[٤].

٢. موقف العراق:

لقيت عملية إنزال القوات الأميركية في لبنان والتدخل الأميركي شجبا واستنكارا من جمهورية العراق بقيادة عبد الكريم قاسم، واعتبرت

(١)الصلح، مذكرات، ص ٦٦٥.

(٢) ابو صالح، ص١٤٣:

(٣) الصلح ، مذكرات ، ص ٦٦٥.

(٤) أبو صالح، ص ١٥٦.

العراق أن التدخل الأميركي في الشؤون الداخلية للبلاد العربية تدخلا سافرا غير مبرر[1].

ثالثا: الموقف الدولي:

١. موقف دول حلف بغداد:

إن دول حلف بغداد، أو ما تبقى منه بعد سقوط العراق، مثل إيران وباكستان وتركيا قد عقدت اجتماعا في انقره في شهر آب (أغسطس) ١٩٥٨، أصدر بعدها قادة تلك الدول بيانا مشتركا يرحب بخطوة الحكومة الأميركية هذه لحفظ سيادة واستقلال الدول المحبة للسلام مشيدة بالدعم الفعلي الذي قدمته الولايات المتحدة للحكومة الشرعية، واعتبر قادة هذه الدول في رسالة أرسلوها للرئيس الأميركي أيزنهاور أن قرار الإنزال والتدخل هو قرار شجاع وحكيم يدعم موقع إيران وتركيا وباكستان وسيزيد ثقة العالم بقيادة أميركا للدفاع عن العالم الحر[2].

٢. الموقف البريطاني:

أيدت بريطانيا التدخل الأميركي في لبنان، إذ صرح وزير الخارجية البريطاني أن حكومته على تشاور مستمر مع الحكومة الأميركية بشأن المسالة اللبنانية، وأن تدخل الولايات المتحدة الأميركية هذا كان ضروريا لحفظ استقلال لبنان وسيادته في تلك الظروف، معلنا أن الحكومة البريطانية تؤيد بقوة الخطوة الأميركية[3]، وقد أكد هذا الموقف رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم معتبرا أن الجهود التي قام بها المراقبون

---

(١) الصلح، ص ٦٦٥.

(٢) حيث أن قادة دول حلف بغداد قد أرسلوا رسالة إلى الرئيس الأميركي أيزنهاور بتاريخ ٤ آب (أغسطس) ١٩٥٨ حول موقفهم من عملية إنزال القوات الأميركية. وموقف قادة حلف بغداد أو ما تبقى منه، انظر:
A Gwani,P283.

(٣) أبو صالح، ص ١٥٧.

الدوليون لم تكن كافية لفهم حقيقة ما يجرى على الساحة اللبنانية، منتقدا في الوقت نفسه القول بأن الحالة الراهنة في لبنان هي عبارة عن نزاع داخلي بين فئتين من اللبنانيين، وأن القوى الديمقراطية تحاول دعم نظام غير ديمقراطي (ديكتاتوري)هناك، واعترفت الحكومة البريطانية بأن تدخل الغرب هذا في دول عربية سيؤجج لهيب القومية، وسيزيد هوة التباعد بين عبد الناصر والغرب، وخلصت الحكومة البريطانية إلى القول أن التدخل الأميركي هذا يحظى بالدعم الكامل من الشعب البريطاني وأن التعاون الوثيق بين أميركا وبريطانيا هو لمصلحة العالم بأسرة[1].

٣. الموقف الفرنسي:

أعربت الحكومة الفرنسية عن أسفها لأن الولايات المتحدة لم تجعل حلفاءها على معرفة أفضل بما يجري على الساحة اللبنانية[2]، وفرنسا لم تعرف بخطة إنزال القوات الأميركية إلا أنها أيدت ضمنا عملية التدخل في لبنان، ولكنها تمنت أن يكون هناك تنسيق كاف بين حلفاء شمالي الأطلسي بشأن ما يجري من أحداث على مسرح الشرق الأوسط واعتبرت أن القوة البحرية الفرنسية الموجودة في شرق المتوسط لها الحق في إنزال مماثل إذا ما اقتضت المصلحة الفرنسية ذلك[3] إلا أن الحزب الشيوعي الفرنسي هاجم التدخل الأميركي في لبنان معتبرا إياه تهديد للسلم العالمي[4].

---

(1) Agwani, PP. 281-282.

(٢) أبو صالح ص ٢٣٦.

(٣) أبو صالح، ص ١٥٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٣٦.

٣. موقف الاتحاد السوفيتي:

وصف الاتحاد السوفيتي عملية إنزال القوات الأميركية في لبنان واحتلالها بعض المناطق في بيروت نوعا من الاحتلال، لأن ذلك يعتبر تدخلا سافرا في شؤون دولة عربية[١]، وقد أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا في ١٦ تموز (يوليو)١٩٥٨ حول الوضع الناجم في الشرق الأوسط بسبب عملية الإنزال، وقال البيان السوفيتي :"أن الهدف الأساسي للاحتلال الأميركي للبنان هو ضمان مصالح الاحتكارات البترولية الغربية عامة والأميركية خاصة، والحفاظ على سيطرتها الاستعمارية في المنطقة.وهو إجراء بديل عن (مبدأ أيزنهاور) وسقوط حلف بغداد وإفلاس سياسة الاستعماريين في الشرق العربي، وطالب البيان السوفيتي بسحب الولايات المتحدة لقواتها من لبنان، أضاف البيان بأن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يتجاهل الوضع الخطير، وختم البيان بتأكيد حق الاتحاد السوفيتي في اتخاذ التدابير التي تفرضها ضرورات الأمن والسلام"[٢]، ولهذا فإن الاتحاد السوفيتي لا يستطيع أن يقف موقف المتفرج واللامبالي بما يجري وهو يطالب مجلس الأمن الدولي والحكومة الأميركية بالانسحاب من لبنان، على أن تنديد الاتحاد السوفيتي لم يرافقه أي تحرك عسكري أو أي التزام بالتصدي للتدخل الأميركي[٣].

٤. موقف الصين الشعبية:

وإذا كان الاتحاد السوفيتي ودول العالم الاشتراكي نظرت إلى التدخل الأميركي بمنظار الحرب الباردة فقد بادرت حكومة الصين الشعبية

---

(١) الصلح، مذكرات، ص ٦٦٧-٦٦٩.

(٢) هوفها نسيان، ص ١٧٨.

(٣) أبو صالح، ص ١٥٨-١٥٩.؛الدفاع ، ع ٦٨٢٨، ١٦ تموز (يوليو)١٩٥٨، ص ١و٢.

ومن منظار كتلة عدم الانحياز إلى إدانة التدخل الأميركي هذا، ورأت في التدخل العسكري الأميركي بحجة (حماية أرواح الأميركيين)مغامرة حرب لقمع حركات الاستقلال الوطنية للشعوب العربية غداة انتصار حركة الاستقلال الوطني في العراق، معتبرة عمل الولايات المتحدة هذا اعتداءً صارخا ضد الشعوب العربية، ويهدد بشكل خطير في غرب أسيا والعالم وأن الشعب الصيني يدعم بكل قواه نضال الشعب العربي هذا[١].

• الاحتلال الأميركي للبنان:

آثار التدخل الأميركي في لبنان غضب الشارع اللبناني، وقد اعرب قادة المعارضة عن احتجاجهم الشديد عن هذا الاحتلال، وقد بينت المنظمات الوطنية وأحزاب المعارضة أن عملية الإنزال المسلح البحري الأميركي هو نمط من الاحتلال القسري لدولة عربية، وأن الهدف من وراء هذا الاحتلال أنما هو المحافظة على مصالح أميركا الاقتصادية في المنطقة وفي الوقت نفسه القضاء على حركات التحرير والاستقلال الوطنية في لبنان وفي الوطن العربي[٢].

وكانت قوى المعارضة في لبنان تندد مرارا وتكرارا من خلال تصريحاتها وبياناتها بتدخل القوى الغربية في الشؤون الداخلية للبنان[٣]،

---

(١) الجدير بالذكر أن الدول الشيوعية كالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ويوغسلافيا ، قد قدمت مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي حول جلاء القوات الأميركية المحتلة عن لبنان وكان ذلك في الفترة ما بين ١٥-١٨ تموز (يوليو)١٩٥٨ حيث اقترعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضد مشروع القرار وامتنعت اليابان والسويد عن التصويت وصوتت الصين الشعبية والهند ويوغسلافيا لصالح القرار.لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع :انظر، أبو صالح ، ص١٥٩؛هوفها نيسان، ص ١٧٩.

(2) A Gwani,P283.

(٣) ومن هؤلاء المعارضين عبدالله اليافي "رئيس حكومة سابقة" حيث أن هذا الأخير قد اتهم الحكومة اللبنانية آنذاك بطلب المساعدة العسكرية من دول حلف بغداد ، وقد بعثت المعارضة برسالة إلى قائد الجيش الجنرال شهاب تعلمه من خلالها أن طائرات أميركية وأردنية وعراقية كانت تنقل إلى لبنان شحنات من الأسلحة والذخيرة وذلك بإشراف الدرك اللبناني لتوزيع هذه الأسلحة على الموالين للحكومة اللبنانية.حول هذا الموضوع، أنظر:
A Gwani,PP.80-81.

وقد أثار التدخل الأميركي في لبنان استنكار من قبل المؤسسات الداخلية في لبنان كمجلس النواب وأحزاب المعارضة مثل النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني. ومما زاد الموقف سوءا تصرفات جنود "المارنيز" في لبنان تلك التصرفات غير الأخلاقية والتي تدل على تصرفات محتل[1].

والتمعن في بيانات المعارضة اللبنانية حول الاحتلال الأميركي في لبنان ، يرى أنها أكدت على تدخل دولة في الشؤون الداخلية لبلد آخر، وفي تقرير مصيرها ومحاولة إيقاف حركات التحرير واستقلال الشعوب، حيث أن للشعوب حق اختيار نظامها الذي يحكمها وهي حرة في تغير أنظمة الحكم القائمة وبدا هذا واضحا منذ الوهلة الأولى أن ليس بين الدول من يعارض الاحتلال الأميركي للبنان وبشدة سوى الاتحاد السوفيتي وبدا ممكنا أن يشكل الاتحاد السوفيتي خطرا على الاحتلال الأميركي في لبنان، إلا أن الدولتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تمتلكان سلاحا نوويا، وقد اقتصر على التنديد دون المقاومة للاحتلال الأميركي سواء كان ذلك من المعارضة في لبنان أو إقليميا أو دوليا[2].

إلا أن الولايات المتحدة قد أرادت احتواء إي محاولة شيوعية للتوسع في منطقة الشرق الأوسط، غير أن هذه الخطوة رافقها تحرك سياسي لشرح أسباب ومبررات التدخل العسكري البحري الأميركي في لبنان، وذلك من أجل إيجاد حل للأزمة اللبنانية بما يتفق ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فضلا عن المحافظة على سيطرة الدول الغربية المطلقة على ثروات الشرق الأوسط وخيراته.

(1) A.Gwani, o p.cit.p 283. 283.

(٢) برقية من الحكومة الأميركية/ واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية /لندن

- **الخروج من الأزمة:**

كانت المعارضة في لبنان قد طالبت شمعون بالاستقالة من منصبه، وقد رفضت تجديد ولايته وقد أصبح واضحا حتى قبل نزول القوات الأميركية، بأن حكومة الولايات المتحدة لم تعد لديها قناعة بجدوى بقاء الرئيس شمعون في سدة الحكم، وحتى أن الأزمة التي يمر بها لبنان تتجاوز مستقبل شخص معين وهي أكبر من ذلك[1].

كانت بداية حل مشكلة التجديد هذه في أواخر شهر أيار (مايو)١٩٥٨، عندما أعلن سامي الصلح بأن حكومته لم تطلب تعديل الدستور من أجل التجديد .وقد أصرت المعارضة اللبنانية على وجوب استقالة رئيس الجمهورية من منصبه، رغم أن هذا المطلب لم يحظ بدعم كاف إقليميا ودوليا، وقد تراجعت دول المعسكر الغربي عن موقفها الداعم لتجديد ولاية شمعون، وارتأت بأن الحل الواقعي هو انتخاب رئيس جديد للجمهورية يكون مقبولا لدى جميع الأطراف[2].

وقد جرى التداول في هذه المرحلة بأسماء عدد من المرشحين من داخل المجلس النيابي ومن خارجه، إلا أن أحد من هؤلاء، لم يحظ بتأييد واسع بين مختلف القوى السياسية[3]، كما حظي فؤاد شهاب رئيس هيئة الأركان للجيش اللبناني ذلك أن اتصالات شهاب بأقطاب المعارضة لم تنقطع طيلة الأزمة .وبدأ يظهر منذ حزيران (يونيو)كمرشح مقبول لدى أوساط المعارضة أيضا[4].

(1)F.O371/134113, VL 1015147, NO 1138,May 13, 1958. P.1

(٢) أبو صالح ، ص ١٦٢.

(٣) ومن الاسماء التي جرى التداول بشأن انتخابها للرئاسة الأولى:إيلي أبو جودة، ريمون أده وسليم لحود وهم من النواب.ومن خارج المجلس النيابي:فؤاد شهاب، وبشارة الخوري وبدري المعوشي، واميل تبات وجواد بولس وشارل حلو والفرد نقاش. حول الأسماء المرشحة لرئاسة الجمهورية، أنظر:ناصيف، ص ١٠٠.

(٤) هوفها نسيان، ص ١٨٠

وكان الرئيس عبد الناصر قد اقترح على الإدارة الأميركية منذ شهر أيار (مايو) ١٩٥٨، لقيام بعمل مشترك لحل الأزمة اللبنانية، وتضمن اقتراح عبد الناصر، إعلان الرئيس شمعون عن عدم رغبته في تعديل الدستور وأن يكمل ولايته الدستورية بعد أن يبلغ الجنرال فؤاد شهاب برئاسة الحكومة، وإصدار عفو عن قادة المعارضة، وأكد الرئيس عبد الناصر للإدارة الأميركية أنه لم ولن يسعى لضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة ولا يدعم أي حكومة لبنانية ترضخ لسياسته.إلا أن حل عبد الناصر هذا لم يلق أذنا صاغية من قبل الإدارة الأميركية وحلفائها في الشرق الأوسط وحتى أن شمعون قد رفض مشروع عبد الناصر لحل الأزمة وعارض في الوقت نفسه أي مشروع حل يكون فيه لعبد الناصر دور أساسي من شأنه أن يعزز دور قوى المعارضة اللبنانية، لأنه كان خائفا من أن يقوم عبد الناصر بضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، وكان شمعون يعتقد أن هدف الجمهورية العربية المتحدة ممثلة بعبد الناصر هو الإطاحة بنظامه، وكان يوافقه في هذا الرأي بعض أعضاء الإدارة الأميركية المعادين لمصر والعروبة، هذا فضلا عن أعضاء حلف بغداد[1].

وفي إطار الحل السياسي والدبلوماسي للأزمة اللبنانية، أعلن المبعوث الخاص للرئيس الأميركي أيزنهاور لشؤون الشرق الأوسط المستر روبرت مورفي (Robert Murphy) أن الحكومة الأميركية تقف من قضية انتخاب رئيس جديد للبنان موقف محايد، وهي تبحث عن حل يرضي جميع اللبنانيين ولدى وصوله لبنان عقب إنزال القوات الأميركية في ١٥ تموز (يوليو)١٩٥٨م، اجتمع المستر مورفي برئيس الجمهورية ورئيس حكومته،

(١) برقية من وزارة الخارجية البريطانية /بيروت إلى الحكومة الأميركية /واشنطن.
F.O371/134113, VL 1015147, NO 1138,May13, 1958. P.1.

وكذلك اجتمع بزعماء المعارضة[1]، وبطريرك الموارنة بولس المعوشي محاولا إيجاد حل للأزمة أبلغ مورفي رئيس الجمهورية عن نتائج اتصالاته مع الأطراف الأخرى، وقد أعرب مورفي عن رأيه بأن للأزمة اللبنانية أسبابا داخلية يجب إزالتها عن طريق الاتفاق على مرشح محايد، واجتمع مورفي ببعض من أركان (القوة الثالث) وهي كتلة الحياد[2]، وقد أجمعت القوة الثالثة على ترشيح فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية في الوقت الذي أعلنت فيه المعارضة اللبنانية عن أي انتخاب لرئيس الدولة قبل أن يستقيل شمعون من منصبه وانسحاب القوات الأميركية من لبنان[3].

وعندما أبلغ مورفي فؤاد شهاب بشأن ترشيحه لخلافة شمعون في منصب الرئاسة اللبنانية، رفض شهاب في بداية الأمر، إلا أنه أعلن قبوله لهذا المنصب كمرشح وفاق من أجل إعادة الأمن والسلام إلى لبنان[4].

أما الموالون للرئيس شمعون فكان لهم نصيب من لقاء المبعوث الأميركي مورفي، وكان ذلك في دار السفارة الأميركية في بيروت، حيث تحدث السيد سليم لحود وهو من الموالين لشمعون نيابة عنهم، حيث أعرب عن تسهيل مهمة المبعوث الأميركي في لبنان، وكان مورفي قد اجتمع في وقت سابق بالسيد كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، حيث ندد هذا الأخير بالتدخل الأميركي السافر في لبنان، والذي اعتبره

(١) ومن زعماء المعارضة الذي اجتمع بهم المبعوث الأميركي إلى لبنان روبرت مورفي السيد صائب سلام وكمال جنبلاط ورشيد كرامي حول اجتماع زعماء المعارضة مع روبرت مورفي ، انظر الجسر، فؤاد شهاب، ص ٤٠-٤١.

(٢) القوة الثالثة أو (كتلة الحياد) وهي القوة التي تأتي بين قوتين إحداهما انعزالية مع الرئيس شمعون وأغلبهم من الموارنة كحزب الكتائب وكذلك الحزب القومي السوري الاجتماعي الطاشناق والثانية التي تؤمن بالقومية العربية مثل أحزاب النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي وهي القوة المعارضة أما القوة الثالثة فهي تتكون من السياسيين المعتدلين والتي تؤمن بالحلول السلمية من أمثال:يوسف سالم ، بهيج تقي الدين ونيقولا سالم.حول القوة الثالثة، انظر:الجسر، فؤاد شهاب، ص ٤١.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) نفسه.

مدعاة للحقد والكراهية إزاء الولايات المتحدة والغرب.وقد أكد جنبلاط للمبعوث الأميركي بأن موقفه السياسي يؤكد على استقلال لبنان ودعم كيانه الحالي، داحضا ادعاءات شمعون بأن المعارضة تريد ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، ووافق جنبلاط المبعوث الأميركي على ترشيح فؤاد شهاب وضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية بأقرب وقت ممكن[١].

وقد هدد المبعوث الأميركي بانسحاب القوات الأميركية من لبنان إذا ما عارض شمعون انتخابات رئاسية، ومن جهة أخرى فقد أبلغ قادة المعارضة في لبنان بأن القوات الأميركية ستنسحب من لبنان بعد إرساء الأمن والسلام وبعد انتخاب الرئيس الجديد أما الأحزاب الموالية لشمعون كالكتائب والحزب القومي السوري والطاشناق وغيرهم، فقد ركزت جهودها على استغلال الفترة المتبقية من ولاية شمعون لتعزيز مراكزها ومواقعها من الداخل.فأصدر شمعون ترخيصا للحزب القومي السوري المحظور منذ عام١٩٤٩، باسم رئيسة أسد الأشقر، ومن ثم أسس شمعون لنفسه ولأتباعه حزب يسمى بحزب الوطنيين الأحرار، وكان للأحزاب الموالية لشمعون نشاط سياسي تهدف من ورائه في هذه الفترة إلى دخول الحكومة الجديدة التي ينوي فؤاد شهاب الإيعاز لرشيد كرامي لتأليفها[٢].

وقامت الأحزاب الموالية لشمعون بارتكاب مجموعة من الجرائم وأعمال التخريب في بيروت، وذلك بإلقاء المتفجرات على عدد من الأبنية والمؤسسات الرسمية المختلفة وشن هجمات جماعية على الأحياء الأرمينية والعربية وذلك من أجل أجبار فؤاد شهاب عن التنازل عن تكليف رشيد كرامي لمنصب رئيس الوزراء أو ضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من

(١)الصلح، أحتكم، ص ١٨٨ـ١٨٩.

(٢) عبوشي، مرجع سابق، ص ١٨٧- ١٨٩؛ الحياة ع ٣٠١٧، ٢٤ أيلول (ستمبر)١٩٥٨، ص ١.

الحقائب الوزارية لمثلي هذه الأحزاب، وأخذت هذه الأحزاب تتسابق مع شمعون على المزايدة في حقل التعصب والحقد والتمسك بأهداف الانعزالية[١].

تصاعدت حدة التوتر في المناطق الموالية للرئيس شمعون، فأقيمت المتاريس واستمرت المظاهرات في (بيروت) و(زحلة) و(المتن) ضد الرئيس الجديد شهاب، كما وأن إذاعة (صوت لبنان الكتائبية) والتي أصبحت تبث أخبارها عن الحزب والمعارضة ولبنان، أصبحت تغذي الحقد والتعصب وتدعوا إلى المظاهرات والثورة ضد الرئيس شهاب، تهدف من وراء ذلك، إلى إبقاء القوات الأجنبية مدة أطول في لبنان[٢]، وان القوات الأميركية في لبنان، لن تنسحب من لبنان قبل التفاهم على مسألة انتخاب الرئيس الجديد، وفعلا فقد تم انتخاب فؤاد شهاب رئيس للجمهورية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٥٨م، في الدورة الثانية للمجلس النيابي[٣].

وقد أصدرت جبهة الاتحاد الوطني بيانا حول انتخابات الرئاسة اللبنانية بالرئيس الجديد، نبهت إلى أن الثورة لم تستهدف مطلقا استبدال شخص بشخص أخر، وبينت الجبهة السبل الكفيلة لحل الأزمة الداخلية في لبنان وذلك عن طريق ما يلي:

(١) خليل أحمد خليل، مقابله مع كمال (جنبلاط رؤوساء الحكومة مخاتير كبار)، مجلة البلاغ، السنة ٤، ع ١٦٦، أذار (مارس)١٩٧٥، ص ٩٨.

(٢) كرامي، ص ٣١٤.

(٣) وقد بوشر الانتخاب بحضور سته وخمسين نائبا، وبعد أن تم الاقتراع حصل فؤاد شهاب على ثمانية وأربعين صوتا مقابل سبعة أصوات للعميد ريمون أده (رئيس الكتلة الوطنية) وهو منافس شهاب الوحيد وكانت ورقة فارغة، وقد قوبل إعلان المجلس بفوز فؤاد شهاب بالتصفيق. وكان المعارضين لانتخاب الجنرال شهاب نذكر منهم:سامي الصلح، قحطان حمادة، البير مخيبر، موسى ديرتالو.حول موضوع انتخاب الرئيس، انظر، فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها ، تطورها ، اثارها ، أعلامها(١٨٦٠ـ١٩٧٧)، (بيروت (لا.ن) ١٩٨٠)، ص ٣٣٦.

أولا: جلاء القوات الأجنبية فورا على اختلاف أنواعها وأسلحتها عن لبنان.

ثانيا: أن يتسلم الجنرال فؤاد شهاب صلاحياته الدستورية فورا[١].

وجاء المطلب الثاني من الجبهة ردا على تصريح شمعون في المؤتمر الصحافي الذي عقده هذا الأخير في ١٨ آب أيلول (أغسطس) والذي أكد فيه على البقاء في الحكم حتى انتهاء فترة ولايته الدستورية في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨م[٢].

ثالثا: تأليف حكومة وطنية ترضى عنها المعارضة، والعودة إلى سياسة الحياد التي سار عليها لبنان منذ الاستقلال، ورفض الدخول في الأحلاف العسكرية، والسير في سياسة عربية صحيحة وكانت هذه المواقف التي أعلنتها جبهة الاتحاد الوطني تتفق ومواقف الرئيس شهاب وتصريحاته بعد انتخابه رئيسا للجمهورية، والذي حدد سياسته بالعودة إلى الميثاق الوطني، الذي اتفق عليه الشعب اللبناني عام ١٩٤٣م[٣].

وقام وفد من جبهة الاتحاد الوطني (المعارضة) بزيارة رئيس الجمهورية المنتخب شهاب في ٢٦ آب (أغسطس)١٩٥٨م، وقدموا إليه مذكرة دعوا من خلالها لتأليف حكومة من أقطاب المعارضة، واتهموا عناصر مشبوهة وأجنبية بالتآمر لمنع شهاب من تسلم مهام منصبه وتأخير انسحاب القوات الأجنبية من لبنان[٤].

أما اختيار رشيد كرامي ليرأس أول حكومة في عهد الرئيس شهاب، فقد جاء نتيجة لاتفاق زعماء المسلمين المعارضين لعهد شمعون على

(١) هوفها نسيان، ص ١٨٠.

(٢) ناصيف، ص ١٠١.

(3) Cloude, PP.47-48.

(4) كرامي، ص ٣٠٦.

ترشيحه لذلك المنصب، ألا أن الوزراء المسحيين قد تم اختيارهم من غير الموالين للرئيس شمعون، فيما كان الوزراء المسلمون من المعارضين، ويبدوا أن عوامل عدة كانت وراء أعمال التخريب من بداية عهد الرئيس شهاب، كان أهمها، تخوف القوى المسيحية التي كانت توالي الرئيس السابق شمعون، من سيطرة قادة المعارضة على مرافق الدولة اللبنانية، بعد خروج الرئيس شمعون من القصر الجمهوري، ومن غير أن يشترك في حكومة كرامي أحد من أنصاره، وهذا يعني أن التيار المسيحي المناهض للناصرية كان غير متحمس لانتخاب شهاب لمنصب رئيس الجمهورية، وخشي أن تكون حكومة كرامي هزيمة سياسة له، ولم تكن حكومة كرامي موضوع ترحيب من جميع القوى السياسية التي كانت تناوئ عهد شمعون، وخصوصا أنها كانت تتوخى من الثورة تحقيق مكاسب سياسية ذات طابع طائفي، ولكنها بقيت محدودة التأثير في مجرى الأحداث أثناء الثورة في عهد شهاب[١].

وسعى فريق من المعتدلين السياسيين (القوة الثالثة) إلى تهدئة الوضع، ودعا إلى عقد مصالحه وطنية تجمع مختلف الزعماء والوطنيين عبر مؤتمر وطني يعقد في منزل رئيس الجمهورية شهاب، إلا أن هذه الدعوة اصطدمت بعقبات سياسية أبرزها، إصرار بيار الجميل رئيس حزب الكتائب على تمثيل عهد الرئيس السابق شمعون بأربعة وزراء على أساس الشعار الذي طرحه الرئيس شهاب من أجل حل الأزمة وهو حكومة (لا غالب ولا مغلوب)، الأمر الذي جعل جبهة الاتحاد الوطني في البداية ترفض هذا الطلب وذلك لأنها الخصم الأساسي لشمعون[٢].

(١) عبوشي، ص١٨٦؛ الحياة ، ع٣٠١٧، ٢٤أيلول(سبتمبر)١٩٥٨ ، ص ١.

(٢) وكانت الأحزاب المؤيدة لشمعون من كتائب وقوميين وغيرهم تجبر الناس على أغلاق حوانيتهم ومحالهم تحت التهديد وغير ذلك من الأعمال المخلة بالأمن، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوات الأميركية بحجة الحفاظ على الأمن في بيروت.حول أعمال هذه الأحزاب. انظر، أبو صالح، ص ١٧٣.

عرض الرئيس شهاب تشكيل حكومة ائتلاف وطني متوازنة تمثل الطرفين ومهمتها تهدئة الوضع وجمع الأسلحة أو استقالة حكومة رشيد كرامي وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة ناظم عكاري "أحد قادة الجيش" وتظم أربعة من الضباط الوزراء .وقد وافقت الجبهة الوطنية على الحل الثاني على أن تبادر تلك الحكومة إلى حل المجلس النيابي، وإعلان الأحكام العرفية وتم انتخاب مجلس جديد في الوقت نفسه الذي عارض فيه أنصار شمعون الحل الثاني أي تشكيل حكومة عسكرية[1] .

قدم رشيد كرامي استقالة حكومته الأولى وتم تشكيل حكومة جديدة في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر)١٩٥٨م وقد جاءت هذه الحكومة رباعية الأركان وتضم:

- رشيد كرامي: رئيسا للوزراء، ووزيرا للمالية والاقتصاد والدفاع الوطني.
- بيار الجميل: وزيرا للأشغال العامة والمواصلات والصحة والتربية الوطنية والزراعة.
- حسين العويني:وزيرا للخارجية والعدل والتصميم.
- ريمون آده : وزيرا للداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية والبرق والبريد .وقد عرفت هذه الحكومة بحكومة "التسوية"[2] .

وعلى أثر تشكيل الحكومة الجديدة "حكومة التسوية"، دعا حزب الكتائب أنصاره إلى إنهاء الإضراب وفتحت الأسواق في العاصمة وأزيلت

(١)كرامي، ص ٢١٤- ٢١٥ .؛فلسطين د.ع، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٨، ص١.

(٢) المرجع نفسه.

أن مبدأ تأليف حكومة وفاق (حكومة التسوية)على أساس المناصفة قد وافق عليه حزب الكتائب منذ ٢٩ أيلول (سبتمبر)١٩٥٨ أنما لم يقبل بها في البداية رئيس الحكومة المكلف رشيد كرامي، ويبدوا أن الدعوة للوفاق التي أطلقها رئيس الجمهورية وأيدها علنا أقطاب المعارضة لا سيما صائب سلام جعلت الخصوم السياسيين أكثر استعدادا للتنازل عن بعض الشروط. حول حكومة التسوية، انظر، أبو صالح، ص ١٧٥، ٢٣٩، ٢٤٠.

المتاريس من شوارعها وعادت الحياة الطبيعية تدب في أوصال المدينة، وقد تم الاتفاق على إلغاء جميع المظاهر المسلحة في منطقة الشوف بالاتفاق مع كمال جنبلاط وتسريح المقاتلين من أتباعه عن طريق إنهاء أعمال الثورة والمظاهرات[1] .

وكانت الخطوة التالية هي عملية إجلاء القوات الأجنبية عن البلاد وخصوصا أن مبررات وجودها وتدخلها بعد انتخاب رئيس جديد وتشكيل الحكومة الجديدة في البلاد قد أزيلت، وفي أوائل تشرين أول (أكتوبر) ١٩٥٨ استقبل الرئيس شهاب السفير الأميركي في بيروت وبحث معه قضية جلاء القوات الأميركية عن لبنان، ولم يبق أمام إصرار الحكومة والشعب إلا المباشرة بسحب القوات الأميركية من لبنان[2] .

وفعلا فقد انسحبت القوات الأميركية من لبنان في بداية تشرين أول (أكتوبر)١٩٥٨م، وكانت أخر مجموعاتها قد انسحبت في ٢٥ تشرين الأول من العام نفسه، وقدمت الولايات المتحدة للبنان مساعدة مالية مقدارها عشرة ملايين دولار لإنعاش اقتصادها، وقال الرئيس الأميركي أيزنهاور:"إن الأمريكيين كانوا قادرين على الكلام فقط، وأننا نخاف من رد الفعل السوفيتي إذا حاولنا القيام بعمل عسكري، لقد كانت مصداقية أميركا في خطر، وبدأ بعد الانقلاب في العراق بأن التدخل كان ضروريا في لبنان"[3] .وقال أيزنهاور تلك الكلمات بمناسبة انسحاب القوات الأميركية من بيروت في شهر تشرين الأول (أكتوبر)١٩٥٨م.

(١) الجسر، فؤاد شهاب، ص ٤٩-٥٠..

(٢) هوفها نسيان، ص ١٨٣.

(٣) نظام شرابي، أميركا والعرب (السياسة الأميركية في القرن العشرين)، (لندن:دار رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٠)ص ١٥٩.

نجحت الحكومة اللبنانية الجديدة في مستهل حكمها بإصدار مراسيم اشتراعية في كافة المجالات الأمنية والمالية والاقتصادية والإدارية، ومنح المجلس النيابي الحكومة صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر أصدر خلالها مائة واثنين وستين مرسوما، الأمر الذي ساهم في أصلاح البنية الإدارية والاقتصادية والأمنية في البلاد خلال فترة قصيرة من الزمن[١].

وعملت الحكومة اللبنانية الجديدة على إلغاء اتفاقية "مبدأ أيزنهاور" الذي كانت تعارضه معظم الأحزاب والقوى والشخصيات اللبنانية ويعارضه رئيس الحكومة نفسه رشيد كرامي الذي قال في هذا المجال :"أن بلاده تعارض سياسة الأحلاف ومناهضتها وانتهاج سياسة "الحياد".ثم عمدت الحكومة إلى أتباع سياسة التفاهم مع الدول العربية وبخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية معها[٢].

ولعل الحدث السياسي الأبرز في مطلع عهد الرئيس شهاب كان تفاهم هذا الأخير مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر على المبادئ والأسس التي تساهم في بناء علاقة ودية سليمة بين البلدين، وقد أسفر هذا اللقاء الذي تم في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٥٩م عن تبني صيغة تفاهم، أكد خلالها الرئيس عبد الناصر دعمه المطلق للوحدة الوطنية في لبنان التي هي أساس كيانه واستقلاله، فيما أكد الرئيس شهاب بأنه لن يسمح بأي نشاط معاد للجمهورية العربية المتحدة ينطلق من الأراضي اللبنانية[٣].

---

(١) الجسر، فؤاد شهاب، ص ٤٩-٥٠.

(٢) هوفها نسيان، ص ١٨٥.

(٣) الجسر، فؤاد شهاب، ص ٧٥-٧٧.

وقد وضعت جبهة الاتحاد الوطني: النجادة، الحزب التقدمي الاشتراكي، والحزب الشيوعي اللبناني وغيرها شروطا لتصفية مخلفات ثورة ١٩٥٨، ومن ضمن هذه الشروط:

وفي شهري حزيران (يونيو)وتموز(يوليو) ١٩٦٠ تم انتخاب المجلس النيابي الجديد، حيث تمت عملية الانتخاب على أربع مراحل، وذلك لإكمال الخطوات التصحيحية للوضع السياسي نتيجة أخطاء عهد الرئيس السابق شمعون، وعندما التأم المجلس في ١٨ تموز(يوليو) ١٩٦٠، وانتخب النائب صبري حماده رئيسا له، فاجأ الرئيس فؤاد شهاب اللبنانيين بإعلان استقالته من منصب رئاسة الجمهورية معللا سبب الاستقالة الأساسي أنه جاء إلى الحكم لإنقاذ لبنان من محنته، ولم يعد هناك ضرورة لبقائه في الحكم، إلا أن إقناع معظم القوى السياسية من مسيحيين ومسلمين له ولضرورة بقائه، منعته من الاستقالة وبالتالي عاد إلى منصبه[١].

وقام شهاب فور عدوله عن الاستقالة بالكثير من الخطوات الإصلاحية والتي ساهمت في إخراج المجتمع اللبناني من النفق المظلم الذي عاشوا به إلى النور والحرية.

وأخيراً فإن ثورة ١٩٥٨م في لبنان لم تكن سوى حلقة أصيلة من حلقات حركة التحرير الوطني العربية، وكانت في الواقع الضربة الثانية التي منيت بها القوى الاستعمارية بعد هزيمتها في لبنان عام ١٩٤٣.

---

١. سحب شكوى لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة من مجلس الأمن الدولي.

٢. سحب المراقبين الدوليين عن الحدود اللبنانية – السورية .

٣. العفو العام عن الدرك والجيش.

٤. توظيف أفراد الجيش بعد العفو في دوائر الدولة.

٥. توزيع الموظفين حسب الطوائف والمناطق وتطهير الدولة من العناصر الفاسدة. حول هذه الشروط للاتحاد الوطني، انظر :تراث كمال جنبلاط، ملف رقم ١٢٠/١٤، تاريخ ٣٠ تشرن أول (أكتوبر) ١٩٥٨.

(١) الجسر، فؤاد شهاب، ص ٥٧-٦٤.؛فلسطين؛ د.ع، ٣٠ تشرين أول (أكتوبر)١٩٦٠، ص ١و٤.

• نتائج الأزمة:

نستطيع من خلال دراستنا للأزمة السياسية في لبنان من ١٩٥٧-١٩٥٨ أن نستخلص العديد من نتائج هذه الأزمة:

أولا: تحقيق الاستقلال ومن ثم صيانته والدفاع عنه في وجه المحاولات الغربية لربط لبنان بسياسة الأحلاف العسكرية[١]، ورغم جميع محاولات الغرب وخاصة الولايات المتحدة لجعل لبنان تابعا لها، إلا أن سيادة لبنان ووحدة ترابه بقيت سليمة، وتراجعت الحكومة اللبنانية عن اعتمادها على دعم الغرب كضمان لاستقلالها[٢]، وهل تستطيع الولايات المتحدة والدول الغربية أن تحافظ على لبنان كما قال شمعون عندما طلب من الغرب والولايات المتحدة قوات عسكرية لمساعدة لبنان في الحفاظ على استقلاله ووحدة ترابه وسيادته أن لم يقم بهذا العمل أبناء لبنان من مسلمين ومسيحيين[٣].

ثانيا: التقيد بالميثاق الوطني الذي عقد بين الرئيس بشارة الخوري ورئيس حكومته رياض الصلح عام ١٩٤٣، في زمن النضال في سبيل الاستقلال، والذي قبل به مسلمو لبنان وأن يبقى لبنان مستقلا ومحتفظا بسيادته، مقابل أن يتخلى المسيحيون عن حماية الدول الغربية لهم وتدخلها في الشؤون الداخلية للبنان[٤].

(١) هوفها نسيان، ص١٨٩.

(2) Cloude.PP47-48.

(٣) برقية من الحكومة اللبنانية في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية/لندن حول طلب شمعون قوات عسكرية لمساعدة لبنان.

F.O371/134116,VL 1015/47,NO 509,May 15 1958,P.1.

(٤) شرابي، مرجع سابق، ص ١٥٩.

إلا أن أزمة ١٩٥٨م عبرت عن انتهاك واضح لمقومات الميثاق الوطني الذي وضع مطلع عهد الاستقلال، وقد عبر الميثاق الوطني عن تلاقي مصالح الأكثرية لدى التيارين الانعزالي والقومي وذلك خلال العقد الأول من الاستقلال، فإن ما جرى خلال السنوات الأخيرة من عهد الرئيس شمعون، اظهر أن بعض بنود الميثاق يمكن نقضه أو إعطاؤه تفسيرا مغايرا من قبل أحد طرفي الميثاق الرئيسيين إذا ما تغيرت الظروف الداخلية والإقليمية وبموجب الميثاق تخلى الفريق اللبناني ذو الفكر الانعزالي عن طلب الحماية الغربية التي تتمثل في الاحتلال أو إعطائه المراكز العسكرية، أو في عقد معاهدات الحماية مع الدول الغربية، كما تخلى الفريق الأخر القومي"العروبي" عن العمل على إخضاع لبنان للنفوذ العربي أو للجمهورية العربية المتحدة أو للنفوذ السوري[١].

وقضت التسوية التي نجمت عنها أحداث (ثورة)١٩٥٨ بالعودة إلى روح الميثاق الوطني كأساس لرسم معالم سياسة الدولة اللبنانية على الصعيدين الداخلي والخارجي.فعلى الصعيد الداخلي كان التفاهم بين قطبي الصراع اللبناني على توزيع المراكز الإدارية حسب مبدأ المناصفة كحل يرضي ولو مرحليا على الأقل الجانب الإسلامي، الذي دأب منذ عهد الاستقلال وخلال عهد الرئيس شمعون على الشكوى من الغبن اللاحق بالمسلمين على صعيد حقهم في المناصب الإدارية.وجاءت هذه الترضية من غير أن تمس عمليا بموقع رئاسة الجمهورية أرضاء للجانب الأخير، كما أن تفاهم أكبر دولة عربية"الجمهورية العربية المتحدة" بشأن مسألة استقلال لبنان وسيادته والمحافظة على كيانه ساهم في طمأنه الجانب المسيحي عامة والماروني خاصة، إلى ذلك الفريق الذي ما برح يخشى ضم لبنان إلى

(١) جوزيف مغيزل ، مرجع سابق، ص ٩٠.

أي وحدة أو اتحاد عربي من شأنه أن يذيب الكيان اللبناني في المحيط العربي الإسلامي، وبالتالي خسارة هذا الفريق لموقعه السياسي، وبالتالي ساهم الحل في كسر حدة الفريق اللبناني ذو الأكثرية الإسلامية، الذي كان يدعو بعضه إلى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، والبعض الأخر يدعو لإعطاء المسلمين حصة كبرى من السلطات[(1)].

ثالثا: أن تسوية أزمة ١٩٥٨م رغم نجاحها في إعادة الهدوء والسلام "ولو مؤقتا" إلى لبنان إلا أنها بدت بعد مضي أقل من عشر سنوات من التجربة كحل مؤقت افتقر واضعوه إلى اتخاذ العبرة مما جرى، كما افتقروا إلى رؤية سياسية بعيدة للمستقبل. فالتناقضات الأساسية ذات الأبعاد الأيديولوجية في بنية النظام الأساسي ما برحت تطل من وراء كل خلاف سياسي حول القضايا المستجدة على المسرح السياسي في المنطقة ولهذا تبدو للباحث أن تسوية أزمة ١٩٥٨ لم تلب حاجة اللبنانيين وطموحهم بوضع "صيغة ميثاق وطني جديد" يتخطى سلبيات النظام الطائفي القائم ويعزز روابط الوحدة الوطنية التي وحدها تستطيع الصمود في وجه المتغيرات الإقليمية والدولية ويضمن استمرار حالة السلم والوفاق للمجتمع اللبناني.

رابعا: تقليص العلاقات مع الدول الغربية والولايات المتحدة[(2)]، واتخاذ موقف وسط بين الغرب والدول العربية المجاورة للبنان، ومن جهة أخرى حررت لبنان من روابط (مبدأ أيزنهاور) ووضعت حدا للاندفاع في سياسة التبعية للإمبريالية الاستعمارية[(3)]، فأدى ذلك إلى تعزيز السيادة الوطنية وصون استقلال البلاد، وقد صرح رئيس الوزراء

---

(1) Hudson, OP.Cit, pp.108-116.

(٢) شرابي، مرجع سابق، ص ١٥٩؛ مذكرة سرية لاجتماع عقد في البيت الأبيض في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ ، حول كيفية التعامل مع التيار العربي (الناصري)

Memorandum Of Conference With The President Julay 24,1958, P.1.

(٣)المرجع نفسه، ص ١٥٩.١٩٦٠.

اللبناني رشيد كرامي لأحد المراسلين الصحفيين الأميركان "بأنه كان منذ البداية يعارض مبدأ أيزنهاور وفيما بعد أكدت الحكومة اللبنانية أن بلادها ليست مرتبطة بمبدأ أيزنهاور بأي شكل من الأشكال[(1)].

خامسا: أعادت أزمة ١٩٥٨م والثورة الناجمة عنها لبنان إلى ممارسة سياسة محايدة، هذه السياسة منسجمة تماما مع مصالح لبنان الوطنية والمصالح القومية للدول العربية عموما[(2)].

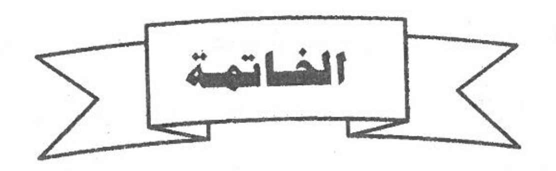
سادسا: أدت أزمة وثورة ١٩٥٨م إلى تحسين علاقات لبنان مع الدول العربية وإعادته إلى محيط المنطقة العربية والإسلامية الأمر الذي كان له الأثر الواضح في استقرار الوضع العام في الشرق الأوسط[(3)].

---

(١)هوفها نسيان، ص ١٨٤.١٨٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٥.

(٣) جرجس، مرجع سابق، ص ٨٢.



بعد هذا العرض للازمة السياسية في لبنان ١٩٥٨.١٩٥٧م يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١. تعود جذور الأزمة السياسية في لبنان ١٩٥٨.١٩٥٧ لأسباب محلية وأقلميه ودولية متداخلة،والعامل الجوهري يمكن رده إلى ذلك الانقسام التاريخي منذ ١٨٦٠ ذي البعد الطائفي بين اللبنانيين، وخلافهما حول الهوية القومية للبنان، وطبيعة كيانه، وبالتالي علاقاته بمحيطه المجاور وبالعالم. ورغم أن هذا الخلاف قد شهد أكثر من حل توفيقي في مراحل معينة من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر،إلا أن هذا العامل ظل سبباً كامناً وراء العديد من الخلافات اللبنانية الداخلية، كالتي جرت في عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٨.١٩٥٢م) حيث تميز عهده بحدة الخلافات بين اللبنانيين حول عدد من القضايا الداخلية والإقليمية والدولية ورافق ذلك تحد صريح بين الرئيس شمعون من جهة والعديد من زعماء الجماعات والأحزاب اللبنانية من جهة أخرى.

٢. يمكن وصف سياسة الرئيس شمعون الداخلية في المرحلة الأولى من عهده إي ما قبل أزمة السويس بالمرونة والاعتدال ولا سيما من حيث انفتاحها مع مختلف القوى السياسية اللبنانية على قاعدة من التوازن الداخلي والإقليمي أحياناً، بغية المحافظة على الوضع الداخلي، بيد أن سياسة شمعون في المرحلة اللاحقة اتسمت بعدائها للخط الناصري وبمواجهات حادة مع زعماء المعارضة. واتخذت في

بعض الأحيان منحى اعتبره بعض السياسيين شبيه بالأسلوب الدكتاتوري من حيث تمركز السلطة تقليديا في يد رئيس الجمهورية وهيمنته على مجلس الوزراء، ثم تدخله في انتخابات ١٩٥٧ النيابية لمصلحته الشخصية ولتجديد ولايته، وأخيرا قبوله بمبدأ أيزنهاور دون موافقة أكثر اللبنانيين الأمر الذي أدى بالوضع الداخلي في لبنان إلى قمة التأزم السياسي في المرحلة الأخيرة من عهده أي من بداية ١٩٥٨ وبالذات شهر أيلول من العام نفسه الأمر الذي أدى بالنهاية إلى انفجار الوضع الداخلي في لبنان.

٣. من خلال مبدأ أيزنهاور (نظرية سد الفراغ) حاول الرئيس الأميركي فصل بعض الدول العربية ومنها لبنان عن جسم الوطن العربي وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وإقامة مناطق نفوذ أميركية في بعض الدول العربية من أجل درء الخطر الشيوعي العالمي ممثلاً بالاتحاد السوفيتي لانتهاء وضعف الدور البريطاني في المنطقة.

٤. وكانت الولايات المتحدة تلجأ في تنفيذ سياستها ومخططاتها في لبنان إلى الضغط على الرئيس شمعون والحكومة اللبنانية وتغذية النزاعات الإقليمية والطائفية والدينية ومحاولات دعم الأحزاب اللبنانية، وكذلك محاولات إقامة علاقات بين بعض الأحزاب اللبنانية والحركة الصهيونية العالمية أو بما يسمى بإسرائيل مثل حزب الكتائب اللبناني.

٥. إن قيام الجمهورية العربية المتحدة على حدود لبنان الشرقية كان يعني أن الفريق اللبناني القومي المعارض الذي حاول الرئيس شمعون حشرة في الزاوية أصبح بإمكانه الآن الرد على التحدي

مستنداً إلى دعم الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي دفع بالأزمة إلى الانفجار خلال شهر أيار (مايو) ١٩٥٨،وذلك بعد اغتيال الصحافي اللبناني نسيب المتني وهو أحد المعارضين لسياسة شمعون وقد زاد الأمور سوءاً إعلان الرئيس شمعون نيته عن تجديد ولايته لست سنوات أخرى، أي بعد انتهاء ولايته في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ الأمر الذي أدى إلى الإضراب العام والذي نفذ بشكل نسبي في المدن الرئيسية، وأدى بالتالي إلى أعمال العنف والمظاهرات في الشمال والوسط والجنوب.

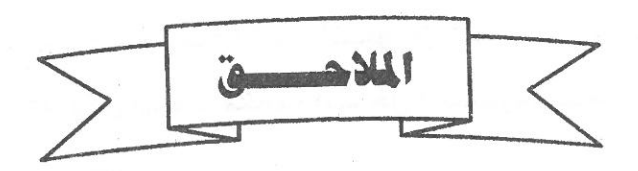
٦. أن النتائج الأولية لأعمال العنف كانت تنم عن عجز واضح في قدرة نظام الرئيس شمعون على حسم الوضع العسكري لمصلحته،إذ غدا من الصعب القضاء فعلاً على قوات المعارضة في مهدها بعد أن رفضت قيادة الجيش اللبناني بقيادة الجنرال فؤاد شهاب الانحياز كلياً أثناء القتال إلى جانب أي من الفريقين بحجة المحافظة على وحدة الجيش، وخوفا من انقسامه على أساس طائفي، الأمر الذي أدى إلى التخفيض من حدة القتال وبالتالي إيجاد قوة غير طائفية.

٧. لم تنكر الولايات المتحدة الأميركية بدورها وجود تدخل واضح من قبل الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب المعارضة،حيث اتبعت في هذه المرحلة سياسة الحذر بالتعامل مع الأزمة، يدل ذلك على أن لبنان ليس مهما بحد ذاته بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ولم تجازف الولايات المتحدة وتتدخل بشكل عسكري،وبخاصة وان أمثولة السويس لا تزال عالقة في الأذهان وأن هذا التدخل إلى جانب الرئيس شمعون المسيحي سيؤدي إلى مزيد من الصراع الطائفي وبالتالي ردة فعل في العالم الإسلامي ضد مصالح أميركا والغرب في المنطقة.

ولذلك سعت الولايات المتحدة إلى حل توفيقي للأزمة مع الجمهورية العربية المتحدة وعبر القنوات الدبلوماسية على رغم معارضة بريطانيا وفرنسا لهذه الدبلوماسية والاتصالات مع الرئيس جمال عبد الناصر.

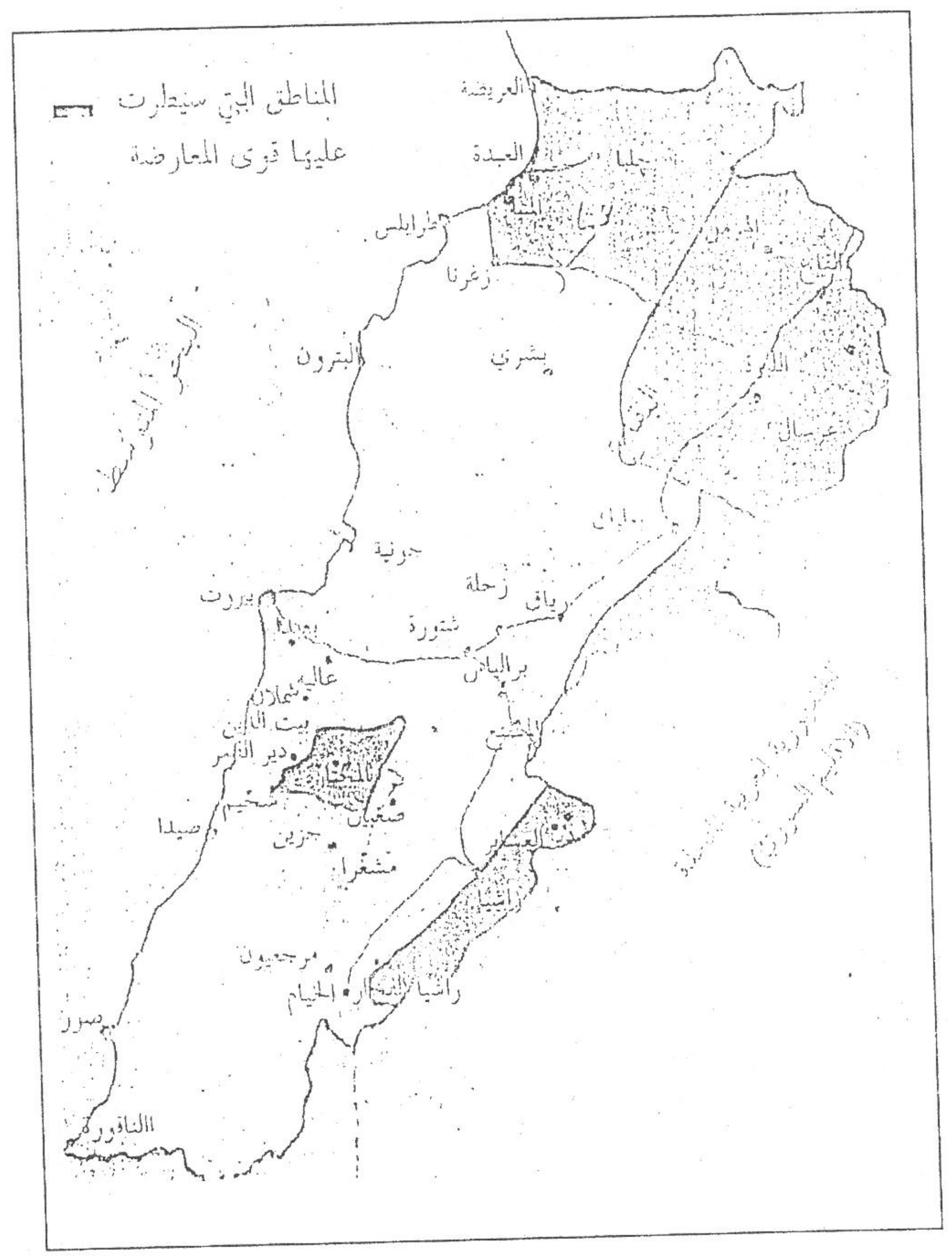
- قضت تسوية عام ١٩٥٨ بالعودة إلى روح الميثاق كأساس لرسم معالم سياسة الدولة اللبنانية على الصعيدين الداخلي والخارجي.فعلى الصعيد الداخلي كان التفاهم بين التيارين المتصارعين على توزيع المراكز الإدارية حسب مبدأ المناصفة كحل يرضي الجانب الإسلامي،إذ أن الجانب الإسلامي ومنذ مطلع عهد الاستقلال كان يشعر بنوع من هضم الحقوق وبنوع من الظلم.كما أن قيام أميركا بالتفاهم مع الجمهورية العربية المتحدة يعني الاعتراف بوحدة واستقلال وسيادة لبنان وفي الوقت نفسه طمأنه الجانب المسيحي والماروني من عدم الانضمام إلى أي وحدة أو اتحاد عربي من شأنه ذوبان لبنان في المحيط العربي والإسلامي.
- وهكذا،انتهت الأزمة بانتهاء الثورة ضد عهد الرئيس كميل شمعون بعد أن رسمت القوى الإقليمية والدولية خطوطها الحمراء وبعد الاتفاق على المكاسب السياسية والعسكرية وإعطاء كل ذي حق حقه "المصالح".ولكن هذه الأزمة كانت مقدمة لأزمات أخرى،رغم نجاحها في إعادة السلم والسلام . مر حلياً . إلى اللبنانيين فالتناقضات الأساسية ذات الأبعاد الأيديولوجية في بنية النظام السياسي ذي البعد الطائفي ما برحت تطل من وراء كل خلاف سياسي حول القضايا المستجدة في المنطقة.

١٠.إن تسوية أزمة ١٩٥٨م،لم تلب حاجة اللبنانيين، وطموحاتهم، وأهدافهم، لوضع صيغة"ميثاق جديد" يتجاوز سلبيات النظام الطائفي الديني ويعزز روابط الوطنية، ويضمن استمرار حالة الوئام، والسلام، والوفاق، للمجتمع اللبناني، وعدم تكرار مثل هذه الأزمة الدموية،إلا أنه وللأسف كانت هذه الأزمة ١٩٥٧-١٩٥٨م مقدمة لأزمة لبنانية كانت أشد دموية وهي الأزمة اللبنانية التي شهدها لبنان عام ١٩٧٥م.



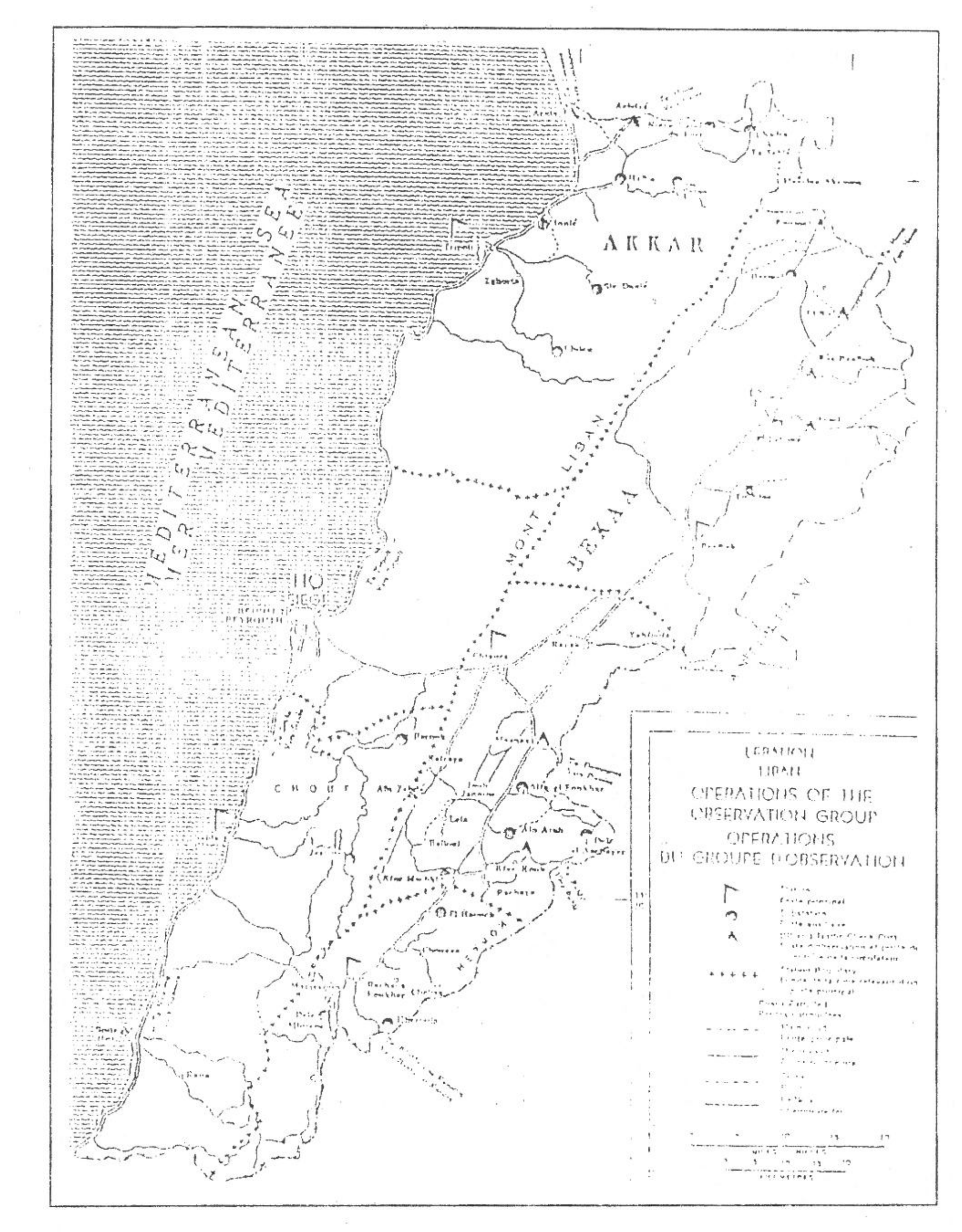
- ملحق رقم (أ) مخطط جغرافي للمناطق اللبنانية التي سيطرت عليها قوى المعارضة للرئيس شمعون.
- ملحق رقم (ب) مخطط للمراكز التي اتخذها المراقبون الدوليون التابعون للأمم المتحدة لمراقبة التسلل عبر الحدود السورية ـ اللبنانية.
- ملحق رقم (١) كتاب الجنرال ديغول إلى الجنرال كاترو (Catroux) بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣م.
- ملحق رقم (٢) مذكرة الحكومة البريطانية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣ إلى اللجنة الوطنية في الجزائر.
- ملحق رقم (٣) جلسة تغيير العلم اللبناني.
- ملحق رقم (٤) وثيقة حول توتر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ١٩٥٣م.
- ملحق رقم (٥) تقرير دبلوماسي سري حول نشاط الرئيس كميل شمعون في العام الأول من عهده/ ١٩٥٣م.
- ملحق رقم (٦) تقرير سري عن محادثات السفير الأمريكي في بيروت مع الرئيس شمعون يشير إلى طلب لبنان مساعدة عسكرية أمريكية.
- ملحق رقم (٧) بيان وزع على المتظاهرين ضد انضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني وقيام حلف بغداد.
- ملحق رقم (٨) وثيقة حول إعداد أمريكا زعامة منافسه لجمال عبد الناصر في العالم العربي نتيجة تقرب عبد الناصر من الاتحاد السوفيتي.
- ملحق رقم (٩) تقرير سري يشير إلى طلب شمعون من الحكومة الأمريكية والبريطانية بأن تعيد التأكيد على استقلال لبنان.

- ملحق رقم (١٠) اجتماع لكبار المسئولين السياسيين والعسكريين مع الرئيس الأمريكي لبحث إمكانية التدخل العسكري المباشر في حال طلب الحكومة اللبنانية ذلك .
- ملحق رقم (١١) بيان صادر عن قيادة الانتفاضة في الشوف موجه إلى أهالي بلدة الدامور يؤكد على التوجه الوطني واللاطائفي للانتفاضة الشعبية وإنها تهدف إلى المحافظة على استقلال لبنان وكيانه.
- ملحق رقم (١٢) بيان لجبهة الاتحاد الوطني بشأن قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإرسال مراقبين للتثبت من أنه " لا يجري تسلل غير مشروع عبر الحدود اللبنانية - السورية.
- ملحق رقم (١٣) برقية من الرئيس شمعون إلى الحكومة الأمريكية حول مساعدات أميركا العسكرية للبنان .
- ملحق رقم (١٤) رسالة وزير الخارجية الأمريكي حول البدايات الأولى لإرسال قوات أمريكية للبنان.
- ملحق رقم (١٥) وقائع الجلسة التي عقدها أيزنهاور في البيت الأبيض مع قادة الكونغرس لدى اتخاذ قرار إنزال مشاة البحرية الأمريكية في بيروت (١٤ تموز ١٩٥٨).
- ملحق رقم (١٦) قرار لجبهة الاتحاد الوطني تتضمن بعض الشروط لتصفية ذيول أزمة ١٩٥٨ وتعود لمطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب (٣٠ ت١ ، ١٩٥٨).



ملحق (أ)

- مخطط جغرافي للمناطق اللبنانية التي سيطرت عليها قوى المعارضة للرئيس شمعون
- المصدر: أرشيف الأمم المتحدة.



ملحق (ب)

- مخطط للمراكز التي اتخذها المراقبون الدوليون التابعون للأمم المتحدة لمراقبة التسلسل عبر الحدود اللبنانية
- المصدر: أرشيف الأمم المتحدة.

Lettre du général de Gaulle au général Catroux [1]

Alger, le 13 novembre [illegible]

Mon cher Général,

Au moment où vous allez partir pour Beyrouth, je vous [illegible] le rapport que [illegible] de M. Helleu.

Vous lirez aussi une lettre de Paris [illegible] qui vous [illegible] les [illegible] du Levant avant l'incident.

[illegible] Caire vous pourrez vous [illegible] Je crois [illegible] ne manqueront pas [illegible] il y aura lieu de ne rien dire publiquement [illegible] Helleu [illegible] au total, même si son geste a été trop [illegible] Je crois, enfin, que vous devez [illegible] enquête franco-britannique [illegible]

[illegible] nous puissions accepter. Si les [illegible] ce que je ne crois pas, du moment que nous [illegible]

Veuillez croire, mon cher Général, à mes sentiments [illegible]

(1) De Gaulle [illegible] Tome [illegible] op. cit. [illegible]

ملحق (١)

- كتاب الجنرال ديغول إلى الجنرال كاترو بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣
- المصدر: بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، (بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٩ م).

[illegible] remise à René Massigli par [illegible] suppléant de M. [illegible]

Traduction

Alger, le 13 novembre 1943

Selon les instructions de mon gouvernement, j'ai l'honneur de faire la déclaration suivante:

1) Le gouvernement de sa Majesté dans le Royaume Uni [illegible] aucune nouvelle aggravation de la situation au Levant.

C'est pourquoi il a décidé de faire savoir au Comité français de la [illegible]

[illegible]

celui-ci serait interrompu.

2) Etant donné l'aggravation de la situation causée par les événements des 11 et 12 novembre, j'ai, en outre, pour instruction de recommander le rappel immédiat de M. Helleu de son poste de [illegible] et de demander l'élargissement des membres du Gouvernement libanais [illegible]. Pour le moment, jusqu'à ce que le calme soit rétabli, [illegible] de Sa Majesté est d'accord pour admettre la prolongation de la suspension du Parlement, mais il compte que la réunion de celui-ci sera autorisée aussitôt que possible. Entre-temps, le Gouvernement de Sa Majesté autorisera l'emploi des troupes britanniques pour maintenir l'ordre si la situation semble l'exiger; c'est-à-dire s'il advenait que les autorités françaises fissent la preuve qu'elles ne sont pas capables de maintenir l'ordre seules et sans prendre des mesures excessives.

J'ai l'honneur d'être, monsieur, votre très obéissant serviteur.

ملحق (٢)

- مذكرة الملكة البريطانية بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٣ إلى اللجنة الوطنية في الجزائر.
- المصدر: بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، (بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٩ م).

RÉPUBLIQUE LIBANAISE
CHAMBRE DES DÉPUTÉS

مذكرة رئيس مجلس النواب [illegible]

[illegible]

بيروت في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣

[illegible]

جلسة تغيير العلم اللبناني

ملحق (٣)

- جلسة تغيير العلم اللبناني.
- المصدر: بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، (بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٩ م).

DC/R COPY
This document must be returned to DC/R Indexed files.

CONFIDENTIAL
SECURITY-INFORMATION
DEPARTMENT OF THE ARMY
STAFF COMMUNICATIONS OFFICE

DECLASSIFIED
E.O. 12356, Sec. 3.3
NND 855090
By ____, NARA, Date ____

CONFIDENTIAL

PARAPHRASE NOT REQUIRED
NO UNCLASS REPLY OR REF
IF DTG IS QUOTED

FROM: BEIRUT LEBANON FROM SANA SGD MINOR

TO : DEPT OF STATE WASH DC, DEPTAR WASH DC, DEPT OF NAVY WASH DC, DEPT OF AIR FORCE WASH DC

DTG : 19/NFT JOINT WEEKA 12 19/NFT MAR 53

Part I. CONFIDENTIAL.

POLITICAL: Moslem-Christian tension came to surface with publication manifesto setting forth Moslem discontent with Chamoun regime and outlining Moslem political demands. Reflecting anxiety entire Christian community, Christian leaders met at Maronite Patriarchate and issued counter manifesto. Denying Moslem document was official program, Moslem political leaders described it merely as agenda for combined Moslem meeting scheduled March 28, which may be postponed. Moslem and Christian leaders of varying types and importance subsequently deplored any resurgence of confessionalism. Comment: Having failed in other attempts unseat Chehab civil service cabinet and return selves to power, Yafi, Salaam and other Moslem leaders appear be manipulating for political purposes Moslem political power which demonstrated itself in Khouri overthrow and Chamoun election. Their attempt frighten Chamoun seems have met at least with partial success for cabinet reshuffle with Chehab remaining PriMin now unlikely. President's present inclination is to release Chehab when cabinet's decree law authority expires April 15, replacing him with stronger Moslem such as Yafi. Danger of manipulating Moslem classes is, of course, that passions will get beyond control present political leaders.

Travel: President Chamoun leaves March 24 for five-day state visit to Iraq. Shortly thereafter, ForMin Hakim will head delegation returning Egyptian congratulatory visit to Chamoun. Ex-PriMin Salaam, still mending political fences, is heading eleven-man delegation leaving today for un-official visit Saudi Arabia. Turkish ForMin Koprulu will visit Lebanon in April. Almost coincidental with Secretary Dulles' visit, French will hold Mission Chiefs conference in Lebanon in late May with ForMin Bidault in attendance. Thirty American journalists visited Lebanon this week in blitz tour of Europe and Near East.

Military (Army): Negative.

DA IN 250651 (25 Mar 53)

CONFIDENTIAL

783A.00(W)/3-1953

FILED

ملحق (٤)

- مقتطفات من تقرير سري أرسل من السفارة الأمريكية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية يشير إلى توتر في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في لبنان من جراء إصدار منشور إسلامي بشأن مطالب المسلمين خلال العام الأول من عهد الرئيس شمعون.
- المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية C.F,DC/R 783 A.oo(w)/3-1953.



E 2102 (2)

CONFIDENTIAL.
(1076/1/13153)
No. 53

BRITISH EMBASSY,
BEIRUT.
31st March, 1953.

Sir,

When I saw the President of the Lebanese Republic on another matter this morning I asked him how his visit to Iraq had gone. He told me that he regarded it as the sequel to his visit to Saudi Arabia and that he had also had an invitation to visit Egypt which he hoped to accept about the end of April. The meeting of Arab leaders which, as I have already reported, he has in mind, would not take place until after his visit to Egypt.

2. I took the opportunity to speak on the lines of your Intel No. 55 and urged that he should speak on similar lines to the Egyptians and in particular that he should make clear the importance to the rest of the Middle East of proper arrangements to safeguard the Canal base and, if evacuation took place, to re-deploy the troops in the interests of regional defence. His Excellency seemed to appreciate the force of this argument and said that he would so speak to the Egyptians, although he had little hope of convincing them. He himself was wondering what would happen if the Anglo-Egyptian negotiations failed to result in an agreement. He was therefore considering the possibility of co-operation for defence among the Arab States other than Egypt.

/3.

The Right Honourable
Anthony Eden, M.C., M.P.,
etc., etc., etc.,
Foreign Office,
LONDON, S.W.1.

ملحق (٥)

- مقتطفات من تقرير دبلوماسي بريطاني سري حول نشاط الرئيس شمعون خلال العام الأول من عهده على الصعيدين الإقليمي والدولي وطموحه ليلعب دور الوسيط بين الشرق والغرب
- المصدر: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية Fo 371/104490(1076/1/13153) No 53.



relations and he replied that he had seen nothing official to this effect. I myself am inclined to think that they are a ballon d'essai inspired by such people as Monsieur Emile Boustani, who recently advanced such ideas to a member of my staff). In view of those various indications I wanted to know how far the Lebanese were consciously thinking in terms of lining up the Arabs in a solid bloc to negotiate with the West.

8. After this morning's talk with the President I am inclined rather to think that he genuinely sees himself as some kind of mediator between East and West. (He told me in fact that some two months ago the Turks officially asked him whether he would act as mediator between the Turks and the Arabs on Middle East defence, but he had not been prepared to commit himself until Turkey gave some sign of friendship for the Arabs). I expect that his tendency in this direction has been reinforced by his recent talks with Monsieur Charles Malik (see my despatch No. 43) and has been given a special twist by his suspicions of Egypt over her selfish attitude to defence and her weakness from the Arab point of view over the German - Israeli reparations question. I suspect therefore that in his desire to appear to lead the Arabs in their relations with the West the President is anxious first to establish his position as a good Arab, and one of the objects of my remarks today was to prevent him leaning too far in this direction.

9. It is true, of course, that the President probably exaggerates his own influence in such matters and that

تابع ملحق (٥)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM: [illegible]

TO: THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON

REF: [illegible] July 28, 1954

SUBJECT: President CHAMOUN renews Request for Arms Aid.

The rumors that Egypt was destined to receive substantial military assistance from the United States following the reaching of agreement with the British on the Suez resulted in my being especially summoned by President CHAMOUN to discuss the implications of this development in respect of Lebanon.

Pointing out that in the cases of Iraq, Saudi Arabia and Egypt, the American Government had been prepared to offer arms aid without insisting on adherence to some regional security arrangement, that Jordan is already receiving military assistance from the British, and that Syria was presumably in the temporarily inactive list during its present period of political transition, President Chamoun said that it would appear that Lebanon was the only Arab country being disregarded, and he felt that this was strange in view of the close relations existing between Lebanon and the United States.

Once again I went over the development of our policy of military assistance in the Near East ending with a re-explanation of the present situation as reported in [illegible] telegram No. 62 of July 22. I particularly emphasized that, much as we appreciated our friends, including the friendly people of Lebanon, specific policies could not always be formulated in such terms. Friendship was most important in establishing an atmosphere in which cooperation might take place, but the actual form of cooperation had to be determined by immediately governing factors. In this case, the essential principle was to attempt to obtain as much security as possible with the limited means at our disposal. Thus [illegible] concentrating on the so-called "northern tier" and then doing something for Egypt once the Suez question was settled. We are now at that point and much will depend on the line of action which the Egyptians see their way free to follow subsequent to the regulation of their difficulty with the British.

When the President continued to press his case, I again pointed out the necessity of creating positions of strength and asked what Lebanon had to propose. Was it prepared to approach the Turks and [illegible]? Did it foresee any Arab collective security arrangement that might emerge after the Egyptian settlement with which Lebanon would be prepared to associate itself? Did Lebanon have anything special to offer on its own?

DECLASSIFIED

Authority [illegible]

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

ملحق (٦)

- مقتطفات من تقرير سري للسفير الأمريكي في بيروت عن محادثاته مع الرئيس شمعون يشير إلى طلب لبنان مساعدة عسكرية أمريكية أسوة بباقي الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة.
- المصدر: أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية D.S. C.F.783A.5 MSP/8-1054.

ملحق (٧)

- البيان الذي وزع على المتظاهرين ضد انضمام العراق إلى الحلف التركي الباكستاني وقيام حلف بغداد أثناء تظاهرة طلاب الجامعة الأمريكية في ٢٧ آذار ١٩٥٤.
- المصدر: أرشيف مكتبة يافت – الجامعة الأمريكية في بيروت.

DIARY
March 28, 1956.

Memorandum from the Secretary of State, dated March 28, 1956, entitled "Near Eastern Policies", was brought to the White House at 4:30 on March 28, 1956, shortly after the President's return from White Sulphur Springs. Accompanying Mr. Dulles were: Herbert Hoover, Jr., George V. Allen, William M. Rountree, Reuben Robertson, Secretary Wilson, Admiral Radford. Sitting in on appointment was Colonel Goodpaster, who will also prepare notes).

[illegible] after the meeting, as follows:

"This memorandum (attached) was brought to me by the Secretary of State in response to my request that he prepare a list of the things that might be done in the Middle East which could help stabilize the situation and give us a better atmosphere in which to work.

"I have authorized the State Department to start work on all of the attached points. A fundamental factor in the problem is the growing ambition of Nasser, the sense of power he has gained out of his associations with the Soviets, his belief that he can emerge as a true leader of the entire Arab world -- and because of these beliefs, his rejection of every proposition advanced as a measure of conciliation between the Arabs and Israel.

"Because of this, I suggested to the State Department that we begin to build up some other individual as a prospective leader of the Arab world -- in the thought that a [illegible] antagonistic personal ambition

DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3-204

ملحق رقم (٨)

ملحق (٨)

- مقتطف من يوميات الرئيس الأمريكي أيزنهاور يشير إلى توجه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط نحو إعداد زعامة منافسة لجمال عبد الناصر في العالم العربي نتيجة تقرب الأخير من السوفييت ورفضه كل إجراء من شأنه أن يؤدي إلى صلح بين العرب وإسرائيل.
- المصدر: أوراق أيزنهاور – مكتبة أيزنهاور الخاصة E.o.12065,Scc.3-204.

TOP SECRET

VL 105/2

ASSURANCES TO THE LEBANON

Flag A — Mr. Middleton has taken action to inform President Chamoun of our views on Egyptian Syrian Union as outlined in

Flag B — the Secretary of State's instructions from Ankara. [illegible] Chamoun has requested that the United Kingdom and the United States should repeat their "earlier assurances" of [illegible] the independence and integrity of the Lebanon, [illegible] [illegible].

2. A purely United Kingdom assurance was [illegible] in a written message from the Secretary of State to President

Flag C — Chamoun dated September 5 1956 (F.O. telegram to Beirut No. 1142 of 1956). This dealt primarily with [illegible] Chamoun would use his moderating influence with [illegible]. It also reiterated the United Kingdom's pledge [illegible] the Tripartite Declaration of May 1950 to take [illegible] action to prevent any violation of frontiers or armistice lines in Palestine. It ended: "Please be assured that [illegible] integrity and independence of the Lebanon is a matter of close concern to H.M. Government".

3. At the time of the Syrian crisis last September in the course of the approaches made to Turkey and the friendly Arab Governments, the U.S. Ambassador (on instructions agreed with H.M. Government) assured President Chamoun that the U.S. would lend the Lebanon "appropriate assistance in [illegible] [illegible] the Lebanon may have or be able to develop within Syria" in the event of the Lebanon deciding "that it must take action (aimed at furthering internal resistance within Syria) to preserve its vital interests". On this [illegible] the U.S. Ambassador also reaffirmed the validity of the Tripartite Declaration. H.M. Ambassador was instructed to give full support (orally) to the U.S. Ambassador's oral [illegible].

TOP SECRET

ملحق (٩)

- من تقرير سري للغاية يشير إلى طلب الرئيس شمعون من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية بأن تعيدا التأكيد على ضماناتها السابقة لدعم استقلال لبنان وسيادته في أعقاب الوحدة بين مصر وسوريا.
- المصدر: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، (P.R.o.l) (VL 105/2).

MEMORANDUM FOR RECORD:

The following met with the President in the Trophy Room of the White House at 6 PM on May 13th: Secretary Dulles, Mr. Allen Dulles, Secretary Herter, General Twining, General Gruenther, Mr. Rountree, Jack Irwin, General Goodpaster.

Secretary Dulles summed up the situation in Lebanon for the President, concluding with a report that the Lebanese had asked us, the British and the French whether we would intervene in their support if requested. Mr. Dulles thought we and the British should answer, but the French should stay out of the answer because of their current difficulties and complications with Israel. The President agreed.

In discussion regarding deployment of our forces in the Mediterranean, the President indicated agreement that the Marines should start moving eastward.

Secretary Dulles then said there is a basic question as to the mission of any forces if they intervene -- on what theory would intervention be based. Our forces could act to protect American life and property. In addition, we would send in military elements to engage in military assistance to the Government of Lebanon, in order to help them preserve their independence and integrity. The President suggested we might give a warning of some kind, stating that the crisis requires us to help the Lebanese, and that we must also protect American lives and property. Secretary Dulles said that if we should go in, we must expect a wide reaction -- the pipe lines to be blown up, the Canal denied to us, and a wave of feeling against us throughout the Arab world. A key question is whether we can expect help from Iraq and Jordan. Even if their governments wished to help, they might be swept away should they try it.

DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3-204
[illegible]
By [illegible] Date 12/28/81

ملحق (١٠)

- اجتماع لكبار المسئولين السياسيين والعسكريين مع الرئيس الأمريكي أيزنهاور (في ١٥ أيار ١٩٥٨) لبحث إمكانية التدخل العسكري (المباشر) في حال طلبت الحكومة اللبنانية ذلك ويتضمن إشارة إلى تخلي الإدارة الأمريكية عن دعم تجديد ولاية الرئيس شمعون.
- المصدر: أوراق الرئيس الأمريكي أيزنهاور، E.O. 12065 Scc. 3-204Eisenhower library.

The President suggested we have our Ambassadors inform Arab countries we have asked as to our position in this matter. He thought we should put a price on our action -- if the Arab countries think we should intervene, they must join in requesting us to do so.

There was next some discussion concerning the activity of Radio Cairo in inciting disorder. The President said we should have stations in other countries friendly to us for broadcasting or jamming purposes.

Secretary Dulles said he did not feel we should back a second term for President Chamoun. The President agreed we must ask Chamoun for what purpose he is seeking help.

Mr. Allen Dulles thought we should not take overt action immediately. He said the situation might collapse within twenty-four hours, or General Chehab might move in to bring the situation under control. Mr. Rountree said that Chehab's price to restore order will probably be that Chamoun must give up any idea of a second term.

Secretary Dulles suggested that U. S. forces could operate with two missions -- the protection of life and property, and the provision of assistance to the Lebanese Army. General Twining said that they would of course automatically have the mission of protecting themselves against attack. Mr. Irwin pointed out that the troops would have to go in as combat units and would have to be clear as to their mission.

The President pointed out that, while there are difficulties and dangers in taking action, we must think of the difficulties and dangers of not doing anything. Secretary Dulles said he thought we were at a very fateful point in our affairs in the Middle East. The Communists, he said, are stirring up trouble in area after area. He cited Venezuela, Indonesia and Burma as examples. In many cases we are obstructed from responding to the need, but here is a case where we can clearly respond on the basis of a call for help. The President thought perhaps he should ask Congress for authority to intervene -- as a warning. Mr. Dulles recalled that many senators had felt that the Middle East

تابع ملحق (١٠)

من دائرة تلقي الشكاوى وحل الخلافات في القطاع الوسط
للحركة الثورية الوطنية (الشوف)

الى
عموم الاخوان والمواطنين في الدامور

تسري شائعات مغرضة بأن قوات الحركة الوطنية ستزحف على الدامور لترويع سكانها الآمنين المسالمين، واحلال الذعر والخوف محل السلامة والطمأنينة.

ولما كانت هذه الشائعة عارية من كل صحة، ولا تهدف الا الى بث سموم الطائفية والتفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

لذلك، وبالاتفاق مع حضرة رئيس مجلس الثورة الاستاذ كمال جنبلاط، رأينا ان نوجه اليكم الايضاحات التالية:

١ — ان الحركة الثورية الوطنية تشمل عناصر البلاد كافة، من مسيحيين ومسلمين ودروز، يجاهدون ويتفانون في مضمار الجهاد لاجل استقلال الوطن اللبناني، ووحدة لبنان والمحافظة على كيانه، وعلى سيادته التامة غير المنقوصة ولا المشروطة، والتضحية بكل غال ونفيس لاجل بقاء هذه القطعة المباركة من الشرق، درة غالية يورثها كل جيل الى الجيل التالي وديعة ثمينة لا تستبدل، ولا تباع، ولا تشرى بانفس ما في الارض من جواهر.

٢ — ان الحركة الثورية الوطنية تهدف، الى القضاء على الفساد والظلم والتفرقة والتمييز والمحسوبية واستعادة الكرامة الانسانية والقيم الروحية التي داسها العهد الحالي باقدامه، وضرب عرض الحائط بمطاليب الشعب المشروعة، وقضى على كل امن وسلام وطمأنينة للفرد، والى بناء عهد جديد يتعامل فيه الناس بالمساواة والعدل والاخاء دون المحسوبية والتشاحن والالفة، والقضاء على الاحقاد، لا فرق ولا ميزة لاحد الا بما يقدمه من نشاطه وما يظهره من صدق ووطنية واخلاص، وتفهم للواقع الاليم الذي يتخبط فيه لبنان.

٣ — ان الحركة الثورية الوطنية تؤكد جهارا انها لا تنوي في اي حال من الاحوال احداث اي تغيير في نظام انتخاب رئاسة الجمهورية، التي كانت وستظل دائما من حق الموارنة.

٤ — ان الحركة الثورية الوطنية تأمل من الاخوان المواطنين بان يحسنوا الارادة والعمل، وان يطردوا من نفوسهم جميع الدس والخديعة، وان ينزعوا من قلوبهم روح الخصومة، وان لا يتصوروا قط بان احدا من المجاهدين وقادتهم يريد لهم سوى الخير والسهر على مصالحهم، والحؤول دون الحاق اي ضرر بهم، وان يفهموا بصراحة ويؤمنوا ان حرية المواطن الشخصية مصونة وكرامته مقدسة، وان ينحوا من صفوفهم تجار التفرقة الوطنية والطائفية، وان يتابعوا مزاولة اعمالهم بهدوء وطمأنينة دون اي خوف او وجل.

هذه هي اهداف الثورة، حركة شعبية ديمقراطية، وثورة وطنية حرة، في سبيل سيادة لبنان واستقلاله وكرامة شعبه وبنائه.

[illegible] ولا يغامروا [illegible] وانتم ايها المواطنون الراغبون المخلصون للقومية اللبنانية [illegible] ستتوانون بعد هذه التأييدات والاثباتات الصريحة عن الالتحاق بركبنا المجاهد في طريق الحق والحرية.

المختارة في ١٧/٦/١٩٥٨
دائرة تلقي الشكاوى وحل الخلافات

ملحق (١١)

- صورة لبيان صادر عن قيادة الانتفاضة في الشوف موجه إلى أهالي بلدة الدامور يؤكد على التوجه الوطني واللاطائفي للانتفاضة الشعبية وإنها تهدف إلى المحافظة على استقلال لبنان وكيانه.
- المصدر: تراث كمال جنبلاط، الملف رقم ٤٣٠٤.

ان جبهة الاتحاد الوطني – وقد اطلعت على قرار مجلس الامن الدولي بشأن الشكوى الباطلة التي تقدم بها لبنان ضد الجمهورية العربية المتحدة والقاضي بايفاد فريق من المراقبين ليتثبت انه لا يجري تسلل غير مشروع للاشخاص او الذخائر او الاسلحة او غير ذلك من المواد عبر الحدود اللبنانية تصرح بما يلي :

١ – ان الجبهة تعتبر ان قرار مجلس الامن هذا لا يمت بأية صلة الى مشاكلنا فهي قضية لبنانية داخلية بحتة .

٢ – انه لا يمكن لهذا القرار ان يؤثر باي شكل من الاشكال في توجيه حركتنا ولن يحولها عن اهدافها التي اعلنا عنها مرارا وهي انقاذ لبنان من دكتاتورية شمعون واعادة الحرية والديمقراطية

٣ – واذا كان هذا القرار يرمي حقا الى تخفيف حدة الازمة في لبنان فانه يتوجب على فريق الرقابة ان يضمن بصورة خاصة انه لا يجري تسلل من تركيا والعراق والاردن في الاشخاص والمعدات الحربية عن طريق [illegible] الجوية والبحرية بالاضافة الى الفيض العظيم في الاسلحة والمعدات الحربية الى لبنان من امريكا وبريطانيا والتي كان توزيعها على المنظمات الفاشية المسلحة شبه العسكرية وعلى المحازبين المسرحين من السجون في هذه الفترة بالذات بغية اثارة الفتن وضرب العناصر الوطنية المتحررة والقضاء على الحركة الشعبية ، لان هذا هو السبب الاساسي في تدهور الموقف الى هذا الدرك الخطير .

٤ – ان الجبهة كانت وما تزال تعتقد ان الاذى الذي يلحق بلبنان ليس ناتجا عن تدفق الاشخاص والاسلحة والذخائر والمعدات الحربية فحسب ولكنه اشد ضررا حين يكون سياسيا ناتجا عن التدخل الذي تمارسه الدول الغربية والدول التي تدور في فلكها كما تعبر عنه بشكل واضح تصرفات هذه الدول في لبنان والتي تعيد الى الاذهان عهد الانتداب [illegible]

٥ – ثم ان هذا التدخل الاجنبي السافر بالذات هو ايضا من الاسباب الاساسية التي ادت الى الثورة الشعبية المستمرة في لبنان والذي نريد [illegible] تحرير لبنان منه .

٦ – ان الجبهة تعلن اخيرا انه لا حل لهذه الازمة الا ما تفرضه ارادة الشعب اللبناني ويتعاون على تنفيذه اللبنانيون المخلصون المتحررون من كل ارتباط اجنبي او تأثير خارجي المتمسكون بكيان لبنان المتفهمون معاني الاستقلال والحرية والحريصون على الكرامة الوطنية .

ملحق (١٢)

- صورة بيان لجبهة الاتحاد الوطني بشأن قرار مجلس الأمن الدولي القاضي بإرسال مراقبين للتثبت من أنه " لا يجري تسلل غير مشروع " عبر الحدود اللبنانية - السورية.
- المصدر: تراث كمال جنبلاط غير مصنفه.

TOP SECRET

FROM BEIRUT TO FOREIGN OFFICE

Cypher/OTP

VL 1015/44

Sir G. Middleton
No. 477
May 13, 1958

D: 12.25 p.m. May 13, 1958
R: 1.28 p.m. May 13, 1958

EMERGENCY
TOP SECRET

Addressed to Foreign Office telegram No. 477 of May 13.
Repeated for information Immediate to Washington
Paris
P.O.M.E.F.

President Chamoun has just received my French and American colleagues and myself in the presence of Prime Minister Solh. He said that there was increasing evidence of massive Syrian and Egyptian aid to the armed bands now endeavouring to take control of the country. Apart from the evidence mentioned in paragraph 1 (c) of my telegram No. 476, modern automatic arms and grenade throwers were being used against the security forces. The army continued to control Beirut and the main towns, but next 24 hours or, at most, 48 hours would show whether it was able to perform its essential task without outside assistance. General Chehab had made it clear to the President this morning that the army would not fail in loyalty but was being hard pressed, and he could not guarantee that the situation would not get out of hand if infiltration from Syria continued.

2. The President referred to the guarantees which our three Governments had given in the past regarding the independence and integrity of Lebanon. He was now asking that, if necessary, we should be prepared to fulfil those pledges within 24 hours after he formally asked for military assistance. As he had mentioned earlier he might have to make such an appeal at any time within the next two days.

3. In answer to questions the President said:

(a) The strongest protest had been addressed to the U.A.R. Ambassador;

(b) The whole matter would be set forth in Parliament this afternoon and the Lebanese case broadcast to the world;

/ (c) He was

TOP SECRET

ملحق (١٣)

- برقية من الرئيس شمعون إلى الحكومة الأمريكية حول مساعدات أميركا العسكرية للبنان .
- المصدر: (P. R. O) F.O 371, 134116, No 477, Lebanon May 13, 1958.

TOP SECRET

Beirut telegram No. 477 to Foreign Office

- 2 -

(c) He was not contemplating recourse to the Security Council immediately as he did not wish to become caught up in procedural delays, and he did not wish to inhibit immediate military action by the three Western Powers. He agreed that if he had to ask for military assistance this might be combined with a simultaneous appeal to the Security Council.

(d) Total forces required would be of the order of a full division. Steps were in hand to secure the airfields at Khalde (Beirut) and Tripoli for the landing of airborne troops.

4. My United States colleague made the point that in the event of American armed assistance being granted, his Government would almost certainly not agree that American troops should come under the command of General Chehab in whom they had little confidence. They would, however, of course, coordinate action with General Chehab.

5. We undertook to convey the President's message with the greatest urgency to our respective Governments.

6. Please see my immediately following telegram.

Foreign Office please pass Immediate Washington 13, Paris 8 and P.O.M.E.F. 21 and to other posts as necessary.

[Repeated to Washington, Paris and P.O.M.E.F.]

G G G G

TOP SECRET

تابع ملحق (١٣)

TOP SECRET

[illegible]

[illegible]

[illegible] telegram No. 2644 [illegible]

Repeated for information Immediate to: Amman
Ankara
Baghdad
Beirut
Paris
[illegible]
U.K. [illegible] New York

Beirut telegrams Nos. 476 and 477: Lebanon.

It seems clear that unless we and the United States are prepared to take some action the situation will deteriorate to a point where Chamoun will lose power. Chehab might hold the [illegible] a little, but there will be a slide towards Nasser. Chehab's [illegible] is purely negative. He does not wish to become President himself and has no candidate, but he is opposed to support Chamoun's re-election. Beirut telegram No. 475 shows that the Lebanese could if they wanted to, control the [illegible] situation by themselves. But it seems unlikely that they will do so without outside help or at least assurances of outside help.

2. My view is that the United States and the United Kingdom should make an affirmative answer to Chamoun's appeal in Beirut telegram No. 477 and say that they are prepared, if requested by the legitimate Government of Lebanon, to give military assistance to maintain law and order. Clearly the United Kingdom cannot do this on its own. Therefore the answer must depend on whether Dulles takes the same view. I think we should expect the United States to bear the major part of the burden, but if they are prepared to give an affirmative answer we also will play our part. You should therefore inform Dulles of this.

/3. We should

TOP SECRET

تابع ملحق (١٣)

F.O 371, 134116, No 2644, May 13, 1958. (P.R.O)

TOP SECRET

[illegible]

1. [illegible] without such an offer of help, however, I fear [illegible] the Lebanon [illegible] will become another [illegible].

2. [illegible]

3. [illegible] should be carried out.

4. [illegible] the United Nations [illegible] there would be advantage in the Lebanese [illegible] acting on the lines suggested in [illegible] No. 1258 (of May 12), i.e. reporting the situation to the Security Council as one which they might have to deal with, but without asking for action at this stage. I do not think such action by the Lebanon would compromise any direct action by us which might subsequently become necessary [illegible] Direct intervention would of course have to be at the specific request of the Lebanese Government.

5. [illegible], however, has complicated the situation by asking the French for help. There is no doubt that if the French join in this exercise they will make it very much more unpalatable in the Arab world and make the position of the friendly Arabs more difficult. I should be most interested to know Dulles' ideas on how to deal with this added complication.

[illegible]

TOP SECRET

تابع ملحق (١٣)

TOP SECRET

PRIME MINISTER

1. You asked to be informed what forces could be sent rapidly to the Lebanon to support an American intervention, if this should be decided upon.

2. A preliminary estimate of what could be provided is set out below:-

(a) Within 24 hours.	1 Marine Commando (600 men) and 2 Infantry battalions from Cyprus.
(b) Within 4 days.	1 Parachute Brigade (3 battalions) from the United Kingdom.
(c) Within 5 days.	A small naval force including 1 aircraft carrier.

3. We are standing ready to alert these forces as soon as a decision is taken. Meanwhile, apart from warning the Commanders-in-Chief concerned, no action is being taken lest there should be a leakage.

May 13th, 1958

(Copy to: Foreign Secretary)

TOP SECRET

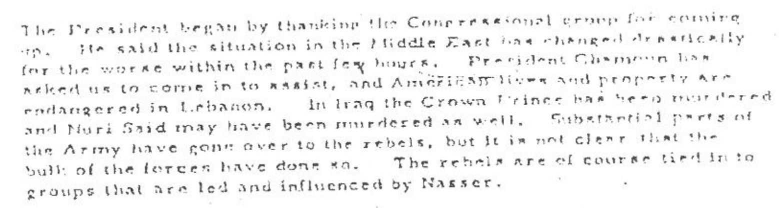
ملحق (١٤)

- رسالة وزير الخارجية الأمريكي حول البدايات الأولى لإرسال قوات أمريكية للبنان.
- المصدر: F.O 371, 134116, VL 1015 1, Lebanon May 13, 1958. (P. R. O).

TOP SECRET

July 16, 1958

MEMORANDUM OF CONFERENCE WITH THE PRESIDENT
July 14, 1958



Others present: Congressional leaders (list attached)
The Vice President, Secretary Dulles,
Assistant Secretary Macomber, Secretary
Anderson, Mr. Allen Dulles, Governor
Adams, General Persons, Mr. Hagerty,
Mr. Harlow, Mr. Martin, Secretary
Quarles and General Twining (after first ten
minutes)

The President began by thanking the Congressional group for coming
up. He said the situation in the Middle East has changed drastically
for the worse within the past few hours. President Chamoun has
asked us to come in to assist, and American lives and property are
endangered in Lebanon. In Iraq the Crown Prince has been murdered
and Nuri Said may have been murdered as well. Substantial parts of
the Army have gone over to the rebels, but it is not clear that the
bulk of the forces have done so. The rebels are of course tied in to
groups that are led and influenced by Nasser.

At the President's request Mr. Allen Dulles gave an intelligence review,
paralleling his report to the President earlier in the day, and giving
information concerning the situations in Iraq, Lebanon, Jordan, Saudi
Arabia and Israel in particular.

At the President's request Secretary Dulles next reviewed the political
situation. He started with a discussion of the situation in Lebanon,
stating that Cairo has been whipping up sentiment on calling for violence
by radio. That situation had been showing signs of stabilizing up
until the Iraq coup. Chamoun had decided not to run to succeed him-
self, and it looked as though the problem would work out without loss of
Lebanese independence. Chamoun now says he is no longer able unaided to
preserve Lebanese independence, and we agree, unless the Iraqi forces
outside of Baghdad remain loyal to the former regime -- this we con-
sider unlikely. Thus, we are faced with the question, should we respond

DECLASSIFIED
E.O. 12065, Sec. 3-204

ملحق (١٥)

- مقتطف من وقائع الجلسة التي عقدها أيزنهاور في البيت الأبيض مع قادة الكونغرس لدى اتخاذ قرار إنزال مشاة البحرية الأمريكية في بيروت (١٤ تموز ١٩٥٨).
- المصدر: أوراق الرئيس الأمريكي أيزنهاور، E.O. 12065 Sec. 3-204 .

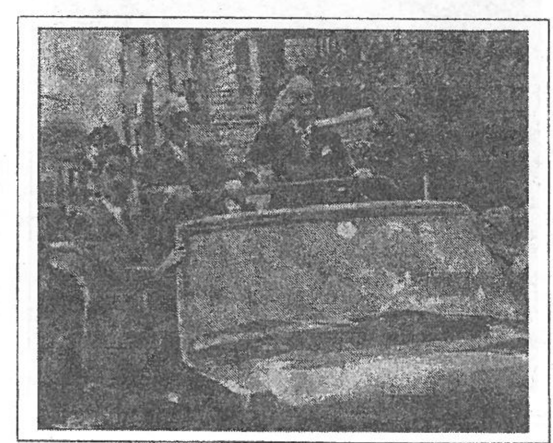
ملحق (١٦)

- صورة مسودة قرار لجبهة الاتحاد الوطني تتضمن بعض الشروط لتصفية ذيول أزمة ١٩٥٨ وتعود لمطلع عهد الرئيس فؤاد شهاب (٣٠ ت١ ، ١٩٥٨).
- المصدر: تراث كمال جنبلاط رقم ١٤ / ١٢٠ .

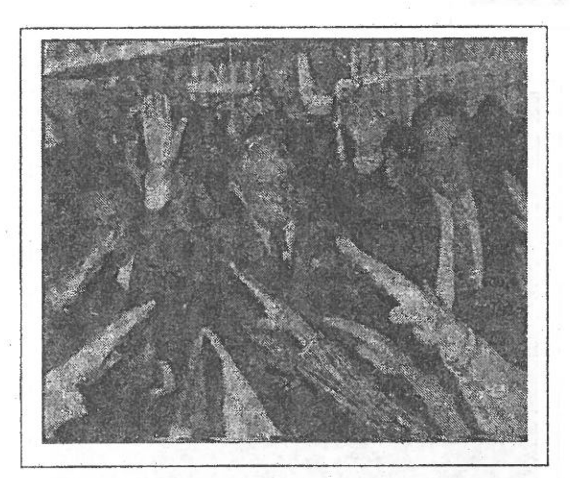
ملحق صور الأحداث













الملخــص

الأزمة السياسية في لبنان ١٩٥٧- ١٩٥٨م

تبحث هذه الرسالة في الأزمة السياسية التي كانت مقدمة لحرب أهلية في لبنان سنة ١٩٥٨م والتي شكلت حدثاً ومنعطفاً تاريخياً بارزاً، كان له أثره وانعكاساته على البلاد العربية بشكل عام ولبنان بشكل خاص.

كانت الولايات المتحدة الأميركية ترغب في احتلال المواقع التي احتلتها فرنسا وبريطانيا في البلاد العربية، ولذلك نرى أن أميركا قد طرحت نظرية (سد الفراغ) نتيجة نمو الخطر الشيوعي كما تدعي، وأن دول منطقة الشرق الأوسط قد باتت مهددة جراء هذا النمو المتزايد للشيوعية، ومن هذا المنطلق عرض الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور(Dwight Eisenhower) الخطوط الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والتي تضمنت مساعدات اقتصادية ومادية وسياسية وعسكرية للدول التي تعتمد مبدأ أيزنهاور، وكان الرئيس الأميركي يرمي من وراء ذلك جعل مناطق نفوذ للولايات المتحدة في المنطقة. وكانت نظرية سد الفراغ مثارا لسخط الشارع العربي واللبناني بكافة فئاته الوطنية، والقومية والشعبية والأمر الذي زاد الطين بلة اعتزام الرئيس كميل شمعون تمديد فترة ولايته الدستورية لست سنوات أخرى، الأمر الذي يتعارض مع الدستور اللبناني، مما أدى بالتالي إلى الأحداث الدامية التي حصلت في لبنان وبالتالي تدخل القوات الأميركية بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) في العراق، وقد تم إنزال القوات الأميركية (المارينز) في لبنان.

تتكون هذه الرسالة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. تناول الفصل الأول، لبنان من عام ١٩٤٣ حتى بداية الأزمة اللبنانية ١٩٥٧، متناولا أزمة المرسومين (٤٩)و(٥٠)، والميثاق الوطني اللبناني وعهد الرئيس بشارة الخوري

(١٩٤٣-١٩٥٢)، وعلاقة لبنان بالقضية الفلسطينية(١٩٤٥-١٩٥٢)، والأحلاف (١٩٥٢-١٩٥٥) والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والعلاقات اللبنانية . الأميركية.

وتناول الفصل الثاني الأزمة السياسية والدستورية في لبنان،متضمنا مبدأ أيزنهاور وموقف لبنان منه ومواقف الدول المجاورة للبنان وكذلك الموقف الدولي،وملابسات تجديد ولاية كميل شمعون والأسباب الداخلية للأزمة وموقف الجمهورية العربية المتحدة من الأحداث في لبنان.

والفصل الثالث يتناول انفجار الأوضاع الداخلية في لبنان في الشمال والوسط والجنوب، وثورة ١٤ تموز(يوليو) العراقية والإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي وأثرها على لبنان وتدخل القوات الأميركية (المارينز) لوضع حدّ للأحداث المتسارعة في لبنان وكيفية الخروج من الأزمة ونتائجها.

أما الخاتمة، فقد تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث.

ABSTRACT

The Political Crisis In Lebanon

1957 – 1958

This Present Study The Political Crisis, Which Caused The National War in Lebanon in 1958 and Made Historical Prominent Event That Affected on The Arabic Countries, Especially, Lebanon.

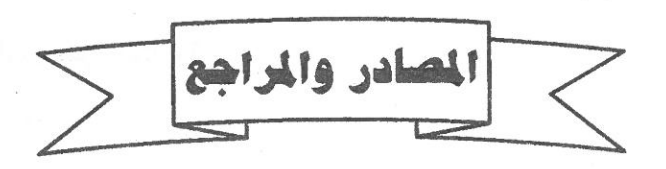
The United States of America Wanted to Capture The Arabic Countries, Which Were Captured By France and Britain. So We Note That USA Suggested The Theory of (Fill a Gap) Because it Claimed That Communism Danger Was Increasing, and The Middle East Countries Become Threatened From, Communism. Consequently, American President (Dwight Eisenhower) Suggested The Major American Political Terms in The Middle East That Contained Economic, Material, Political and Military Supports to The Countries, Which adopted his Principle. The American President Aimed from That to Make Influence Regions in This Region. The Theory (Fill a Gap) Was Rejected by Arabs and The Lebanese. What Made This be More Complicated That The President "Kmeel Shamoun's Insistence to Extend his Rule Period for Six Years Which Oppose the law of Lebanon, and This Made Blood in Lebanon That Caused the American Marines Interference in Lebanon After The July Revolution in Iraq.

The Study Contains Of Introduction, Three Chapters, and the Conclusion. The First Chapter Takes the Lebanon Events From 1943 to Beginning of the Lebanon Crisis Including the Crisis of Two Terms (49) and (50), Then Lebanese Charter, the Period of President "Besharah Al-Khoury" Between (1943-1952), The Lebanese Relations With Palestinian Issue (1943-1952), the Alliances (1952-1955), the Tertiary Aggression Against Egyptian in 1956, and the American Lebanese Relations.

The Second Chapter Contains the Political and Constitutional Crisis in Lebanon Covering Eisenhower, Principle, and the Attitudes of Lebanon and its Neighboring Arabic Countries and the International Countries From This Principle. And the Causes of the Renewing the Kmeel Shamoun s Rule Period, and the Inner Reasons of This Crisis, and United Arab Republic Attitude From the Lebanon Events.

The Researcher Takes in the Third Chapter the Inner Circumstances Explosion in the North, Middle, and the South of Lebanon, then the Iraqi 14 July Revolution "Removing the Hashemite Royal" and how Affected on Lebanon, then the American Marines Interference to Stop the Events in Lebanon, and how to Finish this Crisis and its Results.

In Terms of the Conclusion, it Takes the Results that got by the Researcher.



أولا:الوثائق غير المنشورة:

أ. العربية.

ب. الأجنبية.

ثانيا: الوثائق المنشورة:

أ. العربية.

ب. الأجنبية.

ثالثا:المذكرات الشخصية.

رابعا:الصحف.

خامسا:الكتب العربية والأجنبية.

أ. العربية والمترجمة.

ب. الأجنبية.

سادسا:الدراسات والبحوث العربية المنشورة.

سابعا:الرسائل الجامعية غير المنشورة.

أ.العربية.

ب.الأجنبية.

ثامنا:الموسوعات:

أ.العربية.

ب.الأجنبية.

أولا: الوثائق غير المنشورة.

أ. العربية :

١. وثائق البلاط الملكي العراقي المحفوظة في دار الكتاب والوثائق ببغداد:

أ. ملف رقم ٣١١/٢٧٢٥،تقارير السفارة الملكية العراقية في عمان :

- د.ك.و ٣١١/٢٧٢٥،رقم ٢/٢٩/٧،تاريخ ٢ك٢(يناير)١٩٥٧م.

ب. ملف رقم ٣١١/٢٧٢٧،تقارير السفارة الملكية العراقية في عمان:

- د.ك. و٢٧٢٧،رقم س/٤/٢٥٦/١٣/١٤٦٦٤ ٢٩ شباط(فبراير)١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم س/٤/١/٢٨،٧٤ آذار (مارس)١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم ٢/٢٩/١٤،٤٦ نيسان (أبريل)١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم ٤/٢١،١١٤٩ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم ٤/٢٥٦/٢٥٦/١٣/٢٩،١٤٦٦٤ نيسان(أبريل)١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم "مؤتمر صحفي حسين"،٣٠ نيسان "أبريل"١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم ٤/٢٥٦/١٣/٤،١٣٨٥٨أيار (مايو) ١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم ٢/٢٩/١٢،٣١١/أيار (مايو)١٩٥٧م.
- د.ك. و٢٧٢٧،رقم ٣١/كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٧م.

ج. ملف رقم ٣١١/٢٧٢٨، تقارير السفارة العراقية في عمان:

- د.ك.و ٣١١/٢٧٢٨،رقم س/٤/٢٥،١ نيسان (أبريل) ١٩٥٧م.

٢. تراث كمال جنبلاط "رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني" ،إبان الثورة اللبنانية ١٩٥٨م.

- ملف رقم ١٤/١٢٠ والمتضمن تقارير وبيانات حول الثورة اللبنانية ١٩٥٨م في منطقة الشوق الدرزية.
- ملف رقم ١٤/٢٠ رقم ج٢٢،م٢،من٣٠،١٠ تشرين أول(أكتوبر) ١٩٥٨"مسودة قرار الجبهة الوطنية حول أزمة (١٩٥٨م) .
- ملف رقم٤٣٠٤،تاريخ ١٧ حزيران (يونيو)١٩٥٨م.

ب. الأجنبية :

- وثائق من الأرشيف البريطاني :

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (F.O).

Foreign Office Files. London:

1. F.O 371/134116, Vols. 1015/2, No 10,(Janury 23,1458).
2. F.O 371/134116, Vols. 1015/3, No 20(Feb.6,1958).
3. F.O 371/134116, Vols. 1015/10/6,(Feb.26.1958).
4. F.O 371/134116, Vols. 1015/No 247(March 15,1958).
5. F.O 371/134116, Vols. 1015/No 642(March 20,1958).
6. F.O 371/134116, Vols. 1015/No 609(April 13,1958).
7. F.O 371/134116, Vols. 1015/20(April 21,1958).
8. F.O 371/134116, Vols. 1015/20 No 385,(April /21,1958).
9. F.O 371/134116, Vols. 1015/6,No 385(April/21,1958).
10. F.O 371/134116, Vols. 1015/No 385,(April 23,1958).
11. F.O 371/134116, Vols. 1015/1/86,(April 25,1958).
12. F.O 371/134116, Vols. 1015/22,No 569,(May 1,1958).
13. F.O 371/134116, Vols. 1015/123,No 433,(May 5,1958).
14. F.O 371/134116, Vols. 1015/128,(May 6,1958).
15. F.O 371/134116, Vols. 1015/28,No 146(May 6,1958).
16. F.O 371/134116, Vols. 1015/55,(No 108),(May 6,1958)
17. F.O 371/134116, Vols. 1015/30(No 446(May 8,1958).
18. F.O 371/134116, Vols. 1015/33,(May 8,1958).
19. F.O 371/134116, Vols. 1015/38 ,(May 8,1958).
20. F.O 371/134116, Vols. 1015/26, No 475,(May 12 1958).

21. F.O 371/134116, Vols. 1015/26 ,(May13,1958).
22. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 476 ,(May13,1958).
23. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 477 ,(May13,1958).
24. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 478 ,(May13,1958).
25. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 1093 ,(May13,1958).
26. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 1137 ,(May13,1958).
27. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 1138 ,(May13,1958).
28. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 2644 ,(May13,1958).
29. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 488 ,(May14,1958).
30. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 891 ,(May14,1958).
31. F.O 371/134116, Vols. 1015/47,No 509 ,(May15,1958).

ثالثا : الوثائق المشورة.

أ. العربية:

١. برقية القنصل المصري في بيروت إلى الكتلة الإسلامية (اللبنانية) القنصلية المصرية. بيروت ٣٠آب (اغسطس)١٩٤٣م.
٢. مرسوم رقم ١ـج الصادر عن القائم بأعمال رئيس الحكومة اللبنانية في المنفى السيد حبيب أبو شهلا،١١ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣م.
٣. قرار تغير العلم اللبناني الصادر عن مجلس النواب اللبناني/بيروت:مجلس النواب اللبناني جلسة يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣م.
٤. قرار الحكومة اللبنانية في المنفى (بشامون) حول منع مصرف سوريا ولبنان وأمين الخزانة اللبنانية بدفع الأموال إلى إميل إده الغير شرعية /١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٤٣م.

٥. بلاغ الحكومة اللبنانية الدستورية في المنفى (بشامون) حول الأحداث في لبنان /١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣م.
٦. أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية /بيروت،حول الاجتماع الثالث لحلف بغداد /٦آذار (مارس)١٩٥٥م.
٧. أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية /بيروت،حول الاجتماع الرابع لحلف بغداد /٧آذار (مارس)١٩٥٥م.
٨. أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية /بيروت،حول الاجتماع الخامس لحلف بغداد /٨آذار (مارس)١٩٥٥م.
٩. بيان الطلاب القوميين في الجامعية الأمريكية/حول إنضمام العرب والعراق لحلف بغداد بيروت:الجامعة الأميركية،٢٧ آذار (مارس)،١٩٥٤م.
١٠. بيان الحزب الاشتراكي وحزب البعث العربي في بيروت حول حلف بغداد والأحلاف الأخرى.(٢٧/شباط (فبراير) ١٩٥٥م.
١١. مجلس العموم البريطاني،ميثاق بغداد،ترجمة حسن الدجيلي،(بغداد: مطبعة الرابطة ١٩٥٦).
١٢. الدستور اللبناني الصادر في٢٣ أيار (مايو)،١٩٩٠م مع جميع تعديلاته .(بيروت:مجلس النواب اللبناني،١٩٩٠م).
١٣. تقرير من السفارة اللبنانية/واشنطن حول المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل.تقرير رقم ٦٠٠٤/تشرين أول (أكتوبر)١٩٥٤م.

ب. الأجنبية :

الوثاق الأمريكية :

١.أرشيف وزارة الخارجية الأميركية DC/R
- DC/R, Central Files, 783A,05 Msp/10-1054, (October,16,1952).
- C.F,DC/R 7,733A:OO(W)113-(1953).

- D.S.C.F 783,A..5.MSP/8-1054,(August 10, 1954).

٢. أوراق (يوميات) الرئيس أيزنهاور:

- E.O.12065, Sec,3-204,(April 1,1958).
- E.O.12356,Sec,3-4(b), ,(April25,1958).
- E.O.12356 Sec, 3-204,(May 15,1958).
- E.O.12365 Sec, 3-204,(June 14,1958).
- E.O.12365 Sec, 3-204,(June 24,1958).

٣. .Department of State Bulletin 36(May 6,1956) pp.725-726).

المصدر :عباس أبو صالح،الأزمة اللبنانية،١٩٥٨،(بيروت:المنشورات العربية،١٩٩٨).

4.United State Policy in The Middle east (September 1956- June 1957), Department of State Bulletin6005 Near and Middle eastren Series 25,U.S Government Printing office, Washington,1957.

٢ .أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

Great Britain, Public Record office, Foreign Office (F.O).

- Series: F.O371: Vols.: 61710/188,No.E1-700,(Feb. 4,1947).
- Series:F.O371:Vols:75330/3 No.E715,(January.1949).
- Series:F.O371:Vols:104490(1076/1/13153),No 53.
- Series:F.O371:Vols:12/605,(Augest 10,1954).
- Series:F.O1018:Vols:93(November 26,2958).
- Series:F.O371:Vols:105/12,1016/126, 1016(176)

٣. أرشيف الأمم المتحدة.. United Nation Archeives

- United Nation, Year Book Of The United Nation 1958,(New Yark: Clombia University Press, 1959).

٤. وثائق فرنسية :

1. Lettre de Monsieur Habid abi –Chahla, Nice President du Conseil de
2. Minster ,A Minsieur Hellue,(Beyrouth ,Le 11NoVembere 1943).

- كتاب الرئيس حبيب أبو شهلا إلى القنصل العام الفرنسي السيد هيللو في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣م.
- Lettre du General de Gaulle au general Catroux (Novembere 1943).
- كتاب الجنرال ديجول إلى الجنرال كاترو ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣م.

ثالثا: المذكرات الشخصية:

١. أيزنهاور،دوايت،مذكرات أيزنهاور،ترجمة هيوبرت بونغمان،(بيروت(لا ن)(د.ت)).
٢. الحسين بن طلال (ملك المملكة الأردنية الهاشمية)،مهنتي كملك،أحاديث ملكية نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم،ترجمة غالب طوقان (عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٧٨).
٣. الحمداني،مصطفى رام،مذكرات،(شاهد على أحداث سوريا وعربية وأسرار الانفصال)،(دمشق:دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،١٩٩٩م).
٤. رياض،محمود،مذكرات،(البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط)،(١٩٤٨–١٩٧٨م)،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٨١م).

٥. السويدي،توفيق، مذكراتي،(نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية)،(بغداد:دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٩م).

٦. شمعون،كميل،مذكراتي،(بيروت: (لا.ن)١٩٦٩م).

٧. شوكت،ناجي،سيرة وذكريات،(١٨٩٤ـ١٩٧٤م)،(بغداد:دار الأعظمي،١٩٩٩م).

٨. الصلح،سامي،مذكرات،(بيروت:مكتبة الفكر العربي،١٩٦٧م).

رابعا:الصحف.

١. البشير (لبنان)،١٩٤٣.

٢. البلاد السعودية (الرياض)،١٩٤٨.

٣. الجزيرة (عمان)،١٩٥٢م.

٤. الحياة (بيروت)،١٩٥٨،١٩٥٧.

٥. الدفاع (القدس)، ١٩٥٨.

٦. فلسطين (القدس)،١٩٥٨،١٩٥٧،١٩٥٢.

٧. النسر (عمان)،١٩٤٨.

٨. النهار(بيروت)، ١٩٥٨،١٩٥٧،١٩٤٥،١٩٤٣.

٩. الهدى (نيوورك)،١٩٥٧،١٩٥١،١٩٤٧.

خامسا :الكتب العربية والأجنبية.

أ.العربية:

١. ابراهيم،سعد الدين،ديغول والعرب،(العلاقات العربية ـالفرنسية)،(عمان:منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠م).

٢. ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني،جامعة الدول العربية والأزمة اللبنانية،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧٨م).

٣. أبو خليل،جوزيف،لبنان وسوريا (مشقة الأخوة)،(بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،١٩٩١م).

٤. أبو صالح،عباس، الأزمة اللبنانية ١٩٥٨،(بيروت:المنشورات اللبنانية،١٩٥٨م).

٥. أحمد وف، اسكندر،الاتحاد السوفيتي والعالم العربي،ترجمة خيري الضامن،(موسكو:دار التقدم،١٩٧٨م).

٦. الأرمنازي، نجيب،سورية من الاحتلال حتى الجلاء، (بيروت :دار الكتاب،١٩٨٣م).

٧. الأغا، محمد علي،الاتجاهات السياسية في لبنان،(١٩٢٠ـ١٩٨٢)،(بيروت:مؤسسة أعمال الرسالة،١٩٩١م).

٨. ايزنبرغ،لورا،عدو عدوي، ترجمة رضى سلمان،(بيروت:شركة المطبوعات للنشر والتوزيع،١٩٩٧م).

٩. البدوي،فؤاد، الكتاب الأخضر في السياسة اللبنانية،(١٩٤٣ـ١٩٥٠)، (بيروت(لا.ن)،١٩٥٠م).

١٠. بريسون،توماس.أ، العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط من (١٧٨٤ـ١٩٧٥)،(دمشق:دار طيلاس للترجمة والنشر،١٩٨٥م).

١١. بريماكوف، يفغيني م.،تشريح الصراع في الشرق الأوسط، (بيروت :دار أبن خلدون،١٩٨١م).

١٢. بني حسن، أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن ، (بيروت: دار الجيل، عمان،الدار الغربية،١٩٨٩م).

١٣. بوند،بريان، الفكر العسكري عند ليدل هارت،ترجمة سمير كرم، (بيروت :المؤسسة العربية للنشر، ١٩٨٩م).

١٤. بيهم،محمد جميل،قوافل العروبة ومواكبها،ج٢، (بيروت: مطبعة الكشاف،١٩٤٨ـ١٩٥٠م).

١٥. تقي الدين،رياض،التجربة العسكرية الدرزية ومسارها التقدمي، (بيروت: مطابع الجبل الأخضر، ١٩٨٧م).

١٦. تقي الدين،سليمان،التطور السياسي للمشكلة اللبنانية، (١٩٢٠.١٩٧٠)، (بيروت: دار أبن خلدون،١٩٧٧م).

.... المسألة الطائفية في لبنان ،(بيروت: دار أبن خلدون،١٩٨٦م).

١٧. تقي الدين،منير، لبنان...... ماذا دهاك؟ ،(بيروت: دار مكتبة الحياة ،(د.ت)).

.... ولادة استقلال ،(بيروت:دار العلم للملايين ،١٩٥٣م).

١٨. توما،أميل،السياسة الأميركية في الشرق الأوسط،(حيفا:دار الاتحاد التعاونية،(د.ت)).

١٩. تويني،غسان،الأيام العصيبة،(بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٥٨م).

٢٠. الجسر،باسم،فؤاد شهاب ذلك المجهول،(بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م).

٢١. الجميل، بيار،لبنان واقع ومرتجئ ،(بيروت :منشورات الكتائب اللبنانية، ١٩٧٠م).

٢٢. جنبلاط،كمال،حقيقة الثورة اللبنانية،(بيروت:دار النشر العربية ،١٩٥٩م). ...الديمقراطية الجديدة، (بيروت : الدار التقدمية، (د.ت)).

...ربع قرن من النضال (المختارة، لبنان: المركز الوطني للمعلومات، ١٩٨٧).

٢٣. حتي، فيليب،تاريخ لبنان،(بيروت: دار الثقافة العربية،(د.ت)).

.... مختصر تاريخ لبنان، ترجمة فؤاد جرجس، (بيروت :دار الثقافة،١٩٦٨م).

٢٤. الحسن،حسن ،الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية، (بيروت: (لا.ن)،١٩٧١م).

٢٥. الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية (في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي، (١٩١٥- ١٩٤٦)، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤).

٢٦. حلاق،حسان، تاريخ لبنان المعاصرة،(١٩١٣.١٩٥٢)،(بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٨٥م).

.... التيارات السياسية في لبنان،(١٩٤٣-١٩٥٢)، (مع دراسة العلاقات اللبنانية العربية والعلاقات اللبنانية والدولية ،(بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤م).

٢٧. الخراساني،غادة، لبنان ياعرب، (القاهرة: مطابع الأهرام، (د.ت)).

٢٨. الخوري، بشارة، حقائق لبنان،ج١،ج٢،(درعون - حريصا:منشورات أوراق لبنانية،(١٩٦٠.١٩٦١م).

٢٩. الخوري،فؤاد،النيابة في لبنان، (نشؤها ، تطورها،أعلامها)،من (١٨٦٠.١٩٧٧)،(بيروت: (لا.ن)،١٩٨٠)).

٣٠. خويري،أنطوان،كميل شمعون في تاريخ لبنان،(بيروت:دار الأبجدية، ١٩٨٧م).

٣١. دانكوس،هيلين كارير، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، (١٩٥٥.١٩٧٥) ،(بيروت:دار الحكمة ،١٩٨٣م).

٣٢. دمشقية، نديم ،محطات في حياتي الدبلوماسية، (ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية)، (بيروت:دار النهار للنشر،١٩٩٥م).

٣٣. رباط، ادمون، الوسط في القانون الدستوري اللبناني، (بيروت: دار العلم للملايين ،١٩٧٠م).

٣٤. رياشي،اسكندر، رؤوساء لبنان كما عرفتهم،(بيروت: المكتب التجاري،١٩٦١م).

٣٥. الزركلي،خير الدين، الأعلام، ج٢،(بيروت: دار العلم للملايين،(د.ت)).

٣٦. زيادة،بيار، التاريخ الدبلوماسي الاستقلال لبنان،(مع مجموعة من الوثائق)، بيروت: (لا.ن)، ١٩٦٩م).

٣٧. سالم،يوسف،٥٠ سنة مع الناس،(بيروت: دار النهار للنشر، (د.ت)).

٣٨. سعادة،انطون،مختارات في المسألة اللبنانية،(بيروت: دار الفكر،١٩٩١م).

٣٩. السعدي، غازي،الاحزاب والحكم في إسرائيل، (عمان: دار الجليل للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م).

٤٠. سليمان،عصام، الفدرالية والمجتمعات التعددية،(بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩١م).

٤١. السودا، يوسف، تاريخ لبنان الحضاري، (بيروت: دار النهار للنشر،١٩٧٩م).

٤٢. شرابي،نظام، أميركا والعرب، (السياسة الأميركية في القرن العشرين)، (لندن : دار رياض الريس للكتب والنشر،١٩٩٠م).

٤٣. الصلح، سامي، احتكم إلى التاريخ،(بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠م).

٤٤. الصليبي،كمال، تاريخ لبنان الحديث،(بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١م).

٤٥. الصمد،رياض، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، (بيروت: (لا ن)،١٩٧٧م).

٤٦. طربين،أحمد، التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٧م).

٤٧. ظاهر، مسعود، لبنان الاستقلال، (الصيغة والميثاق)، (بيروت: معهد الإنماء العربي ،١٩٧٧م).

٤٨. عبده، سمير، حدث ذات مرة في سوريا، (دراسات للسياسة السورية . العربية في عهد الوحدة والانفصال ،(١٩٥٨-١٩٦٣م)،(دمشق :منشورات دار علاء الدين، ١٩٩٨م).

٤٩. عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسة ، (١٩٣٤-١٩٧٤م)، (صيدا : منشورات المكتبة العصرية،١٩٧٥م).

٥٠. عبود،أحمد ، انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمجاور، (بيروت: دار الكتاب،١٩٩٤م).

٥١. عبوشي ، صلاح، تاريخ لبنان من خلال ١٠ رؤوساء حكومات،(بيروت :دار العلم لملايين ،(د.ت)).

٥٢. علوان، إبراهيم ،مشكلات الشرق الأوسط ، (الوطن العربي)،(صيدا :منشورات المكتبة العصرية، ١٩٦٨م).

٥٣. العمر،فاروق صالح، المعاهدات العراقية - البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ،(١٩٢٢-١٩٦٨م)،(بغداد:منشورات وزارة التربية ،١٩٧٧م).

٥٤. عمون،فؤاد، سياسة لبنان الخارجية، (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٥٩م)

.... وزارة الخارجية اللبنانية وسياسة لبنان الخارجية، دراسات عن حكومة لبنان)،(بيروت:دار الفنون، ١٩٥٦م).

٥٥. عوض، وليد، أصحاب الفخامة رؤوساء لبنان، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،١٩٨٥م).

٥٦. غندور،طاهر، النظم الانتخابية،دراسة مقارنة لأهم القوانين الانتخابية في العالم،(الحياة النيابية والتشريعات في لبنان)،(بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات ،١٩٩٢م).

٥٧. فارس، وليد، التعددية السياسية في لبنان، (بيروت: مطبعة الكسليك، ١٩٧٩).

٥٨. فرنجية، نبيل وزينة،حيمد فرنجية لبنان الأخر،تعريب جورج أبي صالح،ج٢،(بيروت: (لا.ن)،١٩٩٢م).

٥٩. فنصة،بشير،النكبات والمغامرات،(تاريخ مأهملة التاريخ من أسرار الانقلابات العسكرية السورية،(١٩٤٩-١٩٥٨م)،(دمشق:دار يعرب للدراسات والنشر والتوزيع ،١٩٩٦م).

٦٠. فيسك، روبرت،ويلات وطن،ترجمة محمود زايد، (بيروت:شركة المطبوعات الشرقية للنشر والتوزيع،١٩٩١م).

٦١. قربان،ملحم،تاريخ لبنان السياسي،(بناء دولة الاستقلال)،ج٢(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،١٩٨٠م).

٦٢. كارلوس،فيكتور،غلال السنابل من عام،(١٩٥٤-١٩٥٨م)،(بيروت:دار الشرق العربي،(د.ت)).

٦٣. كرامي،ناديا ونواف،واقع الثورة اللبنانية،(اسبابها ،تطورها،حقائقها)،(بيروت: (لا.ن)،١٩٥٩م).

٦٤. المجذوب،محمد،معروف سعد،(عندما قاومنا)،(بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩م).

٦٥. محافظة،علي،العلاقات الأردنية -البريطانية،(من تأسيس الأمارة حتى أنهاء المعاهدة)،(بيروت:دار النهار للنشر،١٩٧٣م).

٦٦. مزهر،يوسف،تاريخ لبنان العام،ج٢،(بيروت: (لا.ن)،(د،ت)).

٦٧. مصطفى،أحمد عبد الرحيم،أزمة ١٩٥٨ والتدخل الأميركي في لبنان، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٧٨م).

٦٨. مغيزل،جوزيف،لبنان والقضية العربية،(بيروت: منشورات عويدات، ١٩٥٩م).

٦٩. مغيزل،ندى،دراسات مهداه إلى جوزيف مغيزل،(بيروت: دار النهار للنشر،١٩٩٦م).

٧٠. ملحة،جان،مجموعة البيانات الوزارية،(بيروت: مكتبة خياط، ١٩٦٥م).

٧١. الموسى، سليمان، الحركة العربية،(سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة)،(بيروت :دار النهار للنشر،١٩٧٠م).

٧٢. الموسى، سليمان وماضي منيب: تاريخ الأردن في القرن العشرين، (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩).

٧٣. ميكال،بيار، تاريخ العالم المعاصرة،(١٩٤٥-١٩٩١)، ترجمة يوسف ضومط،(بيروت: دار الجليل،١٩٩٣م).

٧٤. ناصيف،نيقولا،كميل شمعون أخر العمالقة، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٨م).

٧٥. هانف،ثيودور، لبنان تعايش في زمن الحرب، (من انهيار دولة إلى انبعاث أمة)،ترجمة موريس صليبا، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٣م).

٧٦. هوفها نسيان، نيقولاي، النضال التحرري في لبنان، (١٩٣٩-١٩٥٨)، (بيروت: دار الفارابي،١٩٨٤م).

٧٧. هيكل،محمد حسنين، عبد الناصر والعالم،(بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٢م).

٧٨. اليوسف إسماعيل موسى، ثورة الأحرار في لبنان،(بيروت: مطبعة الزين، ١٩٥٨م).

الأجنبية :

1. **Abidi, Hyder Hassan, Jordan, (Apolitical Study), (New Delhi, India : Asia Publishing House, 1965),**

2. A Gwani, M.S, The Lebanese Crises, 1958,(A documentary Study), (New York: Publishing House, 1965).
3. AL. Khazen, Farid. The Communal Pact Of National Identies, (The Making and Political of 1943 Nation Pact), (London: Qxford University,1991).
4. A Zar, Edward. E, The Emergence of anew Lebanon, (Fantasy or Reality?), (Newyork: Praeger , Publishers, 1982).
5. Chamoun, Camille, Crise au Moyen Orient (Paris:Gallimard, Press, 1963).
6. Convan , Cecil.V, Amarican Foreign Policy in The Nuclear Age , (Newyork: Harpar and Row press, 1995).
7. Donvan jhon, U..S and Soveit Policy In The Middle Eeas,(1945-1956),(Newyork: The world Publishing . co, (1962).
8. Eisenhower , Dwight. D, Wagging Peace,(1951-1961), (Newyork: Doubleday Co . inc. Garden City, 1965).
9. George,Alexander. L, and Ritchard Snoba, Deterrence In Amarican Foregin Policy Theory and Practice, (Newyork: Clombia Press, 1974).
10. Goria, Wade, Sovereignty and Leadership in Labanon, (1943-1976),(London: Ithaca Press,1985).
11. Haddad, Wadi D,Lebanon, The Politics Door, (Washington: Center Stratigic and Internatianal Studas (1985).

12. Hoopwood, Derek (Politics and Society 1943-1990),(London :Harper Colliers Acadmic, 1991).
13. Hudson Micheal C, Precariours Republic Modernization in Lebanon,(Newyark: Random House Press, 1968).
14. Hurewitz, J.C, Diplomacy In The Near and Middle east, (Princeton: Van Nostrand , 1956).
15. Joseph, Grabill, Protestant Diplomacy and Neareast (Missonary Inflounce on Amarican Policy , (1810-1926), (Minnestota Press, (N.P)).
16. Leasch David W, Syria and The United States, (Eisenhower Cold War in The Middle East, (Boulder: Westview Press , 1992).
17. Longrigg, Stephen H, Iraq ,(Newyork: Fridrick, A preager, 1958).
18. Mcclintock, Robert, The Meaning Of limited war, (Boston: The Reverside Press, Cambridge, 967),pp, 88-89.;Department of State Bulletin 36, (May 6,1956)
19. Meo, Leila M.T, Lebanon, Improbable Nation, (A Sudy in political Devolopment),(Bloomington: Indian Universty Press, 1965).
20. Mofti, Malik, The United States and Nasserist ,(Pan Arabism in The Middle East and United State),(W- Leasch: West veiw press, 1996).
21. Nutting, Anthony, Nasser, (London:Constable, Press,1972).

22. Seale, Patrick, The Struggle For Syria,(A Study of Post War Arab Politics,(1945-1958),(London :Oxfard Unversity Press, 1965).

23. Snow,Peter, Hussein Abiography ,(Washington: Newyork Press,1972).

24. Spears, Sir Edwards, Fulfiliment of mission syria and lebanon, (1941-1944), (Britain, london, 1977).

25. Watt, Donal C, Documents in The Suez Crises, 26 Julay 606 Novembers 1956),(Royal Instute internatianal affairs, 1957).

26. Young Ltd. Colonelpeter, Bedouin Command with the Arab legion (1953-1956), (london: williom Kimber, 1956).

سادسا: الدراسات والبحوث العربية المنشورة:

١. إبراهيم،سعد الدين، الفكر القومي الاستبدادي والاوهام السبعة في الحياة العربية،مجلة الدراسات اللبنانية والعربية،ع٦،(بيروت: ١٩٩٧م).

٢. جرجس،فواز،تأثير الحرب الباردة في السياسية الداخلية اللبنانية، (١٩٤٥—١٩٩٠)، مجلة المستقبل العربي،ع١٢،(عمان:تشرين أول (أكتوبر)١٩٩٦م).

٣. الجسر،باسم،الاستقلال اللبناني والميثاق، مجلة العرب والعالم، ع٣٧،(بيروت:١٩٨١م).

٤. الجلالي،رؤوف، الجمهورية العربية المتحدة واتفاق كبير،مجلة العلوم السياسية،ع٤،(القاهرة:كانون الثاني(يناير) وآذار (مارس)،١٩٥٩).

٥. جيسيكل،جوردون،لبنان واحة الشرق الأوسط،مجلة المراحل،ع٣٣،(سان باولو: البرازيل، ١٩٥٨م).

٦. خليل،خليل أحمد،مقابل مع كمال جنبلاط عنوانها،(رؤوساء لبنان مخاتير كبار)، مجلة البلاغ، ع ٢١٦٦،(بيروت: أذار (مارس) ١٩٧٥م).

٧. دياب، فرانسوا وديع، نخر الأسنان، مجلة المسره،ع ٤٣١، (بيروت : كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨م).

٨. ريان،محمد رجائي، الأزمة السياسية اللبنانية ١٩٤٣ في ضوء الوثائق البريطانية،مجلة المؤرخ العربي،ع ٤٠، (بغداد :الأمانة العامة للمؤرضين العرب، ١٩٨٩م).

.... قضية الانتخابات في لبنان،(١٩٤١-١٩٤٣)، وموقف بريطانيا منها، (دراسة السياسية)، مجلة دراسات (العلوم الانسانية)،مج٣١،ع٦،(اربد: جامعة اليرموك،١٩٩٤م).

٩. سويد، ياسين، الجيش اللبناني في مسيرته من الانتداب حتى الاستقلال، مجلة العرب والعالم،ع ٣٧،(بيروت: تشرين الثاني(نوفمبر)، ١٩٨٠م).

١٠. ظاهر، مسعود،الشرق الأوسط في استراتيجية القوى المهيمنة على السياسة الدولية،مجلة الطريق،ع٤،(بيروت:١٩٩٥م).

١١. عباس،رؤوف،سوريا في مخططات السياسة البريطانية، (١٩٤٣—١٩٤٤)، مجلة دراسات تاريخية، ع ٧،(دمشق : (جامعة دمشق)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢م).

١٢. العظم، عبد الرحمن، الاتحاد العربي هل يمكن تحقيقه بين شعوب العرب،مجلة الهلال،ج١،مج٦٥،(القاهرة:كانون الثاني (يناير)،١٩٥٧م).

١٣. كمال الدين،جليل، بين الثورة اللبنانية والثورة العراقية،مجلة العلوم،ع٢،(بيروت:١٩٥٩م).

١٤. مجلة الكلمة، أخبار المجلة،ع١،(حلب:كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير)،١٩٥٨م).

١٥. محسن،إبرهيم،المواجهة الوطنية ضد الفرنسيين خلال فترة الانتداب،(١٩٢٠-١٩٤٦)، مجلة دراسات تاريخية، ع ٦٣-٦٤،(دمشق: آذار (مارس) حزيران (يونيو)١٩٩٨م).

١٦. نصر،محمد عبد المعز،النظام الدولي في القرن العشرين،مجلة كلية الأداب، مج ١١،(الاسكندرية: ١٩٥٧م).

١٧. الهاشمي،محمد يحي، تعليق على مشروع ايزنهاور،مجلة العرفان، ح١، مج٤٤، (بيروت:تموز (يوليو) ،١٩٥٧م).

سابعا: الرسائل الجامعية غير منشورة:

١. العربية

أ. رسائل ماجستير:

١.أحمد خليف عيسى عفيف، مشروع سوريا الكبرى(١٩٢١-١٩٥١) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ . كلية الآداب في الجامعة الأردنية، ١٩٩١.

٢.فواز عقيل محمود شريف، سعيد المفتي ودوره في السياسية الأردنية (١٩٢١ .١٩٧٤) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ كلية الآداب في جامعة اليرموك،(١٩٩٩م)

٣.أحمد محمد حامد القضاه، الأزمة السياسة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم التاريخ كلية الآداب في جامعة اليرموك، ١٩٩١م.

ب.رسائل دكتوراه:

١.عربية:

- محمد عبد الكريم محافظة، الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية (١٩٥٨.١٩٦١)، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ. كلية الآداب في الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م.

٢.أجنبية:

1-Kail Cloude Ellis, "United States Policy Toward Lebnon in The Lebanese Civil Wars of 1958 and 1975-76:A Comparative Analysis. (Ph. D) Dissertation. The Catholic University of Amarica, 1979.

ثامنا: الموسوعات:

أ. العربية:

١. عطية الله، أحمد، القاموس السياسي،(القاهرة: دار النهضة العربية، بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٩م).

٢. الكيالي،عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣م).

٣. المرعشلي،أحمد، الموسوعة الفلسطينية، مج٤، (إيطاليا، مطابع ميلانو ستامبا، ١٩٨٤م).

٤. الموسوعة العربية العالمية،ج١، (الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،١٩٩٦م).

ب.الأجنبية:

1. Colliers Encydopedia, Vol14,(Newyork: Macmillan Educational Corporation, 1978).
2. Merit Student Encyclopedia, Vol11, (Newyonk: Macmillan Educational Company, 1987).
3. The Encyclopedia Amaricana, Vol 7, (Dunbury: (U.S.A) incorporated, 1986).

- المؤلف في سطور

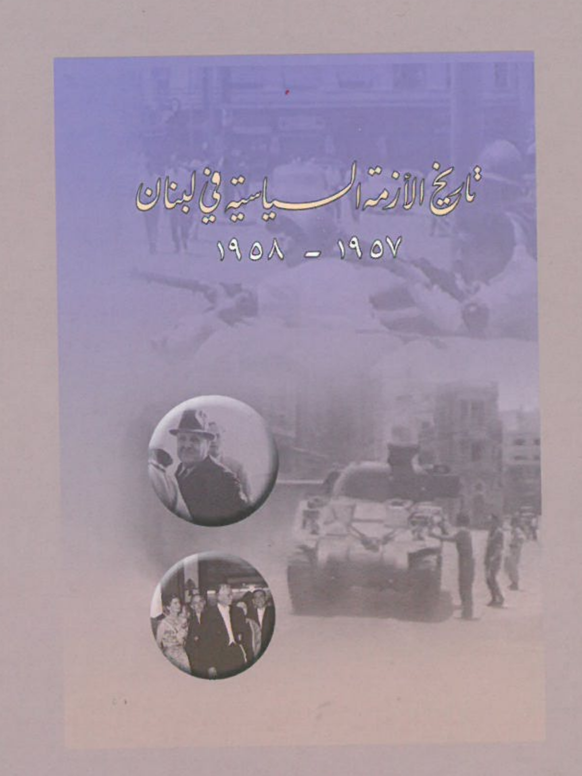
- الأستاذ ياسر طالب راجي الخزاعلة، مواليد مدينة المفرق ١٩٦٧.
- درس الثانوية العامة في مدرسة فوزي الملقي الثانوية ١٩٨٦.
- التحق بدراسة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة اليرموك وتخرج منها سنة ١٩٨٩.
- التحق بجهاز الأمن العام سنة ١٩٩٠م.
- أكمل دراسته للتاريخ سنة ١٩٩٩م وحصل على ماجستير تخصص تاريخ حديث (لبنان) ٢٠٠٣م.
- يحضر حاليا دكتوراه تاريخ حديث في الجامعة الأردنية.
- يعمل محاضرا ومدرسا للتاريخ الحديث في مدرسة الأمير حسين بن عبد الله الثاني للشرطة بالإضافة لتدريسه التلاميذ الجامعيين والمستجدين لمادة التاريخ والتربية الوطنية.

- كتب قيد الإصدار:

١- أضواء على الرؤيا الأمنية في العقلية الهاشمية ١٩١٦ – ٢٠٠٦ م.
٢- أضواء على تاريخ لبنان في الفترة ما بين ١٩٢٠ – ١٩٤٦م.

- المقالات المنشورة:

١- العقيدة الأمنية في فكر جلالة الملك عبد الله الأول ابن الحسين.
٢- العقيدة الأمنية في فكر جلالة الملك الراحل الحسين ابن طلال (طيب الله ثراه).
٣- العقيدة الأمنية في فكر جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.



إذا كان نشوء الأزمات السياسية والاقتصادية تعد أمراً طبيعياً في سيرة الأمم والشعوب لا سيما في عصرنا الحاضر، فإنه يبدو من غير الطبيعي أن يظهر شبح حرب أهلية من وراء كل أزمة سياسية في بلد صغير كلبنان، مثل تلك الأزمات الدامية دون أن يلم بجميع ظروفها وأسبابها الحقيقية، ومن هنا تبدو لنا ضرورة البحث العلمي الحقيقي في أسباب تلك الأزمات، ونحن الآن أحوج ما نكون لقراءة تلك المتغيرات والظروف لإبعاد شبح الفرقة وبالتالي الحرب الأهلية.

الناشر

دار الخليج للنشر والتوزيع
العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري - ط M
تلفاكس 4647559 ص. ب: 184034 عمان 11118 الأردن
E-mail: daralkhalij@yahoo.com
E-mail: daralkhalij@hotmail.com

ISBN 9957 - 408 - 73 - 9

9 789957 408732